جـامعــة الــجزائــر 2(أبو القاسم سعد الله)
كليـة العلـوم الإنسانية
قســم التــاريــخ

الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر و انعكاساتها الاجتماعية

1962-1954

(الجزء الثاني)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث و المعاصر.

إعداد الطالب
إبراهيم طاس

إشـــــراف
أ. د. بوضرساية بوعزة

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة الأصلية
أ.د./ بشير سعدوني	أستاذ التعليم العالي	رئيسا	جامعة الجزائر 2
أ.د./ بوعزة بوضرساية	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا	جامعة الجزائر 2
د./ عبد الوهاب يحياوي	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 2
د./ محمد جلال	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر 2
د./ أسعد لهلالي	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة سطيف2
د. / محمد بوطيبي	أستاذ محاضر	عضوا مناقشا	جامعة المدية

السنة الجامعية1439هـ- 1440هـ / 2018م-2019م

الفصـــــل الرابـــــــع

إصلاحات ديغول أو السباق نحو المستقبل.

1. الأسس الفكرية و النظرية لإصلاحات الجمهورية الخامسة في الجزائر.
2. مشروع قسنطينة.
3. مشروع الترقية الاجتماعية.
4. أمرية 4 فيفري 1959 .
5. المجلس الأعلى للترقية الاجتماعية.
6. من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية.

1.الأسس الفكرية و النظرية لإصلاحات الجمهورية الخامسة في الجزائر.

ترى القيادة العسكرية الفرنسية الممثلة في الجنرال "شال"(Challe)صاحب المخطط العسكري سنة 1959، أن الصراع في الجزائر ذو طابع إيديولوجي، و المواجهة مع العدو يجب أن تكون عامة و في كل المجالات: العسكرية الإدارية، الثقافية الاقتصادية الاجتماعية، و على المستوى الأسري والمهني كذلك، و هو صراع دائم أيضا. إذا الفرنسيون أعطوا ثلاث مواصفات لصراعهم مع الجزائريين: إيديولوجي ، شامل ، دائم، لا يفتر و بدون هدنة.[1] و هذا المعنى هو الذي تجسد في ما عرف بالتهدئة التي يعتبرها "جاك سوستال" عملية معقدة عسكرية اقتصادية اجتماعية، و نفسية أيضا، و هي وسيلة للانخراط الإرادي للجماهير و النخبة.[2]هذا النوع من الصراع يتطلب وسائل مادية و معنوية ضخمة.

لكن أهم عنصر في هذه المواجهة هم السكان، الذين يشكلون رهانا للجبهة كما للجيش و الإدارة الاستعمارية، لأنهم مفتاح الحل، و النجاح هو حليف من يتمكن من إشراكهم في عمله و نشاطه. للوصول إلى هذا الهدف قدمت القيادة العسكرية لكل المسؤولين المكلفين بحفظ النظام في الجزائر دليلا عمليا يتضمن تعليمات في التعامل مع السكان للوصول إلى الهدف. و هذه العملية تقوم على ثلاث مبادئ :

1- أنه لا بد من التعرف عليهم من أجل فهمهم بشكل أفضل.و على هذا الأساس و طبقا لهذا المنطق، اهتم الفرنسيون بمعرفة الجزائريين و تصنيفهم بما يتناسب و الغرض الذي يريدونه، فهم يرون أن الجزائريون من الناحية العرقية يتميزون بالتنوع الكبير، الأغلبية عربية بربرية تعتنق الإسلام، وهناك أقلية قوية: أوروبية يهودية و مزابية، أما من حيث الولاء، فهم يصنفونهم إلى سكان منحازين للفرنسيين، و يعتقدون أنهم الأغلبية، و آخرين منحازين للجبهة (العدو)، و كتلة ثالثة متأرجحة ومترقبة، و قرار هذه الكتلة هي التي تحدد نجاح هذا الطرف أو ذاك.

---

(1) **1H2538**, D1, participation de l'armée à l'œuvre de pacification, 1955-1957, p. 6

(2) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p. 121

2- إشراك الجزائريين في عملية التهدئة ضروري، فأفضل من يلاحق الثوار هم الفرنسيون من أصول شمال إفريقية. و لا بد من جهة أخرى من محاولة إقناع النخب الأوروبية و المسلمة بالمشاركة في عمل الجيش من أجل التأثير على معنويات العدو.3- أما بالنسبة للفئة غير المنحازة، فإن تنصح التعليمة بأن يتم التعامل معهم وفق أسلوب خاص يشمل ثلاث مراحل : معرفتهم ، تعليمهم ، تنظيمهم بالاستعانة بإطارات محلية.

4- تحقيق السلم للأبدان و القلوب و الأرواح عن طريق المؤاخاة بين طوائف المجتمع الجزائري ، و مساعدة هذه المجموعات على بناء جزائر فرنسية عصرية، و إنسانية.[1]

ساهم الجيش الفرنسي بشكل فعال في الترويج لفكرة الأخوة بين الجزائريين و الفرنسيين، اعتمادا على جملة من الوقائع التي يعتبرها مبررات مقنعة بالفكرة: - أن الدم الفرنسي الجزائري امتزج منذ 130 سنة في معارك كثيرة، و اليوم الطرفان يساهمان معا في تحقيق التهدئة، و 200 ألف فرنسي شمال إفريقيF.S.N.A يعملون في صفوف الجيش الفرنسي. - انتشار العسكريين كمدرسين في 493 مدرسة تضم ما يقارب 40 ألف تلميذ في منطقة قسنطينة وحدها. - جهد الممرنين العسكريين مع الشبيبة من خلال مراكز الشباب و المحلقات الرياضية لدور الشباب. - النشاط الطبي للعسكريين فقد سجل أكثر من 400 ألف فحص طبي في الشرق الجزائري. فالجيش الفرنسي بناء على ذلك يعتبر قدوة يحتذى بها، في سبيل إنشاء جزائر متآخية قائمة على الاحترام المتبادل،حتى لا تتحول إلى "كونغو"جديدة تسودها الفوضو البؤس.[2] ومن الأهداف العامة للمشاريع الاستعمارية كما تثبته وثائق السلطة العسكرية، هو تغيير وجه الجزائر، و تمكين السكان بالخصوص المسلمين

---

(1) **1H2568** ,Organisation des E.M.S.I., 1957- 1962, synthèse trimestrielle d'activité, note à l'attention de monsieur le colonel chef du 3e bureau, EMSI

(2) **1H12537, D4** : compagnes diverses 1959-1961, la fraternité Franco-Musulmane ,mars 1961

من الانتقال السلس و دون هزات إلى حياة حضارية و عصرية، و إعطائهم فرصة الاختيار الحر لمستقبلهم، و إدراك طبيعة هذا المستقبل في حالة ما إذا اختاروا الارتباط بفرنسا أو الانفصال عنها. هذا الهدف يجعل من السكان رهان للصراع الجاري و في نفس الوقت وسيلته،[1] و الأمر يتطلب تضافر جهود قوات الأمن و الإدارة. أما مهام قوات الأمن فعملها يشمل ثلاث مجالات: المجال العسكري، البوليسي و الإداري ، الإعلامي و التعليمي. و فيما يتعلق بالإدارة فهي جزء من قوات حفظ النظام، يجب أن تعمل في نفس الاتجاه الذي يعمل فيه الجيش للوصول إلى نفس الهدف النهائي، هو حفظ النظام و التطور نحو مستقبل أفضل، و الذي لا يمكن أن يكون إلا فرنسيا و بمشاركة السكان.[2] كسب السكان و التأثير على المجتمع هي المبادئ الكبرى التي تقوم عليها السياسة الفرنسية في الجزائر، لذلك نرى القيادة العسكرية تهتم بتفاصيل المجتمع الجزائري، خاصة الدين. في مصلحة الشؤون السياسية التابعة للمندوبية العامة هناك قسم المسائل الإسلامية S.P.I، نصب على رأسها جاك كاري"(Jacques Carret) المعروف باهتمامه بالحركة الإصلاحية و جمعية العلماء.أعد "كاري" في 15 أفريل 1961 دراسة عن سكان وادي مزاب و تركيبتهم العرقية و الوضعية الاقتصادية و الديمغرافية للمنطقة، و إحصاء لعدد الدكاكاين و تصنيفها حسب نوعية التجارة التي تختص بها و أصحابها من المزابيين أو العرب. و قد وزعت هذه الدراسة على رؤساء الدوائر و عدد من المسؤولين العسكريين في3 جوان 1961 حتى يتمكنوا – كما جاء في المراسلة الرسمية – من فهم عقلية و سلوك الميزابيين القاطنين بالمقاطعة الواقعة تحت سلطتهم.[3] و هو نفس الاهتمام الذي أولته القيادة العسكرية للعرق البربري عموما، و لمنطقة القبائل بصورة خاصة،حيث خضع مجتمعها للتشريح،و الدراسة الدقيقة في مخابر الاستعمار

---

(1) **1H2568**, Organisation des E.M.S.I., op.cit.

(2) **1H2538,D1** : participation de l'armée à l'œuvre pacifique, 1955-1957, instruction pour la pacification en Algérie, p-p. 6-18.

(3) **SHAT, 1H1112,D4** :notice sur le Mzab,1961

المتخصصة، لمعرفة تفاصيل و طبائع سكانها. و قد حصل هذا بالتوازي مع العمليات الكبرى التي قادها الجنرال "شال" في المنطقة. و بحسب هذه الدراسة، فإن المجموعة البربرية ذات محتوى إثني متنوع، و أصوله ليست محل إجماع، و يبقى أصل البربر في نظر الإدارة لغزا. أما الإنسان القبائلي فيتميز بالخشونة و حدة الذهن و لكنه غامض، و خطير، مقتصد يبدي نشاطا ملفتا خارج منطقته ،و هو معارض أبدي، سريع التكيف مع الحياة المدنية، فالفلاح القبائلي يمكن أن يصيح مدرسا عاملا في مصنع طبيب محام موظف رسام طيار، و القبائل قادرون على إنتاج نخبة، لذلك فالمجتمع القبائلي مؤهل للترقية بسرعة، و حسب هذه الدراسة دائما فأن القبائلي و رغم ميله الشديد للحرية" فإنه أكثر سكان الجزائر قبولا للوصاية الفرنسية و الاستعداد للاتحاد مع الفرنسيين و السبب: لأنهم مصدر فائدة له خاصة، و أنه يعيش في أرض صعبة من حيث التضاريس و لا يجني منها فائدة اقتصادية تغطي حاجاته. و يضيف التقرير أن القبائلي ليس مصدرا للتمرد المسلح، و لكن عندما ينخرط يصبح هو المنظر و القائد و انضمامه للتمرد كان اضطراريا، أو تحت الضغط.[1]

لقد اهتم الاحتلال بمختلف جوانب المجتمع الجزائري خاصة ما تعلق منها بالزوايا و الطرق الصوفية، و كنموذج على ذلك تم إعداد دراسة مستفيضة عن الطريقة العليوية بمستغانم و صاحبها الشيخ بن عليوة أحمد بن مصطفى(1872- 1934) و تتبع نشأتها و انتشارها في الجزائر، و الخارج و المبادئ التي تقوم عليها و علاقتها بالحركة الوطنية، ثم دراسة أخرى عن الحبوس و أنواعه و وضعه قبل و بعد الاحتلال.[2] و لا بد من الإشارة إلى أن مسألة فصل الدين عن الدولة التي كانت المطلب الأساسي لجمعية المسلمين الجزائريين،و تبنتها أيضا باقي الحركات الوطنية

---

(1) نلاحظ أن الدراسة اشتملت على بعض التحاليل الغريبة و غير الصائبة. بعد ذلك تحدثت الوثيقة عن مجريات العملية العسكرية التي عرفتها منطقة القبائل تحت اسم المنظار. **1H12537, D3** Jumelles22 juillet- 4 avril, 1959. ,

(2) **1H1112, D2** ,notice sur les confréries religieuses en Algérie 1961- 1962

منذ فترة مابين الحربين. في جويلية 1959 قدم "شلحة مصطفى" نائب عنمدينة الجزائر اقتراحا للمجلس الجزائري يتمثل في وضع قانون لفصل الديانة الإسلامية عن الدولة. و على إثر ذلك تكونت لجنة خاصة تتألف من 30 عضوا مكلفة بدراسة الاقتراح.[1]

من خصائص السياسة الإصلاحية الفرنسية الجزائرية أنها كانت دائما تسير بالتوازي مع العمل العسكري، ضمن مفهوم شامل للتهدئة pacification التي تعني فيما تعنيه كل الأعمال و الإنجازات التي يقوم بها الاحتلال خارج العمل العسكري من أجل تغيير نمط حياة المحتَل و ذهنيته،و لكن لا يكون ذلك إلا بعد التعمق في معرفة خبايا المجتمع الجزائري.[2]

و من الأسس التي بنى عليها الاستعمار سياسته إنكار وجود أمة أو شعب جزائري، و أن المجتمع الجزائري يتميز بعدم الانسجام الإثني و الثقافي أيضا، فهناك الشاوية المزابيون القبائل، و لأسباب جغرافية وبسيكولوجية، لم تستطع هذه الطوائف الجزائرية أن تكون أمة كما هو الحال لدى الجارة الشرقية تونس، و الغربية المغرب.[3] ها هو جاك سوستال يقول بكل وضوح " لا وجود لشعب جزائري هناك جزائريي و فقط".[4] فلا شعب جزائري، و لا أمة جزائرية، و لا حتى مجتمع جزائري فهناك مجتمعات مجهرية شديدة الاختلاف.[4]

يمكن أن نلاحظ جيدا أن الإدارة الاستعمارية التي تزعم بناء جزائر جديدة يتعايش فيها الجميع دون اعتبار للدين أو العرق ... تعتبر التباين الموجود داخل المجتمع

---

(1) **1H1093,D4** ,Jacques Carret, le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, imprimerie officielle , Alger, 1959, p. 23.

(2) **Jean Mélia**, histoire de l'université d'Alger, op.cit.p. 2

(3) **Pierre Bourdieu** , The Algérians , with a préface by Raymond Aron, – translated by : Alan C. M. Ross, Beacon Press , Boston , 1962, p. 4

(4) من رسالته للجنرال ديغول".أنظر: **Jacques Soustelle** , l'espérance, op.cit ; p. 125

الجزائري – و هو مصدر ثراء –عيبا و صفة سلبية: " مجتمعات مجهرية ", و لكن الاستعمار يعترف أنه " رغم هذا التباين فإن المجتمع الجزائري يتوفر على عامل مهم للانسجام و هو الدين " malgré cette diversité il existe un facteur considérable d'homogénéité qui est la religion. [1]

إن أصل فكرة الإصلاحات هي المحافظة على جزائر فرنسية، و في أسوأ الأحوال جزائرية، لكنها مرتبطة بفرنسا ارتباطا وثيقا يحظى فيها الأوربيون بكل الامتيازات، و للوصول إلى الهدف يرى الاحتلال أنه لا بد من وقف الحرب، عن طريق كسب تأييد الجزائريين أو على الأقل تحييدهم، و ذلك باتخاذ عدة سبل منها سياسة التقريب بين الجزائريين و الفرنسيين، و إظهار محاسن الدولة الفرنسية. و قد استعانت الإدارة للترويج لهذه الفكرة بأئمة المساجد. الشيخ " لخضر عبدلي" إمام مسجد سيدي الكتاني بقسنطينة خاطب المصلين قائلا: " أيها المسلمون أيتها المسلمات يجب أن تعلموا أننا أحرار في ممارسة شعائرنا الدينية، و طبقا لتعاليم ديننا... بباريس المدينة الفرنسية شيد مسجد رائع." و شيخ آخر يدعى الشيخ "زوكيري" زكري(؟) يدعو المسلمين للالتفاف حول السلطات المدنية الدينية أو العسكرية، ثم يضيف: " فقط الأخوة الإنسانية تسمح لنا بحياة مشتركة تحت سماء الجزائر و تحت الألوان الفرنسية حتى تحيا الجزائر". [2]

إن سياسة فرنسا الإصلاحية كانت مرتبطة ارتباطا عضويا بالعمل

---

(1) **1H2568**, Organisation des E.M.S.I., 1957- 1962synthèse trimestrielle d'activité, note à l'attention de monsieur le colonel chef du 3e bureau, EMSI,p.7

(2) قيلت هذه التصريحات في إطار الحملة لإقناع الجزائريين بالمشاركة في الاستفتاء على الدستور. 1H1117,D,4 : annex 3, extraits de discours du Général De Gaule et de quelques personnalités, Etat Major 5° bureau , Etude sur l'opinion publique , Alger, 20 Aout 1958, p-p. 2-3

البسيكولوجي، و قد سبق التنبيه إلى المؤسسات و الهياكل التي أنشأها لهذا الغرض، و كيف أن إطارات تلك الهياكل، و هم ضباط من الجيش الفرنسي، هم من تولى الإشراف المباشر على المشاريع الإصلاحية.

بقيت الإشارة إلى مظهر آخر من مظاهر اهتمام السلطة العسكرية بالجانب النفسي و هي تتبع الحالة النفسية و معنويات المجتمع الجزائري، والمعمرين أيضا في مناطق بعينها، و ما يتبعها من ردود فعل اتجاه مستجدات معينة. للقيام بهذه المهمة تم إنشاء مصلحة للاستعلامات النفسية تتولى إصدار أربعة وثائق دورية هي: رسالة عن الحالة العامة أسبوعية، و كذا الحصيلة الشهرية (تصدر عن المكتب الثالث)، و نشرية أسبوعية عن الاستعلام النفسي، و أخرى شهرية موجهة للمكتب الثاني.[1]

و كنموذج لتقارير هذه المصلحة الأسبوعية، هناك تقرير رصد حالة المجتمع بوهران بعد محاولة اغتيال الرئيس شارل ديغول،و هي المحاولة التي أثارت جدلا بين الحكومة و البرلمان. ورد في التقرير أنه عقب هذه المحاولة ساد شعور بين المستعمرين بأن استقلال الجزائر وشيك، و سيحدث خلال بضعة أشهر، و الكثير منهم بدأ في إرسال عائلاتهم إلى فرنسا. كما عرفت مدينة وهران اضطرابات أمنية و توقيفات في أوساط نشطاء منظمة الجيش السري و صدامات بين اليهود و المسلمين، مما جعل اليهود يقتربون أكثر من فكرة الجزائر الفرنسية، كما تعرض المسلمون لعمليات انتقام، حتى اضطر الذين يقطنون بالأحياء الأوروبية إلى الفرار نحو أحياء أخرى آمنة. ولاحظ التقرير أنه بعد هذه الحوادث حدث شرخ في العلاقة بين مكونات المجتمع الوهراني. [2]

---

(1) **1H2403,D1**, directives – l'établissement de document de rens–psycho 1961,

(2) جرت ثلاث محاولات لاغتيال ديغول قبل استقلال الجزائر نفذتها عناصر من الجيش السري: 8 سبتمبر 1961 و هي المشار إليها في التقرير و يوم 23 ماي و 22 أوت 1962. عن هذه الاغتيالات أنظر
les attentas de l'oas contre de Gaulle, dans : Pierre Accoce, ces assassins : qui ont voulu changer l'histoire, Plon,Paris, 1999, p–p. 278–308

(3) **1H2088,D2** , message hebdomadaires de renseignements psychologique, 28.05.1961/21.9.1961

حاولت السلطات العسكرية التي كانت المسئول الأول عن تنفيذ سياسة الحكومة في الجزائر، الاستناد إلى دراسات علمية و أكاديمية و الاستعانة بمختصين في مختلف المجالات. كما وضعت في متناول الجيش مكتبة تابعة للمكتب الخامس العمود، الفقري للعمل البسيكولوجي في الجزائر.

لا شك أن غرض توفير هذه المكتبة هو مساعدة الضباط على بلورة تصورات سليمة عن الصراع العسكري، و كيفية إدارته من الناحية النفسية و الاجتماعية، و إذا ألقينا نظرة عليها، سنجد أن أغلب محتوياتها كتب متعلقة بالعمل النفسي، و الإشهار، و الدعاية و الحركات الاجتماعية، علم النفس الاجتماعي، صحافة الرأي، الدعاية السياسية، و روايات كتبها أدباء جزائريون بالفرنسية. و هذه عينة مما تتضمنه المكتبة : كتاب بعنوان " كبش الفداء le bouc émissaire لـ J.G.Frazer ، الذهنيات les mentalités لجون بوتولJ.Bouthoul، علم نفس الأخلاق ، و كتاب " روح التاريخ " esprit de l'histoire لـ P.H.Simon و كتاب لجمال عبد الناصر بعنوان فلسفة الثورة ، و كتاب جاك سوستال aimée et soufrante Algérie مجموعة من الكتب عن الإسلام : و على رأسها القرآن طبعات Blachere لسنوات 1951 و 1957 و كتاب: "صوالح محمد" الإسلام و تطور الثقافة العربية و كتاب ماسينيون Annuaire du monde musulman بالإضافة إلى مذكرات و كتب في الأدب و الرواية الجزائرية، مثل كتاب محمد ديب الدار الكبيرة و الحريق " كتاب نجمة" لكاتب ياسين كتاب الأرض و الدم و ابن الفقير، و الطرق الصاعدة chemins qui monte les لمولود فرعون، و كتاب الانطباع الأخير لمالك حداد، و كتاب آسيا جبار les impatients ، كتاب لمالك بن نبي وجهة العالم الإسلامي – la vocation de l'islam و كتب أخرى متعلقة بالإسلام و الأدب العربي.[1]

---

(1) **1H2403,D1**, liste des ouvrages de la bibliothèque du 5e bureau 1959

حرصا على الروح المعنوية لعناصر الجيش الفرنسي فقد وضعت القيادة قائمة بأسماء المجلات و الدوريات و أعداد الجرائد الممنوعة.[1]

هكذا نلاحظ أن الحرب التي خاضتها فرنسا ضد الجزائريين كانت متشعبة و شكلت المشاريع الإصلاحية –المتداخلة مع الحملة البسيكولوجية – الوجه الآخر لها و في ظل هذا الصراع المعقد اعتبرت جمعية العلماء المسلمين القوة البسيكولوجية الرئيسية للثورة بشهادة المكتب الخامس مخبر الحرب النفسية الفرنسية في الجزائر.[2] التي ستعرف تطورات كبيرة في عهد "شارل ديغول" الذي جاء بسياسة الحرب الشاملة والوسائل الكبرى.[3]

2. مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958.

ليست هذه المرة الأولى التي يختار ديغول" قسنطينة مكانا لإعلان مشاريعه الإصلاحية، فقد سبق و أن ألقى بها خطابا في ديسمبر 1943، و أعلن فيه عدد من القرارات الإصلاحية، و هاهو يعود إليها ليعلن منها أضخم مشروع إصلاحي عرفته الجزائر في ظل الاحتلال. فما هو سر قسنطينة الذي جعل ديغول يعود إليها للمرة الثانية و لنفس الغرض، لماذا لم يعلن هذا المشروع من الجزائر أو وهران مثلا؟ لماذا قسنطينة هي دائما المدينة المفضلة لديغول كي يعلن منها عن قراراته المهمة؟. تتميز مدينة قسنطينة بأن سكانها يشكلون 39 % من مجموع سكان الجزائر و يقدر عددهم بـ 3,600,000 من مجموع 9,800,000 وتبلغ بها نسبة الشباب الأقل من عشرين سنة 53 % من مجموع السكان المسلمين.[4] إلى جانب ذلك، و لعل هذا

---

(1) **1H2697,D1** : publication interdites dans les locaux militaires, 1avril 1960

(2) .1H2460,D1, état d'esprit de la population, 1956- 1961

(3) **محمد عباس** ،نصر بلا ثمن ، الثورة الجزائرية 1954 – 1962، د.ق.ن، الجزائر، 2001 ص. 564.

(4) **CHAN, AG/5(1) 1745**, planification économique 1958- 1961- rapport d'information présenté par la délégation de la commission sénatoriale des affaires économique et du plan , 7-15 avril 1960

هو الأهم، أن الأوربيين بدائرة قسنطينة يشكلون أدنى نسبة مقارنة بباقي الدوائر، إذ بلغت نسبتهم 6.98%مقابل 35.73%بالجزائر و49،30%بوهران.[1] و هذا الجو الديمغرافي يوفر الهدوء لديغول، و أيضا الدعاية المناسبة للمشروع باعتباره مشروعا "للمسلمين" و ليس للأوروبيين. فاختيار قسنطينة لهذه الاعتبارات كان مناسبا.

و قد جاء المشروع مباشرة بعد ظهور نتائج الاستفتاء على الدستور في فرنسا و في الجزائر، و الذي وفرت له الإدارة الاستعمارية "الشروط اللازمة" لنجاحه. فقبل الاستفتاء نَظمت زيارة للصحافيين مع تعيين الأماكن التي سيزورونها، و كذلك " الفرنسيين المسلمين" الذين سيتم استجوابهم، حيث تم تحديد قائمة بهؤلاء في كل منطقة يزورها الصحفيون، و كلهم من أعوان الاحتلال.[2]

حرصت الإدارة أن يركز الصحافيون على إبراز المنجزات الاقتصادية والاجتماعية للسلطة الاستعمارية، التي أرادت أن تظهر بمظهر الحريص على تمكين الجزائريين من الاستفادة من مظاهر الحضارة: سكن، شبكة المياه، نشاط اجتماعي، تمدرس.[3]حتى الفرق الطبية كان لها دور في إنجاح عملية الاستفتاء مما جعل العميد "فوغاس" (Feaugas) قائد المكتب الخامس يبعث لهذا الجهاز رسالة عرفان و تقدير في 3 أكتوبر.[4]

ظهرت نتائج الاستفتاء في 29 سبتمبر 1958، و كانت كالآتي : أكثر من 17

---

(1) **M. A. E./ S.E.A.A. 10**8, 1959- 1967 , quelques questions à élucider au sujet du partage, 29 juin 1961

(2) **1H2697,D3** ,état des réalisations et personnalités pouvant être présentées à des journalistes étrangères, 5 septembre, 1958

(3) **1H2697,D3** :note de service , visites des journaliste à l'occasion du référendum, Alger 19 Aout 1958

(4) **1H2569,D1** , avis de l'état major du 5° bureau aux chef des EMSI

مليون و نصف قالوا نعم للدستور الجديد بفرنسا، أما بالجزائر فقد وافق عليه أكثر من 3.5 مليون ناخب أي ما يمثل 96 %منهم.[1] و بلغت نسبة التصويت عليه بالبلدين 79.25%، و عرفت الجزائر بالمناسبة أول انتخابات عبر هيئة انتخابية واحدة[2] .اعتبر ديغول تلك النتيجة تفويض من الشعب للمُضي قدما في سياسته.[3] بعد أقل من شهر من الاستفتاء أعلن عن قرارين مهمين: الأول يتعلق بتنفيذ مشروع شامل لتنمية الجزائر ضمن ما عرف بمشروع قسنطينة، و القرار الثاني اتخذه خلال ندوة صحفية في 23 أكتوبر حين أعلن عن استعداده للتفاوض مع من يدير الصراع حول موضوع واحد هو وقف إطلاق النار، كما عرض على الثوار ما عرف بسلم الشجعان،[4] و أبدى استعداده للقاء مندوبين عن "المنظمة الخارجية"، و مؤكدا أن الحلول المستقبلية ستبنى على التعاون الوثيق مع فرنسا.[4]

تضمن الخطاب الحديث عن الأهداف العامة للمشروع و هي إحداث تغيير جذري للجزائر التي عانت من ظروف صعبة، و تحسين ظروف العيش للرجال و النساء ، و تمكين الأطفال من متابعة تعليمهم ، و أن تأخذ الجزائر مكانتها في الحضارة المعاصرة و تتمتع بميزاتها. لتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومة الفرنسية مشاريع كبرى للسنوات الخمس القادمة. التي ستشهد التحاق العُشر على الأقل من الشباب من الوطن الأم بالجزائر ليسيروا هياكل الدولة، من إدارة و قضاء و جيش و تعليم. و على المستوى الاجتماعي: سيتم تحسين رواتب الموظفين، و في الفلاحة:سيوزع على المزارعين المسلمين 250,000هكتار، و قبل نهاية المدة التي يستغرقها البرنامج فإن المشاريع المتعلقة بالفلاحة و الصناعة بالجزائر، ستبلغ نهايتها خلال المرحلة

---

(1) **David C.Gordon**,the passing of, op.cit, p.153

(2) **Sadek Sellam** (postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p 13

(3) **Idem ; p15**

(4) في اليوم الموالي رفضت الحكومة المؤقتة عرض سلم الشجعان أما بخصوص وقف إطلاق النار فترى أنه سيكون نتيجة لاتفاق على حل سياسي. انظر: **Idem**.

(5) **David C.Gordon**,the passing of, op.cit, p. 153

الأولى من البرنامج الخماسي، هذه المرحلة التي ستشهد على الخصوص البدء في استغلال البترول و الغاز، و إنشاء مُركَّبات كبرى للحديد و الصلب و الصناعة الكيميائية، و أيضا بناء سكنات لمليون شخص، و تطوير قطاع الصحة، الموانئ، الطرقات، و تشغيل 400 ألف عامل جديد. و في مجال التعليم و خلال الخمس سنوات سيلتحق بمقاعد الدراسة ثلثي عدد البنات و الذكور للوصول إلى نسبة تمدرس كاملة بعد ثلاث سنوات.

في إطار هذا البرنامج الطموح سيقوم الجيش الفرنسي بتكثيف و تشجيع ما أطلق عليه عملية التواصل الأخوية و الإنسانية، و سياسيا فإن المشروع سيمكن الجزائر من انتخاب ممثليها على أن يكون ثلثي عددهم من المسلمين.

في ختام الخطاب نبه "ديغول" إلى أن التحولات التي ستعرفها الجزائر ستمكنها من بلورة شخصيتها في ضل تضامن وثيق مع الوطن الأم. و أن الجزائر أمام خيارين لا ثالث لهما: إما الحرب، و إما التآخي، و هو السبيل الذي اختارته فرنسا. و أنهى خطابه بهذه العبارة تحيا الجمهورية ! تحيا الجزائر و فرنسا![1]

هذا الخطاب حولته الحكومة إلى برنامج خماسي من أجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر، و الذي يعتبر المرحلة الأولى لمخطط تنموي يمتد لعشر سنوات.[2]

يهدف مشروع قسنطينة من خلال برامجه المتعددة إلى الرقي بالمستوى المعيشي

---

(1) **AG/5(1)1857**, discours prononce par le général De Gaule le 3octobre 1958 à Constantine

(2) **CHAN**, **AG/5(1) 1745**, planification économique 1958- 1961- rapport d'information présenté par la délégation de la commission sénatoriale des affaires économique et du plan 7-15 avril 1960

للسكان بنسبة 5 %، و ذلك عن طريق زيادة مستمرة، و دائمة للوظائف المنتجة. فالمشروع يتطلع لفتح 400 ألف وظيفة منتجة في الصناعة، و قطاع الخدمات و الفلاحة و هذا خلال خمس سنوات.[1]

تضمن الخطاب إذا الخطوط العريضة للمشروع، و قد أوردت الإدارة تفاصيل أخرى لمختلف برامجه التنموية.

في مجال السكن مثلا يخطط المشروع بناء 300 ألف سكن 270 ألف منها سكن اجتماعي،[2]و على مدى عشر سنوات يخطط لإنجاز 735 ألف سكن لـ 3 مليون و نصف شخص.[3]و في نفس الإطار حدد إنجاز 220 ألف سكن شبه حضري خلال خمس سنوات، و خصص 30 % من هذا العدد لإعادة إسكان العمال القاطنين في البيوت القصديرية، و قد بلغ سنة 1958عدد المساكن التي شرع في إنجازها 20 ألف سكن، و رغم ضخامة هذه المشاريع فإن ذلك سيمكن من إيجاد 400ّ ألف منصب عمل جديد.[4]

البرنامج الذي سيوفر سكن لمليون شخص خلال خمس سنوات،اعتمد نوعين من السكنات: **عادية –الصنف** أ- : شبه حضارية ، H.L.M و كلها من ثلاث غرف. و **ريفية- الصنف ب:** من غرفتين و مطبخ و ساحة صغيرة. يمتد هذا البرنامج السكني من 1959 إلى 1963. بالنسبة للصنف أ، وتيرة إنجاز سكناته تبدأ

---

(1) **CHAN, AG/5(1) 1745**, directives pour l'élaboration et la mise en œuvre duplan quinquennal de développement économique et sociale de l' Algérie

(2) **CHAN, AG/5(1) 1745**, planification économique 1958- 1961- rapport d'information présenté par la délégation de la commission sénatoriale des affaires économique et du plan (7-15 avril 1960), p. 55

(3) /**CHAN, AG/5(1) 1745** le programme économique et social de constantine , decembre 1958, p.5

(4) **CHAN, AG/5(1) 1745**,l'habitat, réalisation et perspectives de l'année 1960, Alger-Est, n°3, décembre , 1960 ,p.5

بـ 22 ألف وحدة في السنة الأولى، إلى 50 ألف وحدة في السنة الأخيرة 1963، أما الصنف بفقد بُرمج إنجاز 10 آلاف سكن سنة 1959، ثم ترتفع وتيرة الإنجاز من سنة لأخرى إلى أن تصل إلى 32 ألف في السنة الأخيرة، من البرنامج الخماسي. شرع سنة 1959 مباشرة في إنجاز 21,600 سكن عادي كلف أكثر من 48 مليار فرنك يتم تموينها من رأس مال عمومي.[1]

في مجال التعليم وضع برنامجا لاستحداث 1800 منصب معلم ابتدائي، و استقبال 4650 تلميذ في التعليم المتوسط و الابتدائي، و 3550 تلميذ في التعليم التقني و المهني، و كذلك إنشاء مراكز اجتماعية للتربية لمحاربة الأمية التي تجاوز عددها 35 مركزا سنة 1958، و سيرتفع سنة 1966 إلى أكثر من 700 مركز.[2]

أما ما يتعلق بالتشغيل، فيتوقع فتح 400 ألف منصب عمل خلال الفترة الممتدة من 1959- 1963، موزعة على عدة قطاعات. الفلاحة : 70 ألف(10 آلاف قطاع الغابات ، 60 ألف الزراعة) أي 17,5 %، من مجموع الوظائف. القطاعات غير الفلاحية 330 ألف/ 82,5 %الموزعة كالآتي: 150 ألف البناء و الأشغال العمومية 37,5 % ، الصناعة 80 ألف/ 20 % ، النقل، التجارة و الخدمات الإدارة 100 ألف/ 25 %. [2]

2-1. المجلس الأعلى لبرنامج قسنطينة.

من أجل متابعة أفضل لتنفيذ هذه البرامج و المشاريع المتعلقة به أنشأت الحكومة الفرنسية مجلسا أعلى للمشروع.le conseil supérieur du plan de l'Algérie

---

(1) **Yves Duconge**, l'habitat en Algérie, B. I. J. , avril 1960,p,p. 82, 86-87

(2) **CHAN, AG/5(1) 1745** ,le programme économique et social de Constantine , décembre 1958, p-p. 3-5

افتتح "ميشال دبري" (Michel Debré)[1] الجلسة التأسيسية للمجلس بقصر" كارنو"[2]Carnot يوم 10 فيفري 1959،[3]ألقى خلالها "صالح بوعكوير" الملكف بالمصالح الاقتصادية كلمة.[4]و يقع هذا المجلس تحت رعاية المندوب العام "بول ديلوفرييه" (Paul Delouvrier) و بيار ماس(Pierre Masse) المحافظ العام للمشروع و الإنتاجية و أندري جاكومي(André Jacomet) الأمين العام للإدارة. تأسس المجلس طبقا للمرسوم 12 فيفري 1959 و يتكون من: السيد بوعكوير صالح الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية و هو رئيس المجلس. أما الأعضاء ممثلي الوزارات فهم :-المالية و الشؤون الاقتصادية: لسيد أراس(Arrasse) ثم دارجنتو (Dargenton) – الأشغال العمومية و المواصلات : السيد كوكان Coquand – الصناعة و التجارة : بار Barre و لومبارس (Lombares)، يضاف إلى هؤلاء ممثل عن المندوب العام لـ O.C.R.S السيد هنري فور Henri Faure و السيد عمارة كوربة ضابط بالفرق الإدارية المتخصصة من الشلف، و بكري هامل(حامل؟) مفتش المراكز الاجتماعية بوهران، و بن جادور عبد القادر رئيس فدرالية التربية، و بلوخ لان فرونسوا (Bloch-Laine François) المدير العام لصندوق المخازن و الحفظ caisse des dépôts et consignations. بالإضافة إلى 35 عضوا يمثلون قطاعات مختلفة بعضهم جزائريين أيضا أمثال: "حمادو بوعلام" ممثل فدرالية النقابات المستقلة ، "خاسر حنيفي" مدير قطاع الصحة، "قلاتي علي" رئيس الاتحاد الجزائري للشركات الفلاحية للاحتياط، "دواق محمد" مندوب محافظة إعادة البناء و السكن الريفي،" شكيكن عبد الرحمان" صناعي ، و " تامزالي مصطفى" نائب رئيس

---

(1) 1912-1996 من أنصار الجزائر الفرنسية شغل منصبوزير أول. يعتبر الأب الروحي لمنظمة الجيش السري. كتب في 2 ديسمبر 1957 " القتال من أجل الجزائر الفرنسية قتال مشروع . أنظر: **Pierre, Montagnon,**dictionnaire de la colonisation, op.cit. p. 211

(2) هو مقر مجلس الأمة اليوم الواقع بشارع زيعزد يوسف.

(3) **La Dépèche quotidienne d'Algérie**, 11,fevrier1959

(4) **1H2473,D1** , voyage Debré, 9-11/02/1959

المنطقة الاقتصادية للجزائر، و " بومدين" ، رئيس التعاونية الإسلامية الجزائرية لحيازة الملكية الصغيرة ، " مبارك رابح" رئيس تعاونية السكن بسيدي مبروك.[1]ويبلغ إجمالي أعضاء المجلس 43 عضوا : 15 ممثلا من الوطن الأم، 14 ممثلا عن المسلمين ، 14 ممثلا عن الأوروبيين.

اجتمع المجلس لثلاث دورات. الأخيرة كانت في شهر جوان، و قد عكف على دراسة تقرير خاص عن مشروع قسنطينة يقع في 300 صفحة، ليقدم رأيه النهائي حوله و هذا خلال دورته الرابعة، التي ستنعقد بباريس يوم 23 ماي 1960. خلال اجتماع المجلس كانت هناك عدة تقارير قدمها مسئولو مختلف القطاعات، و قد حضر الأشغال 1800 مشارك: 900 أوروبي، 600 مسلم، 300 فرنسي من الوطن الأم. [2]

2-2. مشروع قسنطينة بعد عامين.

كان مرور عامين على مشروع قسنطينة حدثا أولته السلطة الاستعمارية أهمية كبيرة، فبحلول هذه المناسبة قام الوزير الأول "ميشال دبري " بزيارة إلى قسنطينة، و كان في استقباله بمطار"عين الباي" المندوب العام "بول دولوفرييه" و الجنرال "كريبان" (Crépin) كما رافقه في الزيارة الآنسة "سيد قارة" و عدد من المسؤولين.[3]

من الناحية المالية أعدت الحكومة الفرنسية ميزانية خاصة للمشروع موزعة على الشكل الآتي: ميزانية التجهيز: 253 مليار سنة 1960، مقابل 182 مليار سنة 1959، و 128 مليار سنة 1958. ميزانية الترقية الاجتماعية: من تعليم تكوين مهني صحة سكن ارتفعت بـ 16 مليار من سنة 1960 إلى 1959 و ميزانية

---

(1) أنظر باقي الأعضاء في: الملحق رقم 14.

(2) **AG/5(1)1857**, conférence de presse de M. Paul Delouvrier , le 31 mars 1960 , au conseil supérieur du plan, p.10

(3) Le Monde, 4-10-1960, p .3

التجهيز الاقتصادي(طاقة صناعة) ارتفعت بـ 55 مليار عن سنة 1959. و قد بلغت نسبة الزيادة الإجمالية بالمقارنة مع سنة 1959 سبعين مليار فرنك. الميزانية المخصصة للتنمية الريفية: ارتفعت عن السنة الماضية بـ 33%. و في مجال السكن خصصت اعتمادات مالية لبناء 108 ألف سكن على مدى ثلاث سنوات 1961-1963، و هو ما يمثل 38 % من هدف برنامج قسنطينة. ميزانية المشاريع الاجتماعية: سنة 1960 بلغت 80.7 مليار- مقابل 64.3 مليار سنة 1959- الصحة: 6.5 مليار سنة 1960 و 4.3 مليار سنة 1959- التكوين المهني: 4.1 مليار مقابل 2.6- التعليم: 19 مليار مقابل 15.3.بزيادة قدرها 16.4 %.[1]

تحقق على أرض الواقع بعض هذه المشاريع، فقد أُحصي في ديسمبر 1960 1.024 قرية جديدة تأوي مليون شخص، أي 84 ألف سكن بالإضافة إلى 2.664 قسم يتردد عليه 125 ألف تلميذ.[2]

فيما يتعلق بتغيير وجه المناطق الداخلية فإن مشروع الألف قرية بدأ و هناك 600 قرية أنجزت أو في طريق الإنجاز. كما استحدثت نوع جديد من التعاونيات تدعى : التعاونية الفلاحية لمشروع قسنطينة Sections Coopératives Agricoles du Plan de Constantine S.C.A-P.C.O و هي مرتبطة بالشركات الفلاحية للاحتياط.[3]S.A.P

لم يكن المشروع مثاليا أو خاليا من العيوب حتى بالنسبة للفرنسيين، لقد وجهت له بعض الانتقادات في مجلس الشيوخ الفرنسي من طرف "روني مونطالدو" (Rene Montaldo) سيناتور عن "أورليونسفيل" و" المدية"، الذي لاحظ أن المشاريع

---

(1) **M.A.E./ S.E.A.A**, , 184 : délégation générale du gouvernement en Algérie , service de l'information , conférence de presse de MonssieurDelouvrier, D.G.G.A. pour 1960, Alger , le 24 novembre 1959, p. 15

(2) Algérie naissance de mille villages ,Baconnier, Alger, 1961

(3) **AG/5(1)1857**, Algérie 1960, l'ambition du plan de constantine, l'analyse de Paul Delouvrier.

السكنية الاجتماعية تسير بطريقة فوضوية، فالبرامج السكنية في الوطن الأم تعود لوزارة البناء فقط، بينما في الجزائر تعود لأربع مديريات لا يوجد أي تنسيق بينها ، و من جهة أخرى فإن القروض المخصصة للسكن ذي الإيجار المنخفظ . HLM بالكاد تغطي ربع الاحتياجات. و كان للآنسة "سيد قارة" رأي آخر حيث أشادت بالبرامج السكنية– 110 ألف سكن– المهمة التي تم الإعلان عنها.[1]

المندوب العام اعترف بعد عامين من المشروع، بوجود تنمية تفتقد إلى التوازن الجغرافي، و ذلك في خطاب لهيوم 31 مارس 1960، حيث ذكر أنه هناك قسمين من الجزائر: جزائر عصرية، تقع على السواحل و في المدن **جزائر المناطق الداخلية** l'Algérie du bled التي تتميز بالتخلف، أين يعيش ستة مليون ساكن ينتظرون الانتقال إلى الحياة العصرية،[2]خاصة مع ارتفاع وتيرة النزوح نحو المدن،حيث صار أكثر حدة في الجزائر خلال الثلاثين سنة الماضية. ففي سنة 1931 الخمسين دائرة رئيسية ضمت 21 % من السكان و سنة 1962 ارتفعت النسبة إلى 30 %. [3]

أمام هذا النقد المتواضع فإن الإدارة الاستعمارية تفضل دائما أن تمجد إنجازاتها بالأرقام ففي المجال الصحي سجلت وثائقها تطورا في عدد الأسرة بالشكل الآتي :

السنوات	1957	1958	1959	1960
عدد الأسرة	31.042	32.758	34.423	36.000
أيام المكوث بالمستشفى	9.793.000	10.519.800	11.804.800	12.500.000

(1) **Le monde** , 16 décembre, 1959

(2) **AG/5(1)1857**, Algérie 1960, l'ambition du plan de Constantine, l'analyse de Paul Delouvrier

(3) **Roger Mauger**,les dépenses publiques en Algérie pendant l'année 1962,Bulletin économique et juridique, n° 251, janvier 1962,p–p. 7–9

أما الفحوص المجانية فقد ارتفع عددها من سنة لأخرى كما يوضحه الجدول الآتي:

فحص مجاني[1]	5.235.000 1957	11.441.200 1958	16.973.000 1959	20.000.000 1960

في مجال التكفل الاجتماعي بالعمال الجزائريين بفرنسا و عائلاتهم : أنفقت الدولة الفرنسية لفائدة هؤلاء خلال سنتين 1958- 1959 ما قيمته 5.6 مليار، موزعة على قطاعات السكن، الصحة، التكوين المهني. التقرير خلص إلى استنتاج عام ذكر فيه أن الوعود التي حملها المشروع تم الإيفاء بها. كما أشار إلى أن تطور الجزائر الحديثة يسير على الطريق السليم، لأن تغيير وجه المناطق الداخلية بدأ فعلا كمثال على ذلك تم إنفاق 70 مليار فرنك فرنسي قديم مقابل 40 مليار سنة 1958.

واصلت السلطات الاستعمارية مشاريعها الإصلاحية سنة 1962، التي شهدت مفاوضات مصيرية أسفرت عن الاعتراف باستقلال الجزائر، كما أن بعض الفرنسيين بدأوا يحزمون أمتعهم للعودة إلى الوطن الأم، لكن الحكومة الفرنسية لم تتخل بعد عن مشاريعها و لو بشكل رمزي أحيانا. فلمعالجة مشكلة انجراف التربة التي كانت تتلف كل عام 400 ألف هكتار تم تخصيص سنة 1962 ميزانية قدها35 مليون فرنك جديد.[3]

إن استمرار فرنسا في إنجاز مشاريعها الإصلاحية إلى قبيل الاستقلال يجعلنا نتساءل عن الأهداف الحقيقية لمشروع قسنطينة.

---

(1) **AG/5(1)1857**,Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960, p-p.24-25

(2) **Idem**

(3) **Roger Mauger**, op.cit., p-p.7-8

(4) **idem**

2-3. أهداف مشروع قسنطينة:

يمكن تصنيف هذه الأهداف إلى أهداف آنية تظهر في الميدان على المدى القريب، و هي مرتبطة بالميزانيات المخصصة لبرامجه المختلفة، و أهداف أخرى لا تظهر على المدى البعيد و تأخذ غالبا طابعا حضاريا، و يمكن أن يطلق عليها بالأهداف الاستراتيجية.

لقد تحدثت الإدارة الاستعمارية طويلا على النوع الأول من الأهداف و أطنبت في تفصيلها و شرحها لتبرز حرصها على ترقية البلد و سكانه، و هو عمل دعائي ترويجي كما سبقت الإشارة إليه مرارا.[1] و هي ترى – أي الإدارة– أن الإصلاحات عموما حتمية اجتماعية ، لأن سكان الجزائر يزدادون كل سنة بـ 250 ألف نسمة، و من الضروري أن يتم توفير كل الظروف المادية لهم، الأمر الذي يتطلب العمل في مختلف المجالات الصحة التعليم السكن... بالإضافة إلى التباين الكبير في المستوى المعيشي للسكان لوجود قطاعين اقتصاديين، قطاع عصري يضمن مستوى معيشي يقترب مما هو موجود في أوروبا، و قطاع تقليدي أين يعيش أربعة أخماس سكان الجزائر و لهم دخل سنوي لا يتجاوز 30 ألف فرنك لكل فرد.[2]

يستهدف مشروع قسنطينة ثلاث محاور رئيسية : – إحداث تغيير ثوري في المناطق الداخلية – توسيع عملية العصرنة في الجزائر – الترقية الاجتماعية و تعتبر المحور الرئيسي، و التي تعني تعليم و تربية الإنسان.[3]كما يرمي المشروع إلى إحداث تغيير عميق للهياكل الاقتصادية و الاجتماعية بالجزائر ، و رفع المستوى

---

(1) **أنظر: الفصل الثال من هذا البحث** ص-ص.360-365.

(2) **M .A.E archives diplomatiques / 125,** cabinet du ministre M.Couve De Murville/ le programme économique et social de Constantine, décembre 1958, p.36.

(3) **AG/5(1)1857**, Algérie 1960, l'ambition du plan de Constantine, l'analyse de Paul Delouvrier.

المعيشي لعمال القطاع التقليدي عن طريق: – زيادة الإنتاج و فرص العمل– تطوير عملية التمدرس – و بذل جهود في مجال السكن.[1]

خلال الكلمة التي ألقاها المندوب العام " بول ديلوفرييه " بقاعة المحاضرات بالقصر القنصلي يوم 28 جوان 1960، تحدث عن مشروع قسنطينة و أهدافه الإستراتيجية، التي يجب أن يتمسك الفرنسيون بتحقيقها، بالرغم من الأحداث السياسية التي قد يبدو أنها تدفع في الاتجاه المعاكس لتلك الأهداف، لكن يجب أن يركز الانشغال و الاهتمام على تطوير الجزائر، ليس اليوم أو غدا و لكن على المدى البعيد. و أشار إلى أن هذا التنمية الاقتصادية المنشودة بالجزائر مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحل السياسي النهائي للمشكلة الجزائرية. أما الأمر الثاني الذي حرص المندوب على التنبيه إليه، هو أن العمل الذي تم إنجازه بعد مضي عام و نصف من بداية البرنامج يرسم الخطوط العريضة للتنمية بالجزائر، لما بعد الخمس سنوات المحددة للبرنامج، و أهم ما يميزه أنه سيمنح فرصة للتنمية على مدى خمسة و عشرين سنة قادمة، و هذه الميزة التي يتمتع بها أكتسبها بفضل موافقة و مشاركة الجميع المشاركين. ثم ذكَّر بالخطوط العريضة للبرنامج و المتمثلة في: تطوير المناطق الداخلية ، بتجديدها و تنميتها، و العمل على توسيع التنمية لجزائر حديثة، لكن الهدف العميق و الخفي للبرنامج هو تكوين الإنسان بالمناطق الداخلية، la formation de l’homme du bled، و تهيئة الأراضي و اكتشاف المياه، و تكوين تقنيين في مجال الصناعة و التجارة، و إنشاء قرى جديدة. و يَعتبر هذه الأهداف نقاط القوة في المشروع les lignes de force du plan التي تفرض نفسها على كل الذين سيباشرون العمل في الجزائر خلال الخمسة وعشرين سنة القادمة. و قد كشف المندوب العام عن الأبعاد الحضارية لمشروع قسنطينة، فهو في

---

(1) **M .A.E archives diplomatiques ,/ 125**, cabinet du ministre M.Couve De Murville/ le programme économique et social de Constantine, décembre 1958, p. 37.

رأيه سيفسح الطريق لتطوير الجزائر، طبقا لوتيرة مناسبة مع ضمان حرية الإنسان وكرامته، حسب التصور الموجود في العالم الغربي، حتى تتمكن الجزائر من استدراك التأخر الذي يعاني منه قسم من سكانها، ويرى أن مشاركة فرنسا و أوروبيي الجزائر، و كذا السكان المسلمين ضرورية. و يوضح أن المساعدة التي ستقدمها فرنسا للجزائر ستحمي جيلا من الجزائريين من المعاناة التي عرفها العالم الرأسمالي في بداية القرن التاسع عشر، و التي عرفها الروس خلال الأربعين سنة الماضية، و يعرفها الصينيون الآن. و بناءا على ذلك فإن مهمة فرنسا لا تتوقف بوقف إطلاق النار، بل لا يزال ينتظر الفرنسيين عملا كبيرا و مهمة ثقيلة ، لأنه يجب إقناع كل من يعيش على هذه الأرض أن مصير الجزائر لا يمكن تحديده بحرية، و في إطار قيم الحرية و الكرامة حسب المفهوم الغربي دائما، "إلا إذا بقي هذا البلد في حالة اتحاد وثيق و عميق مع فرنسا"[1] le sort de l'Algérie ne peut se régler librement ... dans la dignité et la liberté occidentales , que se ce pays reste en union étroite , profonde avec la France. لتمكين هذه القطعة من إفريقيا أن تنال نصيبها مما يمكن و يجب أن تقدمه الحضارة الحديثة للإنسان من رغد عيش و كرامة. المشروع كما يبدو تمت صياغته ضمن منظور اندماجي.[2]

هذا ما يقوله الفرنسيون عن أهداف مشروع قسنطينة بالنسبة للجزائريين لكن في المقابل فإن المشروع حسب بعض المحللين يعتبر محاولة لإيجاد حل للمشكلة الجزائرية عن طريق الاقتصاد بدل السياسة، و تقليص لتدخل الجيش في ما هو خارج عن مجاله. [3]

---

(1) **AG/5(1)1857**, la semaine en Algérie du 20 au 26 juin 1960 , N°89, allocution de M. Paul Delouvrier, délégué général , à la Région économique(que présidait M. le sénateur Schiaffino) , le 28 juin 1960 ,p-p. 1-5

(2) **Le Monde**, 4-10-1960,p.3

(3) **François Gromier**, le trouble de l'armée, **revue trimesrielle , 18° Année, cahier N° 7, juillet-septembre 1961p.7**

إلا أن وثائق مصلحة الإعلام و الدراسات بوزارة الجيوش تبين أن الجيش لعب دورا أساسيا في إنجاز مختلف المشاريع،فكان يؤدي مهمة مزدوجة، فهو ينشط في ميدان الترقية الاجتماعية و الاقتصادية بالإضافة إلى أداء مهمة التصدي للمتمردين".[1]

بالتوازي مع هذه الأهداف المعلنة، فقد صاحبت مشاريع فرنسا الإصلاحية حملة دعائية مكثفة خلال السداسي الثاني من سنة 1959،حيث قامت الإدارة الاستعمارية بتسخير كل وسائل الإعلام من أجل الدعاية لصالح المشروع و خطاب ديغول ليوم 3 أكتوبر 1958 بقسنطينة[2]، لكن الظروف لم تكن مساعدة لنجاح هذه الدعاية، إذ جاءت بعد تأسيس الحكومة المؤقتة و هو الحدث الذي كان له وقع عظيم على الجزائريين من الناحية النفسية و السياسية.[3]

و قد قامت الحكومة المؤقتة بحملة دعائية مضادة، اعتبرت فيها المتطرفين الأوربيين بالجزائر هم من تسبب في بؤس الشعب الجزائري.[4]

واجهت فرنسا خلال هذه الفترة صعوبات دبلوماسية، وصفها الوزير الأول في رسالة له – مؤرخة في 14 أوت 1959– لوزير الخارجية، بأنها حملة عدائية و مليئة بالأكاذيب، و على فرنسا أن تواجهها، و أن تقدم للعالم الأدلة التي تثبت أن الوجود الفرنسي بالجزائر la présence française en Algérie ضروري،[4]

---

(1) **SHAT, 1H2467, D1** , le plan français , 2eme étude compagne susceptible d'être menée pour la réussite du Plan Français du générale de Gaule sur l'Algérie, pièce N° 2, (24 novembre 1959), p. 02

(2) **1H2568**Note de service , plan de Constantine , 4 aout 1959

(3) **جمال قنان** ،تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلماسية جبهة التحرير الوطني، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م.، الجزائر، س.3 ، ع.4 ، 1996 ، ص.29.

(4) **SHAT, 1H2467, D1** : le plan français,1er étude / compagnes menées contre le plan français du générale De Gaulle sur l'Algérie,– (24 novembre 1959

و أن تبرز الجهود المهمة التي تبذلها في هذا البلد لأهداف إنسانية و اجتماعية. و في هذا الإطار يرى أنه من المفيد الاقتداء بالعمل الدعائي الذي قامت به وزارة الدفاع، عن طريق تنظيم رحلات و زيارات ميدانية لشخصيات و ممثلي الدول في الجزائر ، و يقترح تنظيم رحلات لمثقفين و سياسيين و رجال أعمال من العالم الحر، و حتى دعوة مندوبي الدول المتعاطفة بالأمم المتحدة، وهذا العمل تقوم به الوزارة بالتنسيق مع الأمين العام للشؤون الجزائرية، و المندوب العام للحكومة بالجزائر.[1]

طبقا لذلك نظمت وزارة الدفاع بين 1958- 1959 عدة رحلات للمُلحَقين العسكريين بالجزائر، و لشخصيات عسكرية و لهيئات الأركان و لمنظمات الحليفة أو الحيادية. و لاحظ الوزير الأول في رسالته أن الشخصيات المدعوة لتلك الرحلات أصبحت مقتنعة بمهمة فرنسا و كرمها.[2]

و هناك حملة دعائية ترويجية للمشروع الفرنسي موجه لعناصر الجيش الفرنسي، تحمل عبارات مُمَجِّدة للجيش، باعتباره عامل تنمية إنسانية و اقتصادية و اجتماعية. و في نفس الوقت مبررة للحرب التي تخوضها فرنسا، فهي تحارب من أجل السلام بينما الجبهة تحارب من أجل الحرب.كما تم إعداد خطاب دعائي آخر موجه للعسكريين المسلمين، تضمن الادعاء بأن الجزائر ولدت بمجيء فرنسا، و أن الجبهة تخاف من السلم، و لا تريد الديمقراطية. و أن الثورة الحقيقية هي العصرنة. و هناك دعاية أخرى موجهة للسكان، تحثهم على الانتماء إلى "الأسرة الفرنسية الكبيرة " la grande famille française لأن ذلك مرادف للعيش في حرية،[3] بينما الاستقلال

---

(1) **M .A.E archives diplomatiques** , 125, cabinet du ministre M.Couve De Murville le programme économique et social de Constantine, décembre 1958

(2) **M .A.E archives diplomatiques** ,/ **125**, cabinet du ministre M.Couve De Murville/ le programme économique et social de Constantine, décembre 1958

(3) **SHAT, 1H2467, D1** , Eléments d'une campagne pour le plan français , pièce n° 5, détermination des slogans des milieux à touché, 24 novembre 1959, p.9.

يعني الفوضى السياسية و البؤس و المجاعة.[1] و تبقى أهم حملة دعائية موجهة للسكان بطريقة غير مباشرة و لا مستفزة ، هي الإصلاحات المُدرجة ضمن مشروع الترقية الاجتماعية.

3. مشروع الترقية الاجتماعية.

3-1.الظروف المحيطة بمشروع الترقية الاجتماعية.

عقب الانتخابات التشريعية التي شهدتها فرنسا بين 23 و30 نوفمبر 1958، شكل ديغول حكومته، و ضمت واحدا و عشرين وزيرا، كان من أعضائها ميشال دوبري " من الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة UNR ، و جاك سوستال، كما ضمت 16 وزيرا متخبا في البرلمان الجديد، 11 منهم أعضاء في المجلس الوطني، و 5 في مجلس الشيوخ، و من بين الوزراء النواب نجد في هذه الحكومة "نفيسة سيد قارة" التي اختِيرت في حكومة ديغول ككاتبة دولة للشؤون الاجتماعية.[2]

أما الثورة فقد برهنت ليس فقط على قدرتها على الصمود عسكريا، و لكن أيضا على نجاحها في تأطير كل فئات المجتمع الجزائري و إنشاء إدارة موازية، و هذا باعتراف السلطات العسكرية التي أصدرت تعليمة في 31 جويلية 1961 تتعلق بتدمير هياكل الجبهة الاجتماعية و السياسية و الإدارية عن طريق إنشاء لجان مختلطة للاستعلام Comité Mixte de Renseignement C.O.M.I.R. و كانت قد أنشئت في 23 جوان 1960 لجنة أمنية مشابهة تدعى لجنة الاستعلام و العمل .C.A.R ، و هي موضوعة تحت قيادة قائد القطاع العسكري، و لكن تم إلغاؤها في أفريل 1962. كما تضمنت التعليمة الحث على شل نشاط الجبهة خاصة في المدن الكبرى، أين أثبتت قدرتها على التجنيد و التعبئة.[3]

---

(1) **1H2467, D1** , Eléments d'une campagne pour le plan français , pièce n° 5, op. cit., p. 12

(2) **Brace Rechard** , Ordeal in Algeria , D.V.N. C, Canada,1960, p. 261

(3) **1H1479 D1** , lutte contre l'Organisation Rurale et Urbainel du F.L.N

من الناحية العسكرية، عرف عام 1958 احتداما للصراع العسكري بين الجزائريين و الجيش الفرنسي،الذي لم يكن يفرق بين المدنيين و حاملي السلاح فقد كثرت المناطق المحرمة و انتشرت المحتشدات، و أوكار التعذيب و الإبادة الجماعية و تحولت الجزائر إلى سجن كبير بعد إقامة الأسلاك المكهربة.[1]

في محاولة للخروج من هذا السجن، نقلت قيادة الثورة الصراع إلى بلد المستعمر في 25 أوت 1958 ، و هذا لأول مرة في التاريخ، حيث شنت هجومات على مناطق حيوية في فرنسا: تولوز – مارساي – روان – موربيان– Rouen Mourépien ، ناربون– Narbonne، تسببت في خسائر قدرت بـ 50 مليون فرنك فرنسي.[2]

لقد أثَّر الوضع العسكري بشكل مباشر على السير العادي للحياة الاجتماعية و استقرار السكان.

3-2. المجتمع الجزائري بين الفقر و اللجوء.

أما بالنسبة للوضع الاجتماعي فإن حياة الجزائريين تتميز بالمستوى المعيشي المنخفض، و غالبا ما يفسر الفرنسيون هذا الوضع بوجود قطاع حديث و حضري، أين نجد مستوى معيشي مساو لما هو موجود في أوروبا، إلى جانب قطاع تقليدي يعيش في ظله أربعة أخماس سكان الجزائر، حيث دخل الفرد السنوي لا يتجاوز 30 ألف فرنك.[3]

و نظرا لسوء الأوضاع الاجتماعية للجزائريين في المدن كما في القرى، عرفت البلاد ظاهرة الهجرة الداخلية أو النزوح الريفي، فمنذ 1954 شهدت أهم 55 بلدية ارتفاعا ملحوظا في عدد سكان المدينة حيث ارتفعت نسبتهم بين 1954 -1960 بـ

---

(1) **جمال قنان**، تشكيل الحكومة المؤقتة ،م.س.، ص. 24.

(2) **Rechard Brace**, op.cit. , p. 268.

(3) **CHAN, AG/5(1) 1745** ; le programme économique et social de Constantine ,décembre 1958

37%و بلغت نسبة سكان المدينة بالنسبة لمجموع السكان سنة 1954 81.3 % بالنسبة لغير المسلمين و 20.4 % بالنسبة للمسلمين بينما في سنة 1960 بلغت على التوالي 82.5 %و 26.8 %.[1] بالإضافة إلى الهجرة الداخلية اضطر آلاف الجزائريين الهجرة إلى فرنسا، و كان عدد المغادرين و العائدين يختلف من سنة لأخرى، و حسب الإحصائيات الفرنسية فإن سنة 1958 عرفت أقل عدد من العمال المغادرين 48.568 و خلال نفس السنة بلغ عدد العائدين نحو الجزائر 59.662. ، عاد عدد المغادرين للارتفاع نوعا ما سنة 1959 إذ بلغ 74.383 و عدد العائدين 52.571، أما سنة 1960 فكان هناك ارتفاع في الجهتين حيث غادر الجزائر نحو فرنسا 80.100 عامل و عاد منها57.520.[2] و مما زاد في سوء أوضاع الجزائريين انتشار ظاهرة المحتشدات، التي لجأت إليها السلطات العسكرية لمنع الشعب من الاتصال بعناصر جيش التحرير الوطني و تقديم المساعدة لهم. و حسب مصادر عسكرية و إدارية فرنسية فإن عدد الجزائريين في المحتشدات قدر بـ 535 ألف و هذا في سبتمبر 1958، ثم ارتفع إلى 740 ألف في أكتوبر 1958، إلى أن وصل في أفريل 1959 أكثر من 1 مليون حسب "ديلوفرييه" ثم 1,6 مليون في ديسمبر 1960، ليصل إلى 2,075,000 في ماي 1961، موزعين على 3.425 مركز، 1,200 منها قرية جديدة ، 2.225 منها اعتبرتها الإدارة الفرنسية غير لائقة. و قد قدرت وسائل الإعلام الفرنسية أنه ما يقارب ربع الشعب الجزائري يعيش في المحتشدات.[3] بالإضافة إلى ألاف اللاجئين في المغرب و تونس، بناء على تصريحات المحافظ السامي بالأمم المتحدة فلكس شيدر(Félix Schyder) بجنيف فقد قدر عدد اللاجئين بالبلدين بـ 300 ألف. و قد قدمت السلطات الاستعمارية بالجزائر تفاصيل أخرى بهذا الخصوص، و ذكرت أن مئة ألف جزائري كانوا يعيشون

---

(1) **1H3101,D1** :note sur la population en Algérie en 1960

(2) **1H3101,D1** :note sur la population en Algérie en 1960

(3) **El Moudjahid**, n 81, 4 juin 1961, p.496

بتونس قبل 1954 ، و اليوم أصبحوا 145 ألف، و لكن 25 ألف منهم فقط يحمل صفة لاجئ، أما بالمغرب فهناك 50 ألف جزائري قبل نوفمبر، ليرتفع عددهم إلى 100 ألف، 40 ألف منهم لاجئ. و بالجنوب المغربي كان يوجد 10 آلاف جزائري لاجئ عادوا إلى الجزائر منذ 1959، و أضاف المصدر أن الجارتين لم تعترفا بهم لأنهم فرنسيون.[1] و كان أولئك اللاجئين يعيشون ظروفا صعبة. و منذ جويلية 57 يعتبر الصليب الأحمر الدولي الجهة الوحيدة التي أوصلت المساعدات للاجئين، التي بلغت في نهاية 1958 أكثر من 4 مليون ونصف فرنك سويسري، لكن الوضع بقي سيئا مما تطلب تنفيذ برنامج تكميلي صارم لتدعيم حصة كل واحد من الغذاء (10 –15 كلغ من القمح الأمريكي للفرد في الشهر)، هذا البرنامج يتضمن: 60 طن من الزيت شهريا أي نصف لتر للفرد ، 60 طن من السكر يوزع للأطفال فقط ، 80 طن حليب أي بمعدل 4 علب للفرد ... البرنامج لم ينفذ إلا بنسبة 75 % لنقص الوسائل الكافية. ساهمت رابطة الشركات التابعة للصليب الأحمر و قدمت الحد الأدنى لعيش لأكثر من 200 ألف لاجئ، موزعين في المغرب و تونس[2]

يعتبر سكان الريف أكثر فئات المجتمع تضررا من الحرب الدائرة في الجزائر، حيث بلغ إجمالي الضحايا في الريف إلى 1 جوان 1958: 10 آلاف قتيل 8,400 منهم جزائري (أو مسلم حسب التصنيف الرسمي للإدارة)، يوجد من بينهم 225 امرأة و 95 طفل، و تدَّعي سلطات الاحتلال أن هؤلاء هم ضحايا "المتمردين"، لذا فإن سكان القرى و المداشر طلبوا النجدة منها، و هو ما حدا بها إلى تجميع السكان في محتشدات أو مراكز تجمع centres de regroupement ، لضمان أمنهم كما تزعم، و قد تم تجميع حوالي 500 ألف شخص في 641 مركز يضم كل واحد مابين 300 – 500 شخص و هذا في المناطق المحاذية للساحل على الخط الممتد من الشرق إلى الغرب ، مع وجود مشروع لإقامة مراكز أخرى، في المناطق

---

(1) **le monde,** 29 juin 1961,

(2) **D. N. A.** , Les refugies algériens de Tunisie, N°35 ; 4–18 juin , 1959, p,1

المحاذية لجبال القبائل، و الظهرة و البابور، و من أجل إتباع سياسة اقتصادية و اجتماعية مناسبة للسكان بهذه المراكز، تم الاستعانة بفريق من المختصين في علم الاجتماع و على رأسهم "ليفي برول" (Levy Bruhl)[1]

3-3. برنامج الترقية الاجتماعية.

أولت الحكومة الفرنسية أهمية كبرى لمسألة الترقية الاجتماعية و يمكن اعتبارها رهان الساعة بالنسبة للاحتلال نظرا لأهدافها البعيدة. في 17 جويلية 1958 تم تخصيص ميزانية استثنائية بحجم 15 مليار لإنجاز أعمال الترقية، من مشاريع محلية صغيرة و سكن ريفي و محاربة البيوت القصديرية.[2]

كما صدرت عدة تشريعات و قوانين خاصة بالترقية الاجتماعية :

ـ قانون 29 أكتوبر 1958 يحمل رقم 58.1016 المتعلق بتوظيف المسلمين

ـ قانون 31 جويلية 1959 يحمل رقم 59.960 الترقية الاجتماعية

قانون 28 ديسمبر 1959 يحمل رقم 59.1480: هذا القانون كان محل دراسة لدى الوزارات المعنية، و يتضمن نصوصا تتعلق بصلاحيات و أعضاء و وآليات عمل المجلس الأعلى و إنشاء المجالس الجهوية و العَمَالية (départementaux) التابعة له، و هناك نصوص أخرى أساسية شرعت لمشروع الترقية:

منها مرسوم رقم 59.375 لـ 7- 12 – 1959 تتعلق بفسح المجال أمام الفرنسيين المسلمين لتولي مناصب في قطاع القضاء، قانون 59.1431 لـ 21 ديسمبر 1959 لتسهيل انخراط الفرنسيين المسلمين في الجيش و ارتقائهم إلى رتب الضباط، و قانون

---

(1) **1H2570, D1**,Centres de regroupement, le développement africain , mensuel édité par l'institut d'études du développement africain , N°1, janvier 1959

(2) **Jacques Soustelle**, l'espérance trahie,op.cit., p.77.

59.1480 المؤرخ في 28 ديسمبر 1959.[1]إن برنامج الترقية الاجتماعية في الجزائر plan de promotion sociale هو في الحقيقة تجسيد لمضمون مشروع قسنطينة، و من أجل تنفيذ هذا البرنامج سطرت الحكومة خطة عمل تشمل أربعة محاور: 1- التكوين التقني و المهني و ترقية العمال بالجزائر، و في هذا المجال اقترحت الحكومة تطوير الهياكل الموجودة ، مثل مراكز تكوين الشباب و بيوت الشباب 2-التكوين و الترقية في الوظيف العمومي و الجيش.3- ترقية و تكوين الإطارات خاصة من النساء و الشابات. 4-تكوين الإطارات و الترقية الريفية. و تتويجا لهذه الخطة تقرر إنشاء مجلس أعلى للترقية الاجتماعية بالجزائر،[2]بناء على تقرير قدمه "شارل" (Charles) عضو من مجلس الشيوخ الفرنسي باسم اللجنة الخاصة بدراسة مشروع قانون الترقية الاجتماعية في الجزائر، فإن الحكومة الفرنسية رأت أن التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي عرفتها الجزائر تستدعي وضع مشروع واسع للترقية الاجتماعية، و تحقيق تمدرس شامل بين الجزائريين، و ترقية التكوين المهني، فهي مهتمة بتنظيم دورة خاصة للتدريب المكثف و تطوير وسائل التكوين. و الهدف من كل ذلك هو إنهاء حالة العزلة للمجموعة المسلمة (أي إدماجها) و تمكين الجزائريين – الوثائق دائما تستعمل مصطلح المسلمين أو الفرنسيين المسلمين – من تقلُّد مختلف الوظائف، في إطار توسيع العمل بالترتيبات التي نص عليها قانون الترقية الاجتماعية الصادر في 31 جويلية 1959. كما تصبو الحكومة حسب ما ورد في مقدمة التقرير إلى تلقين الجزائريين – و أغلبهم ينتمون إلى المجتمع الريفي– وسائل الزراعة الحديثة و ضمان تكوين مُمَرنين و تقنيين في المجال. ومن أجل تجسيد برنامج الترقية على أرض الواقع، أنشأت عدة

---

(1) **AG/5(1)1864**,Note relative à la promotion musulmane en Algérie, 18-1-1960

(2) **AG/5(1)1864**, conseille supérieure de promotion sociale en Algérie / promotion des élites locales dans la fonction publique. Raports présentés par H. Roth,chef de service de la fonction publique les 29 décembre 1960 et 6 juin 1961

هياكل، كالمراكز الاجتماعية – تربوية و مراكز التكوين المهني التي يوجه إليها الشباب البالغين بين16و 20 سنة و الذين لم يتموا دراستهم، لتأهيلهم كي يقوموا بخدمة مدنية و عمومية. وفيما يتعلق بتكوين الإطارات يُتوقع مضاعفة منح الدراسة و إحداث بعض التغييرات على البرامج و العمل على إنشاء: 1- مدرسة وطنية للتدريب 2- دورات تعليمية للتكوين في المجال الشبه الطبي و مساعدين اجتماعيين و ممرين ما قبل التكوين و التكوين المهني 3- أقسام خاصة بالمدرسة الوطنية للفلاحة لتكوين مهندسين في الأشغال الريفية و السقي الفلاحي و مساعدي بيطريين، و يضيف التقرير أن هناك تدابير خاصة ستتخذ لصالح الفتيات و النساء المسلمات على الصعيد المهني، و الإداري و الثقافي. و من أهداف المشروع كذلك:- تسهيل التحاق المسلمين الفرنسيين بالوظائف العمومية و ترقيتهم في الجيش – إنشاء مراكز للتكوين الإداري centres de formation administrative بالجزائر وهران و قسنطينة.[1]

يعتبر إنشاءالمجلس الأعلى للترقية الاجتماعية قمة هرم كل المؤسسات و الهياكل الذي سيشرف على كل أعمال الترقية الاجتماعية.[2]

بعد أن عرضت اللجنة ملخصا شاملا عن برنامج الترقية انتقد بعض أعضائها استعمال عبارة الفرنسيين المسلمين لأن كلمة مسلمين تشير إلى الانتماء الديني، و هذا قد يعني إقصاء الاستفادة من مزايا المشروع الذين يعتنقون ديانة أخرى غير الديانة المحمدية أو الذين لا يعتنقون أي ديانة(غير المؤمنين)، لكن أغلب أعضائها رأوا أنه من الصواب و الحكمة الإبقاء على تلك العبارة، لأن النصوص التشريعية التي السابقة المتعلقة بالجزائر استعملتها،خاصة المرسوم الذي يحمل رقم58.1016

---

(1) **AG/5(1)1864**, conseille supérieure de promotion sociale en Algérie (2)- promotion des élites locales dans la fonction publique. Raports présentés par H. Roth,chef de service de la fonction publique les 29 décembre 1960 et 6 juin 1961,p-p. 2-3

المؤرخ في 29 أكتوبر 1958، كما اقترحت اللجنة جملة من التعديلات على بعض مواد القانون.[1]و هذه نظرة عن مضمونها:

المادة الأولى من القانون شرحت الغرض من إصداره، و هو القيام بترقية اجتماعية واسعة بالجزائر دون المساس بالإجراءات المتخذة سلفا في هذا المجال و التي نص عليها قانون 31 جويلية 1959 في إطار تطبيق مشروع قسنطينة. أما **المادة الثانية** فقد تناولت مسألة التكوين المهني، و نصت على استحداث دورات خاصة للتكوين المهني المكثف للفتيان و البالغين، هذه الدورات ستحتضنها المؤسسات الموجودة أو التي سينشئها المندوب العام للحكومة بالجزائر، و الجماعات المحلية أو المؤسسات العمومية و التنظيمات المهنية أو بمبادرة خاصة، و ستوفر هذه المؤسسات ما لا يقل عن 400 قسم أو ورشة خلال الفترة المحددة في المادة الأولى.(2)

كل ما قيل عن الرغبة في ترقية المجتمع و تأهيل العمال و تكوين الشباب ليست إلا أهدافا ثانوية للبرنامج، بينما الهدف الأساسي هو تكوين نخبة محلية élites locales تتولى الوظائف الإدارية. و كان هناك اهتمام بالغ بتكوين مرشحين للمناصب السامية من فئة أ"، و لهذا الغرض تم تنظيم دورة تكوينية بالمدرسة الوطنية للإدارة لـ 15 مرشحا. و قد نبه عضو مجلس الشيوخ الذي قدم تقرير اللجنة عن البرنامج أن ترقية النخبة**المحلية تمثل قضية ضرورية ذات أهمية قصوى en tout cas ce que l'on peut affirmé avec force, c'est que la promotion des élites locales dans ce pays constitue une nécessité absolue.** و قد ذكر أسباب هذا الاهتمام و المتمثلة في: أن النخبة هي التي تقود المجتمع لما لها من تأثير بسيكولوجي ، كما أنها هي المعول عليها

---

(1) **AG/5(1)1864**,op.cit, p–p. 3–4

(2) **Idem**, p. 9

لبناء جزائر موحدة تعيش في ظل الوفاق.[1] لذا فإن صاحب التقرير يرى أن المهمة التي تقوم بها الحكومة و المجلس الأعلى من أنبل المهام على الإطلاق.[2]

3-4. وسائل الترقية الاجتماعية:

وسائل الترقية الاجتماعية التي اعتمدت عليها السلطة الاستعمارية لتجسيد برنامج الترقية هي امتداد للوسائل التي عرفت في عهد جاك سوستال، و من بعده "روبار لاكوست" ، مع بعض التطوير في إطار مشروع أكثر وضوحا من ذي قبل.

أولا : الفرق الإدارية:

قررت القيادة العسكرية صياغة نظام جديد للفرق الإدارية على أن يتم ذلك بالتدريج إلى غاية جانفي 1962 لتحويلها إلى تنظيم مدني صرف، و إعفائها من كل المسؤوليات العسكرية. كانت هذه الفرق في البداية في حاجة إلى سند قانوني و هكذا ظهرت أولى النصوص المنظمة لعملها في سبتمبر 1955 ،ففي 26 سبتمبر أصدر سوستال مرسوما ينص على إنشاء مصلحة للعمل الإداري و الاقتصادي و مصلحة الشؤون الجزائرية المرتبطة بالديوان العسكري للحاكم العام. و في عهد المندوب العام " ديلوفرييه" تم إنشاء المفتشية العامة للشؤون الجزائرية l'Inspection Générale des Affaires Algériennes التي تتولى الإشراف على تسيير أفراد الجيش و الإدارة التابعة للفرق الإدارية، و هكذا صدر مرسوما بهذا الشأن في ماي 1959، أوكلت هذه المفتشية إلى الجنرال "بارتيو" (Partiot) ، و قد نص القانون على أن

---

(1) بعض هذه النخبة على الأقل التي قدر لها أن تتولى الوظائف الإدارية المختلفة مارست بيروقراطية إدارية سوداء ضد الجزائريين خلال السنوات الأولى للاستقلال لعلها تفوق ما كان موجودا زمن الاحتلال و لو قدر لباحث أن يجمع شهادات الجزائريين حول معاناتهم الإدارية من تلك النخبة – التي عول عليها الاستعمار لقيادة المجتمع و بناء جزائر موحدة – لملأ المجلدات، و بعض المنتمين إليها لا تربطه بالجزائر إلا الجغرافيا و بطاقة التعريف.

(2) AG/(1)/1864 Raports présentés par H. Roth,chef de service de la fonction publique , op.cit, p-p. 7-10

يُنصب في كل عمالة من العمالات الثالثة عشر عقيد بمثابة القائد القطاعي (العَمالي) للمصالح الإدارية للشؤون الجزائرية، و يكون مستشارا لحاكم العمالة فيما يتعلق بترقية المسلمين، و على مستوى الدائرة (أو نيابة العمالة) تم تعيين ضابطا سام للشؤون الجزائرية، و هو بمثابة الذراع الأيمن لرئيس الدائرة فيما يتعلق بتفعيل نشاط الفرق الإدارية التي تعتبر العنصر الحيوي الذي يضمن الاتصال بالسكان.[1]

استنادا إلى المرسوم المؤرخ في 2 سبتمبر 1959 فإن قادة الفرق الإدارية المتخصصة مكلفون بمهمة مزدوجة مدنية و عسكرية ، و يعتبرون ممثلين لرئيس الدائرة، و كل فرقة إدارية بمثابة مركز متقدم للدائرة، و هي في اتصال مباشر مع السكان تحدد احتياجاتهم و تساهم في إرضائهم. و على قائد الفرقة أن يهتم بكل مظاهر حياة السكان، و يقترح الإجراءات التي يراها ضرورية كما يقوم بمهمة المستشار، و أن يُعلم و بصورة مستمرة رئيس الدائرة حول يوميات السكان و سير عمل البلديات و المصالح الإدارية. و بناءا على ذلك فهو يقوم بضمان اتصال مستمر بين رئيس الدائرة و رؤساء البلديات (المادة الأولى من المرسوم)، و يقدم لهؤلاء النصائح في ممارسة مهامهم ، و لكن إذا حضر اجتماعا للمجلس البلدي بدعوة من رئيس البلدية، فإنه لا يتدخل في المداولات إلا بطلب من رئيس البلدية. و ينوب عن رئيس الدائرة في المناسبات العامة و التظاهرات التي لا يستطيع حضورها شخصيا. كما أن رئيس الدائرة ملزم بطلب رأي قائد الفرقة حول الميزانية الأولية و الإضافية، و حول محاضر المداولات للمجالس البلدية قبل المصادقة عليها. يتم اختيار قادة الفرق حسب ما نصت عليه المادة الثانية من المرسوم المشار إليه، بأن يكون من الضباط العاملين أو الاحتياطيين أو من الموظفين المدنيين، و لأداء مهامه

---

(1) **1H1206, D1**,commandement supérieure des forces en Algérie, état-major interarmées, 3em bureau, réorganisation des S.A.S, 10 aout 1961

يُعين إلى جانبه عون متعاقد " ملحق للشؤون الجزائرية".(1)

المطلوب من ضباط الفرق الإدارية التنسيق بين المدنيين و العسكريين، و هذا يدخل إطار استنفار السلطة لمسؤوليها العسكريين و المدنيين من أجل تكثيف الجهود و العمل في اتجاه تحقيق الأهداف المشتركة و هي : – تدمير جبهة التحرير الوطني و العناصر الداعمة لها. – العمل بسرعة لإعادة النظام. – تسريع ترقية المسلمين. و من مهام قادة الفرق الإدارية حفظ النظام و المساهمة في عملية التهدئة ، و هذا يتطلب محاربة هياكل الجبهة و العمل البسيكولوجي لكسب ثقة السكان، و تقديم بعض الخدمات الاجتماعية، و أن تعطى الأولوية القصوى للبحث عن المعلومة و استغلالها مباشرة، بإرسالها إلى السلطات العسكرية المحلية. و عملية البحث عن المعلومة يجب أن تتم بطريقة منهجية و موجهة، لأنها مهمة حساسة لا تُؤَدى إلا بالحصول على ثقة السكان، و ذلك بالاتصال و النشاط البناء. أما المهام الإدارية فإنها وسيلة لربط الصلة بين الإدارة و السكان، حتى يشعروا بأن فرنسا موجودة في كل مكان.(2)

في 11 جويلية 1961 أصدر المندوب العام" جون موران"(Jean Morin) مرسوما لإنشاء لجنة إصلاح دور الفرق الإدارية المتخصصة و التنظيم الخاص بمصلحة الشؤون الجزائرية بتكليف من المندوب العام، و من أعضاء هذه اللجنة المفتش العام للشؤون الجزائرية العقيد "سرازاك"(SARAZA). حدد هذا المرسوم أعضاء اللجنة و هم: ثماني شخصيات خمس منها مدنية و ثلاثة عسكرية، على أن

---

(1) **1H1206, D1** ,Inspection Générale des Affaires Algériennes , circulaire d'application du décret N° 59-019 du 2 septembre 1959 relatif aux fonction des chefs de S.A.S en matière civil , Alger le 24 octobre 1959

(2) **1H1206, D1**,directive de monsieur le délégué du gouvernement aux autorités civiles et militaire sur le rôle et la mission des officiers des Affaires Algériennes , Alger le 18 mai 1959

تعود رئاسة اللجنة إلى الشخصية الأعلى من حيث المنصب و الأقدمية.[1]

قدمت الفرق الإدارية مساهمة ملحوظة في تثبيت السلم في الريف و في تحسين الظروف المادية للسكان خاصة في مجال المساعدات المختلفة، و التمدرس و الترقية الاجتماعية. من أجل المحافظة على هذا الدور أوصت القيادة العسكرية بضرورة تكييف الفرق الإدارية مع المستجدات لتحقيق أداء أحسن، بحيث تصبح الوسيلة المفضلة لرئيس الدائرة، و مطلوب منها أن تبقى دائما الضامن للاتصال مع السكان.[2] و يلاحظ أنه في أواخر سنة 1961 انخفض عدد الفرق الإدارية الريفية من661 فرقة إدارية ريفية موزعة على 13 عمالة لتصبح بتاريخ 1 نوفمبر 1961 512 فرقة، في حين بقي عدد الفرق الإدارية الحضرية ثابتا. و لعل انخفاض الفرق الإدارية في الريف له علاقة بالنزوح الريفي، و ارتفاع نسبة سكان المدن سنة 1961 حيث بلغت 25 % بينما لم تكن تتجاوز سنة 1911 نسبة 11 %[4]

ثانيا: المراكز الاجتماعية و مراكز التكوين.

نشأت المراكز الاجتماعية سنة 1955[1] ، كل مركز اجتماعي معد لستة آلاف شخص نصفهم من النساء، و 50 % من هذا العدد سنهم أقل 20 سنة . تتكون إدارة المركز من رئيس المركز ، نائبان، واحد منهما ممرض ، 3 إلى 4 ممرنين أو ممرنات. يقدم المركز نشاطات نسوية للريفيات، أو القاطنات بالمدن، و هي متنوعة

---

(1) **عن هذه المراكز أنظر: الفصل الثالث من هذا البحث، ص-ص. 296-303**

(2) **SHAT,1H1207,D1** : commission de réforme des S.A.S

(3) **SHAT,1H1207, D1** : note d'étude sur quelque principes directeurs d'une réforme des S.A.S

(4) allègement des S.A.S **SHAT,1H1207, D1**

(5) **Secretariat Social d'Alger**, de l'Algérie originelle à l'Algérie moderne, Edition du secretariat Social d'Alger, 1961., p.86.

خياطة ، ترتيب البيت حياكة طبخ ...، بلغ عدد هذه المراكز في 1 جانفي 1959 40 مركزا اجتماعيا، و 22 مركزا آخر قيد الإنشاء.[1]و قد صدرت بشأنها قوانين جديدة وسع من مهامها منها مرسوم 30 – 07– 1959، و لكن بقيت تؤدي وظيفتها الأساسية، كهياكل تعليمية تقدم تعليما قاعديا، بهدف مساعدة الفئات الاجتماعية الفقيرة على الرقي اقتصاديا و حضاريا و ثقافيا ، ثم أضاف لها قانون 20 أوت 1958 مهمة أخرى، و هي المساهمة ترقية عملية التمدرس من خلال التعليم القاعدي الذي تقدمه، و الذي يمثل خطوة أولى تؤهل الشبيبة غير المتعلمة للدخول إلى التعليم الابتدائي. سُطر برنامج لإنشاء أكثر من 700 مركز إلى غاية سنة 1966[2]. و بناء على هذا الرقم المراد تحقيقه فإنه يبدو أن عدد المراكز الاجتماعية كان يتطور ببطء شديد: فقد بلغ عددها 35 مركزا سنة 1958 ثم 63 مركزا سنة 1959 ، و 105 مركزا سنة 1960.[3] و هي أرقام متواضعة، لذلك لاحظ مولود فرعون سنة 1961 أن هياكل مراكز التعليم و التكوين غير منتشرة بالقدر الكافي، فالكثير من المناطق تنقصها هذه الهياكل ، و بالتالي فإن عدد كبير من الجزائريين محرومين من إمكانية ترقية مستواهم المعيشي، و لو بشكل متواضع.[4] و في الجنوب وجدت مراكز مشابهة سنة 1959 ، تعرف بمراكز النشاط الاجتماعي، و قد تأسست عوضا عن الفرق الصحراوية للتربية و التكوين، و تهدف إلى تشجيع المبادرات و النشاطات الرامية لتطوير الحياة الاجتماعية و الثقافية و تحسين ظروف العيش، و تنشط هذه المراكز في مجال النظافة و التكوين الطبي الرياضة الصناعات الحرفية. يتكون كل مركز من مدير، نائب مدير، طبيب، ممثل

---

(1) **SHAT 1H2461,D1**, Action des E.M.S.I sur les femmes musulmanes 20 mai 1958–mars 1962

(2) **Feraoun Mouloud**, (adjoint au directeur des centres sociaux éducatifs d'Alger les centres sociaux éducatifs, Algeria, automne 1961 , p. 7

(3) **AG/5(1)1857**Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960,p. 22.

(4) **Feraoun Mouloud,** op.cit.

عن مصلحة النشاط البسيكولوجي، و ممثل عن جمعية التضامن النسوي.[1]

حرصت الإدارة الاستعمارية على استقطاب فئة الشباب من أجل إدماجهم، و الحيلولة دون التحاقهم بجيش التحرير الوطني. و يظهر هذا الاهتمام من خلال وضع برامج لتعليم الشباب، و بناء مراكز للشباب و قد أشرفت السيدة "ماسو"(Massu) على فتح إحدى هذه المراكز بضواحي العاصمة. و في كل المناطق العسكرية أُنشئت لجان تهتم بالشباب، و تم تكليف ضباط بتجنيد الشباب و تأطيرهم، من أجل بناء جزائر جديدة و فرنسية. و لما كان هذا الأمر يحتاج إلى إطارات مدربة تم إنشاء مراكز لتكوين ممرنين. و في إطار نفس السياسة اهتمت الحكومة الفرنسية بالتكوين المهني للجزائريين، حيث عُقد اجتماع ترأسه روني بوييه (René Brouillet) الأمين العام لمجلس الشؤون الجزائرية، و حضره ممثلين من هذا المجلس و عن مديرية الشؤون الجزائرية و المندوبية العامة للحكومة بالجزائر. و خلال الاجتماع ذكر السيد " تريكو " (Tricot) مدير الديوان بالأمانة العامة لمجلس الشؤون الجزائرية في تدخله أن عدد التلاميذ بالتعليم التقني في أكتوبر 1957 بلغ 13836 من بينهم 6532 مسلم . و نظرا لنقص الممرين فقد تقرر إنشاء مدرسة لتكوين الممرين بالجزائر مع طلب مساعدة من الوطن الأم لتكوين هذه الفئة، و في هذا الإطار تمت الإشارة أثناء الاجتماع إلى الاتفاقية الممضاة بين المندوبية العامة للحكومة بالجزائر، و وزير العمل في 1 جويلية 1958 و التي تتيح الفرصة للممرنين المترشحين بمراكز التكوين المهني للراشدينFPA أن يتابعوا تربصهم للتكوين البيداغوجي بالمعهد الوطني للتكوين المهني بباريس، الذي يمكن أن يوفر ما نسبته10% من المقاعد للمترشحين القادمين من شمال إفريقيا.[2]

---

(1) **C. A. S.**,des départements Sahariens,B. I. S. P. , N°3, 1959 ,mai- juin,p106

(2) **SHAT,1H1147, D1** , proces- verbal de la réunion interministérielle tenue au secrétariat général à la présidence du conseil pour les affaires Algériennes le jeudi 18 septembre 1958

فيما يتعلق بالتكوين المهني دائما فإن قانون 29 ديسمبر 1959 ينص على فتح 500 مركز لتكوين الشباب و 800 فرقة للتكوين المهني الخاص بالبالغين، تخصص منها 100 للتكوين الفلاحي، و 100 أخرى للنساء و الفتيات، و هذا في نهاية سنة 1963.[1]

و في مجال رعاية الشباب صدر مرسوم 29 سبتمبر 1958 أنشئ بموجبه مكتب مركزي للشبابBureau Central de la Jeunesse ثم تحول إلى مصلحة تكوين الشبابService de Formation des Jeunes بموجب مرسوم 1 ديسمبر 1958.[2]

يعتبر التكوين المهني من أهم الوسائل التي اعتمدت عليها الإدارة الاستعمارية لاستقطاب الشباب الجزائري، و كان هناك مستويين من التكوين: التكوين المهني و ما قبل التكوين préformation و تتكفل بها أولا : المراكز الاجتماعية، ثانيا : مراكز خدمات التكوين للشباب centres du service de formation de jeunes ظهرت هذه المراكز نهاية 1958، و في سنة 1959 بلغ عددها 180 مركز (4400 شاب) ، ثم 240 مركز سنة 1960 (9000 شاب)، بالإضافة إلى فرق التكوين المهني للراشدين F. P. A. التي أُدمج فيها التعليم التقني، مما ساهم في ارتفاع عددها من 300 سنة 1958 إلى 440 سنة 1960 و بلغ عدد الملتحقين بها : 20853 سنة 1958 ثم 25708 سنة 1959 و31548 سنة 1960.[3]

لعب الآباء البيض دورا لا يستهان به في مجال التكوين المهني، و انخرطوا في

---

(1) **AG/(1)/1864**, Exposé de monsieur A. Daoudisous préfet, secrétaire générale du C.S.P.S. A .– 23janvier 1962, p.5

(2) **SHAT, 1H2467, D1** ,Bilan des décisions intervenues et des affaires soumises au pouvoir centrale du 13 mai au 19 décembre 1958, p.4

(3) **AG/5(1)1857** ,Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960, p.22

سياسة الحكومة الاجتماعية، و قدموا مساهمة في مجال التكوين المهني، من خلال إشرافهم على تسيير جمعية تدعى الجمعية الجزائرية الفرنسية للنشاط الاجتماعي و التعليمي لها مراكز للتكوين المهني بمدينة الجزائر و منطقة القبائل و الهضاب العليا و البيض (Géryville) و عين الصفراء ، و قد حرص المدربون في هذه المراكز على تمكين شباب المناطق الصحراوية من تلقي تعليم مهني، و وفروا لهم نظاما داخليا. ظهرت صيغ أخرى لترقية الشباب مثل: مراكز تكوين الشبيبة و بيوت الشباب centre de formation de la jeunesse et foyers de jeunes و مراكز التكوين المهني الموجه للراشدين F.P.A حيث تم فتح 512 مركزا من هذا النوع،و في1 أكتوبر 1961، أنهى 20 ألف شاب جزائري تكوينه في 119 مركز تكوين للشباب.[1]

هذه المراكز يتكفل بها الجيش و من أهدافها أيضا، العناية بالصحة البدنية للشاب حتى يكون قادرا على تحمل أعبائه المهنية.و قد بلغ عددها في 15 سبتمبر 1959 62 مركزا، مع نظام داخلي يأوي 1970 شابا. أما بيوت الشباب فقد بلغ عددها 27 بيتا تتوفر على نظام داخلي به 1275 شابا و 839 فتاة ، و إلى نهاية سنة 1963 فإن السلطات الاستعمارية تتطلع أن يبلغ عدد مراكز تكوين الشباب و بيوت الشباب 250 لكل منهما، لتستوعب 37500 شابا من الجنسين ، كما تحرص على مضاعفة عدد مراكز التكوين المهني للبالغين، و تقدم تكوينا في مجال الصناعة و التجارة، الفلاحة، وتكوينا خاصا للنساء و الفتيات.[2]خلال السنة الدراسية 1959-1960 بلغ عدد الجزائريين في التعليم المهني10.317 جزائري (مسلم حسب الوثائق الرسمية) و 867 في التعليم التقني.[3]

---

(1) **AG/(1)/1864**, Exposé de monsieur A. Daoudi, op.cit. ,p-p.13-17

(2) **AG/5(1)1864**, **C.S.P.S. A** , **promotion des élites local**es dans la fonction publique. Raports présentés par H. Roth,op.cit.

(3) **1H 1107/D3** ,statistique générale de l'Algérie,p.3

ارتفع عدد الجزائريين في التعليمين التقني و المهني في نوفمبر 1961 بـ 3760 مقارنة مع الدخول المدرسي السابق ، و يبلغ مجمل عدد التلاميذ في هذا المجال 29 ألف تلميذ و يتوقع أن يصل في آفاق 1965 أكثر من 42 ألف.[1]

اعتبرت جريدة "المجاهد" أن كل ما تنجزه الإدارة الاستعمارية من مراكز للتكوين المهني و مراكز الشباب المختلفة، يندرج ضمن خطة عامة تستهدف التأثير على نفسية الشعب الجزائري و إخراج فئة الشباب عن محيطها الثقافي و الحضاري.[2]

ثالثا : النشـــاط الثقـافـــي:

جرى اجتماع بوزارة الشؤون الثقافية في مكتب السيد " ألغوزي"(Elgozy) – مستشار تقني– يوم 28 أكتوبر 1959 لتناول مسألة النشاط الثقافي في الجزائر، و حضره أيضا ممثلين عن وزارة التربية الوطنية و وزارة الجيوش ، حيث أكد المستشار التقني أن وزارة الثقافة تملك كل الوسائل كي تستجيب للطلبات إذا كانت معقولة. تدخل ممثل الشؤون الجزائرية "باستيد" (Bastide) و أوضح أن الميزانية المتوفرة حوالي 400 مليون، و يمكن أن تصل إلى 800 مليون السنة المقبلة، و هناك عشرة أفلام كبيرة باللغة الفرنسية جار دبلجتها إلى اللغة العربية، و تمثيليات باللغة العربية، كما أشار إلى أن إحدى الأفلام الفرنسية عن التهدئة نال تقديرا من الجمهور الأمريكي.[3] لتنشيط الحياة الثقافية في الجزائر تم في 5 جانفي 1960 إنشاء فرقة النشاط الثقافي Groupe d'Action Culturelle بتعليمة من المكتب العسكري للمندوبية العامة للحكومة. و يوضع هذا الجهاز مؤقتا تحت سلطة العقيد قائد مصلحة ما بين الجيوش. خلال سنة 1960 سيُضم إلى مصلحة تكوين الشباب بالجزائر، و من مهامه ، تربية سكان المناطق الداخلية، ليكون مركز إشعاع للثقافة الفرنسية بالنسبة

---

(1) **AG/(1)/1864**, Exposé de monsieur A. Daoudi, op.cit.

(2) **El Moudjahid**, N°27, 22 juillet, 1958 , p.542

(3) **1H2570**,D5,Action culturelle, 1959-1962,projet de :groupe d'action culturelle

للسكان و الجيش، و المساهمة في التقريب بين النفوس كما طلب الجنرال ديغول. يوضع هذا الجهاز تحت تصرف جنرالات قادة الجيش عن طريق المكتب الخامس، الذي يتولى وضع برامج نشاطاته و تنظيم رحلات أعضائه. و له علاقة بالضباط الاجتماعيين و مكاتب الشباب. و قد برمج أن يشرع أحد أفواج النشاط الثقافي جولة تجريبية بمنطقة القبائل الكبرى في بداية سبتمبر 1960. [1]

في الواقع فرقة النشاط الثقافي .G.A.C كانت تنشط قبل سنة 1960 ، و كانت تابعة للمصلحة الجهوية لما بين الجيوش الخاصة بالعمل الاجتماعي، التي لم تعد قادرة على تحمل تبعات و أعباء العمل الثقافي.[2] نلاحظ أن أعضاء هذه الفرق، من المدنيين و العسكريين ، و منهم إداريين و سواق و مختصين في الديكور، و فنانين معظمهم مصنفين كفكاهيين، و ضمن إحدى هذه المجموعات نجد أسماء جزائرية مثل: ولد عبد الرحمان مزوز، "عماري أكلي" "مسعودي صيد""علولة عبد القادر"... و كلهم صنفوا كفكاهيين.[3] و قد بقيت هذه الفرق تنشط إلى غاية صدور مرسوم يقضي بحل مصلحة تكوين الشبيبة بالجزائر.S. F. J. A في 30جوان 1962، و لما كانت فرق النشاط الثقافي تابعة لهذه المصلحة، فقد أنهى المرسوم عملها أيضا.[4] كما وجدت جمعيات ثقافية مختلطة جزائرية فرنسية منها: جمعية التربية الفنية للشبيبة،من أعضائها الإداريين: دالي أحمد نائب مسؤول الخزينة، و النادي الوهراني لنشر الفن و الثقافة يترأسها "صبان كلود" و يبدو من أعضائها فرنسيين و يهود.[5]

---

(1) **1H2570D5**,Action culturelle , groupe d'action culturelle, note de service, 5 janvier, 1960, p-p.1-2

(2) **1H2570D**5,action culturelle ,: groupe d'action culturelle, troupe de monsieur Hermantier, 11 décembre 1959.

(3) **1H2570**,D5,Action culturelle , S. F. J. A.

(4) **1H3092,D1** ,principales organisation économique syndicales culturelles du département d'Oran, mai 1959

(5) **Idem**.

3-5. الترقية الريفية:

لاحظ الفرنسيون منذ القرن التاسع عشر أن المدينة في الجزائر لم تكن تلعب دورا مهما في التاريخ السياسي و الاجتماعي، و أن القوة الحيوية و الهامة للبلد موجودة في الريف.[3]و تأكد هذا لديهم أثناء الثورة حيث لعب الريف دورا محوريا، من حيث التموين و توفير المخبأ و الرجال أيضا. فمن الطبيعي أن يلقى منهم الاهتمام، خاصة مع مشاكل النزوح الريفي، الذي أثقل كاهل المدن الجزائرية، و أثر على تركيبتها السكانية. و عليه فقد اهتمت الإدارة الاستعمارية بالريف و سكانه و وضعت برامج لترقيتهم ، دائما في إطار أهداف استعمارية.

من مشاريع الترقية في الريف، ما تعلق بالسكن حيث أنجز سنة 1959 أكثر من 14 ألف سكن ريفي و يتوقع ان يصل العدد إلى 18.000 سنة 1960[4]. في المجال الفلاحي بلغ حجم القروض الفلاحية الممنوحة من طرف الصناديق المركزية و صناديق التعاضدية سنة 1958 536 مليون، لتصل إلى مليون 638 سنة 1959 ، و يتوقع أن تبلغ 765مليون سنة 1960. و قد خُصصت قروض أخرى للزراعة التقليدية التي بلغت 25 مليون سنة 1958 ، و 33 مليون في السنة الموالية. كما أقيمت عدة سدود في مناطق من الشرق و الغرب الجزائري، بلغت بين 1959 و 1960 عشرون سدا، منها سد "بقادة" "بتيارت" و سد الشرفة "بوهران" و سد بوناموس "بعنابة".[5] و لإحداث توازن جغرافي للنشاط الاقتصادي رأت الإدارة ضرورة

---

(1) **1H2570**,D5,Action culturelle ,dissolution du G . A. C, 2 juillet 1962.

(2) **1H3092,D1** ,principales organisation économique syndicales culturelles du département d'Oran, mai 1959

(3) **Pierre Bourdieu**, The Algerians, op.cit.,p.4

(4) **AG/5(1)1857** ,Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960, p. 4

(5) **AG/5(1)1857**, Situation de l'Algérie économique et social, juin 1960

تشجيع إنشاء مؤسسات جديدة بالمناطق الداخلية و الريفية التي يبلغ عدد سكانها 6 مليون نسمة، و التي أولاها مشروع قسنطينة أهمية كبرى. و في مجال حماية و إعادة تهيئة الأراضي تمت سنة 1958تهيئة 24 ألف هكتار، و 25 ألف هكتار سنة 1959، و يتوقع أن تصل مساحة الأراضي المهيأة 36.500 هكتار سنة 1960. أماما تعلق بتحديث الفلاحة فإن حضيرة الجرارات تتوفر على 23.450 جرار سنة 1957، ثم ارتفع إلى 26.200 سنة 1958 و تتطلع الإدارة إلى تطوير الحضيرة سنة 1959

لتصل إلى 30.000 جرار.[1]

هذه الأرقام التي تقدمها الإدارة لا يكاد يكون لها انعكاس على أرض الواقع إلا على نطاق ضيق، فعملية مكننة النشاط الفلاحي لا يستفيد منها إلا الأوروبيون أو المقربين من الجزائريين، و بقي الاقتصاد ككل يعاني طوال فترة الاحتلال من التبعية و الازدواجية،[2]و كذلك الاعتماد على الاستيراد فيما يتعلق بالمواد الصناعية مما أثر بشكل مباشر على النشاط الحرفي الذي كان مزدهرا و منظما قبل الاحتلال.[3] في إطار ترقية المناطق الريفية، و تحسين ظروف الحياة بها وضعت الإدارة برنامجا لتطوير النشاط الحرفي عن طريق إعداد ممرنين حرفيين. العملية سارت بوتيرة متصاعدة ، ففي سنة 1958 تم تكوين 260 ممرن حرفي، ثم 450 سنة 1959[4] ،

---

(1) **AG/5(1)1857**,Situation de l'Algérie, 1960, op.cit. p. 3

(2) **أنظر: الفصل الأول من هذا البحث:** ص-ص. 135-136.

(3) عن الحرف و أنواعها و بنيتها التنظيمية في الجزائر خلال العهد العثماني أنظر :**عائشة غطاس** ، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية، أطروحة لنيل شهادة دولة في التاريخ الحديث ، ج.1، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ، 2000- 2001، ص-ص, 148-156. و أيضا ص. 181 و ما بعدها.

(4) الوثائق المتوفرة لم تبين في أي نوع من الحرف أعد هؤلاء الممرنين لكن يعتقد أنها حرف مستحدثة و ليست حرفا تقليدية في مجملها أي لم يتم تطوير و إحياء الحرف التقليدية التي عرفت بها الجزائر قبل الاحتلال و ربما هذا ما يفسر ضعف النشاط الحرفي في الجزائر من حيث الكم و النوع أيضا بالمقارنة مع المغرب مثلا..**AG/5(1)1857** Situation de l'Algérie, op.cit.

بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية للحرفيين في شكل قروض يحصلون عليها من البنوك الشعبية بالنسبة للمدن، أما في الريف فإن تشجيع الحرف يكون عن طريق قروض في صيغة "نفقات التجهيز المحلي."DEL[1]

لتكوين فلاحين مؤهلين أُنشئت مدارس لهذا الغرض في مختلف المدن الجزائرية، هذه المدارس لم تكن تضم سوى 200 طالب و عدد قليل جدا من الجزائريين، تضم حاليا 500 تلميذ نصفهم من الجزائريين. و طبقا لمشروع قسنطينة و بداية من 1964 سيرتفع عدد التلاميذ بها 1000 إلى 1200 تلميذ أغلبهم من الجزائريين. كما أن الأموال المرصودة لسنة 1960 ستسمح بتوسعة المدارس الموجودة و إتمام أنجاز للمدرسة الفلاحية بتيزي وزو، و اقتناء مدرستين جديدتين بكل من "قسنطينة" و "أورليونسفيل"، و في المجال الفلاحي دائما جرى تحسين دور الشركات الفلاحية للاحتياط SAP التي وجدت من قبل و ذلك بإنشاء الفروع التعاونية الفلاحية لمشروع قسنطينة SCAPPC، حيث ظهر منها 30 فرعا سنة 1959 ، ثم ارتفع العدد إلى 100 سنة 1960 ، و من جهة أخرى فإن الإصلاح الفلاحي سيمكن 25 ألف عائلة ريفية من الاستفادة من ملكيات فردية.[2]

3-6. جزأرة الإدارة.

مسألة تطعيم الإدارة في الجزائر بعناصر جزائرية سياسة تندرج ضمن البرنامج الإدماجي لكل من "جاك سوستال" و "روبار لاكوست" في عهد الحكومة العامة، و استمر في عهد المندوبية العامة. فقد صدر في 26 مارس 1956مرسوما يلزم كل المؤسسات التي تتلقى دعما مباشرا من الدولة أن تخصص 50 % من الوظائف المتوفرة للفرنسيين المسلمين.[3]

---

(1) **AG/(1)/1864**, Exposé de monsieur A. Daoudi, op.cit., p.10

(2) **AG/5(1)1864**, Rapports présentés par H. Roth,chef de service de la fonction publique,op.cit., p.9

(3) **AG/(1)/1864**,Exposé de monsieur A. Daoudi, op.cit., p.6

تبنى ديغول أيضا فكرة جزأرة الإدارة منذ 1959، و وضعت السلطة الاستعمارية شرطين لتنفيذ هذه السياسة: الاستعانة برجال مؤهلين و مقبولين des hommes compétents et valables و قادرين على ممارسة وظائفهم بنزاهة. و حرصت على ألا يتحول التوظيف إلى مسألة حزبية، حتى تكون الإدارة في خدمة كل الجزائريين.[1] و بين 1958 و 1960 فتح المجال أمام الجزائريين للمشاركة في مسابقات التوظيف، و ترشحوا أمام " لجنة القبول للتوظيف العمومي " التي أجازت عددا منهم، 1613 مقبول سنة 1958 ثم 3221 سنة 1959، أما فئة الموظفين المتعاقدين و المؤهلين ليصبحوا مرسمين فيتراوح عددهم بين 441- 1539 و هذا خلال السنوات 1958 – 1960، أما الموظفون الجزائريون المرسمون فقد بلغ عددهم 12529 في أفريل 1959 مرسم.[2] و في شهر ديسمبر 1958 أصدر المندوب العام للحكومة الفرنسية في الجزائر مرسوما لتعيين عدد من الجزائريين كإطارات في مختلف المناصب الإدارية، طبقا للمادة الخامسة من الأمرية المؤرخة في 29 أكتوبر 1958.[3] و ذلك بعد موافقة اللجنة الاستشارية التي أنشاها رئيس الحكومة بمرسوم

---

(1) **AG/5(1)/1800** , suggestion pour une représentation de la politique française dans l'affaireAlgérienne, 26.01.62, p.7 الكلام الوارد في الوثيقة المشار إليها مثالي لا يعكس الحقيقة على أرض الواقع فالاستعمار لم يغير من جلده قبيل الاستقلال ليتحول في عهد ديغول إلى نظام ديمقراطي و عادل كل ما في الأمر أنه استبدل الإطارات الفرنسية التي كانت تسيطر على الإدارة بإطارات جزائرية تربت في أحضان المدرسة الاستعمارية بمفهومها الواسع، و عاملت الشعب كما كان يعامله المستعمر و أحيانا أسوأ، و هو ما استشعره بعض المجاهدين في الداخل الذين تمنوا ألا يعيشوا فرحة الاستقلال لأن الذي سيحكم البلد هم خلفاء الاستعمار، و هذه الملاحظة ليست سرا فالخاص و العام في الجزائر يعرف ذلك لكن لا بد من الاحتراز من التعميم و التهويل، فهناك في الدولة الجزائرية المستقلة من وقف في وجه هؤلاء و دافع حقا و صدقا على الشعب، كما أنه ليس كل إطار جزائري تقلد مسؤولية ما في الإدارة عقب الاستقلال كان فرنسي الهوى متقمص لدور لشخصية المستعمر.

(2) **AG/5(1)1857**Situation de l'Algérie,op.cit., p.23

(3) **1H1147,D4** : nomination sur titres de français musulmans d'Algérie, après consultation du commission consultative instituée par arrêté du D.G.G.A., du 16 décembre 1958

صادر في نوفمبر 1958، و قد بلغ عدد الجزائريين المعينين في مناصبهم الجديدة 107 جزائري. موزعين على مختلف المصالح و الوزارات منها: وزارة التربية الوطنية : 22 ، وزارة الجيوش/ 1 – وزارة العمل/ 5 ، وزارة الاتصال، موظفة واحدة هي سرار شريفة ،من وزارة البريد. /1 وزارة المالية و الاقتصاد: دربال جمعاوي، / 12، العدالة/ 4 ، قدماء المحاربين و ضحايا الحرب/ 2 المحاكم الإدارية 3 وزارة الصحة 7 ، الأشغال العمومية/ 3 ، مجلس الدولة 1 : إبعزيزن بلقاسم ،/ 2 مفتشية المالية ، / 2 الشؤون الخارجية/1 المفتشية العامة للإدارة : بن شنب رشيد. ... و يمكن أن نظيف إلى هؤلاء أسماء أخرى : فارس محمد مفتش المالية ، بوشوشي الطاهر ، سديرة إيمل بلقاسم رئيس دائرة ، كسوس محمد مفتش عام للصحة العمومية ، بن حبيلس مكي ملحق بالعدالة ، بارة علي مفتش الضرائب ، تامزالي اسماعيل مفتش عمل ، مولود فرعون مفتش التعليم الفلاحي.[1]

لكن توظيف الجزائريين بقي غير كاف خاصة في الوظائف السامية، بالكاد 5 % من المسلمين في الصنف أ " و أقل من 12 % في الصنف ب" ،بالرغم من وجود عدد كبير من الوظائف الشاغرة في الجزائر بالنسبة للصنف أ" و في المصالح التكنولوجية، ففي قطاع الفلاحة ما يقارب 40 % من مناصب الخاصة بالمهندسين شاغرة.[2] و قد تكونت لجنة كلفت بدراسة موضوع العلاقة بين المجموعتين ، كانت من المواضيع التي عالجتها مسألة ترقية المسلمين، و تتوقع اللجنة أنه في حدود أربع سنوات (أي 1964– 1965) فإن نسبة الفرنسيين المسلمين في مختلف فئات الوظيف العمومي

---

(1) عثرت بأرشيف وزارة الدفاع على قائمتين تتعلقان بتعيين جزائريين في مختلف المناصب الأولى تضمنتها الوثيقة المشار إليها أعلاه و هي ناقصة تضم 55 اسما فقط أما الثانية فهي كاملة تضمن الأسماء الواردة في القائمة الأولى زائد 52 اسما، ليصبح المجموع 107.أنظر: الملحق رقم 09.

(2) **AG/5(1)1857**, conférence de presse de M.AndréJacomet , secrétaire général de D.G.G. , 23 mai 1960

ستصبح كالآتي: المجموعة أ سترتفع من 5.5 بالمائة حاليا(أي في صائفة 1961) إلى 17 بالمائة ، الفئة ب : من 12 بالمائة نهاية 1960 إلى 30 بالمائة ، الفئة ج : من 20 بالمائة حاليا إلى 35 بالمائة ، الفئة د : من 55 بالمائة إلى 63 بالمائة لكن لوحظ أنه من أهم عوائق الترقية قلة الفرنسيين المسلمين المتحصلين على شهادات.[1]

مست عملية الترقية حتى التوظيف داخل هياكل الجيش الفرنسي، فقد ظهر مشروع قانون صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 13 نوفمبر 1961 و مجلس النواب في 1 ديسمبر: ينص على أن توفر ما نسبته 10 بالمائة من المناصب الخاصة برتبة ملازم أول في الجيوش الثلاثة للمسلمين الفرنسيين، و هذا لمدة خمس سنوات. و كل الأفراد من هذه الفئة الذين أشرفوا على تكوين على الأقل 50 شخصا خلال عمليات حفظ النظام يمكن أن يمنحوا مباشرة رتبة ملازم أول، و المسلمين الذين يبلغون 30 سنة يرقون إلى رتبة ملازم و فيما بعد سيتفيدون من ترقية استثنائية إلى رتبة نقيب. للإشارة فإن الجيش الفرنسي يضم 300 ضابط مسلم.[2]

من أجل إعداد موظفين في المستقبل، اهتمت الإدارة الاستعمارية بالتكوين الإداري و فتحت مركزين بالتكوين الإداري بكل من وهران و قسنطينة ، في سنة 1962 التحقت بها 350 تلميذ و يمثلون الدفعة الرابعة، و ستضم الدفعة الخامسة 800 تلميذ 20 % منهم اوروبيين.[3]

كما اتخاذ إجراءات لتشجيع التحاق الفرنسيين المسلمين بالمؤسسات التعليمية الثانوية و التقنية و العليا، مع استحداث دورات استدراكية ، و للوصول إلى هذا الهدف أنشئت مدرسة وطنية للتدريب و تكوين المعلمين. كما ستتكفل المدرسة الوطنية

---

(1) **AG/5(1)1864**,.Rapports présentés par H. Roth,op.cit., p.3

(2) **idem**, p.6

(3) **AG/(1)/1864**, Exposé de monsieur A. Daoudi, 23janvier 1962, op.cit. p.14

للفلاحة بالعاصمة بتكوين مساعدين بيطريين و مهندسين في الأشغال الريفية والمائية و مدراء للشركات الفلاحية للاحتياط.SAP[1]

3-7. الفرق الطبية و ترقية المرأة.

خصص برنامج الترقية الاجتماعية بالترقية الاجتماعية للشابات و النساء الجزائرياتدورات تكوينية ليتم توجيههن إلى مجال التعليم و المساعدة الاجتماعية و خاصة التمريض،من خلال الانخراط في الفرق الطبية بأشكالها المختلفة. أَولى الجيش الفرنسي أهمية كبيرة لهذه الفرق باعتبارها أفضل وسيلة للاتصال المباشر بالجزائريين في المناطق الداخلية و قد استعين بالمرأة الجزائرية لأداء هذه المهمة بصورة واسعة لكن تحت غطاء ترقية المرأة.

3-7- 1. مساع فرنسية لتغيير واقع المرأة الجزائرية .

ترى الإدارة الاستعمارية في الجزائر أنه من واجبها العمل بأسرع ما يمكن على فتح آفاق جديدة للنساء كانت محرمة عليها، و ذلك بعد أداء المهمة المزدوجة و هي الإعلام و التربية و هذا لا يتأتى إلا بعد الاطلاع عن قرب على الحقائق الإنسانية (الواقع) و الاستجابة لحاجات و تطلعات هذه الفئة. و ذلك يتطلب القيام بدراسة معمقة للوسط المحلي الذي تعيش فيه المرأة.[2]

و حسب الدراسة التي قدمتها كاتبة الدولة للشؤون الاجتماعية "نفيسة سيد قارة" فإن المرأة في الريف تعيش وضعا مزريا يعود إلى القرون الوسطى، أمية ظروف معيشية صعبة . و وضعها في المدينة لم يكن أفضل حالا فهي إما أمية أو نصف أمية و هي تعاني في صمت.[3] و يرى الفرنسيون أيضا أن الوسط النسوي يتميز

---

(1) **AG/5(1)1864**, Rapports présentés par H.Roth,op.cit.

(2) **1H2568**,Organisation des E.M.S.I., 1957- 1962 synthèse trimestrielle d'activité, note à l'attention de monsieur le colonel chef du 3e bureau,p.7

(3) SHAT,1H1147,D1 : Mlle Sid Cara : femme musulmane, p.2

بالتباين الواضح فمن الناحية الإثنية هناك اختلافات بين البربر و العرب و أيضا بين البربر أنفسهم: ، قبائل ، أوراسيين، ميزابيين و سكان شناوة، و بين العرب: عرب تبسة و عرب تلمسان ...هذه الفروق يقصد بها التمايز على المستوى اللغوي. و من الناحية الاجتماعية، بين سكان المدن و سكان الريف و بين سكان المدن أنفسهم، فبعض سكان المحيط الحضري نسبيا يتمتعون بتنشئة حسنة. و من الناحية الدينية القانونية فإن المرأة العربية ترث بينما البربرية لا ترث. و هناك أيضا تباين في العادات و التقاليد، و أخيرا منذ مدة قصيرة ظهر عنصر اختلاف آخر يتعلق بالتعليم و التربية، بفضل التمدرس و الاحتكاك بالأوربيين و تأثير النشاط الكاثوليكي خاصة ببلاد القبائل.

و قد لوحظ أن كل السلوكات و النشاطات داخل المجتمع النسوي محكومة و مضبوطة بالنصوص الدينية، و أيضا بالعادات و التقاليد المختلفة. و يسجل الفرنسيون ملاحظة مثيرة للانتباه بهذا الخصوص، فهم يقولون أن المجتمع النسوي يجهل دينه و يعتبر التقاليد جزءا منه، و هم مقتنعون بأن تغيير هذا الوسط يتطلب عملا طويل الأمد و تضافر جهود عدة أجيال، لأن الأمر يتعلق بتغيير عادات و تقاليد عريقة. لكن مع الأحداث التي تعرفها الجزائر، أصبحت المرأة مواطنة مساوية للرجل فهي تشارك في "التمرد" و تتأثر به و تحارب و تشارك في الانتخابات ....[1]

لا شك أن هذا الدور الذي أصبحت المرأة الجزائرية تلعبه هو الذي أقلق الفرنسيين، خاصة و أن مساهمتها في الثورة امتد إلى المجال الدولي، حيث شارك وفد من النساء الجزائريات في المؤتمر الرابع للفدرالية الديمقراطية للنساء بـ "فينا" الذي انعقد من 1- 5 جوان 1958، و قد ألقت ممثلة عنهن كلمة يوم 3 جوان كشفت فيها عن الوجه البشع للاستعمار الفرنسي، و ما تعانيه المرأة الجزائرية التي تساهم بدورها في النضال، و عقب الكلمة وقفت النساء الحاضرات و صفقن طويلا لتدخل الوفد الجزائري حتى النساء الفرنسيات الحاضرات في المؤتمر تأثرن

(1) **SHAT**, **1H2568**, Organisation des E.M.S.I., 1957, op.cit.

بذلك التدخل و صدمتهن الحقائق التي كشف عنها الوفد الجزائري، و تعهدن على العمل من أجل إنهاء الحرب في الجزائر. حضر هذا المؤتمر ممثلات عن 76 دولة و اختتم بالتصويت على لائحة تضمنت المطالبة باستقلال الجزائر.[1]

كانت للفرنسين ملاحظات أخرى عن واقع المرأة الجزائرية، حيث يرى بعضهم أنه بالرغم التحسن الذي يعرفه وضعها بعد الإسلام لكنها بقيت مهمشة، و أن القرآن حرمها من أي مبادرة اجتماعية.[2] أما عالم الاجتماع الفرنسي" بيار بورديو" (Pierre Bourdieu1930-2002) فقد ذهب إلى أن الحجاب النسائي هو مؤشر مباشر على تحول أسلوب العلاقات الاجتماعية.[3]و يبدو أن "بورديو" يقصد التحول السلبي للعلاقات الاجتماعية و هو ما توافقه عليه الوزيرة "سيد قارة" عندما علقت على ما قامت به بعض النسوة من نزع الحجاب خلال تجمعات معينة معتبرة إياه عملا رمزيا يدل على أن التغيير كان عميقا ، و أن الحواجز التي كانت تفصل المرأة عن العالم قد سقطت.[4] لكن هذا العمل الرمزي لم يكن تلقائيا دائما، بل هناك حالات أرغم فيها الفرنسيون الجزائرية على خلع حجابها، و هي الظاهرة التي أولتها جبهة التحرير الوطني أهمية كبيرة و نبهت أثناء حصة أذيعت على أمواج صوت العرب في 27 أوت 1958 و إذاعة " صوت الجزائر المكافحة من راديو المغرب في 11 جويلية 1958 إلى خطورة هذه السياسة التي تهدف إلى سلخ المرأة الجزائرية عن تقاليدها العريقة.(5) و كان للكنيسة دور أيضا في محاولة التأثير على المرأة الجزائرية

---

(1) **El Moudjahid,** N°26, 4 juillet, 1958, p.524

(2) **Alfred Boissenot**, l'islam et la guerre, op.cit. p.25

(3) **جرمين تيليون** ،الحريم و أبناء العم ، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، ترجمة عز الدين الخطابي و إدريس كثير، دار الساقي، ط1 ، بيروت لبنان، 2000،ص. 187.

(4) **SHAT**,**1H1147**,D1 : M^lle^ Sid Cara : femme musulmane, p.6

(5) M.A.E/ S.E.A.A-boite 17S.D.E.C.E notice d'information : le FLN et l'islam, 23avril 1959

حيث وجهت الأخوات نداءا للنساء المسلمات من أجل الأخوة، و هو ما أثار قلق الجبهة،[1] و قامت بحملة دعائية مضادة لهذه السياسة لتوعية الجزائريات بالأهداف الاستعمارية لشعار التآخي الذي رفعته الإدارة، التي بدورها اتهمت الجبهة بأنها تعمل ضد سياسة التآخي، و ذلك بتحريض المساعدات الاجتماعيات اللواتي يعملن مع الفرنسيين على مغادرة مناصبهن ، و تهديد كل من يرفض بالتصفية، و كذلك شن اعتداءات على الجمعيات الدينية التي تشجع التآخي بين المجموعتين، كما عملت على منع إرسال الشباب الجزائري إلى المخيمات الصيفية بفرنسا.[2]

في محاولة للتقرب من النساء الجزائريات و إقناعهن بضرورة تغيير نمط عيشهن، استقبلت السيدة "صلان" في 31 ماي بمناسبة عيد الأم عددا من النساء المسلمات بالقصر الصيفي و كن من الطبقة الفقيرة و المحرومة.[3]

انخرط في هذا المسعى الفرنسي لتغيير واقع المرأة الجزائرية بعض أئمة المساجد، و ها هو الشيخ " لخضر عبدلي" إمام مسجد سيدي الكتاني بقسنطينة يدعو إلى تفعيل دور المرأة و أن تساهم إلى جانب الرجل في صنع تاريخ الجزائر الجديدة و الفرنسية، و ذكَّرها بأن الإسلام ساوى بينها و بين شقيقها الرجل، و حث الجميع على المشاركة لبناء مستقبل زاهر تحت حماية فرنسا الديمقراطية.[4]

في ماي 1958 ظهرت حركة تضامن نسوية Mouvement de Solodarité Féminine بمبادرة من نساء الضباط الفرنسيين.[5]

---

(1) **M.A.E/ S.E.A**.A,op.cit./. premier ministre- **S.D.E.C.E**/

(2) **M.A.E/ S.E.A.A-boite 17**, présidence du conseil – S..D.E.C.E, axes d'effort du FLN, 2juillet1958.

(3) **SHAT,1H1147,D1** :M^lle Sid Cara : op.cit. p.6

(4) **1H 1117**, **D3**, extraits de discours du Général De Gaule et de quelques personnalités

(5) **SHAT,1H1147,D1** : M^lle Sid Cara , op.cit.

قامت السيدة "صلان" بجولة في مناطق عديدة من الجزائر، داعية لإنشاء نوادي نسوية و نظمت عدة تجمعات و حسب الوزيرة المنتدبة " نفيسة" فإن الجزائريات أبدين خلال تلك التجمعات طموحا و رغبة في الاكتشاف، و كان استقبالهن للسيدة حارا.[1]

أثمرت جهود نساء الضباط و حركة التضامن النسويةM.S.Fإنشاء 500 ناد ينشط به نساء فرنسيات و مسلمات. و هي أشبه ما يكون بالمراكز الاجتماعية حيث تتعلم فيها المرأة المسلمة القراءة و الكتابة الخياطة ، و تقدم لها نصائح و دروس في النظافة العناية بالأطفال كما نظمت رحلات للنساء المسلمات إلى فرنسا.[2]

3-7-2. الفرق الطبية.

من أجل مساعدة قائد الفرقة الإدارية على أداء مهمته استحدث داخل هذه الفرق ما عرف بالملحقات النسوية Attachées Féminines مكلفات بالعمل الاجتماعي و المدني، و الاتصال بالأسر لتقديم نصائح تتعلق بالنظافة و الإسعافات الأولية. في مارس 1959 تم إحصاء 665 فرقة إدارية بها 495 ملحقة نسوية.[3] تعتبر الفرق الطبية و الاجتماعية المتنقلة E.M.S.I أهم جهاز استغل الخدمات الطبية كوسيلة من وسائل التهدئة لاستقطاب المرأة الجزائرية و كان هدفها الأساسي هو التواصل مع الأوساط النسوية عن طريق أداء خمس مهمات: التعرف، الإعلام، التربية، التنظيم، التوجيه. و في نهاية المطاف تهيئة هذا الوسط لتبني وجهة النظر الفرنسية في حل المشكلة الجزائرية كخطوة أولى، ثم أن تعيش هذه الأوساط الآثار الملموسة لهذا الحل، حتى يتجسد على الواقع ملامح المستقبل العصري الذي تقترحه فرنسا للجزائريات.و تعتبر هذه الفرق وسيلة أيضا لتقديم تربية قاعدية للنساء.[4]

---

(1) **1H2461,D1 :action sur la femme musulmane** 1957- 1958

(2) **SHAT,1H1147,D1** : M^lle Sid Cara ,op.cit. , p-p. 7-9

(3) **1H2461,D1** Action des E.M.S.I sur les femmes musulmanes 20 mai 1958-mars 1962

(4) **SHAT, 1H2088,D4**action sur les milieux féminins en Algérie, 27 mars 1960

تتكون كل فرقة طبية من: طبيب عسكري مساعدة مسيحية ، مساعدة مسلمة. و كل مرشح للتوظيف بهذا الجهاز عليه ملا استمارة تتضمن معلومات شخصية عنه كالجنسية و الديانة و اللغات التي يعرفها.[1]كما تتضمن هذه الفرق مساعدة اجتماعية طبية ريفية فرعية A.S.S.R.A يوضعن تحت تصرف السلطات العسكرية و المكتب الثالث.[2]إذا هناك علاقة عضوية بين الفرق الطبية و السلطات العسكرية من أجل أداء مهمة طبية اجتماعية، و في نفس الوقت بسيكولوجية، فهذه الفرق وُضعت تحت تصرف قادة القطاعات، و تخضع لمراقبة ضابط متنقل – و إطاراتها النسوية يتم توظيفها بناءا على اقتراح من قادة المناطق، عن طريق المكتب الخامس، تحت اسم مساعدة اجتماعية طبية ريفية فرعية.[3]و يتولى ضباط الجيش الفرنسي قادة المناطق–برتبة جنرال– رفقة مصالح الإدارة العامة .I.G.A.ME و رؤساء الدوائر تسوية المشاكل الإدارية، و الطبية و الاجتماعية و النفسية التي تصادفها الفرق ، كما أن مسؤول المصلحة الجهوية للعمل الاجتماعي لما بين الجيوش، ضابط الناحية العسكرية العاشرة(رتبة عقيد)، هو من يعطي التعليمات للمساعدات الاجتماعيات على المستوى الجهوي. و نظرا للطابع البسيكولوجي لنشاط الفرق الطبية فهي تسعى لتحقيق عدة أهداف حتى تضمن التأثير المطلوب، فهي توفر المساعدة الطبية و الاجتماعية للسكان قصد حمايتهم من تأثير جبهة و جيش التحرير الجزائرية، و تقيم اتصالات مع المسلمات، لاكتشاف آراء و مواقف الوسط النسوي.[4]

لم يشارك الجيش في الفرق بالإشراف فقط، و إنما شارك أيضا بإطاراته الطبية.فبعد مجيئ ديغول ازداد النشاط الاجتماعي للجيش. ففي مجال التعليم شارك الجيش بـ

---

(1) **SHAT**, **1H2088**,D4 action sur les milieux féminins , op.cit.

(2) **SHAT**, **1H2568**,Organisation des E.M.S.I., op.cit. p–p. 21–27.

(3) **SHAT**, **1H2088**,**D4**action sur les milieux féminins, po.cit.

(4) **Idem**.

حوالي ألف معلم في جانفي 1958 لتأطير 530 مدرسة، و ما يقارب 30 ألف تلميذ ارتفع العدد في جانفي 1959 إلى أكثر من 1360 معلم و 719 مدرسة، و واصل المنحنى البياني لهذه المشاركة ليصل بين جانفي و ماي 1960 إلى 2040 معلم و 1630 مدرسة تضم 136658 تلميذ، و في مجال الأشغال العمومية فإنه خلال الفترة الممتدة من 1957 و 1959 أنجز الجيش 575 كلم طرق وطنية 250 طريق ولائي 1.000 كلم طرق رابطة بين البلديات.[1]

أما في مجال الصحة فإن عدد الأطباء في الجيش الفرنسي بلغ 1336سنة 1958 طبيب، 563 منهم عامل، و 773 غير عامل، حول منهم 517 نحو المساعدات الطبية المجانية A. M. G و 35 نحو الفرق الإدارية.[2]و يبدو أن هذا العدد انخفض سنة 1959 إلى 1250 طبيب (500 طبيب عامل و 750 مجند) ، و قد قامت السلطات الاستعمارية بحملة تجنيد في فرنسا لكن نتائج هذه الحملة كانت متواضعة.[3]شارك الأطباء العسكريون بكثافة في مختلف النشاطات ذات الطابع المدني في إطار الفرق الإدارية أو الفرق الطبية، و هي نشاطات خارجة عن وظيفتهم الأساسية المرتبطة مباشرة بالعمل الحربي البحت، و هو ما جعل مصالح الصحة العسكرية تتحمل عبئا فوق طاقتها، و قد أبدت القيادة العسكرية انشغالها بخصوص هذا الخلل، ففي تعليمة صادرة من القيادة العليا لما بين الجيوش بالناحية العسكرية العاشرة مؤرخة في 22 نوفمبر 1958، ذكرت بناءا على رسالة لمدير مصلحة الصحة بالجيش أن الخدمات التي يقدمها الأطباء العسكريون في إطار المساعدات الطبية المجانية AMGالمخصصة للسكان الفرنسيين المسلمين في تزايد مستمر، و قد بلغت في أكتوبر 1958 مليون و 75 ألف استشارة و فحص طبي، و لوحظ أنه إذا استمر هذا الدعم فإنه سيؤثر على قدرات مصلحة الصحة بالجيش، و

---

(1) **AG/5(1)1857,** constructions de routes civiles

(2) **SHAT ,1H2570, D1** ,effectifs médecins, 1957- 1958

(3) 1957- 1959**SHAT ,1H2570, D1** , Fonctionnement de l'assistance médicale

عليه فإن مساهمة الجيش ليست إلا حلا مؤقتا، و على الصحة العمومية تولي المهمة.[1]

أمام ثقل عبئ الأطباء العسكريين و الضغوط التي يتحملونها لأداء مهمتهم، فضل الجنرال "ألار" (Allard) قائد الناحية العسكرية العاشرة و القوات البرية، أن يرفع من معنوياتهم و التنويه بالعمل الذي يؤدونه. كان ذلك مضمون الرسالة التي أرسلها إلى وزير الجيوش مؤرخة في ديسمبر 1958 ،حيث أشاد فيها بالعمل الذي يقوم به الأطباء العسكريون في الجزائر و الفحص المجاني الذي وفروه للفرنسيين "من أصول مسلمة"de souche coranique، و التي بلغت 1مليون و 76 ألف استشارة و فحص قدمها 612 طبيب عسكري. اعتبر عملهم هذا من أبرز عوامل التهدئة و كسب السكان في إطار استعادة السيطرla reconquête ، لذلك فهم يستحقون أن تمنح لهم ميدالية الصحة العمومية بالتنسيق مع وزير الصحة.[2]

كما وجه رسالة أخرى حول نفس الموضوع موجهة إلى مدير المصالح الصحية بالناحية العسكرية العاشرة مؤرخة في 27 جانفي 1959.[2]

حمل هذا التنويه و الشكر ردا سلبيا لكنه دبلوماسي على شكوى مصالح الصحة العسكرية، و لم يكن للجنرال "ألار" أن يرد بأكثر من ذلك خاصة مع العجز الموجود في عدد الأطباء المدنيين. ففي رسالة من قيادة الجيش إلى العقيد " قارد"(Gardes) قائد المكتب الخامس مؤرخة في 7 جوان 1959 تحدث فيها عن وجود صعوبات في توظيف أطباء من القطاع المدني، و أن الجزائر في حاجة إلى طبيب واحد لكل 10 آلاف ساكن، و هو ما يعني ضرورة توفير794 طبيب، في حين أن عدد الأطباء المدنيين بلغ حاليا 220 فقط، و هذا يعني وجود عجز بـ 574 طبيب مدني و عليه فإن الأطباء العسكريين هم الذين سدوا هذا النقص حيث تم إلحاق 44 طبيب

---

(1) أنظر: الملحق رقم 20.

(2) **SHAT ,1H2570, D1** :attribution de la médaille de la santé publique à des médecins militaires, 27 janvier, 1959

عسكري بالفرق الإدارية إلى جانب 562 طبيب تابع للفرق العسكرية يقومون بعمل طبي و اجتماعي.[1]

استطاعت السلطات العسكرية تجنيد عدد من النساء الجزائريات في الفرق الطبية، ففي الشمال القسنطيني و خلال شهر ماي 1960، تم تجنيد 36 عنصرا نسويا ناشط ،20 منهن جزائريات من أصول شمال إفريقية .FSNA[2] و في وهران بلغ سنة 1960 عدد الفرق الطبية الاجتماعية 59 فرقة. لاحظ الفرنسيون أن استقبال النساء للفرق الطبية كان رائعا على العموم، ماعدا بعض الدواوير التي لم تتعود على زيارتها، و على كل فإن تأثيرها على الوسط النسوي معتبرا. و على هامش الخدمات الطبية التي تقدمها هذه الفرق، قامت بشرح الإصلاحات المتعلقة بالزواج و قدمت دروسا أولية في التربية المدنية.[3]

كان "للحَرْكِيات" دور محوري في الفرق الطبية، بل إن الفرنسيين يعتبرونهن العمود الفقري لها في الوسط النسوي ، و لكن كان عددهن متواضعا.[4]فإلى 1أكتوبر 1961 كان هناك 72 حَرْكِية ثم ارتفع العدد في جويلية 1961 إلى 74.[5]

لقد أدرك الفرنسيون أهمية استقطاب الوسط النسوي، فالمرأة في الجزائر تمثل نصف الطاقة البشرية، و العمل في الأوساط النسوية يحتاج إلى جهود معتبرة، لا تقتصر على العمل الذي يؤديه الجيش من خلال الفرق الطبية الاجتماعية المتنقلة

---

(1) **SHAT ,1H2570, D1** ,effectifs médecins, 1957- 1958

(2) **SHAT,1H2569,D1** , Implantation des équipes et personnel , constantine 1957- 1962

(3) **SHAT,1H2569,D1** :E.M.S.I corps d'armée d'Oran, 1960

(4) **SHAT,1H2569,D1** , synthèse trimestrielle d'activité des EMSI 1959- 1962

(5) **Idem.**

أو على المبادرات العامة و حركات التضامن النسوي.[1]

لأداء مهمتها على أكمل وجه وضعت السلطة الاستعمارية منهجية عمل خاصة و دقيقة للفرق الطبية، من أجل تحقيق الأهداف الحقيقية لها التي تتجاوز الهدف الظاهري المتمثل في تقديم الخدمات و المساعدات الطبية.

3-7- 3. منهجية عمل الفرق الطبية و أهدافها الحقيقية:

اعتمدت القيادة العسكرية منهجية خاصة لعمل الفرق الطبية تقوم على خطوات مدروسة تتمثل في:

أولا: إقامة الفرقة الطبية وسط حي سكني، أو مجموعة أحياء ترغب القيادة أن تباشر به " جهدا خاصا".

ثانيا: اختيار مراكز مفيدة، centres d'intérêt و من أجل تجنب تشتيت عمل الفرق تختار ثلاث مراكز مفيدة على الأكثر، كل مركز يخصص له يوم أو يومين للتعرف على المشاكل، وهناك مواصفات لاختيار المراكز المفيدة: 1- المركز عبارة عن دوار أو قرية يتراوح عدد النساء به بين 1500- و 3000 أعمارهن بين 14- 30 سنة ، إذا كان العدد أقل من هذا فإن المردود سيكون ضعيفا، و إذا كان العدد أكبر فإن النتائج ستكون بلا معنى أو قيمة.2 – يجب أن يكون هناك انسجام بين النسوة الساكنات بالمركز من الناحية اللغوية، و الاقتصادية و الإثنية، و أن يكن مستقرات و مجتمعات في مكان واحد 3- أن يكون المركز مؤهلا للتأثير على باقي السكان كأن يتوفر على سوق مركز إداري مركز ديني ... 4- أن يكون من السهل توفير الحماية للمكان.[2]

ثالثا : دراسة المحيط بيت بيت أو باب باب : فريق العمل يجب أن يكون على دراية

---

(1) **SHAT, 1H2088,D4**action sur les milieux féminins en Algérie, 27 mars 1960

(2) **SHAT, 1H2568**, Organisation des E.M.S.I., 1957- 1962,p.13

بالبيئة التي يعمل بها من الناحية الاقتصادية و السوسيولوجية و الإثنية، و الأكثر أهمية أن يكون مطلعا على التاريخ المحلي، و على العادات و التقاليد ... و خلال بضعة أسابيع أو أشهر إذا تطلب الأمر يتم زيارة أكبر عدد ممكن من النساء. عملية باب باب " porte à porte تبدأ بالفئات التي تستطيع أن تسهل النشاط و الاتصال بفضل مكانتها الاجتماعية. النشاط الطبي و الاجتماعي لا يجب أن يكون هدفا بحد ذاته و لكن وسيلة للاتصال l'actemédico-sociale ne doit constituer qu'un *moyen* de contact et non une fin en soi هذا النشاط سيتخذ كمبرر للقيام بزيارات، و في نفس الوقت إيجاد الذريعة المقنعة – للرجال و النساء – لخروج النساء ، هذا الذريعة ستتحول شيئا فشيئا إلى عادة. مرحلة الدراسة هذه تحمل أهمية قصوى لأنها ستسمح بتجنب حدوث خلل مفاجئ يعرقل النشاط ، و إبراز الفرق الموجود بين النساء المحظوظات و الأخريات و أيضا السماح باكتشاف القيادات و الزعامات.

رابعا : البحث عن قيادات : recherche des leaders ، فالفرق ستكتف مع الوقت نساء قادرات على الترويج لما يتلقونهن من معلومات، و تربية على يد الفرنسيات، و هذا إما بسبب شخصيتهن المؤثرة أو بفضل شخصية و تأثير أزواجهن.[1]

خامسا : إنشاء نوادي : مع الوقت الفرقة ستتخلى عن الممارسة المباشرة للعمل الطبي و الاجتماعي لتوجيه الحالات المعروضة أمامها نحو المصالح المختصة : أطباء عسكريين الفرق الإدارية المتخصصة...، الحالات الطبية و الاجتماعية سيتم متابعتها من قبل .E.M.S.I، عندها تؤسس الفرقة نادي نسوي، ينشط في الأماكن المألوفة للنساء، تحت ظل شجرة في ساحة ... أما مقر النادي فلا يستعمل إلا للاجتماعات النسوية.و يحتضن النادي العمل التربوي الذي يعتبر المهمة الحقيقية

(1) **SHAT**, **1H2568**, Organisation des E.M.S.I,op.cit., p.17

للفرق الطبية.[1] **سادسا** : إنشاء فرق المسؤولين: من بين 30 – 50 امرأة يتم اختيار مجموعة من النساء يتمتعن بقوة التأثير لميزات شخصية، أو لانتسابهن لأسر ذات مكانة اجتماعية ، يوكل لهن مسؤوليات صغيرة كأن يكن مسؤولات عن التعليم عن النظافة على مستوى شارع ما ، مساعدة الأهالي ... الأمر الذي يمكنهن من الظهور بمظهر الشخصيات المهمة في المجتمع، و هو ما يكسبهن قدرة على التأثير. و عندما تتلقى المسئولات قدرا كافيا من التربية يمكن أن يدعمن بمساعدات، و هكذا و بعد أشهر قليلة تستطيع الفرق الطبية من تكوين عدد من المدربات و المربيات. و يحرص الفرنسيون على عدم تعيين رئيس لان السلطة يجب أن تمارس عن طريق الفرق لا غير. **سابعا** : الدعم : عندما تنتهي الفرقة الطبية من أداء مهمتها يمكن أن تنتقل إلى مراكز فائدة أخرى لتدعيمها.[2]

لضمان أداء الفرق الطبية دورها المنوط بها كما ينبغي رأى القائمون عليها ضرورة الاتصال بالرجال أيضا لإقناعهم بفوائد تطوير وضع بناتهم و نسائهم من خلال الالتحاق بالفرق الطبية و تلقي التكوين الذي يغير حياتهن إلى الأفضل. و قد لوحظ أن النشاط في الوسط النسوي يصطدم عادة بعدم تفهم الرجال و معارضتهم، نظرا للخلط بين تطور المرأة و تمردها أو ثورتها، و هذا راجع أحيانا للتصرف غير للائق لبعض الممرنات، بسبب رغبتهن الشديدة في تحقيق التغيير بسرعة، نظرا لجهلهن و تسرعهن أيضا، و عدم صبرهن مما يثير لدى الرجال ردود فعل مفهومة و مبررة، و لكن بعض الرجال يعارضون بسبب أفكار تقليدية، بالإضافة إلى معارضة النساء المتقدمات في السن اللواتي يتمتعن أحيانا بسلطة تفوق سلطة الرجال.[3]

واجهت الفرق الطبية عوائق في أداء مهامها خاصة ما تعلق بتجنيد الجزائريات الذي تميز بالتذبذب و عدم الاستقرار، فمنذ نوفمبر 1957 تم تجنيد 557 امرأة في

---

(1) **SHAT**, **1H2568**, Organisation des E.M.S.I.op.cit., p.15

(2) **Idem**

(3) **Idem**, **p.17**

الفرق الطبية الاجتماعية المتنقلة، لكن هذا العدد انخفض إلى ما يقارب النصف حيث غادرتها 235 امرأة ،لأسباب مختلفة، فبعضهن تم تسريحهن لعدم انضباطهن و أخريات غادرن لعدم قدرتهن على التأقلم و أخريات لأسباب اجتماعية.[1]

لم يسلم برنامج الترقية الاجتماعية من بعض الانتقادات من الفرنسيين أنفسهم، فخلال الكلمة التي ألقاها النائب فليب مارسيه (Philippe Marçais) في البرلمان جلسة 16 ديسمبر 1959، لاحظ أنه من الصعب توجيه انتقادات لمشروع الترقية الاجتماعية، لأنه عام و مليئ بالنوايا الحسنة، و لكن عيبه أنه لم تضبط وسائل و لا وتيرة تنفيذه، و يبدو و كأنه برنامج مكمل لمشروع قسنطينة.[2]

أما مصالي الحاج فإنه أعطى تقييما إيجابيا لإصلاحات فرنسا الاجتماعية، فهو يرى أن فرنسا استطاعت على كل حال أن تحسن الظروف المعيشية للجزائريين، و هو الموقف الذي خالفه فيه بعض رفاقه.[3]

المشكل الذي أقلق السلطة الاستعمارية و أرقها ليس ضعف انخراط النساء في الفرق الطبية، بل الانشغال بأداء الدور الصحي و الاجتماعي دون أن يفضي إلى تحقيق الأهداف الحقيقية.[4] فكان لا بد من إتباع أساليب أخرى للتأثير على المرأة و تأهيلها كي تلعب الدور المراد لها في الجزائر الجديدة، التي بشر بها المسئولون الفرنسيون مرارا .

---

(1) **SHAT,1H2568**,synthèse trimestrielle d'activité, note à l'attention de monsieur le colonel chef du 3e bureau, EMSI

(2) **Marc Lauriol-Philippe**,au service de l'Algérie Française,op.cit. p.109

(3) منهم "مولاي مرباح" .هذا ما نقلته أجهزة الاستخبارات الفرنسية في 5-12-1958 و التي تحدثت أيضا عن وجود انشقاق في صفوف الحركة الوطنية.1H1558- D2 : Fiches de renseignements sur l'état d'esprit des population- partis et mouvements politique, M.N.A 1956- 1959

(4) **SHAT,1H2088,D4,**action sur les milieux féminins en Algérie, 27 mars 1960

4. أمرية 4 فيفري 1959 مشروع لإصلاح قانون الأسرة الجزائرية:

في إطار إنشاء إدارة بديلة عن إدارة الاحتلال، وضعت الجبهة جهازا قضائيا مستقلا و قوانين تتعلق بالزواج و الطلاق، و هي مستمدة من الشريعة الإسلامية، حسب وثيقة وقعت بين يدي الجيش الفرنسي سنة 1958 صادرة عن جبهة التحرير الوطني. و قد أَولتها القيادة العسكرية أهمية كبيرة، حيث كانت موضوع مراسلة من المندوب العام للحكومة إلى الأمانة العامة للشؤون الجزائرية التابعة للوزير الأول، و المراسلة مؤرخة في 13 أوت 1959 و هذا مضمون الوثيقة :

حدد السن الأدنى للزواج بالنسبة للفتاة 16 سنة و الفرق بين الزوج و الزوجة يجب ألا يتعدى 15 سنة. – موافقة الزوجة الولي أو الوصي مطلوب – عقد الزواج يجب أن يكون موافقا لمبادئ الإسلام– – جبهة التحرير الوطني في باتنة وجهت رسالة لوم و تأنيب لمسلم لأنه لجأ إلى قضاء العدو، و عارض مبادئ الشريعة عندما طلق زوجته بدون سبب المتهم حكم عليه بغرامة 50 ألف فرنك و إلزامه بدفع المال للزوجة حتى تعيش منه بسبب خيانته.[1]

عندما درس الفرنسيون طبيعة المجتمع النسوي في الجزائر، لاحظوا أن هذا المجتمع تضبطه نصوص القرآن و الأحاديث النبوية، إلى جانب العادات و التقاليد بناء على ذلك رأوا أنه أقصر طريق لتغيير وضع المرأة المسلمة، هو إحداث تعديلات و إصلاحات على القوانين التي تحكم الأسرة الجزائرية خاصة ما تعلق منها بالمرأة.

لقد استغرق التحضير لإصلاح قانون الأسرة وقتا طويلا، و لم تقدم عليه الحكومة الفرنسية إلا بعد مشاورات عديدة و أخذ رأي الأوساط الإسلامية.[2]بعد ذلك صدرت أمرية 4 فيفري 1959 لتنظيم شؤون الأسرة الجزائرية، و قد حدد الشروط المطلوبة

---

(1) **1H4783,D2** , F.L.N et statut personnel, 13 aout 1959

(2) **SHAT,1H1147, D1**, Saarbruecker Zeitung, Munich 21.02.1959,de nouveaux droits pour les algériennes

في الزواج و هي: – أن يبلغ الرجل سن 18 و المرأة سن 15، وأن يعبر الطرفان عن هذا الرضا بالكلام و بحضور شاهدين – للطرفين إشهار هذا الزواج أمام قاض و ضابط الحالة المدنية و لهما أن يشترطا أن يكون هذا الأخير مسلما. و تضمن القانون طمأنة للمرأة المسلمة في الجزائر و في الصحراء (كذا) بأن الزواج الذي تم بموافقتها لن يتم إنهاؤه بصورة تعسفية، و بدون ضمان لها و لأبنائها.الأمرية نصت كذلك على أن مواد القانون الجديد لا تطبق على المسلمين الذين يتبعون المذهب الإباضي بمنطقة مزاب.[1] و ذكر " جاك كاريت " في دراسته عن منطقة مزاب، أن الإباضيين لم يستشاروا في استثنائهم من القانون، و هو قرار من الحكومة الفرنسية، التي عللت ذلك بعدم المساس بخصوصيات تجمع بشري يتميز بشكل واضح عن باقي المجتمع المسلم في الجزائر.[2]

اعتبرت الإدارة هذا المرسوم إصلاحا ثوريا للنظام القانوني المتعلق بالأسرة و الزواج بالجزائر، و الغرض من ذلك هو أن تتمتع المرأة الجزائرية –كذا في الأصل– بنفس الحقوق التي تتمتع المرأة الأوروبية.[3] و تتوقع أن يكون للقانون انعكاسات عميقة في المستقبل على المجتمع المسلم، فمواده كما يزعم واضعوه تهدف إلى تحقيق الاستقرار للأسرة و تحسين وضع المرأة.[4]

أدرك الفرنسيون أن القانون سيثير ضجة في الجزائر و ردود فعل قوية، و حتى تستعد للرد على المواقف المختلفة أصدرت القيادة العليا للجيش الفرنسي منشورا يتعلق بالإعداد لحملة إعلامية لصالح قانون الأسرة الجديد، ورصد ردود الفعل على

---

(1) **SHAT**,**1H1147**, **D1** , l'ordonnance du 4 fevrier 1959 et l'évolution de la femme musulmane en Algérie

(2) ثم يشرع في ذكر القوانين الإباضية التي تحكم عقد الزواج و الأسرة عموما. **SHAT, 1H1112,D4** :notice sur le Mzab,1961, p.21

(3) **SHAT,1H1147, D1** renforcement de la loi sur le dévorce, fevrier 1959

(4) **SHAT, 1H1112,D4** :notice sur le Mzab,1961, op.cit. , p.21

مضمونه، المؤيدة و المعارضة للإصلاح، و خص بالذكر رد فعل الشخصيات القانونية و الدينية و تبليغها بها مباشرة، كما يذكر المنشور أن الخصوم شوهوا مضمون الأمرية، و أوهموا الناس أن الإصلاح يسيئ إلى مبادئ الإسلام، و فقهه. و يكشف المنشور أن الهدف الأساسي الذي يجب تحقيقه هو تحويل الإصلاح إلى جزء من المنظومة القيمية للمجتمع و السلوك العام.[1]

هكذا نَظمت الإدارة حملة إعلامية للدفاع عن القانون و شرح مواده.[2]و قد ارتكزت هذه الحملة على نقاط معينة : – أن الإصلاح يتماشى و منهج التقدم الذي تبناه مفكرو الإسلام المعاصرون، كما أن هذا الإصلاح طالبت به النخبة المتنورة من السكان، التي تريد أن تتقدم، و الجنرال ديغول لا يمكن أن يرفض رغبة فرنسيين في الحماية و التطور الذي يطالبون به. – القانون لا يحمل أي إساءة للإسلام و قد تم إعداده من طرف الصفوة المسلمة، و سَنَّته حكومة بلد أظهر في كل مكان احترامه للإسلام، و مساهمته في تعليم الشعوب التي منحتها ثقتها التامة. – القانون امتداد لجملة من الإجراءات التي كانت قد اتخذت لصالح المرأة لإعطائها مكانتها الإنسانية و الاجتماعية، التي تتوافق مع المبادئ السامية التي دافعت عنها الحكومة الفرنسية في كل مكان و خاصة في الصحراء.[3]

منشور آخر مؤرخ في 21 جويلية 1959 للجنرال "شال" و المندوب العام للحكومة تضمن المزيد من التعليمات بخصوص تنظيم الحملة الإعلامية لصالح القانون، حيث دعا إلى أن يتم التركيز أثناء الحملة على فئة الشباب أكثر من الشابات، وأن تنطلق الحملة عبر مرحلتين: المرحلة الأولى تمتد إلى غاية صدور المرسوم المتعلق بتنفيذ الأمرية و المرتقب في شهر أوت 1959،و تركز على شرح المحتوى، المرحلة

---

(1) **1H4783,D2**, campagne d'information au sujet de l'application de l'ordonnance du 4 février 1959– 24 juillet 1959.

(2) **SHAT,1H1147, D1** , l'ordonnance du 4 février 1959 et l'évolution de la femme musulmane en Algérie

(3) **1H4783,D2**, op.cit., 25 juillet 1959.

الثانية بعد صدور المرسوم. و قد حدد برنامج عمل الحملة كالآتي : – إعلام السكان – بالتوازي مع ذلك البدء في حملة هدفها إظهار مزايا الإصلاح في الأوساط المسلمة الرجالية و النسوية مع القيام ، بحملة تأييد و شكر للجنرال ديغول، و للمنتخبين وللنخبة المسلمة الشجاعة و المتنورة.

و تجري هذه الحملة باستعمال مختلف الوسائل، صحافة راديو صور، وسائل النشر المحلية، أفلام حول المرأة التي يجب أن تنجز بداية شهر أوت، و كذلك الاستعانة بمروجين مسلمين.[1]

لدعم الحملة الترويجية لصالح القانون الجديد، بعث الوزير المنتدب لدى الوزير الأول، رسالة إلى قائد ما بين الجيوش و الصحراء ، الرسالة مؤرخة في 26 سبتمبر 1959 ، كان موضوعها دراسة قام بها أحد الموظفين المسلمين – لم يذكر اسمه– بين فيها أن القوانين الجديدة التي سنتها فرنسا بخصوص الزواج و الطلاق، لا تتعارض مع الفقه الإسلامي، و ذلك بعد أن استعرض ما تعلق منه بالأحوال الشخصية، و حث في آخر الدراسة إلى وجوب الاعتماد على هذه الفكرة عند الترويج للقانون الجديد في وسائل الإعلام.[2]

صدر في 27 أوت 1959 مشروع للمرسوم المنظم لأمرية 4 فيفري، و يتضمن 26 مادة .أما المرسوم صدر في شكله النهائي بتاريخ 17 سبتمبر، و هو ما يمثل بداية المرحلة الثانية من الحملة الإعلامية لصالح قانون الأسرة الجديد.[3]

---

(1) **1H4783,D2**, campagne d'information au sujet de l'application de l'ordonnance du 4 février 1959, 21 juillet 1959.

(2) **1H4783,D2**, note au sujet de la réforme de la justice musulmane en Algérie , 12 juillet 1959.

(3) **1H4783,D2,** note de service campagne sur l'orddonnance de 4-2-59, deuxième phase, 9 octobre 1959.

للرد على منتقدي القانون و تبرير إصلاحها، لجأت إدارة الاحتلال إلى البحث في أراء الفقهاء، و قوانين الدول العربية التي يعتبرها فقهاء مصر مخالفة لتعاليم الدين الإسلامي، بينما فرنسا في الواقع لم تتجاوز هذه التعاليم، فإصلاحاتها دون ما قام به بعض المسلمين. و استشهدوا بأمثلة كثيرة منها: ما قام به الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة من إصلاحات في قانون الأحوال الشخصية، و منعه مواطني تونس المستقلة من أن ينفرد الرجل بقرار التطليق، رغم أن مفتي مصر أفتى في 31 ماي 1956 بأن كل تقليص لصلاحيات الزوج في قضية الطلاق يعتبر تعد على تعاليم الإسلام، كما أن القرآن أباح التعدد لكن بورقيبة منعه أيضا. مثال آخر السيدة "أمينة شكري" عضو البرلمان المصري صرحت ليومية " الأهرام" في 18 نوفمبر 1957 أنها بصدد تقديم مشروع يهدف إلى منع التعدد، و تنظيم الطلاق، ثلاث أسابيع بعد ذلك البرلمان يرفض المشروع بحجة أن الوقت لم يحن بعد، هذا يعني أن المسألة ليست مسألة مبدأ و لكن ببساطة مسألة وقت مناسب. مثال آخر يضربه الفرنسيون لمن يعارض القانون بحجة أنه يتصادم مع الإسلام: الآنسة "نفيسة سيد قارة" مسلمة و عضوة في الحكومة الفرنسية و "رابية قبطاني" مسلمة من الجزائر، و نائبة بالجمعية الوطنية الفرنسية كلاهما خرقتا تعاليم الإسلام على الأقل حسب وجهة نظر علماء الأزهر الذين أفتوا في 24 أفريل 1956 أن الإسلام يمنع المرأة من تولي منصب القضاء، لكن هذه الفتوى و ما تستند إليه من تعاليم القرآن لم تحترم من طرف بعض المصريات ففي 14 جويلية الآنسة "راوية عطية شمس الدين" انتُخبت عضوا بالمجلس الوطني المصري , في سوريا تم تعيين الآنسة "راوية فضل" في 27 أوت 1957كدبلماسية بمصر، بالعراق الجنرال "قاسم" عين امرأة بمنصب وزاري.[1]

مثلما فعلت مرارا لجأت الحكومة الفرنسية العلمانية" إلى الدين لتبرير سياستها و استعانت بالأئمة للدفاع عن قانون 4 فيفري. و قد انبرى أحد الأئمة للدفاع عنه

---

(1) **SHAT,1H1147, D1**, le nouveau statut de la femme algérienne et les principe de l'Islam, p-p 3-5.

مزكيا نية ديغول الخالصة من وراء هذا القانون، فلم يقصد من سَنِّه سوى تطويروضع المرأة المسلمة دون أن تكون له أي خلفية، و هو لا يريد المس بتعاليم الدين الإسلامي و لكنه فقط السعي من أجل تحقيق الرقي للمرأة المسلمة،حتى تصبح على نفس الدرجة من أختها الأوروبية، تعرف كيف تعتني بأبنائها، تلتزم قواعد النظافة و تحسن ترتيب بيتها، متعلمة قادرة على تقلد مختلف الوظائف، و لا يريدها أن تتخلى عن دينها كما يروج له سيئي الظن.[1]

لكن النواب الجزائريون بالمجلس الوطني الفرنسي، كان لهم رأي آخر يختلف عن رأي الإمام، حيث قدموا انتقادات للحكومة الفرنسية بسبب مساسها بمبدأ فصل الدين عن الدولة و تدخلها في مسائل تتعلق بالتشريع الإسلامي.[2]

أما جبهة التحرير الوطني فتعتبر إصلاحات الزواج المعلن عنها في 4 فيفري 1959 تدخلا سافرا لفرنسا في مجال هو من اختصاص الدين، و شنت حملة دعائية ضده.[3]

من أجل حماية و رعاية مشاريعها الإصلاحية في الجزائر، خاصة ما تعلق منها بالترقية الاجتماعية أنشأت الحكومة الفرنسية مجلسا أعلى للترقية الاجتماعية.

5. المجلس الأعلى للترقية الاجتماعية:

ناقش مجلس الشيوخ الفرنسي في جلسته المنعقدة يوم 26 نوفمبر، مشروع إنشاء مجلس أعلى للترقية الاجتماعية في الجزائر، و الذي أعدته لجنة خاصة. و قد

---

(1) **SHAT,1H1147, D1** , Monsieur Goues Lakhdar, chef de la confrérie El-Amaria en A.F.N.déclare au sujet de l'évolution de la femme musulmane

(2) **SHAT,1H1147, D1** Saarbruecker Zeitung, Munich 21.02.1959,de nouveaux droits pour les algériennes

(3) -boite 17, .**M.A.E**/ **S.E.A.A** premier ministre- S.D.E.C.E notice d'information : le FLN et l'islam, 23avril 1959, p.27

أجريت عليه تعديلات بعد المناقشة متعلقة بالصياغة في أحيان كثيرة، ماعدا بعض التعديلات المهمة، منها ما تعلق بوضع مؤسسات التكوين الشباب بالجزائر تحت وصاية وزارة التعليم الوطني، و آخر يخص تحديد شروط أو ظروف إعادة تنظيم التعليم و التكوين بالمدرسة الوطنية للفلاحة بالجزائر، و تعديل ثالث متعلق بتفعيل المادة رقم 5 من مرسوم 29 أكتوبر 1958، و التي تناولت إجراءات استفادة الفرنسيين المسلمين من الترقية بالجزائر. التعديل يتضمن ثلاثة أمور الأول: النص الذي قدمته الحكومة يقضي بوضع مرسوم 29 أكتوبر 1958 موضع التنفيذ خلال ستة أشهر بداية من تاريخ سيحدد بمرسوم، التعديل المقترح هو أن يكون الأجل 18 شهرا بداية من القانون الحالي. الأمر الثاني : اللجنة اقترحت أن تكون الأولوية للمستفيدين من المادة 5 من قانون 29 أكتوبر لحاملي الشهادات الجامعية بالنسبة للوظائف المطلوبة في المادة السابقة. الأمر الثالث : مقترح فرعي قدمه النواب :"محمد قروي" ، "مقران" ، بلوصيف" ، و "بن ناصر" ، الذين طالبوا بتغيير المادة 5 لتوسيع قائمة المستفيدين من إجراءاتها إلى الموظفين المرسمين و المتعاقدين الذين أمضوا سنتين من العمل على الأقل و برهنوا خلال ذلك على كفاءتهم. هذا التعديل وافق عليه و تبناه رئيس اللجنة الخاصة "لونشامبو"(M.Longchambon) . أماعرض المشروع على الجمعية الوطنية :فقد حدد يوم 15 ديسمبر 1959.[1]

يرأس المجلس الأعلى للترقية المندوب العام للحكومة، كما يضم أمينا عاما، و لجان جهوية يرأسها رؤساء الدوائر.[2]

بعد عرض المشروع على الجمعية الوطنية، صدر القانون المنشئ للمجلس الأعلى للترقية الاجتماعية في 28 ديسمبر 1959،هذا القانون كان محل دراسة لدى الوزارت

---

(1) **AG/5(1)1864**, discussion devant le Senat, séance du 26 novembre 1959du projet de loi concèrnant la promotion sociale en Algérie, 7-12-1959

(2) **AG/5(1)1864**, conseille supérieure de promotion sociale en Algérie, Rapports présentés par H. Roth, op.cit.

المعنية، و يتضمن نصوصا تتعلق بصلاحيات و أعضاء و وآليات عمل المجلس الأعلى و إنشاء المجالس الجهوية و العَمالية(départementaux) [1]

و قد نص على مشاركة "الفرنسيين المسلمين" في المجالس الإدارية للهياكل الفلاحية (المادة 4)، و على أن المُستفيدين من التكوين المهني يمكن أن يفسح لهم المجال للتوظيف بالمؤسسات بنسبة معينة(المادة 5)، كما حدد القانون الأهداف الواجب الوصول إليها في آفاق 31 ديسمبر 1963 في مجال التكوين و الترقية المهنية (المواد 1 و 2).[2]

طبقا للمرسوم رقم 76-60 لـ 22 جانفي 1960، يعين السيد "مارك مورغون (Marc-Edmond Morgaut) المستشار التقني لدى ديوان المندوب العام للحكومة المكلف منذ نوفمبر 1959 بالترقية الاجتماعية بالجزائر، أمينا عاما للمجلس، الذي اجتمع لأول مرة يوم 12 أفريل 1960 برئاسة المندوب العام و الوزير الأول. أما فيما يتعلق بأعضاءالمجلس فقد أصدر المندوب العام مرسوما في 30 مارس 1960 لتعيين الأعضاء الدائمين و عددهم 34 أكثر من نصفهم جزائريون.[3]

خلال الاجتماع الأول قدم "مورغون" تحليلا للوضع في الجزائر. معتبرا الجزائر بلدا متخلفا ، والفلاحة بها مهمشة.و تطرق لظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الذي خلق كما قال مشكلا حضاريا، بناءا على ذلك فهو يرى أن المهام التي يجب القيام بها هي: أولا: تغيير الذهنيات من خلال التعليم الأولي أو القاعدي،و هو الدور الذي ستقوم به المراكز الاجتماعية،التكوين المهني و التقني، ثانيا: تكوين الكفاءات.[4]

---

(1) **AG/5(1)1864**,Note relative a la promotion musulmane en Algérie, 18-1-1960

(2) **AG/5(1)1864**,promotion sociale en Algérie , 20 janvier, 1960

(3) **AG/5(1)1864**,note la promotion sociale en Algérie, 12-4-1960

(4) **Idem**.

من الجزائريين الذين تم اختيارهم كأعضاء في المجلس نجد مثلا: خزناجي محمد ، مولود فرعون ، سوفي محمد ، بن قدور مصطفى.[1]و قد عينوا بقرار أصدره المندوب العام للحكومة " دولوفييه" في 30 مارس 1960، و هم ينتمون إلى مختلف المهن، و الوظائف صيادلة أطباء فلاحون صناعيون، مدراء ثانويات و مدارس.[1]

إن المتتبع لمشاريع فرنسا الإصلاحية في الجزائر سيلاحظ أن الحكومة الفرنسية أصدرت حزمة من البرامج و المشاريع الإصلاحية قبل الاستقلال بسنتين، و كانت الإدارة تسهر على تنفيذ هذه المشاريع على أرض الواقع، حتى في الفترة التي كانت المفاوضات السياسية بين الحكومة الفرنسية و الحكومة المؤقتة الجزائرية قد وصلت إلى مراحل متقدمة، و أصبحت قضية استقلال الجزائر أمر واقع، و كأن الفرنسيين كانوا في سباق مع الزمن يريدون إتمام تنفيذ تلك البرامج، أو على الأقل نسبة كبيرة منها قبل مغادرتهم البلد. كما كثرت خلال هذه الفترة التقارير الفرنسية التي تتناول حصيلة برامج الترقية في الجزائر، و هذا نموذج عن إنجازات برامج الترقية التي وردت في بعض التقارير الرسمية و المتعلقة بمجال الصحة:

السنوات	1958	1959	1960
عدد الأسرة	32.758	34.423	36.000
أيام المكوث بالمستشفى	10.519.800	11.804.800	12.500.000
فحص مجاني	11.441.200	16.973.000	20.000.000

خلص التقرير إلى استنتاج عام مفاده أن الوعود التي حملها مشروع قسنطينة تم

(1) **1H1147,D4** , arrêté poertant désignation des menbres titulaires du conseil superieure de la promotion sociale en Algérie , 30 mars, 1960.

الإيفاء بها كما أشار إلى تحقيق النتائج الآتية :

- تطور الجزائر الحديثة يسير على الطريق السليم.

- تغيير وجه المناطق الداخلية بدأ فعلا، كمثال على ذلك تم إنفاق 70 مليار فرنك فرنسي قديم مقابل 40 مليار سنة 1958.[1] و في مجال الصحة فإلى غاية 31 ديسمبر 1961 بلغ مجموع عدد الأسرة بالمستشفيات 38.247 سرير.[2]

كحصيلة عامة لتنفيذ مشروع قسنطينة ذكر تقرير للمندوبية العامة أن سنة 1961 كانت إيجابية لكن عملية تنفيذ البرنامج لم تستمر على نفس الوتيرة، فكان هناك انقطاع في خط التنمية، لأسباب عديدة منها أن الظروف لم تكن مواتية وجود حالة جفاف استثنائية أثرت على سير النشاط العام. لكن بالرغم من ذلك فإن التقرير يرى أن وتيرة التنمية كانت مرضية. و في مجال التعليم، فإن عدد تلاميذ الابتدائي سنة 1958 بلغ 600 ألف تلميذ و في أكوبر 1961 العدد وصل إلى 936,500 تلميذ، هذا دون حساب التلاميذ في المدارس التي افتتحها الجيش أو التلاميذ الذين يرتادون المدارس الخاصة، مما يرفع العدد إلى أكثر من مليون تلميذ.في مجال التشغيل بالقطاع الصناعي فإن هذا القطاع استطاع توفير 20 ألف منصب عمل ، و قد شهدت سنة 1961 انطلاق مصنع الحديد و الصلب بعنابة، و بداية استغلال منجم جبل العنق (الفوسفات).

وفيما يتعلق بقطاع السكن تمت تهيئة هضبة العناصر لإنجاز 25 ألف مسكن مع كل المرافق اللازمة، و إجمالا خلال سنة 1961 تم الإعلان عن بناء 54 ألف سكن مقابل 46 ألف سنة1959، و فيما يتعلق بالسكن الاقتصادي نوع" ميليونmillion و الشبه الحضري semi– urbain، برمجت لسنة 1962 إنجاز 67 ألف سكن

---

(1) **AG/5(1)1857** ,Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960

(2) **Amor Benyoucef**, population du Maghreb et communauté, op.cit. p. 266.

حضري و ريفي.[1]

هذه الأرقام التي قدمتها المندوبية العامة لا يمكن الجزم بها، خاصا ما تعلق بعدد التلاميذ في الابتدائي، الذي يتناقض تماما مع ما هو ما مدون في وثائق أرشيفية تابعة لوزارة الدفاع الفرنسية، إذ سجلت هذه الوثائق تراجعا في عدد التلاميذ خلال سنة 1961 بنسبة 24.8 % عن السنة الماضية، ناهيك عن الفارق الكبير في عدد التلاميذ. و هذا نتيجة غلق 410 مدرسة أي بنسبة 25.3 % و سبب ذلك يعود أولا إلى عملية إعادة تنظيم وحدات الجيش الفرنسي الذي تطلب غلق ذلك العدد من المدارس و تحويلها إلى مقرات للفصائل، و أكبر عدد من المدارس التي أغلقت لهذا السبب كان بمنطقة الجنوب الوهراني، حيث انخفض بها عدد التلاميذ بنسبة 52 %، ثم الشرق الوهراني التي سجلت انخفاضا لعدد التلاميذ بنسبة 36 %، و السبب الثاني يعود إلى ترحيل السكان إلى مناطق أخرى بعيدة عن المدارس جعل الأطفال ينقطعون عنها.[2]

واجهت مشاريع الترقية الاجتماعية في الجزائر عراقيل مختلفة، تعلق أساسا بطبيعة النظام الاستعماري الذي لم يتنازل عن الرغبة في السيطرة، و توجيه الأوضاع الوجهة التي تخدم مصالحه أولا و قبل كل شيئ، لكن التقارير الرسمية تفضل أن تحدثنا عن عراقيل أخرى، و إن كانت واقعية فإنها لا تمثل كل الحقيقة بل جزء منها. فحسب تقرير صادر عن الأمانة العامة للشؤون الجزائرية التابعة للوزير الأول ،فإن ظاهرة التخلف الاقتصادي و الاجتماعي التي تعاني منها الجزائر، هي من أهم

---

(1) **CHAN, AG/5(1) 1745** Délégation générale en Algérie Affaires politique et information , conférence de presse de monsieur le délégué général , 18 décembre 1961, op.cit. , p-p.2-6

(2) **SHAT,1H2090,D2** : contribution de l'armée à l'œuvre de pacification, septembre – décembre 1961 , janvier- février 1962

العوائق التي وقفت في طريق برنامج الترقية الاجتماعية في الجزائر.[1]

في الواقع فإن فرنسا لم تكن قادرة على إخفاء الطابع الحربي لبرامجها، أي أن مشاريعها الإصلاحية كانت أسلوبا من أساليب محاربة العدو "جبهة التحرير الوطني"، و لم يكن غرضها إطلاقا ترقية الشعب الجزائري. و الدليل على ذلك أنها انقلبت على أعوانها من الجزائريين الذين مكنتهم بفضل برامج الترقية، و جزأرة الإدارة من تقلد مسؤوليات على مستوى المجالس البلدية، و اضطهدتهم عندما اشتبهت في تعاونهم مع جبهة التحرير الوطني. و قامت بحملة توقيفات في أوساط المستشارين البلديين مست العشرات منهم بين 1959 و 1960، بتهمة المساس بأمن الدولة أو تقديم الذخيرة "للمتمردين"، و كذلك التحريض على الفرار من الجيش. و مست هذه التوقيفات المستشارين في مناطق مختلفة : الجزائر، البليدة، البويرة ، تيزي وزو، و الجلفة ...[2]مع هذه العمليات البوليسية ضد حلفاء فرنسا و أعوانها في الإدارة، بدأ العد التنازلي لنهاية الاستعمار الفرنسي في الجزائر، و بدأ الاستعداد للملمة هياكل الاحتلال، و على رأسها المكتب الخامس الذي يعتبر مخبرا حقيقيا لإدارة الصراع في الجزائر، في صورته العميقة النفسية و الثقافية و الحضارية، فقد صدر قرار بحل هذا المكتب في11 فيفري 1960 ، و وزعت صلاحياته على بعض مصالح الأركان العامة، مثلا المهام المتعلقة بالخدمات الاجتماعية أوكلت إلى المكتب الرابع.[3]

يمكن أن نلاحظ أن هذا القرار جاء بعد شهرين من مظاهرات 11 ديسمبر 1960 ، التي أنهت حلم الجزائر الفرنسية، و أجبرت الجنرال ديغول على تغيير سياسته بحثا عن مخرج لفرنسا تحت عنوان الجزائر الجزائرية.

---

(1) **AG/5(1)1864**,promotion sociale en Algérie , 20 janvier, 1960

(2) **SHAT1H2695, D2** ,action sur les conseillers municépaeux, 1960

(3) **SHAT,1H2403,D1**, organisation + organigramme 5e bureau, 1957-1958

6. من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية:

يعتبر المؤرخون الفرنسيون يوم الرابع من سبتمبر[1] 1958 يوما لميلاد الجمهورية الخامسة، عندما وقف "ديغول" بساحة "الجمهورية " بباريس معلنا عن مشروع دستور جديد، الذي صودق عليه يوم 28 سبتمبر عقب الاستفتاء. و اعتبر يوم 4 أكتوبر هو يوم لترسيم ميلاد الجمهورية الخامسة.و في عهد هذه الجمهورية عرفت سياسة فرنسا الجزائرية تحولات مصيرية.

6-1 . ديغول و الجزائر الفرنسية:

فرنسية الجزائر كانت عقيدة لدى أغلب السياسيين الفرنسيين، و يعتبر "فرانسوا ميتيران" المتحدث الرسمي باسم هذه الأغلبية. و من أبرز وجوهها "كريستيان فوشي " (Christian Fouchet) وزير الشؤون المغربية و التونسية في حكومة "مانديس فرانس" الذي أشرف على إعداد استقلال داخلي لتونس قال أنه لم يكن يتصور يوما ما أن الجزائر لن تصبح فرنسية حتى بعد أول نوفمبر 1954 بسنوات.[2]

أسال الفرنسيون الكثير من الحبر حول علاقة ديغول بفكرة الجزائر الفرنسية، خاصة بعد أن خيب آمال مناصريه الذين كانوا سببا في عودته إلى الحكم، معتقدين أنه الرجل المناسب الذي سينقذ الجزائر الفرنسية من الضياع و إذا به بعد فترة وجيزة – و على مراحل – يفاجئهم بتصريحات، و قرارات رأوا أنها خيانة لمبدأ الجزائر الفرنسية، و لحركة 13 ماي في الجزائر.[3]

---

1) يحمل يوم 4 سبتمبر لدى الفرنسيين دلالة تاريخية فهو اليوم الذي أعلن فيه عن الجمهورية الثالثة عقب معركة سيدان"( ) Sedan**Brigitte Gaïti**. Les incertitudes des origines. Mai 58 et la Ve République. In:Politix, vol. 12, n°47, Troisième trimestre 1999, p. 27

2) **Brigitte Gaïti**, La levée d'un indicible, op.cit. p 112

3) بدأت هذه الحركة بمظاهرة صغيرة بمدينة الجزائر لإحياء ذكرى ثلاث جنود فرنسيين قتلتهم الجبهة بعد أسرهم ثم تحولت إلى مظاهرة للتعبير عن التنديد بسياسة التخاذل في معالجةالمشكلة الجزائرية و =

مباشرة بعد أن أصبح رئيسا للحكومة حط رحاله بالجزائر يوم 4 جوان، و من على شرفة قصر الحكومة ألقى خطابا أمام أكثر من 100 ألف شخص استهله بجملته الشهيرة :" لقد فهمتكم " je vous ai compris كانت هذه العبارة جوابا على هتافات تنادي بالجزائر الفرنسية و بحياته و حياة الجنرال "صالان" و "ماسو" [1]

و كأن أصحابه ايناشدون المسؤول الجديد أن يطمئنهم بخصوص مستقبل الجزائر، و أن يحدث القطيعة مع سياسة الحكومات السابقة التي كانت تميل إلى إيجاد تسوية سياسية للمشكل مع "المتمردين" على حساب جزائر المستوطنين، و أن ينه مشكلة أظهرت أمامها الطبقة السياسية الفرنسية عجزا كبيرا. [2]

بدون شك "ديغول" فهم هذا النداء الخفي، و لم يجد من وسيلة يهدئ بها من روع الأوروبيين في الجزائر سوى تلك الجملة التي جاءت ناقصة، وغامضة المعنى فإذا أردنا أن نضيف ما يتمم معناها لا يمكن إلا تكون بهذه الصيغة : " لقد فهمتكم إلا أنه من الصعب أن أستجيب لمطلبكم." عقب الخطاب أسر لأحد مقربيه أنه سيحاول إيجاد الحل الأقرب لوجهة النظر الفرنسية لإنهاء المشكل الجزائري و لكنه يرى أن الوقت تأخر لهكذا حل.[3]

= التأكيد علىالتمسك بالجزائر الفرنسية و عدم الاعتراف بحكومة "بيار بليملان"، ثم احتل بعض المتظاهرين مقر الحكومة العامة دون مقاومة جدية من المظليين و عناصر الحرس الجمهوري. قاد الحركة بعض جنرالات الجيش الفرنسي في إطار لجنة السلام العام التي تكونت في نفس اليوم، الذي شهد أيضا استقالة رئيس الحكومة "فلكس غايار"و تفويض كل السلطات للجنرال "سالان" . **Brigitte Gaïti**,Les incertitudes des origines. Mai 58 et la Ve République. In:Politix, vol. 12, n°47, Troisième trimestre 1999, p-p. 40-44

1) **Yves Marc Ajchembaum**(**conseiller éditorial**), la guerre d'Algérie, Editions Points, Paris, 2011, p.8-9
2) **Odile Rudelle**, **Brigitte Gaïti**, De Gaulle, prophète de la Cinquième République (1946-1962) , **r**evue française de science politique,48 [e]année, n°5,1998,p.678.
3) **Yves Marc Ajchembaum**, la guerre d'Algérie, op.cit. p.9

لكن ديغول لم يكن يملك الجرأة لكي يصارح الفرنسيين في الجزائر بهذه القناعة،[1] لأن ذلك سيؤدي إلى إسقاط حكومته كما سقطت الحكومات السابقة، لذلك نراه يفضل مجاراتهم، و تبني شعاراتهم العزيزة على قلوبهم، ففي 6 جوان 1958 وخلال زيارته لمدينة "وهران" يصرح قائلا : " الجزائر أرض فرنسية" و في نفس اليوم انتقل إلى مدينة "مستغانم" أين استقبل استقبالا حاشدا و كان أغلب المرحبين به الذين غزوا الشوارع من الجزائريين، و بعد أن اعترف أمامهم أنه رجل يتحمل أثقل المسؤوليات في التاريخ ...ردد بحماس هذه العبارات : "تحيا مستغانم تحيا الجزائر الفرنسية تحيا الجمهورية تحيا فرنسا. [2]

إلى غاية نهاية سنة 1958 كان يبدو ديغول منسجما جدا مع أنصار الجزائر الفرنسية الذين جاؤوا به إلى الحكم، و بلغ هذا الانسجام ذروته خلال الانتخابات التشريعية التي جرت من 23-30 نوفمبر 1958، و التي فاز فيها حزب الاتحاد من أجل جمهورية جديدة U.N.R بالأغلبية المطلقة[3]بعد تدخل مباشر من الجيش، بالرغم من قرار ديغول بإبعاده عن السياسة، لكن أن يبدو أن التدخل في تحديد نتيجة الانتخابات يعد استثناء من هذا القرار، لأن الجيش في نظر الجنرال ألار(Allard) – قائد الجيش بالجزائر- يعتبر مسؤولا عن المشكل السياسي في الجزائر، و عن الانتخابات، لذلك أصدر تعليمة تلزم الضباط بالوقوف في وجه كل مترشح يدافع عن برنامج يتناقض مع مصالح فرنسا، و من جهة أخرى بدعم المترشحين الذين يدافعون عن فكرة الجزائر الفرنسية وذلك باستعمال كل الوسائل و الإجراءات الممكنة.[4]و يبدو أن أنصار الجزائر الفرنسية لم تكن ثقتهم في حكومات بلدهم

---

1) حول هذه الفكرة انظر هذا البحث لاحقا : ص.474.

2) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p.53. et : **Brigitte Gaiti**,la levée, op.cit, p. 118

3) **Sadek Sellam**,(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p15

4) **1H2695 ,D3** : France –observateur élections législatives 1958,les candidats du dernier quart d'heure, 13, novembre1958

كاملة فيما يتعلق كاملة فيما يتعلق بالحفاظ على الجزائر مستعمرتهم المفضلة، و نفس الملاحظة تنطبق على أنصار و مؤيدي الجنرال "ديغول" إذ لم يكتفوا بتصريحات زعيمهم المتبنية لفكرة الجزائر الفرنسية، بل أخذوا على عاتقهم تأسيس حركات و أحزاب سياسية للدفاع عنها و حمايتها.

6-2. حركات سياسية فرنسية تبنت فكرة الجزائر الفرنسية كعقيدة:

بعض هذه الحركات ظهرت حتى قبل مجيئ ديغول إلى الحكم **كالجمعية العامة لطلبة الجزائرA.G.E.A** التي ظهر نشاطها في الميدان منذ 1929 ، و كانت منضوية تحت لواء الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا Union Nationale des Etudiants de France ثم انفصلت عنه،و بدأت تتخذ مواقف سياسية منذ 1954، الجمعية قادت و نظمت عدة مظاهرات سنة 1957 ، و في 6 فيفري 1956و خلال تشييع جنازة رئيس بلدية "بوفاريك" أميدي فروجر(Amédée Froger)، و في 11 نوفمبر مظاهرة ضد القانون الإطار. في نوفمبر 1959 ضمت الجمعية 750 منخرطا من بين 5000 طالب بكليات جامعة الجزائر. أواخر سنة 1959 كان نائب رئيس اللجنة المديرة لهذه الجمعية جزائري –لا بد من التنبيه إلى أن المصادر الفرنسية لا تستعمل إطلاقا كلمة جزائري عند الحديث عن السكان الأصليين للبلد و تفضل استخدام كلمة "مسلم"– ، يدعى" بن أفلة"، و في سنة 1959– 1960 ترأس هذه الجمعية السيد "جون جاك سوزيني"(Jean Jacques – Susini) من مواليد سنة 1933 بالجزائر، و كان طالبا بكلية الطب، انتخب على رأس الجمعية خلال السنة الدراسية المشار إليها، و هو في نفس الوقت رئيس الحركة الوطنية الطلابية M.N.E. الجمعية لها جريدة بعنوانAlger– Université تطبع في مكان واحد مع جريدة la dépêche quotidienne منذ نوفمبر 1959[1]

---

1) **1H2695, D1** :mouvement et partis 1959– 1960

لعل أشهر الحركات الفرنسية التي تبنت بقوة فكرة الجزائر الفرنسية "**الحركة الشعبية لـ 13 ماي** " **.M.P.13** ، و هي عبارة عن تجمع سياسي هدفه النضال بكل الطرق من أجل بقاء الجزائر فرنسية ظهر هذه الحركة في صائفة 1958[1] ، ترأسها الجنرال " شسان" (Chassin) و بعد استقالته في سبتمبر 1958 خلفه "روبارمارتل" (Robert Martel) صاحب مزارع الكروم بمنطقة " الشبلي"[2]و الذي لعب دورا كبيرا في الانقلاب على الحكومة في ماي 1958، و سخر طائرته الخاصة لتوزيع المناشير الداعية لإسقاطها. الرجل الثاني في الحركة يدعى "كريسبان موريس" (Crespin Maurice) عضو المجلس الوطني للحركة و مندوب جهوي عن مدينة الجزائر. تصنف هذه الحركة ضمن اليمين المتطرف و قد أبدت ميولا دينية واضحة فمن أهدافها أن تقوم مؤسسات الدولة على مبادئ الدين المسيحي، فهي حركة أوروبية بحتة لا تتطلع إلى انضمام " الجزائريين المسلمين" إلى صفوفها و تكتف بتعاطفهم، فخلال تجمع للحركة بالجزائر جرى في شهر مارس 1959 حضره 400 أوروبي، و 15 جزائريا فقط ، و تعتبر بلدية Fort-de-l'Eau[3]معقلا لها.

اتخذت لها جريدة ناطقة باسمها بعنوان "السلام العام" Salut piblic و رغم أن الحركة محسوبة على حركة 13 ماي التي جاءت بديغول إلى الحكم، إلا أنها أبدت معارضة لسياسته في وقت مبكر حيث انتقدت خطابه في 3 أكتوبر بقسنطينة، و قد

---

1) بحث طويلا في الوثائق التي استطعت الاطلاع عليها بأرشيف وزارة الدفاع عن تاريخ محدد لإنشائها لكن دون جدوى و على ما يبدو هي امتداد للجنة السلام العام. بعض مواقع الأنترنت أشارت أنها ظهرت في جوان 1958.

2) هي اليوم بلدية تابعة إداريا لدائرة بوينان ولاية البليدة.

3) تدعى اليوم بلدية برج الكيفان تقع على بعد 15 كلم شرق مدينة الجزائر و تتبع إداريا دائرة الدار البيضاء.

عانت الحركة كثيرا من الانشقاقات الداخلية.[1]

يضاف إلى التنظيمات السابقة حزب الاتحاد من أجل جمهورية جديدة U.N.R الذي أسسه "جاك سوستال" قبيل الانتخابات بتكليف من النظام الجديد، و يعتبر من أكبر الأحزاب المدافعة و المؤيدة لشخص ديغول، و للجمهورية الخامسة، و من المبادئ التي يقوم عليها و التي روج لها خلال الحلمة الانتخابية : احترام الدستور الجديد، احترام اللائكية ، التأييد المطلق للجنرال ديغول، الدفاع عن الجزائر الفرنسية، إلى جانب تبني سياسة الإدماج بالاعتماد على الكذب الممزوج بالحقيقة، و قد نجح مسؤولو هذا الحزب أن يستقطبوا عددا كبيرا من الجزائرين الموالين،[2] أو كما يطلق عليهم "بني وي وي"[3]. يضم حزب الاتحاد من أجل جمهورية جديدة: الحزب الجمهوري الاجتماعي، و الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي U.R.F الذي يتكون من قدماء مناضلي الاتحاد من أجل السلام و التجديد للجزائر الفرنسية U.S.R.A.F ، و الوفاق أو الميثاق الجمهوري. بالإضافة إلى بعض اللجان العمالية و ضمت اللجنة المركزية للحزب: شابان دولماس(Chaban-Delmas)و روجر فراي(Roger Frey)فيما يخص الجمهوريين الاجتماعيين، و من جاك سوستال و بيار بيكار(Pierre Picard)

---

1) **SHAT 1H2695**, D1 :M.P. 13, mouvement et partis 1959- 1960,service départemental des renseignement généraux,note de renseignements,8 janvier, 1959,p-p. 3-7.
2) **1H2695**, D1 :mouvement et partis 1959- 1960,service départemental des renseignement généraux, bulletin d'information périodique n° 68, 17 novembre 1959, U.N.R, p.2
3) الأمير خالد 1895-1936 هو أول من أدخل هذه العبارة في قاموس الحياة السياسة في الجزائر. أنظر: **م. و. د. ت.**، يوم دراسي حول الأمير خالد الجزائري ، يوم الأحد 23 نوفمبر 1986، ص. 15.

من جانب" الاتحاد من أجل التجديد الفرنسي" و "علي معلم".[1] في 1 نوفمبر 1958 تجمع المتعصبون لفكرة الجزائر الفرنسية تحت مظلة جبهة الجزائر الفرنسية F.A.F.[2]ترأسها البشاغا"بوعلام" الضابط السابق في الجيش الفرنسي، و الذي عمل لمدة طويلة في الإدارة و هو يقود قوة من 4000 عميل أو "حركي" مسلح.[3]

من التنظيمات السياسية التي تبنت الدفاع عن الجزائر الفرنسية : التجمع من أجل الجزائر الفرنسية R.A.F و حسب وثائق مصلحة الاستعلامات العامة التابعة لعمالة الجزائر فإن هذا التجمع يقف وراء تأسيسه حركة البنائين الأحرار– الماسونية– la franc maçonnerie و يقود هذا التجمع جورج بيدو(George Bidault) الذي وصفته تقرير الاستعلامات بالديغولي المخلص، و المدافع إدماج الجزائر في فرنسا.المحركون الأساسيون لهذه الحركة الجديدة هما أندري ماري (André Marie) و أندري موريس (André Morice) .[4]

بعد أن حُل هذا الحزب و دخل السرية، أسس "جاك سوستال" رفقة "أندري موريس" حركة جديدة تدعى: الاتحاد من أجل السلام و تجديد الجزائر الفرنسية U.S.R.A.F. و هي حركة نخبوية لا تملك أي قاعدة شعبية.[5]

ظهرت حركة أخرى باسم "حركة الجزائر الفرنسيةM.A.F، نشأت في أواخر ديسمبر 1958 يترأسها "أنطوان غاردال" (Antoine Gardel). يعتبر هذا الحزب من العناصر المكونة لتجمع الجزائر الفرنسية R.A.F و هو أقل الأحزاب المتحمسة

---

1) علي معلم، محام من معارف عائلة مصطفى بن بولعيد. كان اندماجيا سنة 1958ثم أصبح من أنصار الاستقلال سنة 1960 و هو عضو لجنة السلام كما يبدو من ظاهر كلام "جاك سوستال". أنظر:**هذا البحث:** ص 360 و :**Jacques Soustelle** , l'espérance trahie, op.cit p.49

2) **SellamSadek,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p15

3) DjemilBoumalit, du mystère de la tragédie barbare de Melouza à l'abomination de Sakiet Sidi-Youssef, Editons Bouslama, Tunis,S.D., p.64.

4) **1H2695, D1** :mouvement et partis 1959- 1960, op.cit, p.3.

5) **Idem**, p.1

لفكرة الجزائر الفرنسية نشاطا، و به توجهان: توجه يقدم دعما لا مشروطا للجنرال ديغول يزعمه " فيال" (M.Vial) و يمثل الأقلية. و توجه آخر تبناه أغلبية أعضاء الحزب يطالب أصحابه بإيجاد حل سريع للمشكل الجزائري بسحق المتمردين عسكريا، و يتصورون أن المخرج الوحيد للمشكل هو الإلحاق النهائي للجزائر و الصحراء بفرنسا.[1]

وحد أنصار الجزائر الفرنسية نشاطهم و كونوا لجنة الوفاق للحركات الوطنية و تضم ست حركات سياسية كبرى خمسة منها عبارة عن تجمع لعدد من الحركات السياسية فمن أعضاء هذه اللجنة مثلا نجد حزب: التجمع من أجل الجزائر الفرنسية R.A.F ، و حركة الجزائر الفرنسيةM.A.F. و في نهاية نوفمبر ظهرت حركة سياسية تدعى " المبادرة الشعبية –الحزب الكبير للتقدم الجزائري .I.P G.P.P.A أسسها"مصطفى كروش"، في نوفمبر 1958، الذي أبدى رغبته في الانضمام إلى لجنةالوفاق.[2]

يضاف إلى التنظيمات السابقة، الحركة من أجل إقامة نظام تعاوني – إن صحت الترجمة – M.P.I.C وهي حركة سياسية تناضل من أجل الإبقاء على الجزائر مقاطعة فرنسية في إطار نظام فدرالي. [3]

و منها أيضا اتحاد الدفاع عن التجار الجزائريينU.D.CA يتزعم هذا الاتحاد بيار بوجاد(Poujade Pierre) الذي يتبنى مطالب اقتصادية بالأساس، و لكن أيضا التمسك بفرنسية الجزائر. انضمت هذه الحركة إلى التجمع من أجل الجزائر الفرنسية R.A.F، و ينشط هذا الحزب في مدينة الجزائر بالخصوص و ضواحيها. المسؤول الرئيسي لهذه الحركة بمدينة الجزائر هو"غوطالييه روجي" (GautaillierRoger) [4]

كل هذه الحركات نشأت للدفاع على الجزائر الفرنسية عن طريق الإدماج المبني

---

1) **1H2695, D1** :mouvement et partis 1959– 1960, op.cit.
2) **Idem.**
3) **Idem.**
4) **Idem.**

على فكرة المؤاخاة بين الجزائريين و الفرنسيين، و لعل فكرة المؤاخاة هذه مستوحاة من خطاب ديغول بالجزائر يوم 4 جوان، الذي نفى فيه أن يكون في الجزائر فرنسيين و جزائريين بل فرنسيين كاملي الحقوق.[1]

6-3.الترويج لفكرة الأخوة بين الجزائريين و الفرنسيين:

دافع "جاك سوستال" بحماس على فكرة الأخوة بين المجموعتين ورفض مقولة الفيلسوف و عالم الاجتماع الفرنسي" رايمون أرون" (Raymond Aron 1905-1983) بأن الجزائريين أصدقاء الفرنسيين"، و يعتقد "سوستال" أن فرنسا تعاني من مرض نخبتها " و أن"أرون" مثال عن هذه النخبة الفرنسية المريضة، التي يتهم وعيها بالضعف، لأنها تعتقد دائما أن الذكاء هو بجانب خصوم فرنسا، و أن الثورة الإفريقية قدر لا يمكن رده.[2] و يزعم سوستال أن أمثال "أرون" لم يفهموا الجزائريين الذين عبروا عن تعلقهم بفرنسا، و يضرب مثالا بـ "علي شكال"[3] الذي اغتاله المناضل "محمد بن صدوق" في صائفة 1957،[4] كانت فرنسا قد عينته عضوا في بعثتها للأمم المتحدة لمتابعة نقاشات الجمعية حول القضية الجزائرية. الجبهة اعتبرته خائنا و أمرت باغتياله. أما سوستال فقد وصفه بشهيد الجزائر الفرنسية ويرفض أن ينعت بصديق الفرنسيين لأنه فرنسي فعلا، والجزائريون و الفرنسيون في نظر "سوستال" إخوة ينتمون إلى عائلة واحدة. [5]

---

1) **Guy Pervillé**.De Gaulle et le problème algérien, op.cit. p.16
2) **Jacques Soustelle**, le drame Algérien et la décadence Française , réponse a Raymond Aron, Plon, 1957, p,p. 46,48.
3) ممثل عمالة وهران. سنة 1953 ،كان النائب الثاني للمجلس الجزائر –النائب الأول هوMalpel ممثل قسنطينة – من أشد الأوفياء لفكرة الجزائر الفرنسية حكمت عليه الجبهة بالإعدام.أنظر: **Serigny de), Alain**. Échos d'Alger, tome II l'abandon, Presse de la cité, Paris, 1974, p.146
4) **Dimanche Matin**, 23,juin, -1957 , p 1.
5) **Jacques Soustelle**, le drame Algérien, op.cit. p,p.19,22

لقد تبنت الجمهورية الخامسة بشكل واضح مبدأ المؤاخاة بين الجزائريين و الفرنسيين. فبمناسبة الاستفتاء على الدستور المؤسس لهذا المبدأ، شرعت القيادة العليا لما بين الجيوش عن طريق المكتب الخامس في دراسة للرأي العام بالجزائر، و وضع خطة للتأثير عليه. و تمثلت هذه الخطة في استغلال أجواء الانسجام التي سادت بين الجزائريين و الفرنسيين عقب 13 ماي و الترويج للاندماج، و الأخوة التي تتمحور حول فكرة ومؤسسة و شخص، أما الفكرة فهي التأكيد على أن فرنسا لن تتخلى عن أبنائها ، أما المؤسسة فهي الجيش، و الشخص هو الجنرال "ديغول"، الذي صرح في 4 جوان أنه لا يوجد في الجزائر إلا فرنسيين و يجب أن يوفر العيش الكريم و الكرامة لكل مفتقد لهما، و توفير وطن لكل من يشك أن له وطنا ". [1]

تجسدت هذه الأخوة حسب منشور المكتب الخامس في ميدان المعارك و هو ما يدل على أن المسلم الجزائري كان يؤكد دائما على رغبته في أن يكون فرنسيا، و تستشهد التعليمة بتصريح لرئيس فدرالية رؤساء بلديات منطقة القبائل "ببرج منايل" "حازم واعلي"، الذي أكد انه فرنسي و لا تربطه أي علاقة بالمشارقة، و هو مدين لفرنسا الدولة الأكثر سخاء و ليبيرالية و إنسانية ".[2]

لإقناع الجزائري بسياسة الإدماج دعت القيادة العسكرية الفرنسيين إلى تغيير السلوك اليومي نحو الجزائريين، و معاملتهم معاملة الأنداد، بعيدا عن كل ما يوحي بالوصاية و الأبوية ،و حثت على الإدماج الذي يعني البحث عن السلم و الاتحاد، و تكريس الوحدة الترابية و الإدارية و السياسية، و هو ما يضمن بشكل أساسي ربط الجزائر بفرنسا، مع القيام بجهد اقتصادي و مالي من خلال الاستفادة المشتركة من الثروات التي تتوفر عليها الجزائر.[3]

---

1) **1H 1117/4,**délégation général du gouvernement , commandement supérieur interarmées pour la 10° région militaire, Etat Major 5° bureau , Etude sur l'opinion publique , Alger, 20 Aout 1958.
2) **Idem**
3) **Idem**

و قد ظهرت تنظيمات سياسية عديدة تبنت شعار الأخوة و جعلته عنوانا لها نذكر منها :

-**الاتحاد المسيحي الإسلامي للجزائر و الصحراءU.C.M.A.S** : هدف هذا الحزب هو الحفاظ على الجزائر مقاطعة فرنسية عن طريق الإدماج، و هو فرع من حركة " الديمقراطية المسيحية بفرنسا Démocratie Chrétienne de France التي يترأسها جورج بيدو(George Bidault) بعد أن استقال من الحركة الجمهورية الشعبيةM.R.P.A.و هي حركة معارضة لسياسة الحكومة الجزائرية. الرئيس الشرفي لهذا الحزب هو بيار لاغايار(Pierre Lagaillarde) النائب عن مدينة الجزائر، أما نائب الرئيس فهو الدكتور أندري فورييه (André Fourrier) و مقر الحزب بالجزائر و له جريدة ناطقة باسمه تحمل عنوان "هنا فرنسا"[1]

- **الجبهة الوطنية من أجل الإدماج و الأخوة F.N.I.F:** أسس هذه الحركة "لومبار" (Jacques Lambert)أستاذ بكلية الحقوق بجامعة الجزائر. توصف هذه الجبهة بأنها ذات اتجاه وطني منغلق، و هي عضو في التجمع من أجل الجزائر الفرنسية ، و تضم خمس تنظيمات سياسية منها: الحركة الشعبية 13 و الجمعية العامة لطلبة الجزائر و الحركة الجامعية لدعم السيادة الفرنسية. هدفها الإبقاء على الجزائر كمقاطعة فرنسية و تدعو إلى إنشاء جبهة للوطنيين لتحقيق هذا الهدف، و هي ترفض فكرة تقرير المصير. ورغم اتباعها لسياسة وطنية ضيقة، فإن بعض المسلمين ترشحوا تحت مظلتها خلال الانتخابات البلدية لأفريل 1959، التي تزامنت مع ميلاد الجبهة و التي تعتبر تجمعا لعدد من الجمعيات و الحركات السياسية و هي: .A.G.E.A و M.I.3 ،M.I.O.C. ، U.D.C.A ، و الحركة الجامعية لتدعيم السيادة الفرنسية M.U.M.S.E.A [2]، يضاف إلى هذه الحركات حركة الاتحاد و الأخوة الفرنسية .U.F.F و قد أنشأها الأستاذ "لومبار"، أستاذ القانون بكلية

1) **SHAT**,**1H2695**, **D1**,mouvement et partis 1959- 1960,op.cit ,p-p.2-3
2) **Idem**

الحقوق بالجزائر في نوفمبر 1959 أصبح على رأس اللجنة المديرة المؤقتة لهذا الحزب المنافس لجنة الوفاق للحركات الوطنية Comité d'Entente des Mouvements Nationaux ثم استقال في ديسمبر 1959. إعلاميا تعتبر جرائد l'Echo d'Alger و جريدة Dépêche Quotidienne منابر إعلامية لجبهة الإدماج.[1]

بالإضافة إلى تبني الأحزاب السياسية الفرنسية لمبدأ الأخوة، فقد ظهرت جمعيات جزائرية فرنسية كوسيلة للتقريب بين المجموعتين، و كسر الحواجز النفسية بين عناصرها، و من هذه الجمعيات : الجمعية الفرنسية الإسلامية لقدماء المحاربين و ضحايا الحرب لمقاطعة وهران، يترأسها صبان بومدين لها 6 آلاف منخرط 3 آلاف منهم في مدينة وهران.[2]

إذا تتبعنا خطابات ديغول خاصة التي ألقاها في الجزائر، فإننا نجدها خالية من كلمة إخوة أو أخوَّة، و لكن تحدث كما سبقت الإشارة إلى ما يعتبر من مستلزمات الأخوة، و هو المساواة بين كل سكان الجزائر، الذين هم فرنسيين و فقط، لكن هذا المؤشر غير كاف للتعرف على موقف "ديغول" من الإدماج. لو تمعنا في خطابه بالجزائر يوم 4 جوان لوجدناه خاليا من عبارة الجزائر الفرنسية أو الإدماج مثلا، و في المقابل يصرح باسم فرنسا، أنه لا يوجد في الجزائر إلا صنف واحد من السكان هم الفرنسيون يتساوون في الحقوق و الواجبات، و لإزالة لأي سوء فهم أو لبس يشرح بوضوح هذه الجملة، فهي تعني حسبه أداء أربع واجبات : – فتح السبل المغلقة إلى حد الآن أمام الكثيرين – توفير وسائل العيش لأولئك الذين حرموا منها – الاعتراف بكرامة من يطالب بالحياة الكريمة – ضمان وطن لمن يرتاب أن له وطنا. ثم يضيف

---

1) **1H2695, D1** :mouvement et partis, op.cit.

2) **1H3092,D1** :principales organisation économique syndicales culturelles du département d'Oran, mai 1959

أن هؤلاء الفرنسيين تجمعهم هيئة انتخابية واحدة، و ينهي الخطاب بعبارة:
"تحيا الجمهورية تحيا فرنسا".[1] منذ جانفي إلى سبتنبر 1959، لم يكن يمر أسبوع دون أن يؤكد الوزير الأول "دوبري" على بقاء فرنسا بالجزائر، و استحالة الفصل بين الجزائر و فرنسا لكن الأداء السياسي لديغول لم يكن يتماشى و تطمينات الوزير الأول، فديغول الذي عرفه الفرنسيون سنة 1940 و 1944 ليس هو ديغول سنة 1960 الذي أصبح يقدم تنازلات كبيرة.[2]

6-4 . سياسة الجزائر الجزائرية:

هذا التحول السريع في مواقف ديغول يجعل الدارس يتساءل عن مدى إيمانه بالجزائر الفرنسية. كتب الفرنسيون الكثير عن هذا الموضوع و سجلوا حتى أحاديثه الخاصة مع مقربيه، و فتشوا في تصريحاته القديمة لمحاولة فك لغز سياسته الجزائرية، و قد توصلوا إلى حقيقة مفادها أن ديغول لم يكن مقتنعا بفكرة الجزائر الفرنسية، و أنه آمن بأن الجزائر في نهاية المطاف ستتحصل على استقلالها، متأثرا بوجهة نظر كل من الجنرال "جورج كاترو" و " روني بليفان"(René Pleven) محافظ المستعمرات. أما الأول الذي كان حاكما عاما في الجزائر في عهد لجنة التحرير الوطني، فقد أخبر ديغول – رئيس اللجنة – في ديسمبر 1943 أن سياسة الإدماج التي طرحت عبر لجنة الإصلاحات، و القاضية بمنح المواطنة لنخبة من الأهالي ستكون آخر فرصة لهذه السياسة، فإذا فشلت فإن البديل سيكون إنشاء دولة جزائرية تضمن التعايش بين المجموعتين. أما الثاني فقد قدم تقريرا حذر فيه من انعكاسات منح المواطنة الفرنسية للأهالي، دون اشتراط الخضوع إلى القانون المدني الفرنسي في الأحوال الشخصية بدل الفقه الإسلامي، و أنه إذا عمم هذا الأمر على كل المستعمرات، فإن فرنسا التي كانت تعتبر معقلا للغرب و للمسيحية ستفقد هذه المكانة.[3] فإذا لم تنجح سياسة الإدماج لاستحالة قبول الجزائريين الاحتكام إلى

---

1) أنظر نص الخطاب كاملا في : **Yves Marc Ajchembaum** (conseiller éditorial), la guerre d'Algérie, Editions Points, Paris, 2011, p-p.13-16

2) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p,p. 101-186

3) **Guy Pervillé**,De Gaulle et le problem..., op.cit. p-p. 19-20

القانون المدني في أحوالهم الشخصية و تعذر فرنسا القبول بهم كمواطنين فرنسيين مع الاعتراف بخصوصيتهم، فإن البديل الطبيعي لهذا الانسداد هو الانفصال. لقد فضل ديغول في البداية تجريب سياسة الإدماج التام(التمثُّل) سنة 1944و 1945، لكنه عندما أصبح في المعارضة سنة 1947، و بمناسبة مناقشة قانون الجزائر صرح في 18 أوت باسم حزبه تجمع الشعب الفرنسي RPF أن القانون يجب أن يبنى على أساس إقامة شراكة متوازنة بين المجموعتين، مع الاحتفاظ بالهيئة الانتخابية المزدوجة، أي احتفاظ كل مجموعة بخصوصياتها الثقافية، و هذا ما اعتبره بعض المؤرخين الفرنسيين تراجعا عما جاء في أمرية 7 مارس 1944 و بداية التخلي عن فكرة الجزائرية الفرنسية، و لكن ديغول كان يخفي هذا التراجع بتصريحات مناقضة مثل : الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا في 12 أكتوبر1947، و " الإدماج ضمن مجموعة أوسع من فرنسا" في 30 جوان 1955، و التي لم تكن إلا غطاءا لإخفاء قناعته و سر خطابه المزدوج، و بعد الثورة كشف بوضوح لمقربيه عن رأيه.[1]

لم يكن ديغول قادرا على مواجهة المعمرين المتعصبين لفكرة الجزائر الفرنسية خاصة و أنهم يمثلون قوة ضغط سياسية و اقتصادية مدعومة بإعلام قوي. خلال حوار صحفي أُجري معه في ماي 1966، تحدث عن ضغوطات الواقع التي قد يتعرض لها السياسي و تجبره على اتخاذ مواقف معينة، و ضرب مثلا بالجزائر فقال أنه كان يؤمن دائما بأنه يجب منح الاستقلال لهذا البلد و خاطب الصحفي قائلا : " تصور سنة 1958 أقول في تجمع شعبي بالجزائر: يجب أن تكون للجزائريين حكومة ... سوف لن يكون هناك ديغول الآن ... إذًا كان يجب علي أن أكون حذرا و أن أسير بالتدريج ".[2] و بالفعل فإن تحول ديغول نحو فكرة الجزائر الجزائرية ثم الرضوخ لحتمية حصول الجزائر على استقلالها ، كان على مراحل.

---

1) تسربت معلومات عن تلك الأحاديث الخاصة ، لكنه أنكرها.**Guy Pervillé**,op.cit

2) الصحفي هو " أندري باسرون" André Passeront صاحب كتاب : bilan de la V république De Gaulle 1958-1969, Bordas, Paris ,1970. أنظر:

3) **Brigitte Gaïti** , La levée d'un indicible : «l'indépendance» de l'Algérie (1956-62) op.cit. p123

-4-1. مراحل التحول نحو الجزائرية الجزائرية:

*المرحلة الأولى: الحصول على الصلاحيات المطلقة و احتكار السياسة الجزائرية:

عندما جيئ بالجنرال ديغول لتولي الحكم عقب الأزمة الوزارية باعتباره الرجل المؤهل لإنقاذ الوضع منحته الجمعية الوطنية في 3 جوان 1958 صلاحيات واسعة.[1]

لكنه لم يكتف بذلك و أراد أن يقوي موقفه بالبحث عن تفويض شعبي عن طريق الدعوة للاستفتاء على دستور جديد يوم 28 سبتمبر1958.ديغول الذي كان له –رفقة جورج بيدو" – دور مباشر في مجازر الثامن ماي، طرح على الفرنسيين دستورا إمبراطوريا يمنحه صلاحيات مطلقة، مدعيا أنه المؤهل الوحيد لإقناع الجزائريين الذين لا يريدون أن يكونوا فرنسيين بمبدأ التآخي. و يبقى الهدف الذي حرص على تحقيقه هو فصل الجزائريين عن جبهة التحرير.[2]

أدركت الجبهة هذا المقصد فدعت لمقاطعة الاستفتاء من خلال منشور صادر عن الولاية الثانية مؤرخ في 13 جويلية1958، و منشورا آخر أصدرته الجبهة من تونس في 12 أوت،[3] جاء فيه أن الشعب الجزائري لن يقول لا و لا نعم للاستفتاء الفرنسي، لأن الجزائر ليست فرنسية، و لن تكون كذلك فلا حاجة للجزائريين كي ينتخبوا[4]. و قد شاركت المرأة الجزائرية بشعرها العامي في الدعوة للمقاطعة، و التحذير من الأبعاد الحقيقية للاستفتاء.[5]

لم تثمر هذه الدعوة للمقاطعة شيئا، لأن نتائج الاستفتاء في الجزائر كانت محضرة مسبقا، أما في فرنسا، فقد صوت أكثر من 17 مليون و نصف لصالح

---

1) **Yves Trotignon**,la France au XX^{e} siècle, T.1, op.cit. p. 251.
2) **Mohand Tazroute**, histoire politique de l'Afrique, op.cit, p.141
3) **SHAT ,1H1117**, le FLN et le referendum en Algérie
4) **Jacques Soustelle**,l'espérancetrahie, op.cit ; p. 65
5) **عبد القادر خليفي** ،القول ، المرأة و الثورة التحريرية ، إنسانيات ، م. ب. أ. ا. ث. – وهران، ع25-26، جويلية ديسمبر 2004 ، ص. 18

الدستور الجديد، و هو ما شجع ديغول على الإعلان عن استعداده للتفاوض مع من يدير الصراع في 23أكتوبر 1958، الأمر الذي كان محرما من قبل، و كان سببا في إسقاط الجمهورية الرابعة و حكوماتها. و بعدما ما انتخب رئيسا للجمهورية في 21 ديسمبر 1958 أطلق سراح "مصالي الحاج"، و أصدر في 24 أفريل 1959 عفوا عن المساجين و المحكوم عليهم.[1]

بعد الصلاحيات الواسعة، انفرد ديغول بالمشكل الجزائري واعتبره من اختصاصه. ففي رسالة له موجهة للجنرال "إيلي" بتاريخ 17 جانفي 1959، نبه فيها بشكل واضح أن سياسة فرنسا في الجزائر من صلاحياته هو فقط، و على باقي المسؤولين تطبيقها، و تأكيدا لهذا الاحتكار أنشأ في فيفري 1960 لجنة للشؤون الجزائرية، يترأسها هو شخصيا.[2]

***المرحلة الثانية :البحث عن وقف لإطلاق النار مشرف و بموافقة الجبهة:**

طلب ديغول من الثوار مرتين وقف الاقتتال و المساهمة في تنمية الجزائر، المرة الأولى في خطابه يوم 4 جوان 1958، و الثانية يوم 23 أكتوبر 1958 في إطار ما دعاه بسلم الشجعان، و لكن الحكومة المؤقتة رفضت هذه الدعوة، و رأت فيها دعوة للاستسلام. [3]قام بمحاولة ثانية لكن هذه المرة مع قادة الولاية الرابعة، فبعد اتصالات سرية، تم الاتفاق على تسليم السلاح و العفو عن المقاتلين.[4] لكنه تنصل بعدها من هذا الاتفاق و دعى في 14 جوان 1960 الحكومة المؤقتة للتفاوض بناء على المقترحات التي قبل بها قائد الولاية، و عندما لم يصل مع الحكومة المؤقتة إلى اتفاق بهذا الخصوص قطع محادثات "مولان"Melun.[5]

---

1) **David C Gordon**, North Africa's French,op.cit , p-p.153-155
2) **SellamSadek,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p16
3) **Guy Perryville** ,trente an après, op.cit, p.369-370
4) من أجل تفاصيل أكثر عن هذه المفاوضات أنظر :**لخضر بورقعة** ، مذكرات الرائد سي لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة للترجمة و النشر، ط.1، الجزائر، 1990، ص-ص.37-57.
5) **Guy Pervillé**,trente ans après,op.cit, p.372

لقاء "مولان" استمر من 25 إلى29 جوان 1960، جمع بين "روجي موريس" (Roger Moris) كاتب الشؤون الجزائرية لدى الوزير الأول، و الجنرال "غاستين" (Gastines) من الجانب الفرنسي، و "أحمد بومنجل" و "محمد بن يحي" من الحكومة المؤقتة، الذين أكدا أن مسألة وقف النار لا يمكن إلا أن تكون ملفا من الملفات المطروحة و نتيجة لمفاوضات سياسية.[1]

قبل ديغول التفاوض مع الجبهة في مولان " شكليا بدليل أنه رفض التطرق إلى حقيقة المشكل، الذي يرى أن مشروع قسنطينة قد وجد له كل الحلول، كما أن الجبهة غير مؤهلة لمناقشة المستقبل السياسي للجزائر، و لا بد من مشاركة المنتخبين الذين اختارهم بعناية ليكونوا الممثل البديل عن جبهة التحرير،[2]ويعتبرهم سنده الرئيسي في إنجاز مشروع قسنطينة، الذي سيجبر الحكومة المؤقتة على" طلب الأمان و رفع العلم الأبيض بدل علمها الأخضر" [3]

***المرحلة الثالثة: التخلي عن سياسة الإدماج:**

اعترف ديغول بقوة الثورة و صمودها بعد أربع سنوات من الصراع العسكري بالرغم من وجود 400 ألف جندي فرنسي، و هو يفوق العدد الذي أعده "نابليون" لغزو أوروبا، و يخلص إلى أن الإدماج كلمة لا معنى لها في ظل هذا الوضع.[4]

و هي نفس القناعة التي وصل إليها "فرحات عباس " الذي خلص إلى أنه لا يمكن الحديث عن الإدماج بعد 4 سنوات ، فقد أصبح فكرة ميتة تجاوزها الزمن، و لن

---

1) **Sadek Sellam**,op. cit. p17

2) ديغول عين لجنة منتخبين تتألف من 20 منتخبا مسلما 10 منهم من UNR : بكري – بلحمد – بن جليلة – بن هلة – درامشي – قداري – قورصي – معلم – مولسهول – سيدي برزوق بالإضافة إلى : بن حسين – بروان – بوهجيرة– بوطبلي – شلهة – حساني – سحنوني . و :بربوشة – بولسان – شبي. أنظر: **Mohand Tazroute**,histoire politique de l'Afrique, op.cit, p.154

3) **Idem,** p. 143

4) هذا أقوى رد على من يعتقد أن الجنرال ديغول منح الاستقلال للجزائر. أنظر: **SellamSadek**,op. cit. p16

يستطيع أحد إحياءها. [1]

الجزائر كانت مرشحة كي تصبح دولة مستقلة لعدة عوامل، ديمغرافية و اقتصادية و ثقافية، جعلت من إمكانية إدماج السكان المسلمين في الوطن الفرنسي أمرا مستحيلا حتى و لو كان إحراز نصر عسكري على "المتمردين" أمرا ممكنا.[2]

لقد أصبح ديغول يخشى من الإدماج الذي سيفقد فرنسا هويتها، ففي 5 مارس 1959 صرح للنائب " ألان بايرفيت"(Alain peyrefitte) أنه: " لا يمكن أن ينجح الإدماج،" فالعرب هم العرب و الفرنسيون هم الفرنسيون، و الجسم الفرنسي لا يمكن أن يستوعب عشرة مليون مسلم، و غدا سيصبحون عشرين مليون، و بعد غد أربعين مليون ثم إن الفروق في المستوى المعيشي و السلوك الديمغرافي مع غياب حدود سياسية سيؤدي إلى هجرة كثيفة حينها حيي لن يحمل اسم "كولومبي – الكنيستين " Colombey –Les Deux –Eglises و لكن كولومبي المسجدين" Colombey Les Deux –Mosquées–و لن تبق فرنسا هي فرنسا، أي شعب أوروبي من عرق أبيض و ثقافة يونانية لاتينية و ديانة مسيحية ".[3]

بعد أقل من سنة –1ماي 1959– نبه من يعنيه الأمر من المستوطنين الذين عاشوا و أسرهم لأجيال في الجزائر، بأن "جزائر أبي" انتهت، و بعد أربعة أشهر يعلن عن حق الجزائريين في تقرير مصيرهم، و في العام الموالي عندما أصبح رئيسا للجمهورية تحدث عن الجمهورية الجزائرية التي ستوجد في يوم ما.[4]

***المرحلة الرابعة: إبعاد الجيش عن السياسة و تكليفه بالعمليات العسكرية الكبرى:**

يعتبر الجنرال "زيلر" (Zeller) قائد أركان الجيش من أنصار تسيير ضباط الجيش

---

1) **El Moudjahid**, N°582, 17 septembre, 1958, p.29
2) **Guy Pervillé** ,trente ans après,op.cit, p.369
3) **Guy Perryville**,De Gaulle et le problème algérien, op.cit, p.18.
4) **Brigitte Gaiti**,la levée, op.cit, p. 118

للإدارة المدنية،و قد اقترح في جويلية 1958 أن يتولى الجيش الوظائف الإدارية، و الاستغناء عن رؤساء الدوائر و الأقاليم، و تسليم مهامها لجنرالات. و حجته في ذلك أن الجزائريين يعتبرون استلام الجيش للإدارة المدنية أمرا مرادفا للأمن، كما أن الإدارة المدنية أثارت الشقاق بين الأوروبيين و المثقفين المحليين، و خلقت جوا سادت فيه الدسائس و التكتلات المتصارعة. لكن الجنرال "ديغول" كانت له وجهة نظر مخالفة فقد وجه رسالة للجنرال "سالان" (Salan) في 19 جويلية 1958 أبلغه فيها أن

ممارسة السلطة العسكرية لوظائف مدنية أمر لا يمكن أن يستمر، لأنه لا يتماشى و التقسيم المنطقي للسلطات، و سيحول دون ممارسة ضباط الجيش لمهامهم الطبيعية و هي مباشرة الأعمال العسكرية.[1]

هذا لا يعني أن ديغول لا يعترف بالبعد السياسي للحرب و لكن يرى أن هذا الجانب يختص به أهله و هم السياسيون. و لتنفيذ هذه الفكرة، بعث في 9 أكتوبر رسالة أخرى للجنرال "سالان" تحمل هذه المرة أمرا واضحا بانسحاب العسكريين من لجنة السلام العامC.S.P و أن يكتفوا بضمان حرية التعبير لكل التوجهات السياسية، و ألا يكونوا طرفا في الانتخابات المقبلة. [2]و اتخذ قرارات للفصل بين المسؤوليات العسكرية و المدنية فعين في 16 ديسمبر 1958" بول ديلوفرييه"(Paul Délouvrier) مندوبا عاما للحكومة بالجزائر بينما الجنرال "سالان" أسند له منصب مفتش عام بوزاة الدفاع، ثم حاكم عسكري لباريس و هو منصب دون صلاحيات واضحة.[3]

كانت مهمة المندوب العام هي تطبيق الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية و

---

1) **SarmantTheirry** ,op.cit, p.71.
2) **Guy Pervillé**, la France n'avez pas perdue la guerre. dans : Charles-Robert Ageron(présentation par) , l'Algérie des Français, Editions du Seuil, 1993, p.254
3) **Sarmant Theirry** , op.cit, p-p.71-72

الإدارية لمشروع قسنطينة، أما المهام العسكرية فقد أسندت للجنرال "موريس شال" (Maurice Challe) القائد الأعلى للجيش الفرنسي بالجزائر – ديسمبر 1958 إلى

مارس 1960– المكلف بتحقيق نصر عسكري حاسم على "المتمردين" الذين رفضوا قبول عرض "سلم الشجعان"،[1]و هو الذي أشرف على العلميات العسكرية الكبرى و المعروفة بمخطط "شال" ، و التي شملت الجزائر من الشرق إلى الغرب، و قادها عدة جنرالات بقوة عسكرية تختلف من منطقة لأخرى و تتراوح بين 20 ألف و 70 ألف جندي.[2]

***المرحلة الخامسة: اتخاذ القرارات الحاسمة:**

أ– حق تقرير المصير:

في 7 مارس 1959 عقب اجتماع لمجلس الوزراء تم الكشف عن مقترحات ديغول للجزائريين من خلال حق تقرير المصير،إذ عليهم أن يختاروا بين ثلاثة أمور:القطيعة أوالانفصال ، أو جزائر جزائرية مرتبطة بفرنسا، و أخيرا صيغة أخرى من الحكم المباشر تعود بالوضع إلى السنوات الأولى للاحتلال.[3]

عقب اجتماع 26 أوت 1959 رئيس الجمهورية يقوم بجولة في الجزائر: الجولة دامت أربعة أيام قادته إلى مناطق عديدة في الشرق و الغرب و الوسط، ألقى خلالهاخطابات عديدة تتمحور حول فكرتين أساسيتين:الأولىأن السلام قريب و الثانية أن مصير الجزائر سيتم حسمه بناءا على مبدأ إرادة الشعوب و حقها في تقرير مصيرها وهذه نماذج من تصريحاته : " السلام سيسود في قراكم" " السلام ليس بعيدا". كما خاطب الجيش و حثه على الاستمرار في الدور الذي يقوم به بقيادة الجنرال شال.[4]

---

1) **Guy Pervillé**, la France n'avez pas perdue la guerre, op.cit, p.254

2) عن هذه العمليات أنظر: **El Moudjahid** : N° 35, 15 janvier 1959, p129, et N°60, 20 fevrier 1960, p 669.

3) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p. 187

4) **Idem**, p. 114

خلال الأيام الأولى من شهر سبتمبر ظهرت تسريبات صحفية عن سياسة ديغول الجريئة و التي كان قد أفصح عنها خلال مجلس الوزراء المنعقد قبل ستة أشهر،

و كثر الحديث في الصحافة الفرنسية عن بداية نهاية الجزائر الفرنسية، و اعتبر ذلك خيار اتخذه الوزراء. مجلة L'Express في عددها الصادر في 3 سبتمبر تحدثت عن المبادرة القادمة للجنرال ديغول، أما مجلة Témoignage chrétien كتبت بتاريخ 5 سبتمبر الجزائر لم تعد فرنسية، و أن الحق في الاستقلال أصبح في متناول الجزائريين.[1] في نفس اليوم و خلال ندوة صحفية استبعد ديغول كل الحلول، ما عدا حل الجزائر الجزائرية، التي ستظهر إما ضد فرنسا أو بالاتحاد الودي مع فرنسا.[2]

جاء خطابه في 16 سبتمبر ليضع النقاط على الحروف، و يشرح للرأي العام سياسته الجريئة التي لم يجد عنها بديلا، فقد وضع أمام الجزائريين كأفراد – لأنه لا يعترف بوجود أمة أو دولة جزائرية – ثلاث خيارات لتقرير مصيرهم:

1- القطيعة مع فرنسا و يراه ديغول كارثيا، لأنه سيغرق الجزائريين في البؤس و الفوضى السياسية ، انتشار الذبح و الديكتاتورية الشيوعية.

2- الفرنسة الكاملة في إطار المساواة في الحقوق. و يصبح الجزائريون جزءا من الشعب الفرنسي الذي سيمتد من دانكارك إلى تامنراست.

3- أن ينشئ الجزائريون حكومة لهم معتمدة على المساعدة الفرنسية في إطار نظام فدرالي يضمن حقوق كل المجموعات : الفرنسية – العربية القبائلية و المزابية، في ظل من التعاون، كما سترتبط هذه الحكومة باتحاد وثيق مع فرنسا، يشمل الاقتصاد و التعليم الدفاع و العلاقات الخارجية.[3]

---

1) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p-p. 119- 120

2) **Idem**,p. 194

3) **Philippe Braud**, les crises politiques intérieures de la V^e république, Librairie Armand Colin, Paris, 1970, p-p.12-13

و إذا اختار الجزائريون الانفصال فإن ديغول يهددهم بجمع كل الذين أرادوا أن يبقوا فرنسيين و يستولي على البترول الذي يهم الغرب.[1]

و هذا يعني أن ديغول لم يكن يؤمن بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم، و لم يكن تنازلا منه أو منحة تفضل بها للشعب الجزائري، و إنما اضطر للاعتراف به تحت ضغط الظروف، سواء ما تعلق منها بالثورة أو الوضع الداخلي لفرنسا، أو الوضع الدولي و هو ما أشار إليه في خطابه يوم 16 سبتمبر 1959 و بهذا الترتيب.[2]

كانت رغبة ديغول هي أن يختار الجزائريون مصيرا واحدا فقط، و هو الانضمام إلى فرنسا، بالاعتماد على عمليات التهدئة، و هذا مضمون حديثه مع سوستال بالإليزي" يوم 11 سبتمبر 1959.[3]إلى جانب ذلك فإن حق تقرير المصير قدم للجزائريين في صورة مشوهة، فقد استثنى منه ديغول الصحراء.[4]

الحكومة المؤقتة أبدت في 28 سبتمبر رفضها لهذا الحق المنقوص، و أكدت على الوحدة الترابية و الاجتماعية للجزائر، و عزمها على التصدي لكل محاولات التقسيم، و أن الجزائر المستقلة التي ستسفر عنها استشارة حرة لن تكون "مصدرا للفوضى و البؤس" و لكنها ستجسد التقدم الحقيقي و تضمن الحريات الفردية.[5]

و بعد يومين من هذا الموقف، و جه الجنرال "ديغول" رسالة للوزير الأول يدعوه فيها لتجنيد آلته الدبلوماسية محددا نقاط الرد على موقف الحكومة المؤقتة و هي : – أنه لا شيء يبرر اعتبار منظمة المتمردين حكومة. – أن السلطة الجزائرية لم توجد في

---

1) **Mohand Tazroute**, histoire politique de l'Afrique, op.cit, p.142

2) هذا دليل آخر أن الاعتراف للجزائريين بحق تقرير مصيرهم أجبر عليه بفضل صمودهم الجزائريين أولا و قبل كل شيئ كما يفهم من ظاهرخطابه.أنظر : **SellamSadek,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit, p.16

3) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p.123.

4) **Sadek Sellam**, op. cit.

5) **Patrick Eveno et Jean Planchais** ,la guerre d'Algérie, Editions,Laphomic, Alger, 1990, p–p. 252 –253

يوم من الأيام ، و لم تتكون بعد انتخاب شعبي.[1]

ب- الاستفتاء على حق تقرير المصير 8 جانفي 1961:

لم يكن من السهل على ديغول أن يمر إلى هذه الخطوة لأنه يدرك حجم المعارضة التي سيواجهها من المتعصبين لفكرة الجزائر الفرنسية، و التي يمكن أن تهدد وحدة فرنسا، و تتسبب في تقسيم المجتمع الفرنسي و ربما في حرب أهلية قد يصعب عليه إيقافها. الفترة الفاصلة بين إعرابه لأول مرة عن الاعتراف للجزائريين بحق تقرير مصيرهم في 4 مارس 1959، و بين التجسيد الفعلي لهذه الفكرة عبر استفتاء قاربت العامين، و هي فترة كافية لأعداء سياسته الجزائرية من الفرنسيين كي يواجهوا الصدمة باستعمال الوسيلة التي يرونها مناسبة، مما يسمح بالتخفيف من درجة الاحتقان و الضغط.

استفتاء 8 جانفي 1961 حول حق الجزائريين في تقرير مصيرهم جاء بعد أسبوع من مظاهرات دموية قام بها الأوروبيون، و مظاهرات مضادة قام بها الجزائريون – المسلمون حسب التعبير الشائع لدى الفرنسيين دائما – امتدت من 7 إلى 16 ديسمبر 1960.[2]

في فرنسا أيد 75 بالمائة من الفرنسيين الاعتراف بحق الجزائريين،[3] في تقرير مصيرهم، أما في الجزائر فإن أغلبية الأوروبيين – 69.5 بالمائة – رفضوا الاعتراف به.[4]أما الجزائريون فقد كانت استجابتهم لنداء الجبهة بمقاطعة الاستفتاء كبيرة صدمت"ديغول"، فقد تراوحت في العاصمة الجزائر بين 89 –95 بالمائة.[5]

---

1) **Sadek Sellam,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit, p. 16
2) **Philippe Braud**, les crises politiques, op.cit ; p.18
3) لا بد من التنبيه أن الوثائق الرسمية و أغلب المؤرخين الفرنسيين لا يستعلمون كلمة الجزائريين عند الحديث عن السكان الأصليين للبلد و يفضلون استعمال كلمة : المسلمين.
4) **André-Louis Dubois** et Sergent Pierre,le malentendu Algérien,op.cit ;p.315
5) **Charles-robert Ageron**, l'Algérie algérienne, op.cit. p.250

كان يريد "ديغول" عن طريق تجسيد مبدأ حق تقرير المصير تحويل جبهة التحرير الوطني إلى حزب سياسي غير مسلح،[1]و التفاوض معها على هذا الأساس دون الاعتراف بالحكومة المؤقتة. في 10 نوفمبر1959عندما دعا قادة الجبهة إلى المحادثات توجه إلى فرنسيي الجزائر قائلا: " صفحة طويت بفعل رياح التاريخ "[2]

لم يكن بمقدور الدولة الفرنسية مقاومة هذه الرياح أو تجاهلها، خاصة و أن هبوبها كان شاملا، مس مختلف جوانب الحياة على المستوى الجزائري و الفرنسي و الدولي أيضا.لا شك أن أهم عامل يقف وراء هذا التحول هو صمود الجزائريين و إصرارهم على تحقيق الهدف الذي أُعلن عنه في بيان أول نوفمبر، مما مكن الثورة من الاستمرار لسنوات كانت طويلة و ثقيلة على الحكومات الفرنسية إلى درجة أنها لم تستطع تحمل تبعاتها. لكن هناك عوامل أخرى أجبرت ديغول على إتباع سياسة جزائرية جديدة لم تعهدها الجمهوريات الفرنسية السابقة.

درجت الكتابات التاريخية الجزائرية على الحديث عن أطماع فرنسا الاقتصادية في الجزائر، و الرغبة في استنزاف ثرواتها و استغلال قدراتها لخدمة اقتصاد الوطن الأم، و لهذه النظرة مبرراتها التاريخية و الاقتصادية و المنطقية أيضا، فلا يمكن أن يصدق عاقل أن هناك استعمار يسعى لنقل الحضارة و التقدم و خدمة الشعوب المتخلفة من باب الإنسانية. و لكن بعض الفرنسيين لم يتوقفوا عند هذا الطرح المبرر بل بحثوا في الواقع الاقتصادي ليعرفوا إلى أي مدى كان استعمار الجزائر مشروعا مربحا للدولة الفرنسية. خلص" جاك مارساي"(Jacques Marseille)الأستاذ بجامعة باريس1 في بحث له، إلى أن استعمار فرنسا للجزائر لم يكن إطلاقا مربحا لها من الناحية الاقتصادية،[3]و إن كان مفيدا لبعض الفرنسيين، و في نفس الوقت اعتبر أنه

---

1) **Guy Perryville** ,trente an après, op.cit, p. 372

2) **David C Gordon**, North Africa's French,op.cit , p.158

3) بينما يرى "جاك سوستال" أن التخلي عن الجزائر يمثل خسارة اقتصادية كبيرة لفرنسا لأن فقدانها=

من المجازفة القول بأن الجزائر استفادت من الاحتلال الفرنسي. و قد بنى حكمه هذا على جملة من المعطيات و الإحصائيات الاقتصادية. منها: أن النفقات العمومية في الجزائر لم تكن تتجاوز سنة 1950 ما نسبته 19% من الدخل الوطني الخام، ثم ارتفعت إلى 40% سنة 1955، و يضيف أن فرنسا التي ضخت ميزانية قدرها 3528 مليار فرنك فرنسي قديم بين 1952-1962 لم تحصل من الجزائر سوى على 3350 مليار، أما الصادرات الجزائرية نحو فرنسا فكانت 55% منها عبارة عن خمور تشتريها فرنسا بسعر يفوق السعر العالمي بـ 25%.[1] . إلى جانب هذا العبء الاقتصادي [2]، فإن تكلفة الحرب كانت ترتفع من سنة لأخرى فقد بلغت 800 مليار سنة 1958 ثم 1000 مليار سنة 1960، كما ارتفعت فاتورة استيراد العتاد الحربي الأمريكي من 50 إلى 100 مليار سنويا. [3]

و على المستوى الاجتماعي عرفت فرنسا وضعا اجتماعيا مقلقا أثار تذمر الفرنسيين

= سيجر إلى فقدان إفريقيا الفرنسية و هذا يعني اقتصاديا حرمان فرنسا من تصدير ما يعادل 6 بالمائة من إنتاجها الوطني، و هذه المستعمرات تستهلك عدد كبير من السيارات التي تنتجها المصانع الفرنسية التي يقتات منها 20 ألف عامل يتلقون ما مجموع 10 مليار فرنك كرواتب. يستشهد بكتاب GerorgesVialet, l'Algérie restera française, Editions Haussmann, 1957. أنظر: **Jacques Soustelle**,le drame Algérien, op.cit. p.31

1) **Jacques Marseille**, l'Algérie était –elle rentable ?, dans : Ageron Charles-Robert (présentation par) , l'Algérie des Français, op.cit, p-p. 152-153

2) ليس من الموضوعية أن نسلم بالأرقام التي اعتمد عليها هذا التحليل و لا أن ننفيها نفيا مطلقا، إذ لا يستبعد أن تكون فرنسا قد تحملت -على الأقل أحيانا- بعض الخسائر الاقتصادية، دون أن يؤثر ذلك على تشبثها بالجزائر لأنها كانت ترى أن احتلالها لهذا البلد يندرج ضمن الصراع الحضاري و الثقافي بين الشرق الإسلامي و الغرب المسيحي، و لم يختفي هذه النظر من تصور السياسيين الفرنسيين طوال فترة الاحتلال من 1830- 1962 بل و إلى ما بعد فترة استقلال الجزائر.

3) **M.A.E/ S.E.A.A-boite 17**,1959-1967 :le F.L.N. origine et doctrine du mouvement, p.4

و غضبهم، فعرفت باريس مظاهرات و احتجاجات وسط العمال و الموظفين. و من الناحية الفكرية شهد الوسط الثقافي صراعا حادا بين المدرسة الحرة و المدرسة اللائكية.[1]

و من أهم العوامل الخارجية التأثير الأمريكي على سياسة ديغول الجزائرية، فخلال زيارة الرئيس الأمريكي "إزنهاور" لباريس في سبتمبر 1959 أخبر ديغول ضيفه الأمريكي أنه سيمنح الجزائريين فرصة تقرير مصيرهم، و أكثر من ذلك عبر له عن استعداده لقبول بدولة جزائرية. حينها حصل على وعد أمريكي بتقديم الدعم لسياسته الجديدة.[2]

كانت تصريحات المسؤول الإعلامي للبيت الأبيض" جيمس هاجرتي" (James Hagerty) الذي رافق الرئيس الأمريكي إلى باريس – أمام الصحافة،مؤكدة للتدخل الأمريكي في سياسة ديغول الجزائرية، كما تحدثت صحيفة نيويورك تايمز New York Times في عددها الصادر بتاريخ 4 سبتمبر عن برنامج ديغول في الجزائر، و حسب الصحيفة فإن ديغول يرمي إلى بحث مستقبل الجزائر مع هيئة تنفيذية منبثقة عن مجلس جزائري منتخب دون التمسك بشرط وقف إطلاق النار الذي يسبق الانتخابات.[3]

6-4-2. ردود الفعل الفرنسية على سياسة ديغول الجزائرية:

أدركت الأوساط السياسية الفرنسية أن قيام الجمهورية الخامسة و التصويت على دستور جديد للجمهورية الفرنسية، مؤشرات قوية على ظهور سياسة جزائرية جديدة، ويمكن اعتبار الحزب الاشتراكي الفرنسي من أكثر الأحزاب الفرنسية انخراطا و

---

1) **1H2695**, D1,dossier MP13 : synthèse rapide d'une mission effectuée a Paris du 3 au 18 -12-1959
2) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p.121
3) **Idem**, p.120.

مشاركة في تحديد سياسة فرنسا اتجاه الجزائر. عقب مؤتمر الحزب الذي جرى بين 11-13 سبتمبر 1958 المنعقد بإسي-مولينو " Issy-les-Moulineaux عقدت أقلية من الحزب اجتماعا و أبدت نيتها للانفصال، و بالفعل في 14 سبتمبر ظهر حزب منشق عن الحزب الاشتراكي بعنوان: الحزب الاشتراكي المستقل .P.S.A [1]،الذي أبدى مواقف واضحة، فهو مع إبعاد العسكر و ضد دكتاتورية ديغول عقد هذا الحزب مؤتمره الأول بين 1-3 ماي 1959 بمونتروج" Montrouge و خرج بلائحة تحدد أهدافه وهي: اعتبار الحزب حزب معارضة للنظام، و هو يناضل من أجل الدفاع عن الحريات الفردية و التمسك بحرية الإعلام و المطالبة بإبعاد الجيش عن السياسة، و معارضة المادة 16 من الدستور التي تؤسس لنظام ديكتاتوري،أما الحزب الاشتراكي SFIO فقد بدأ يتجه شيئا فشيئا نحو معارضة النظام، و قد انسحب وزراؤه من الحكومة بداية من 8 جانفي 1959. [2] توالت بعد ذلك ردود الفعل السياسية المعارضة لسياسة ديغول، ففي 6 أكتوبر 1959 قرر سبعة و أربعون نائبا عن الجزائر مقاطعة أعمال المجلس احتجاجا على مخطط ديغول، و في 14 أكتوبر 1959 يتهم "جورج بيدو" من منبر المجلس الوطني الجنرال ديغول بالتعدي على الدستور، و الفصل في سياسة الجزائر نيابة عن رئيس الحكومة و الحكومة.[3] أمام هذه الموجة من المعارضة، توجه ديغول في 28 أكتوبر 1959 بكلمة للإدارة في الجزائر و الوحدات العسكرية، يدعوهم فيها للانضباط من أجل فرنسا، لكن اللعب على وتر الوطنية لم يكن ليقنع خصومه الذين عارضوه من أجل فرنسا أيضا، و التي يحبونها و يدافعون عنها . في 5 نوفمبر 1959 أنشأ كل من جورج و روجي دوشي (Roger Duchet) و الباشاغا بوعلام"تنظيما سياسيا معارضا باسم: " التجمع من أجل الجزائر الفرنسيةR.A.F[4]

---

1) **Daniel Ligou**, histoire du Socialisme en France, op.cit, p 625

2) لم يبق منهم إلا " بولوش" كوزير للتربية الوطنية. أنظر: **Idem**, p-p.628-629

3) **Gordon David C.**, the passing of french Algeria,op.cit,p.157

4) **Idem**,p.159

كان جاك سوستال من أكبر المعارضين لطرح مبدأ حق تقرير المصير، الذي لا يعني بالنسبة له إلا شيئا واحدا هو الاستقلال، لأن اختيار شعب ما لمصيره لا يكون إلا بأن يستقل برأيه، كما تساءل: كيف يمكن تجنب القطيعة إذا اختار أغلبية المسلمين الاستقلال في حين ستختار الأقلية الأوروبية و المسلمة المؤمنة بالجزائر الفرنسية الارتباط بفرنسا، و هو يستغرب كيف يمكن إعطاء حق تقرير المصير لمن ينتمي للحضارة الإسلامية، و حرمان للشعب الذي ينتمي للحضارة الفرنسية من هذا الحق.[1] يعتقد "سوستال" أن الجزائر تضم شعبين، شعب ينتمي إلى الحضارة الإسلامية، و هو نتيجة الغزوات العربية و الاستعمار التركي، و من جهة أخرى الشعب الجزائري ذي الحضارة الغربية يتألف من اليهود الذين استوطنوا البلد قبل العرب و من المسيحيين، و هما شعبان غير مختلفين من الخصائص الإثنية فهما ينتميان إلى حضارة البحر المتوسط، و لكن الذي يفرقهم هو الثقافة و العادات و الدين، و يقترح: إما إدماجهما في جمهورية متسامحة، أو تمكين كل شعب من أن يقرر مصيره بنفسه، الحل الثاني سيؤدي إلى دولة فدرالية أو تقسيم التراب الجزائري و إنشاء دولتين، مثل ما هو الوضع في فلسطين. لذلك يفضل حلا ثالثا أكثر إنسانية و الأنسب لتطور و تقدم البلد و هو الإدماج.[2]

بادرت في فرنسا شخصيات سياسية و أكاديمية –"روبار لاكوست" و "ماكس لوجان" و بيدو"–بتنظيم ملتقى احتضنته بلدية فانسانVincennes في 17 جوان 1960 ، حضره أكثر من 200 شخصية، من مختلف التوجهات السياسية و الفكرية و الدينية، و كان الهدف منه هو الدفاع عن الجزائر الفرنسية.[3]و قد انتهى الملتقى ببيان ختامي تضمن : التنبيه إلى أن سلامة التراب الوطني مهددة، و رفض سياسة

---

1) أورد سوستال عشرة تساؤلات و انشغالات بخصوص هذا المبدأ في رسالة وجهها لميشال دوبري في 8 سبتمبر، انظر التساؤل الأول و الخامس و العاشرفي: **Jacques Soustelle** , l'espérance trahie,op.cit ; p-p.121-123

2) **Jacques Soustelle** ,sur une route nouvelle, Editions du Fuseau, Paris, 1964, p-p.43-44

3) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p,p. 207-209

الجزائر الجزائرية التي ستقود حتما إلى القطيعة و الدكتاتورية و الإرهاب.– العمل على إقامة سلام حقيقي و تحذير الرأي العام من المفاوضات التي ستؤدي إلى القطيعة أي الكارثة ، ثم أقسم الحاضرون على الدفاع عن هذه المبادئ.[1]

لقي تصريح ديغول في 14 جوان 1960 و الذي أبدى فيه استعداده لاستقبال ممثل عن الحكومة المؤقتة، لإيجاد حل للمشكلة وفق مبدأ الجزائر الجزائرية، رد فعلي فوري من معارضيه حيث تم إنشاء "جبهة الجزائر الفرنسية" F.A.F ، برئاسة البشاغا بوعلام ،الذي ادعى أن الجبهة ضمت 900 ألف منخرط بعد شهر من إنشائها، 120 ألف منهم "مسلمون"، و هو يرى أن الجزائر الجزائرية تعني العنف و التقتيل و ستكون مسرحا للفوضى و الكراهية.[2]

بدا الباشاغا في تعلقه بفكرة الجزائر الجزائرية فرنسيا أكثر من بعض الفرنسيين، حتى أنه هدد بالصعود إلى الجبل، و حمل السلاح إذا ما قررت فرنسا التخلي عن الجزائر و تسليمها لجبهة التحرير. و نظرا لتطرفه و حماسه الزائد، قررت الإدارة الاستعمارية منعه من الإقامة في الجزائر، لكن ذلك لم يمنعه من التشبث بوطنيته الفرنسية، ففي 7 ديسمبر 1960 أعلن من قصر البربونBourbon: " فرنسا وطني، فرنسا لن تتخلى أبدا عن أولادها حقنا أن نبقى فرنسيين على أرض فرنسية".[3]

لم تقتصر معارضة سياسة ديغول الجزائرية على السياسيين فقد كانت للعسكريين كلمتهم أيضا بل إن معارضتهم أخذت منحا خطيرا هددت وحدة فرنسا.

في جانفي 1960 انتقد الجنرال "ماسو" – في حوار له مع صحفي ألماني– بشدة سياسة ديغول، و هو ما اعتبر استفزازا للحكومة فتم استدعاؤه إلى باريس، و أقيل من مهامه، عقب ذلك ساد تذمر عام في أوساط الفرنسيين في الجزائر، عبر عنه رؤساء بلديات الجزائر و سمحوا لأنفسهم الحديث باسم الشعبي الجزائري و زعموا أنه يريد

---

1) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p. 209
2) **Idem**, p-p.205-206,212
3) **DjemilBoumalit**, du mystère de la tragédie barbare…,op.cit,p.65

أن يبقى فرنسيا و أنه سيعبر عن هذه الإرادة بكل الطرق حتى برفع السلاح ! ".[1]

وُصفت سنة 1960 و السنة الموالية بأنها سنة الاقتتال بين الفرنسيين. فقد شهدت مدينة الجزائر أحداثا دامية خلال ما يعرف بأسبوع المتاريس من 24 جانفي إلى 1 فيفري 1960 ، عندما تظاهر المعمرون للتعبير عن رفضهم لسياسة ديغول، فواجهها الجيش بالرصاص الحي مما أسفر عن سقوط 20 قتيلا و 143 جريحا[2]، بعد عام و بضعة أشهر من هذه المأساة الفرنسية ، عانت الدولة الفرنسية من "فتنة" أخرى أخطر من داخل الجيش الفرنسي هذه المرة ، و كان بطلها ثلاث جنرالات هم: "جوهو" "زيلر" و " شال" حاولوا الانقلاب على الجنرال "ديغول" و إنقاذ فرنسا من سياسته الاستسلامية في الجزائر، لكن عمر الانقلاب كان قصيرا، امتد من 22 إلى 25 أفريل 1961. [3]

لم يعد شعار الجزائر الفرنسية القائم على فكرة الإدماج صالحا للاستعمال بعد أن فرضت الثورة الجزائرية نفسها كأمر واقع و استطاعت تحقيق فتوحات دبلوماسية لا يستهان بها، مما جعل الدولة الفرنسية في حرج سياسي كبير أمام الرأي العام الدولي و أمام حلفائها أيضا. في ضل هذه الظروف طرح ديغول فكرة الجزائر الجزائرية ، فهل كان هذا اعتراف منه بالأمر الواقع أم مجرد مناورة سياسية، و هل يمكن اعتبار الفكرة الجديدة بديل حقيقي عن الجزائر الفرنسية؟

6-4-3. مفهوم الجزائر الجزائرية:

سبقت الإشارة إلى أن فكرة الجزائر الجزائرية ارتبطت مباشرة بمبدأ حق تقرير المصير،و قد طرحها ديغول في 4 مارس 1959 خلال مجلس الوزراء، و هي من بين الخيارات المطروح أمام الجزائريين لتقرير مصيرهم . لكن يبدو أن العبارة لم

---

1) **David C.Gordon**, the passing of, op.cit, p.159

2) **Idem**

3) عن هذا الإنقلاب و مصير قادته أنظر: **Patrick Eveno et Jean Planchais** ,la guerre d'Algérie,op.cit, p-p. 282-290

يستعملها ديغول علنيا إلا بعد ذلك بشهور.

مفهوم الجزائر الجزائرية يمكن أن نستشفه من التصريحات العديدة لديغول حتى قبل الإعلان عن حق تقرير المصير. خلال الندوة الصحفية التي أقامها في 5 سبتمبر 1959 ، حدد بعض ملامح الجزائر الجزائرية فهي جزائر مستقلة لا تحكمها الجبهة و لا مؤيدي الجزائر الفرنسية بل قوة ثالثة،[1]من "الجزائريين" بالمفهوم الواسع للكلمة كما هو واضح من خطاب السادس عشر من سبتمبر، و تعتمد حكومة " القوة الثالثة" هذه على مساعدة فرنسا و تتحد معها اتحادا وثيقا en union étroite avec elle في مجال الاقتصاد التعليم الدفاع و العلاقات الخارجية. أما النظام السياسي الأنسب للجزائر الجزائرية، فهو النظام الفدرالي، الذي يشكل – حسب ديغول– ضمانا لكل للمجموعات المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الجزائري: من فرنسيين و عرب و قبائل و ميزابيين ...[2]

رغم هذه النظرة العرقية فإن وزارة **الخارجية الفرنسية تزعم في منشور** لها صادر في شهر جوان 1961، أن دور فرنسا هو حماية الجزائر من التقسيم، و الفوضى، و هذا الزعم مبني على نفي وجود أمة جزائرية، و لكنها في طريق التكوين، و تتألف من سكان يحملون شعورا عميقا بأنهم مختلفون مع وجود إمكانيات للتعايش، لكن شريطة أن تتوفر الدولة الجزائرية القادمة على هياكل تأخذ بعين الاعتبار أقلية مهمة و تسمح بتطورها في ظل دولة متعددة الطوائف. و يبرر المنشور هذا الانشغال مرة أخرى بأن فرنسا مسؤولة عن مستقبل السكان و لا يمكن أن تمنح ثقتها باسمهم في الظلام.[3]

هذه الدولة المتعددة الطوائف بدأت تظهر ملامحها منذ أول حكومة شكلها ديغول عقب الانتخابات التشريعية في 30 نوفمبر 1958، التي ضمت 21 وزيرا، منهم جاك سوستال بصفته وزيرا منتدبا لدى الوزير الأول، بالإضافة إلى ستة عشر وزيرا

---

1) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p.198
2) **Philippe Braud**, les crises politiques ,op.cit, p.13
3) **Sadek Sellam,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit, p. 231

من المنتخبين في البرلمان الجديد، و قد أراد ديغول لهذه الحكومة أن تكون "متعددة الطوائف" فعين " نفيسة سيد قارة " كاتبة دولة للشؤون الاجتماعية، كما اقترح على "عبد الرحمن فارس" – انظم للجبهة سريا منذ 1956 – أن يكون وزيرا فيها أيضا، لكنه رد العرض بعد استشارة رئيس الحكومة المؤقتة"فرحات عباس".[1] في 5 سبتمبر 1960 يصرح أن الجزائر الجزائرية في طريق التشكل، و أن المستقبل سيكشف إن كانت هذه الجزائر ستختار القطيعة أو الشراكة مع فرنسا، ثم يعلن في الرابع من نوفمبر أن الجزائر ستكون لها حكومة لأول مرة في التاريخ، و ستتمتع بمؤسسات و قوانين خاصة، و يضيف أن الباب مفتوح لكل من يريد المشاركة في هذه الحكومة.[3]

هذا الشكل من الحكومة كان قد اقترحه "حسين آيت أحمد" مبكرا ضمن دراسة قدمها للجنة التنسيق و التنفيذ في أفريل1957 ، حيث نصح زعماء الثورة بتشكيل حكومة جزائرية تضم وزراء فرنسيين، أوروبيين، و يهود أيضا، و هو يعتقد أنه بهذه الطريقة ستكف فرنسا عن طرح فكرة المائدة المستديرة، و تمكن الحكومة الفرنسية من اتخاذ موقف صارم مع المتعصبين للجزائر الفرنسية.[4]

إذا كان "حسين آيت أحمد" قد اقترح مشاركة الأوروبيين و اليهود في الحكومة التي ستدير شؤون الجزائر لأسباب وطنية، فإن الإدارة الاستعمارية طرحت هذه الفكرة لأسباب و أهداف استعمارية أخفتها وراء شعارات جذابة و مغرية ، و ذلك في إطار حملة دعائية لصالح جزائر المستقبل كما تتصورها الحكومة الفرنسية، و معروف أن الحملات الدعائية نصيب الصدق فيها لا يكاد يذكر، إذ هدفها الأول و الأخير هو التأثير على الإرادات و القناعات لا الوفاء بالوعود.

حسب بعض الوثائق فإن القضية الأساسية بالنسبة للحكومة الفرنسية هي الإعداد

---

1) **Guy Pervillé** ,trente ans après, op.cit, p.369
2) **Philippe BraceBraud**, les crises politiques intérieures de la V^{e} république, Librairie Armand Colin, Paris, 1970, p. 261.
3) **Guy Pervillé**,trente ans après, op.cit, p.373
4) **Hocine Ait Ahmed**, la guerre et l'après guerre, Ed, Scolie, Alger, 2013, p.78

لجزائر تعيش فيها المجموعات الثلاث : المسيحية و المسلمة و اليهودية، في توافق تحت مضلة الأخوة الفرانكو– إسلامية، و من أجل القيام بحملة دعائية ناجحة لصالح هذه الفكرة دعت الوثيقة إلى تبني خطاب يرتكز على أربع نقاط : 1– الدعوة إلى نبذ كل أشكال الحذر و الحقد اتجاه الأخر، و إشاعة روح التعاون و التفاهم بين المجموعات الثلاث لتحقيق الوحدة و محاربة التقسيم الذي يريد "المتمردون" تكريسه. 2– الاستعانة بنصوص القرآن الكريم التي تدعو للمساواة بين الناس و الأخوة. 3– إقناع المسلمين بأن التعايش ضروري لهم و شرط أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية التي لا يمكن تصورها بدون الأوروبيين. 4– تخلي المسيحيين و اليهود عن الفكرة الخطيرة و الخاطئة للتفوق العرقي، و الاعتراف للمسلمين بكرامتهم الإنسانية و منحهم فرصة المشاركة في التقدم الذي سينعم به الجميع.[1]

إذا تتبعنا تصريحات مسؤولي الدولة الفرنسية و على رأسهم رئيس الجمهورية "شارل ديغول" بخصوص المجتمع أو الأمة الجزائرية،[2] سيبدو لنا جليا أن الاستعمار الفرنسي الذي اتخذ من شعار فرق تسد وسيلة لتوطيد أقدامه في الجزائر منذ السنوات الأولى للاحتلال، بقي وفيا له من خلال تبني مفهوما خاصا للوحدة التي تكون بين الأوروبيين (مسيحيين و يهود) و بين الجزائريين – المسلمين حسب الخطاب الفرنسي الرسمي– لا كأمة أو كشعب، و لكن كأفراد أو طوائف متعددة الأعراق ليساهموا معهم في بناء الجزائر، و لا شك أن مساهمتهم بهذه الصفة ستكون ضعيفة و هامشية لسببين: 1– لن يكون لقوتهم العددين أي معنى. 2– فقدانهم للقوة الاقتصادية و الإعلامية التي تمكنهم من أن يكون لهم ثقل سياسي و كلمة مسموعة. و النتيجة هي سيطرة الأقلية المسيحية و اليهودية على الحكم و تسيير البلد، و هذا كله باسم الوحدة.

الأفكار التي طرحتها الإدارة الاستعمارية تبدو أفكارا جميلة و إنسانية و تتوافق

---

1) **1H12537, D4** : compagnes diverses 1959–1961, la fraternité Franco–Musulmane ,mars 1961

2) **أنظر هذا البحث** : ص.، ص. 311، 481،492.

فعلا مع روح الإسلام و نصوصه، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين المسلمين و المسيحيين و اليهود، التي كانت نموذجية و حميمية أحيانا،[1] و هذا راجع إلى سماحة الدين الإسلامي الذي يعترف بحق الآخر في ممارسة شعائره ، لكن "شياطين" السياسة عندما يتدخلون يفسدون دائما هذا الجو المثالي، و يستخدمون ذلك التعايش كشعار فقط لتكريس السيطرة و الاستغلال. فلا بد أن نفرق بين التجسيد البرئ لتلك المبادئ النبيلة على المستوى الاجتماعي، و بين التوظيف السياسي لها الذي يفقدها طهارتها.[2]

بقيت الإدارة الاستعمارية وفية لهذا التصور المتعلق بالحكومة الجزائرية إلى قبيل إنهاء الصراع في الجزائر، ففي نداء موجه إلى "سكان الجزائر" نبهت المندوبية العامة إلى أن الجزائر لا يمكن أن تبنيها فئة معينة، و لكن لا بد من مشاركة "كل الجزائريين" حتى يتم الحفاظ على التوازن و التوافق و العدالة في البلد.[3]

و إذا ربطنا بين منشور وزارة الخارجية المشار إليه أعلاه و بيان المندوبية العامة، و قرأنا ما بين سطور النصين سندرك بسهولة أن عبارة "مشاركة كل الجزائريين" تخفي وراءها التمكين "للأقلية المهمة" التي تحرص فرنسا على أن تكون لها الكلمة الأولى و الأخيرة في الجزائر المستقلة، و هذا المعنى الاستعماري البحت أخفاه بيان المندوبية العامة بطريقة ملتوية و "دبلوماسية"، تحت عبارات " التوازن، و التوافق و العدالة "، و هذا ما تؤكده تعليمة صادرة عن الوزير الأول "ميشال دوبري" ، حدد فيها الغاية التي تريد فرنسا الوصول إليها، بعد حل المشكل الجزائري ، و

---

1) حسب شهادة المؤرخين الجزائريين: محمد حربي و يحيى بوعزيز، أنظر: **هذا البحث:** ص. 119.

2) الغريب أن بعض الحداثيين في الجزائر خاصة من الأدباء يتبنون في رواياتهم بحماس و ببراءة غريبة قضية التعايش بين الديانات الثلاث في الجزائر و يحنون إلى الفترة الاستعمارية و السنوات الأولى للاستقلال عندما كان المسيحيون و اليهود في تعايش تام مع الجزائريين دون أدنى إشارة إلى الاستغلال السيئ له من طرف القوى الاستعمارية التقليدية حتى ليشعر القارئ أن الجزائر ستتحول إلى جنة بفضل ذلك التعايش لولا ضيق أفق الحكومة الجزائرية و التعصب الديني الذي نزل كالوباء على الجزائريين، لكن التاريخ أثبت أن الأوروبيين عموما لهم دور كبير في تسميم العلاقات الاجتماعية الطيبة التي سادت بين أتباع الديانات الثلاث في الجزائر.

3) **AG/5(1)/1800**, la délégation générale vous parle , 9 mars 1962

المتمثلة في: "جزائر جزائرية متحدة مع فرنسا" ، ثم بين تصور الدولة الفرنسية للجزائر الجزائرية و مناقشة الاعتراضات المحتملة على هذا التصور، و يبدو من خلال ذلك أن فرنسا مهتمة أيضا بشكل النظام السياسي الذي ستتبعه الدولة الجزائرية المستقلة، أو كما جاء حرفيا في الوثيقة " الهيكل الداخلي للدولة الجزائرية " لأن فرنسا لا يمكن أن تتحد مع أي جزائر، و حول الاعتراض الذي يمكن أن يواجه به هذا الاهتمام كأن يقال مثلا بأنه ليس من صلاحيات فرنسا تحديد مؤسسات جزائر المستقبل، و الجزائر هي التي عليها أن تطلب الاتحاد مع فرنسا و مساعدتها، كان الجواب: بأن فرنسا التي تملك السلطة في الجزائر و التي قبلت بمبدأ حق تقرير المصير يمكنها أن توجه تقرير هذا المصير، و أن وضع الجزائر الحالي و ماضيها يتطلب تدخلا من الخارج، و أن مهمة فرنسا هي ضمان هذا التدخل بما يخدم الجزائر، و "مصالح الحضارة الغربية " و " التخلي عن توجيه الجزائر سيكون "مصدرا لفوضى رهيبة". أما فيما يتعلق بمسألة اتحاد الجزائر مع فرنسا، و الذي تم الاعتراض عليه بأنه سيكون مفيدا للجزائر أكثر مما هو مفيد لفرنسا، فقد بررت التعليمة هذا الاتحاد بأنه سيعطي لفرنسا الفرصة كي تلعب دورها كقوة مسيطرة في المنطقة، والاحتفاظ بسلطتها في الصحراء. لهذه الأسباب فإن الاتحاد ضروري ليس فقط لتقدم الجزائر و لكن لوجودها بحد ذاته –حسب تعليمة الوزير الأول دائما–، و في نفس الوقت هو ضروري لضمان المصالح العليا لفرنسا. [1]و هذا المعنى كان قد أكد عليه و شرحه نفس المسؤول قبل ستة أشهر، بمناسبة افتتاح المقر الجديد للمدرسة العليا للتعدين و المناجم Ecole supérieure de la métallurgie et des mines في 28 جوان 1960 بنانسيNancy، عندما صرح أن المستقبل لا يمكن أن تصوره إلا في ظل اتحاد وثيق بين الجزائر و فرنسا " l’avenir et dans une plus étroite union entre la France et l’Algérie" و برر الوزير الأول ذلك بأن الأمر يتعلق بالدفاع عن مصالح فرنسا الأساسية il s’agit de défendre nos intérêts fondamentaux , nos intérêts économique ...، و بوجوب إقامة توازن

---

1) **Sadek Sellam,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p–p.1–2

للقوى في إفريقيا و البحر الأبيض المتوسط، و يضيف بأن الفرنسيين يملكون كل الأسباب التي تجعلهم يعتبرون الحضور الفرنسي في المنطقة، و السيادة الفرنسية، و اتحاد فرنسا مع الجزائر عناصر ذات أهمية عليا. و نبه في آخر كلمته بأن واجب فرنسا خلال السنوات القادمة أن تضاعف من جهودها الاقتصادية و العمل على ترقية المسلمين،[1]و لاشك أن ذلك يعتبر وسيلة من وسائل تكريس اتحاد الجزائر مع فرنسا. و لربط الأقوال بالأفعال فقد تزامنت كلمة الوزير الأول هذه مع إصدار الحكومة الفرنسية لتقرير عن الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للجزائر، تضمن إحصاءا للمشاريع المسطرة أو المنجزة في الجزائر خلال بين 1958 و 1960 في مختلف المجالات. ففي مجال الصناعة ذكر التقرير أنه تم إعداد دراسة لإنشاء مركب للحديد بعنابة – 530 كلم شرق الجزائر – بالإضافة إلى إنجاز سد بواد بوناموسة،[2]لتزويد المركب الماء. كما ذكر التقرير إحصاءا لعدد المؤسسات المرخص لها سنويا : 31- 12- 1958بلغت 17 ، و 193 في 31- 12-1959، و في 30-05-1960 رُخص لـ 269. و في التجارة تم إنشاء 16,400 مؤسسة تجارية سنة 1958 ، و 19,000 مؤسسة سنة 1960، أما في مجال المواصلات، فقد أنجز 90 كلم طريق وطني جديد سنة 1958 و 210 كلم سنة 1959 ، ثم 310 كلم سنة 1960، بالإضافة إلى مئات الكيلومترات من الطرق الوطنية.[3]

اتحاد فرنسا مع الجزائر حسب المفهوم الفرنسي يتجسد عبر أربع نقاط : 1- المحور العسكري : بأن تحتكر فرنسا تكوين إطارات الجيش الجزائري وتزويده بالعتاد 2 – المحور الثقافي: التمويل الذي تقدمه فرنسا لهذا القطاع، يجب أن يقابله خضوع كل

---

1) **AG/5(1)1857**,Une déclaration de M. Michel Debré , premier ministre , 28 juin 1960, Actualité

2) يقع هذا السد اليوم بولاية الطارف الجزائرية الواقع بأقصى الشرق على الحدود مع التونس.

3) **AG/5(1)1857**,Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960, p-p 8-11

ما يتعلق بالتعليم و الثقافة للتأثير الفرنسي. 3- المحور الاقتصادي و التقني : أن تشترك الجزائر و فرنسا في دراسة مشاريع الاستثمار و معالجة مشاكل التمويل و الاقتصاد. 4 أن تقدم فرنسا المساعدة الضرورية للجزائر و التي يغلب عليها الطابع المالي، حيث تلتزم سنويا بتقديم مبلغا ماليا، جزء منه سيكون متضمنا في ميزانية الدولة الفرنسية. و لا يقدم هذا المبلغ للجزائر كدولة، و لكن و أيضا لبعض المناطق و الأقاليم و حتى المدن.[1]و هو ما يمكن اعتباره تدخلا مباشرا في الشؤون الداخلية للدولة الجزائرية، بل إن تقديم الدعم المالي المباشر لمناطق معينة يتعارض مع الادعاء بأن فرنسا تحرص على بناء دولة جزائرية متماسكة بعيدا عن الفوضى و التقسيم، و لعل هذا ما أطلق عليه مندوب الجمعية الوطنية لدعم سياسة ديغول بقسنطينة بالحل الفرنسي للجزائر الجزائرية، و الذي يجب أن توجه نحوه الجماهير المسلمة عن طريق القيام بحملة دعائية مناسبة بالتوازي مع الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية التي أعلنت عنها الحكومة في خطاباتها الرسمية.[2]

و قد ساهمت مراكز التربية المكلفة ظاهريا بتقديم تعليم مهني و تربوي في تلك الحملة الدعائية، لكسب مؤيدين لوجهة النظر الفرنسية، و إقناع المتربصين بفكرة الجزائر الجديدة و التي سيشارك في بنائها الجزائري المسلم و المسيحي.[3]

في 25 نوفمبر 1960 أوضح ديغول لمدير جريدة l'Echo d'oran بيارلافون" (Pierre Laffont) أن مسؤولي الجبهة لا يمكنهم أن يحكموا الجزائر بدون موافقة مليون فرنسي، و أنه لن يقبل عقد اتصالات معهم ما دامت المعارك مستمرة، و يرفض أي تنازل بخصوص هذه النقطة. كما تأسف لسوء فهم المعمرين بالجزائر لفكرة الجزائر الجزائرية التي تعتمد عليهم ، و هي الفرصة

---

1) **Sadek Sellam,**(postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p-p.3-10

2) **AG/(1)/1864**,Association Nationale Pour le soutien de l'Action du Général de Gaulle , Délégation permanente pou l'est Algérien , 13 novembre, 1960

3) الوثيقة تحمل إمضاء العقيد قوسو Goussault رئيس المكتب الخامس. : **1H 1117/3** principes de l'action a mener dans les centres d'éducation et de rééducation

الأخيرة التي يمنحها لهم فإذا رفضوها فإن كل شيئ سيضيع.[1]

إذا كان الجنرال "شال" يعتقد أنه قد أنجز نصرا عسكريا، فإن ديغول من جهته بدا له أن عملية التهدئة نجحت و أنه بالإمكان بناء جمهورية جزائرية بدون جبهة التحرير، و لكن مظاهرات ديسمبر وتسجيل عزوف كبير في أحياء المسلمين بالمدن الكبرى عن المشاركة في استفتاء 8 جانفي 1961، أقنعه بأن الطريق الوحيد لتحقيق السلم يمر حتما عبر الحكومة المؤقتة،[2]لكن دون أن يتنازل عن ضمان مصالح بلده الحيوية في الجزائر سواء كانت ثقافية أم اقتصادية و حتى عسكرية، مع ضمان حقوق الأقلية الأوروبية، و هذا يتماشى و النضرة الشاملة للصراع الجزائري الفرنسي، الذي لا يمكن عزله عن التنافس الحضاري بين ثقافتين مختلفتين. و من أجل تحقيق فوز لائق في هذا التنافس استعانت فرنسا بوسائل جديدة تختلف عن وسائل الصراع التقليدية، أي استعمال القوة العسكرية. في العاشر من نوفمبر 1959 و خلال ندوة صحفية قدم ديغول إحصائيات تبين أن خسائر الجبهة أكثر من خسائر الفرنسيين، و لكن بعد شهر من ذلك بعث برسالة إلى قائد أركان الجيش أكد فيها أنه لا مستقبل لأية سيطرة بالقوة في الجزائر و أن الاعتقاد بغير ذلك ضرب من الجنون.[3]

لعله حين قال هذا الكلام كان يراهن على نوع آخر من السيطرة دائما ضمن منظور حضاري بعيد المدى، فهل ستتمكن الثورة الجزائرية من الصمود و الانتصار في ميدان الصراع الحضاري كما صمدت عسكريا و انتصرت سياسيا.؟ و هل أعدت الوسائل اللازمة لخوض هذا النوع من المعارك.؟

---

1) **Guy Pervillé** ,trente ans après, op.cit, p.373
2) **Charles-Robert Ageron**(présentation par) , l'Algérie des Français,op.cit, p-p. 259-260
3) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p.133

الفصـــــل الخامس

الوجه الحضاري للصراع الجزائري الفرنسي

1954– 1962.

1. طبيعة الصراع الجزائري الفرنسي.
2. الإصلاحات بين العنف الرمزي و إعادة الإنتاج الاجتماعي.
3. النخبة الجزائرية و التحدي الاستعماري.
4. الأبعاد الحضارية في مواثيق الثورة الجزائرية.
5. معوقات صياغة مشروع حضاري للثورة.
6. عواقب غياب مشروع حضاري للثورة.
7. اتفاقيات إيفيان و إشكالية الانتصار و الهزيمة.

صحيح أن المواجهة الدامية بين الجزائريين و الاحتلال الفرنسي تندرج ضمن موجة التحرر التي عمت البلاد المستعمرة خاصة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، لكنه صحيح أيضا أن هذا الصراع يندرج ضمن مواجهة حضارية، و لا يعد الجانب العسكري إلا مظهرا لها و إحدى وسائلها.

1. طبيعة الصراع الجزائري الفرنسي:

لخص "لوي ميو" عضو الأكاديمية الكولونيالية في تقريره الصادر في 17 فيفري 1956 عن المشكلة الجزائرية، طبيعة الصراع في الجزائر بأنه مشكل الإنسان الغربي الذي يجب أن يجد له حلا، إن أراد الاحتفاظ بحضارته.[1]

يزعم بعض الفرنسيين أن الحل الذي اختارته فرنسا هو احترام الشخصية المسلمة سيرا على المبدأ الذي أرساه الجنرال ديبورمون(de Bourmont) منذ 1830 فمن واجب فرنسا ليس فقط احترام الخصوصية الإسلامية بالجزائر، و لكن تنمية هذه الخصوصية و احترام الحضارة التي تنمي إليها، كما عليها العمل على تطوير الثقافة و اللغة العربية و أن هذه السياسة هي سر نجاح فرنسا في الجزائر.[2]

و لكن هذا غير صحيح، فمن الناحية التاريخية الذي حدث هو العكس تماما، أي تغييب كل ما يتعلق بالإنسان الجزائري، من ثقافة، و حضارة، و تاريخ . في الدليل

---

(1) SHAT,1H1093,D4: académie des sciences coloniales, les problème d'Afrique du Nord, séance du 17 février 1956, le problème algérien, par Louis Milliot, op.cit.

(2) هو رأي أستاذ اللغة العربية و حضارة إفريقيا "فيليب مارسيه"الذي نقلته عنه جريدة Combat ليوم 6 جانفي 1960 انظر: **Marc Lauriol, Philippe** Marçais, au service, op.cit. p.136

الببليوغرافي الذي أعده (Ch. Taillart) تضمن أكثر من 3 آلاف عنوان، لا تشكل العناوين التي تتناول تاريخ الجزائر قبل 1830 إلا نسبة قليلة،[1]و كأن تاريخ الجزائر بدأ سنة 1830. و كُرِس هذا المعنى بطريقة غير مباشرة عندما تم اعتماد تلك السنة كبداية لتاريخ الجزائر المعاصر. و هو تحقيب استعماري بكل تأكيد.[2] فهل من الطبيعي أن ترتبط حقبنا التاريخية بالهزائم و بداية الاحتلال.؟ تساءل المؤرخ الفرنسي "شارل روبار أجرون" في مقدمة كتابه " تاريخ الجزائر المعاصر" عن إمكانية اعتبار سنة 1830 كبداية لتاريخ الجزائر المعاصر حسب وجهة نظر الفرنسية أو التقليد الشائع في الكتابة التاريخية الفرنسية؟ ما هو مؤكد بالنسبة لروبار لأجرون أن اسم الجزائر البلد l'Algérie ظهر أول مرة سنة 1831 أما قبل هذا التاريخ فلا وجود إلا لإيالة الجزائر la régence d'Alger ، و هذه من تهويمات المؤرخ الفرنسي، إذ لا

---

(1) Sahli Mouhamed Chérif , l'Algérie accuse (le calvaire du peuple algérien les Editions Algériennes, Enahdha, Alger, 1949, p.53

(2) لماذا لا يتم اختيار تاريخ آخر له مدلول وطني و يتعلق بحدث أو إنجاز داخلي إيجابي كتطهير الجزائر من الاحتلال الأجنبي نهائيا سنة1792 عقب التحرير الثاني لوهران . إن الاستعمار الفرنسي الذي استهدف وعي الجزائري، تسبب في تعطيل حاسة الاستشعار بالخطر في الأمور الدقيقة التي تؤثر في الوعي بشكل خفي و إلا كيف نفسر اعتماد وجهة نظر المحتل في تحقيب التاريخ الوطني. لقد نبه محمد شريف ساحلي إلى تلاعب الاستعمار بتاريخ الجزائريين و تشويهه له منذ 1949 في كتابه الجزائر تتهم l'Algérie accuse حيث دافع فيه عن الكيان الوطني للجزائر الذي أراد الاستعمار أن ينفيه لتبرير احتلاله. و بعد الاستقلال أطلق إنذاره الأخير و دعا إلى تخليص التاريخ من الاحتلال **Mohamed C. Sahli** ,décolonisé l'histoire , introduction à l'histoire du Maghreb, calliers libres 77, François Maspero, Paris, 1965.

فرق في اللغة العربية بين اسم مدينة الجزائر و اسم البلد فعبارة "إيالة الجزائر" أو الجزائر باللغة العربية لا تعني مدينة الجزائر بل البلد ككل.[1] إلا إذا اعتبر "أجرون" أن الاسم الأجنبي– الفرنسي بالتحديد – للجزائر هو الأصل ! و هذه أغرب من الأولى.[2] و الأمر غير مستبعد، بسبب إهمال الفرنسيين للمصادر المحلية، و العثمانية و اعتمادهم فقط على المصادر الفرنسية و الأوروبية عموما.[3]

بعد تجريد الجزائريين من تاريخهم، نفى عنهم الاستعمار صفة الأمة أو الشعب، و اعتبرهم مجموعة من المجتمعات المجهرية، و على الفرنسيين أن يبحثوا لها عن حل واحد و وحيد هو الانخراط في الحضارة المعاصرة و الحياة الفرنسية.[4]

و رغم ما في هذا الحل من تعسف، فإنه لم يكن محل إجماع من الفرنسيين، و الذين أيدوه هيئوا انخراطا سطحيا للجزائريين في الحضارة الأوروبية، أي الانخراط الذي يكفي لإيجاد رعايا مطيعين و مفيدين للأسياد المنتصرين، أو معترفين بعظمة فرنسا و إيجابية الاحتلال،[5] و هذا لا يكون إلا بتغييب الثقافة و الحضارة التي ينتمي إليها

---

(1) وثائق عديدة تعود للفترة العثمانية دلت على هذه الحقيقة. أنظر بعض هذه وثائق في :**يوسف صاريناي** (المنسق العام للمشروع) ، الجزائر في الوثائق العثمانية، تر: فاضل بيات و محمد صالح الشريف ، رئاسة الوزراء – المديرية العامة لدور المحفوظات رئاسة دائرة الأرشيف العثماني رقم المنشور 115، أنقره، 2010، ص–ص. 18–66.

(2) **Charles–robert Ageron**, histoire de l'Algérie contemporaine, op.cit., p.5

(3) لقد أعادت أعمال المؤرخ الجزائري أبو القاسم سعد الله الاعتبار للمصادر المحلية خاصة من خلال معلمته الضخمة " تاريخ الجزائر الثقافي" 10 أجزاء. و هو من نبه إلى إهمال المؤرخ الفرنسي لهذه المصادر و شكك فيها.أنظر: أبو القاسم سعد الله، أبحاث و آراء، ج.1، م.س.، ص–ص.27–28.

(4) **SHAT**, **1H2568**, Organisation des E.M.S.I., 1957–,1962 p.5.

(5) رفض اللوبي الكولونيالي منذ القرن التاسع عشر تقديم أي تعليم جاد للجزائريين و لم يكتفوا بمحاربة التعليم الحر بل منعوهم من تلقي تعليمعصري في المدرسة الفرنسية و في الجهةالمقابلة وجدمن الفرنسيين من أراد تقديم تعليما محترما للجزائريين كفيل بتويرهم حتى يتمتعوا بمزايا الثقافة الفرنسية و=

الجزائريون و عدم احترام خصوصيتهم ، و هو ما أكده صراحة "جاك سوستال" ممثل الدولة الفرنسية في مداخلة له بهيئة الأمم المتحدة، عندما زعم أن التحول الذي حدث في الجزائر بعد الاحتلال منذ أكثر من قرن أنتج شعبا جزائريا ينتمي إلى الحضارة الفرنسية، و لا يمكن اعتباره دخيلا.[1] و هو يرفض أن يكون الجزائريون – المسلمون حسب تعبيره – أصدقاء للفرنسيين كما يدعوهم "ريمون أرون" [2] و لكنهم ببساطة فرنسيون و يضرب مثلا بـ "علي شكال" شهيد الجزائر الفرنسية الأمر هنا يتعلق بالحديث عن عائلة واحدة لا عن صداقة.[3]

و الحقيقة أن الجزائريين لم يكن مرحبا بهم بين الفرنسيين ، الذين أقلقهم أن يطلعوا على مزايا الحضارة الغربية حتى و لو كان ذلك عن طريق التجنيد، حيث اعتبره بعضهم سوء تدبير.[4]

بالإضافة إلى ما سبق فإن الطابع العلماني للدولة الفرنسية لم يمنع من اصطباغ

= يقتنعوا بفوائدها و هي أفضا وسيلة في نظرهم لخدمة هذه الثقافة و لغتها و مما سيؤدي إلى تحسين وضع الأهالي و تقريبهم من الفرنسيين، و يعد "شارل جانمير" Charles Jeanmaire مدير أكاديمية الجزائر (من 1884-1908) الذي لقبه معارضوه بمحمد جانمير"، لكن في الحقيقة لم يكن يختلف عنهم فكلهم متبن للفكر الاستعماري. أنظر: عبد الحميد زوزو ، الثقافة و التعليمان الحر و الرسمي ، م. س.، ص-ص.32-36.

(1) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p. 111

(2) فيلسوف و عالم اجتماع فرنسي 1905-1983 له اهتمام بالتاريخ كتب عن المشكلة الجزائرية : La Tragédie algérienne, Paris, Plon, 1957. – L'Algérie et la République, Paris, Plon, 1958.

(3) **Jacques Soustelle** op.cit., p. 22.

(4) أول تجنيد للجزائريين كان في عهد الجنرال" كلوزيل" الذي أصدر قانون 10-10- 1830 لإنشاء فرقة Zouaves. التجنيد الإجباري كان من اقتراح النائب Messimy عام 1907 أنظر: **Capitaine le Français,**Une erreur militaire et une faute politique, le service obligatoire pour les musulmans d'Algérie, Berger-Levrault Editeurs, Paris, 1913, p,p. 2, 29

الاحتلال الفرنسي للجزائر بالصبغة الدينية، فمعركة بواتييهPoitiers[1] لا تزال تعيش في وعي المسؤولين الفرنسيين.[2]

رغم كل القمع الذي مارسه الاستعمار على الشعب الجزائري، و الاضطهاد المتعدد الأوجه الذي سلط عليهم، و رغم تجاهل الإدارة الاستعمارية للنضال السلمي للجزائريين منذ الأمير خالد، و رغم أخطاء الإدارة المتكررة، فإن الفرنسيين بعد الثورة اتخذوا من جمعية العلماء مشجبا علقوا عليه كل أخطائهم المتراكمة، و جعلوا منها المحرض الأول على الثورة، و دليلهم على ذلك الخطب العديدة التي كان يلقيها مشايخها قبل شهور من اندلاع الثورة، و التي تضمنت تحريضا واضحا على سلوك أسلوب العنف ضد الاستعمار الفرنسي التبشير بقرب نهايته، و كذلك الدروس التي كانت تلقى في مدارس الجمعية، فهي حسب اعتقاد بعض الفرنسيين سببا في انتشار التعصب الديني الذي أدى إلى كره الجزائريين للفرنسيين، .[3] و الدين الإسلامي في

---

(1) مدينة فرنسية شهدت معركة بين جيش الفرنسيين بقيادة شارل مارتلCharle Martel و جيش المسلمين بقيادة عبد الرحمن الغافقي في 115هـ م/ 732م حيث مني فيها المسلمون بهزيمة كارثية و سمي مكان الهزيمة ببلاط الشهداء. عن هذه المعركة أنظر: **جوزيف رينو**، الفتوحات الإسلامية في فرنسا و إيطاليا و سيويسرا في القرون الثامن و التاسع و العاشر الميلادي، تعريب و تقديم : اسماعيل العربي ، د. م. ج. ، ط.1، 1984، ص-ص. 68- 71.

(2) **Jacques Soustelle**, le drame Algérien et la décadence Française , réponse a Raymond Aron, Plon, 1957,p. 16.

(3) في 30 فيفري 1954 العربي التبسي حث على الالتفاف حول هدف واحد هو إخراج فرنسا من الجزائر ، الشيخ الزموشي في 15 مارس يصرح من تلمسان أن هدف الجمعية هو تنقية الإسلام و تحرير الجزائر من نير الاستعمار ، في 3 سبتمبر 1954 بن الشيخ عباس يصرح لا تعتقدوا أن الجزائر نائمة إنها تحارب لكن في صمت و ستستيقظ ككل الدول العربية " – توفيق المدني يصرح في 5 سبتمبر بالأوراس يخاطب أهلها مذكرا إياهم أن أجدادهم استطاعوا إخراج الاستعمار الروماني منذ قرون و أنه سيأتي اليوم الذي سيرحل فيه الفرنسيون عن هذه البلاد كما فعل قبلهم الرومان. أنظر:

Alfred Boissenot, l'islam et la guerre, :فيl'islam Algérien et la rebellion, op.cit, p-p. 93-112

نظر الاحتلال يعتبر عاملا مهما في إثارة هذا العداء، خاصة بعد إنشاء جمعية العلماء 1931.[1] بل إن هناك من الفرنسيين من حاكم الإسلام و اعتبره عائقا أمام التطور، و اتهمه بالنزوع نحو العنف و إراقة الدماء، و أن الحرب صفة لصيقة به ، و دليلهم على ذلك سورة التوبه التي جعلت من القتال موضوعها الرئيسي.[2]

و من أجل تحييد عامل الدين و الحد من تأثيره، أشاع الفرنسيون في دراساتهم ما يسمى بالإسلام الجزائري، الذي يعني إسلام الزوايا و الطرق الصوفية، أي الإسلام المسالم الذي لا يدعو إلى المقاومة، و يركز على الأذكار و الأوراد، لتزكية النفوس و نيل الحسنات.[3]

بناء على ما سبق فإن الإدارة الاستعمارية تعتقد أن فرنسا تدافع عن أوروبا في الجزائر أي تقاتل نيابة عنها، وهذا يعني أن سقوط القلعة الجزائرية سيكون كارثة بالنسبة لفرنسا و أوروبا الغربية أيضا.[4]

أدرك الجزائريون أيضا – حتى المعتدلون منهم الذين تخرجوا من المدرسة الفرنسية– الطبيعة الحضارية لصراعهم مع المحتل، الذي سعى إلى إخراج الإنسان الجزائري من ماضيه و محيطه الحضاري، يقول "فرحات عباس" في هذا الصدد: " سلبتنا البرجوازية الفرنسية كل مقومات شخصيتنا بل انتزعت روحنا و بهذا شلت فينا أسباب الحياة، كانت تطمح إلى تحقيق إنجاز يفوق إمكاناتها و هو انتزاع قطعة من الشرق لتحوله إلى أرض للغرب إلى جزائرية فرنسية أقصينا منها تماما"[5]

إذا كانت فرنسا تعتقد أنها تحارب في الجزائر من أجل مصالحها و مصالح أوروبا، فإن الجزائر أيضا، تحمَّلت عبئ الصراع الحضاري، غرب البحر الأبيض المتوسط

---

(1) **Alfred Boissenot**, l'islam et la guerre, op.cit., p. 3

(2) **René gendarme**, la résistance des facteurs socio- culturel, op.cit, p. 231

(3) **1H1093,D4**, Jacques Carret , déférents aspects de l'islam Algérien, op.cit.

(4) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p. 110

(5) **فرحات عباس**، غدا سيطلع النهار، م. س.، ص.26

منذ1830، و كان صراعها ضد الاحتلال، دفاع عن مصالح أقطار المنطقة بحكم التاريخ المشترك، و الانتماء إلى مجال حضاري واحد،[1] بل مصالح العرب كلهم.[2]

إلا أن الاستعمار بالنسبة للجزائريين – كغيرهم من الشعوب المستعمرة – كان يحمل مظهرين متناقضين، مظهر يمثل العدوان و السيطرة و الإقصاء، و مظهر يمثل الحداثة و التقدم و التقنية، و العلم فهو من جهة عدو يجب مواجهته، و من جهة أخرى مثال يغري بالاقتداء به ، فرض نفسه كأصل (نموذج) ينتمي إلى المستقبل لا إلى الماضي.هذا المظهر المتناقض للاستعمار الفرنسي أثر على طبيعة الصراع، فكان هو أيضا صراعا مزدوجا، و معقدا، فهو صراع ضد فرنسا المعتدية، و صراع من أجل قيمها اللبيرالية، مما أفرز قوتين داخل المجتمع، تربط بينهما علاقة تعاضد و تعاون كما تقتضيه ضرورة الدفاع عن الذات و مقاومة العدو المشترك، و في نفس الوقت علاقة تضاد و صراع فيما بينها من أجل الأصول و النماذج، فقوة تؤمن بالأصولية التراثية العربية الإسلامية، و قوة تؤمن بالأصولية الغربية الحداثية. فكان المجتمع بين أصوليتين : تراثية تنتمي إلى الماضي، و أصولية غربية تنتمي إلى المستقبل. [3]

---

(1) في 2 و 3 فيفري 1952 اجتمعت أحزاب الحركة الوطنية في المغرب العربي بباريس و اتفقت على الالتزام بمواصلة الكفاح المشترك لتحرير شمال إفريقيا من النظام الاستعماري و استرجاع سيادته و إقامة دول مستقلة و ديمقراطية في إطار ميثاق الأمم المتحدة و وجوب التنسيق لبلوغ هذه الأهداف. (تقرر خلال الاجتماع إنشاء لجنة للوحدة و العمل و قد حضره ثمانية أحزاب وطنية من المغرب و تونس و الجزائر التي مثلها فرحات عباس عن الاتحاد الديمقراطي و أحمد مزغنة عن حركة الانتصار. لكن المشروع لم يتم و اضطرت الجزائر إلى خوض المعركة لوحدها بعدما اختارت كل من تونس و المغرب اختيار أسلوب المهادنة و الحل السياسي بدل تنسيق الكفاح المسلح في المنطقة. أنظر :**محمد العربي الزبيري** ،تأملات حول كتاب عبد الناصر و الثورة الجزائرية ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة التاسعة ، ع104 ، سبتمبر – أكتوبر 1994، ص. 37.

(2) **Hocine Ait Ahmed**, la guerre et l'après guerre,op.cit, p.88

(3) **محمد عابد الجابري**، إشكالية الفكر العربي، م. س. ، ص–ص. 27– 28.

و هذا ما جعل النخبة المثقفة تعيش معاناة، و حالة تمزق، فهي مع فرنسا إيديولوجيا و ضدها سياسيا، و بعضها اتخذ موقف التأييد المطلق سياسيا و إيديولجيا. [1]

2. الإصلاحات بين العنف الرمزي و إعادة الإنتاج الاجتماعي:

تعتبر الإصلاحات فصل من فصول الاصطدام بالنموذج الحضاري الغربي، و هو اصطدام سلمي إن صح التعبير، لكنه يؤدي إلى نفس نتيجة الاصطدام الحربي، و هي فرض النموذج الأوروبي، بحيث لا يملك الغير أن يقبل به أو يرفضه. و قد اتخذ الأوروبيون (و منهم الفرنسيون) في سبيل ذلك وسائل عديدة منها العلاقات التجارية غير المتكافئة، اتخاذ قضية الأقليات و حماية المصالح ذريعة للتدخل في الشؤون المحلية للمستعمرات السابقة.[2]

التغيرات التي حدثت في الجزائر جراء المشاريع الإصلاحية المختلفة التي برمجتها الإدارة الاستعمارية كانت متعددة، شملت عدة مجالات في الإدارة المالية الضرائب النقل و المواصلات، و عصرنة الفلاحة ... ظاهريا تبدو هذه التحولات إيجابية، لكن في جوهرها هي مجرد وسائل لترقية و تنويع فرص الاستغلال. زيادة على ذلك فإنها

---

(1) **محمد عابد الجابري**،م. س. ، ص. 29.

(2) نفسه،ص. 18.

انتقائية تخدم مصلحة المستعمر ، و لها آثار معنوية خطيرة.[1]

خاصة و أن الجزائر لم يسبق لها أن عرفت أي نوع من أنواع الإصلاحات في تاريخها الحديث، كما عرفته تونس أو مصر أو العراق، فكان الصدام مع المستعمر في هذه البلاد أقل فتكا بمجتمعاتها.[2]

العنف الرمزي violence symbolique و إعادة الإنتاج الاجتماعي Reproduction sociale مصطلحان عرف بهما عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو، و يقصد بالعنف الرمزي العنف الذي تمارسه المؤسسات الرسمية ، المُمَثِّلة لقوة السيطرة الرمزية التي ينخرط فيها المسيطر عليهم بصورة عفوية، فتبدو هذه العلاقة و كأنها طبيعية، و يعطي مثالا على هذا العنف الملاحظات التي يقدمها المدرس لتلامذته فيحكم على أحدهم بالنباهة و الآخر بالبلادة و هي ملاحظات تحيل إلى تراتبية اجتماعية أي يعيد إنتاج النظام الاجتماعي السائد.[3]

فبورديو" يعتقد أن المدرسة في المجتمع الرأسمالي ما هي إلا أداة لخدمة الطبقة المهيمنة، و هم ما يتماشى مع التحاليل الماركسية.[4]

العنف الرمزي عنف غير ظاهر، يهدف إلى ممارسة السيطرة بلطف و فرض ثقافة

---

(1) هذه الآثار المعنوية على إنسان البلاد المستعمرة امتدت إلى ما بعد تحرر البلد من المستعمر الذي ترك له بنية أساسية شيد عليها دولته المستقلة. أنظر: **سعد الدين إبراهيم**، المجتمع و الدولة في الوطن العربي ط1 ، م. د. و. ع. ، بيروت ، لبنان ، 1988 ، ص. 151.

(2) عرفت هذه الدول إصلاحات في عهد: "خير الدين" في عهد "محمد علي" في عهد "داود باشا" و "مدحت باشا". أنظر: **نفسه**، ص. 153.

(3) للمزيد أنظر: **ستيفان شوفالييه** ، **كريستيان شوفيري** ، معجم بورديو ، ترجمة ، الزهرة إبراهيم ، دار الجزائر ، ط.1 ، الجزائر ، 2013 ، ص_ص. 219- 220

(4) أنظر: **الهادي التيمومي** ،المدارس التاريخية الحديثة،ط.1، دار التنوير للطباعة و النشر،بيروت ، لبنان،2013، ص. 139.

مُسَيطِرة باعتبارها ثقافة مشروعة.[1]

المصطلحان – العنف الرمزي و إعادة الإنتاج – ينطبقان على المستعمر الفرنسي في الجزائر، الذي يمثل القوة المُسَيطِرة. فقد سخر الاحتلال مؤسسات مدنية ظاهرها التنمية و الترقية، لكن باطنها منع المستعمر من تحقيق التحرر الداخلي أي تحرر الإدراك و التصور، و قد لعبت المدرسة، و سائر مراكز التكوين دورا مهما في هذا المجال، إذ ساهمت في فرض التعسف الثقافي و إضفاء الشرعية على الاحتلال و ثقافته و الاعتراف بمعارفه، و هي الغاية الكبرى للحرب النفسية التي تستهدف تغيير نسق الاستعدادات المكتسبة، أو ما يعرف بالأبيتوس" Habitus" الذي ينتج الممارسات و هو مصدر كل الإدراكات و عمليات التقويم.[2]

تعتبر المؤسسة التعليمية أداة مهمة لإعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية التي تتميز بعدم التكافؤ، و وجود طبقة مسيطرة تستحوذ على الرأسمال الاقتصادي، الذي يقودها إلى احتكار أنواع أخرى من الرساميل كالرأسمال الثقافي، و الاجتماعي و الرمزي.[3]

و بالنسبة للجزائر فإن الطبقة المسيطرة زمن الاحتلال هي طبقة المعمرين، أما بعد الاستقلال فهي زمرة "الأهالي"[4] التي تقمصت فكر و سلوك المحتل الغالب، و قبلت بكل الإكراهات التي مارستها عليه مؤسساته الرسمية، اعتقادا منها أنه السبيل الوحيد لولوج عالم الحداثة، و قد توهمت أنها ولجت هذا العالم فعلا، لذا نجد المنتمين إلى هذه

---

(1) أنظر: **بيار نصار**، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، تر : نخلة فريفر، المركز الثقافي العربي، ط. 1 ، بيروت لبنان ، 1992، ص–ص. 38–39.

(2) " Habitus " تهيؤ عام يولد تصورات خاصة قابلة للتطبيق في ميادين مختلفة من الفكر و العمل. أنظر: **نفسه**، هامش ص. 29.

(3) **نفسه** ، ص. 228.

(4) الكلمة لها معنى إيجابي لكنها لدى المستعمر هي مرادفة للتوحش و الإغراق في التخلف. و استعملتها هنا أيضا بمعنى سلبي و أقصد بها الجزائريين المنبهرين بالثقافة الغربية و الذين يعتقدون أن فرنسا هي النموذج الأمثل للحداثة و التقدم.

الزمرة يتعاملون مع أبناء بلدهم بنوع من الاستعلاء، و التجاهل.[1]

و أفضل من يمثل هذه الفئة الموظفون – دون تعميم – الذين تمت ترقيتهم و تسليمهم مقاليد الإدارة في الجزائر بالتدريج بداية من سنة 1956، ثم أخذت العملية تتسارع مع اقتراب موعد الاستقلال في إطار مشروع قسنطينة الذي أنتج قوة ثالثة في الاقتصاد، و الإدارة ، ورثت ممارسات المستعمر، و هو ما جعل المجتمع الجزائري يعيش في دوامة أو حلقة مفرغة، أي أنه تحرر من المستعمر الأجنبي ليسقط ضحية إطارات و موظفين تقمصوا دور المحتل. وهم الذين وصفهم فرحات عباس" بالسادة الجدد الذين كانت علاقتهم بالشعب شبيهة بعلاقة المستعمِر بالمستعمَر.[2] و قد عانى الجزائريون من تعسف إدارة مفرنسة يتربع على عرشها أولئك "السادة الجدد". و هذا الوضع هو بلا شك من إفرازات سياسة الفرنسة ، التي كان غرضها تكوين أعوان للإدارة الاستعمارية لتولي مناصب تافهة،[3] كافية لأن تجعل منهم مجرد وسطاء مهمتهم ليس فقط تقريب الإدارة من الجزائريين و لكن أيضا إقناعهم بجدوى الاستعمار و فوائده. و عندما أدركت فرنسا أن موجة الاستعمار المباشر بدأت في الانحسار، و أن احتلالها للجزائر شارف على نهايته سارعت إلى ترقية هؤلاء الموظفين، و تقليدهم مناصب حساسة و أصدرت بهذا الشأن مراسيم و قوانين أهمها ما كان في إطار مشروع قسنطينة. [4]

على المستوى الثقافي لم تكن الفرنسة وسيلة للتعلم و التثقيف، بل كانت لها أغراض أخرى غير الغرض المعرفي، كالغزو الفكري الذي سيؤدي إلى تكوين إنسان جزائري

---

(1) هنا لا بد من الإشارة إلى أن فرحات عباس رغم إيمانه بإمكانية الاستفادة من فرنسا التنوير والحداثة و الاستعانة بها لترقية أبناء بلده فإنه لم يتقمص دور المحتل بل بقي مناصرا لطبقة الفلاحين و المحرومين مؤمنا بإمكانية الاستفادة من إيجابيات الحضارة الغربية دون التنكر لقيم الإسلام و حضارته.أنظر: **فرحات عباس**، غدا سيطلع النهار ، م. س. ، ص. 29 ، 38

(2) **نفسه** ، ص. 59

(3) أنظر: عبد الكريم غلاب، التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي في: التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية ، ط2، م. د. و, ع.، بيروت، 1986، ص– ص 151–152

(4) أنظر: **هذا البحث**، ص،ص. 419، 434–435.

على مثال الفرنسي، لكن بشخصية مستلبة،[1] غير متجانسة ، و بدون جذور ثقافية، و لا قيم أصيلة. كما أن هذه السياسة تسببت في إحداث طلاق بين النخبة، و أبناء وطنهم خاصة و أن هذه الفئة المتطورة لا تستطيع أن تجد هويتها إلا بإعادة اكتشاف جذورها في ثقافتها التقليدية، التي عملت فرنسا الكولونيالية على محوها و اضطهادها. [2]

في الواقع فإن هذا النوع من النخبة، لم يكن وليد فترة الإصلاحات الكبرى أو سياسة الفرنسة في القرن العشرين، بل يرجع إلى السنوات الأولى للاحتلال، فقد استطاعت الإدارة الاستعمارية أن تستميل عددا من المثقفين في القرن التاسع عشر، منهم الفقيه و الأديب ، من أمثال محمد الشاذلي القسنطيني (1807 -1877) الذي كتب أشعارا في مدح المسؤولين الفرنسيين مدنيين،[3]و عسكريين، و هنأ "الدوق دومال" باستسلام الأمير عبد القادر.(4) و منهم عدد كبير من علماء الدين الذين كان كل همهم الحصول على "خراج" راتب يضمن لهم العيش الرغد، فكانوا يتنافسون على الوظائف الدينية و يحرصون على توريثها لأبنائهم.[5]و قد صنفت بعض الدراسات هؤلاء ضمن الاتجاه الديني الثقافي المعتدل الذي يعيش أتباعه على أموال الدولة (السلطة الاستعمارية) كالمفتون، و القضاة و الأئمة، و كلهم تخرجوا تحت إشراف و رعاية سلطة الاحتلال. فلم يكن لهم رأي حر، و لا موقف ناقد لسياسة الاستعمار، و رغم ذلك كانوا خاضعين لرقابة مستمرة من الإدارة لعدم ثقتها فيهم. كانت مواقفهم معتدلة، إما من خلال التأليف، و إحياء التراث و المساهمة في الصحافة، و الدعوة إلى اليقظة العلمية، و تحرير العقل و الفهم الصحيح للدين.[6]

---

(1) **عبد الكريم غلاب** ،م. س. ، ص – ص 151- 152

(2) **David C Gordon**, North Africa's French, op.cit.,p.36

(3) **أبو القاسم سعد الله**، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، م.س.، ص-ص. 109-113.

(4) **نفسه**، ص. 89.

(5) عن هذه الظاهرة و خضوع علماء الدين للسلطة الاستعمارية أنظر: **أبو القاسم سعد الله**، أبحاث و آراء ج.3،ص،ص. 310،329 هامش رقم 7..

(6) **أبو القاسم سعد الله** ، أفكار جامحة ، مرجع سابق، ص-ص. 30-32.

و قد استكتب الفرنسيون بعض المثقفين فاستجابوا لهم،[1]فكانت أقلامهم أداة لخدمة الاحتلال و تمجيده. ختم أحدهم كتابه بهذه العبارة : " ... و أما ولاة الفرنسيين فإن عدم الظلم و المساواة (كذا) بين الناس صار طبيعة لهم ".[2]و لا شك أن هؤلاء استسلموا لسياسة الترغيب الفرنسية التي تعتمد على التمويه و المغالطة و هي نفس السياسة التي اتبعتها في مصر، كما لاحظ المؤرخ الجزائري"أبو راس الناصري"[3]الذي عاصر الحملة الفرنسية على هذا القطر، و لخص لنا سياستها هناك بعبارة غاية في الإيجاز و البلاغة بقوله : "... و موهوا بالعدل مكيدة حتى يحبهم الناس "[4]و هي نفس السياسة التي اتبعتها أيضا في تونس فالإنجازات الاستعمارية في هذا القطر " كان هدفها جلب القلوب بالإحسان"[5]و بالفعل استطاعت أن تجلب قلوب بعض التونسيين خاصة من أتباع الطرق الصوفية، التي مجدت الاستعمار و آمنت بأن فرنسا ما جاءت إلا لنقل منافع الحضارة، و التقدم إلى التونسيين، و السعي فيما يعود على الرفاهية و الرقي للرعية، و تهذيب البلاد و نشر التعليم، و خلال الحرب العالمية الأولى أرسلت أغلب الطرق الصوفية رسائل تأييد لفرنسا(عرفت آنذاك برسائل الإخلاص. [6]

سواء عبر أولئك المثقفون عن مواقفهم بصدق، أو استخدموا التقية لحماية

---

1) فكتب كل من محمد الصالح العنتري و الحاج احمد بن المبارك كتابا عن تاريخ قسنطينة بطلب من الضابط " بواسوني" مسؤول الشؤون العربية في قسنطينة من 1843-1848. أنظر: **أبو القاسم سعد الله**، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، م.س.، ص،ص. 35، 45.

2) أنظر : محمد الصالح بن العنتري، تاريخ قسنطينة ، مراجعة و تقديم و تعليق : يحيى بوعزيز، دار هومة ، الجزائر، 2007، ص. 160.

3) هو محمد بن أحمد بن عبد القادر... بن ناصر الجليلي المعسكري(1737- 1823) عرف بثقافته الواسعة و إطلاعه على أوضاع الكثير من الأقطار الإسلامية بفضل رحلاته، ترك ما يزيد عن الستين مؤلفا أهمها: فتح الإله (الرحلة)- زهرة الشماريخ – درء الشقاوة في حرب درقاوة ... للمزيد عن هذه الشخصية أنظر: **ناصر الدين سعيدوني** ، من التراث التاريخي و الجغرافي للغرب الإسلامي ، تراجم مؤرخين و رحالة و جغرافيين، د.غ.إ.، ط.1، لبنان، 1999، ص-ص. 460- 462.

4) **أبو القاسم سعد الله**، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ،ج2 ، م.س. ، ص. 306.

5) **العجيلي التليلي** ، الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية، م.س. ، ص. 187.

6) **نفسه**، ص، ص.171، 177

أنفسهم من "إرهاب الاستعمار"[1]، فإنه من المؤكد أنهم كانوا منقطعين عن واقع أمتهم، و عاشوا لأنفسهم و لأبنائهم، و كانوا طلاب دنيا، و تحت تصرف الاستعمار، فلم ينقل عنهم أي موقف من عمليات التقتيل و الإبادة التي راح ضحيتها قبائل بأكملها، و لا "من ثورة ... و لا دعوة للتغيير "[2]و لعل مثل هذه المواقف هي التي كونت الانطباع بأنه لا يوجد بلد مسلم يرتبط سكانه بشكل وثيق بالأوروبيين مثل الجزائر، و أن التأثير الثقافي الأوروبي هو الأقوى، رغم التمسك بالمعتقدات الدينية.[3]

لما كان للغة دورا محوريا في بناء شخصية الإنسان ، و تحقيق وحدة المجتمع ، إذ هي الحدود الحقيقية للأمة ،و الرابطة بين عالم الأجسام و عالم الأذهان،[4]و هي كذلك وسيلة لاكتشاف الهوية الفردية و الجماعية و أداة للتعبير عن حاجات الحاضر، و مشاريع المستقبل، و تحمل أيضا انطباعات الماضي،[5]فقد عمل الاستعمار على محاصرة اللغة العربية و تهميشها لصالح اللغة الفرنسية، مما أحدث خللا في اللسان الجزائري، حتى أن بعض المشارقة اعتقد أن الفرنسية هي اللغة الأم للجزائريين.[6]كما أن الذين كتبوا في عهد الاحتلال بغير لغة البلد المحتل ظلوا مجهولين ما عدا عدد قليل من الكتاب الذين يتمتعون بقدر من الثقافة التقليدية. [7]

---

1) **أبو القاسم سعد الله** ،أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج3 ،م.س. ، ص. 311.

2) هذا الكلام و إن قيل في حق أحد العلماء و هو حميدة العمالي (ت 1873) فإنه ينسحب على الكثير من المثقفين.أنظر: **نفسه**، ص،ص. 311، 347.

3) **Jean Despois**, l'Afrique blanche, Tome premier, l'Afrique du Nord, Presses Universitaires de France , 3em Edition, Paris, 1964 , p.505.

4) كما يرى الفيلسوف الألماني فيخته Fichte. أنظر :**عبد القادر جغلول** ، تاريخ الجزائر الحديث، م. س. ص. 13

5) **جورج بول** ،طبيعةاللغة ، ترجمة بغزو صبرينة ، مجلة معالم ، مجلة فصلية تعنى بترجمة مستجدات الفكر العالمي تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية ع.الثالث ، صيف 2010 ، ص. 85

6) **Mustapha Lachref** , l'Algérie nation et société , François Maepero, Paris ,p.3251967,

7) **ألبير ميمي** ،الوطن الأدبي للمستعمر ، تر: محمد العربي ولد خليفة، مجلة معالم ، مجلة فصلية تعنى بمستجدات الفكر العالمي تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية ع.3 ، صيف 2010 ،ص.59

أما الكتاب الجزائريون الذين يكتبون بلغة المستعمر هم في الحقيقة مغتربون في هذه اللغة، و يواجهون إشكالية مخاطبة جمهور متناثر، أو غير موجود، بسبب حاجز اللغة، فهم محرومون من المجموعة الثقافية Communauté culturelle التي تبادلهم الشعور و المعاناة ، و نراهم جالسين "حول مائدة ضيقة زبائنها من المحضوضين بالمال أو الثقافة، و لا تقترب منها عامة الشعب."[1]هذه الغربة بين المثقفين و عامة الشعب، خلقت نوعا من الانشطار داخل المجتمع الجزائري الذي يعاني من مشكلة ثنائية اللغة أو تعددها ، وهي ظاهرة لها انعكاسات خطيرة على الاستقلال الثقافي للأمة ، إذ بدون لغة لا يمكن استعادة الثقافة الجماعية للبلد.[2]

وصف الأديب الجزائري مالك حداد[3] حال الجزائريين في تصريح له ببيروت في 16 جوان 1961 ، بمناسبة انعقاد مؤتمر الكتاب الآفروآسياويين بأنهم يتعرضون لأكبر خيانة و محو للشخصية في التاريخ، و يعانون " لاختناق ثقافي "، و أشار أنه لا يستطيع التكلم بالعربية، و هو دليل على نجاح فرنسا في إلغاء الشخصية الجزائرية و أضاف أن اللغة الفرنسية هي منفاي.[4]

لقد عملت فإن فرنسا على شل " التراثات المحلية" في البلاد التي استعمرتها، و لا يخفى أن هذه التراثات "مارست دورها بمثابة صمامات أمان و ملاجئ للهوية". [5]
و هذا ما جعل المجتمعات العربية – و منها المجتمع الجزائري – المستعمَرة تعاني

---

1) **ألبير ميمي** ،م.س. ، ص،ص. 63،61
2) **نفسه**، ص. 63.
3) شاعر و روائي جزائري يكتب باللغة الفرنسية من مواليد قسنطينة سنة 1927 نشر أعماله الأولى بالمجلات الفرنسية تقلد عدة مسؤوليات ثقافية و انتخب أمينا عاما لاتحاد الكتاب الجزائريين. من أعماله الأدبية: الشقاء في خطر – التلميذ و الدرس – توفي بقسنطينة سنة 1978. أنظر:**عادل نويهض** ،م.س.، ص. 281.
4) **David C Gordon**, North Africa's French,op.cit , p–p. 35–36
5) **محمد أركون**،الفكر الإسلامي قراءة علمية ، ترجمة : هاشم صالح ، ط. الثانية، م. ث. ع. ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1996، ص. 29.

من قطيعتين: الأولى هي القطيعة مع الإسلام المبدع منذ القرن 11أو 12م الذي شهد ضعفت الدولة المركزية في بغداد و انتصار الحنبلية على الاجتهاد المعتزلي، الثانية القطيعة حدثت بداية من القرن 19 عندما سقطت الكثير من الأقطار العربية ضحية الاحتلال ، حيث قطع هذا الدخيل المجتمعات العربية عن تاريخها.[1]

تركت المدرسة الفرنسية آثارا لا يمكن إنكارها في الحياة الثقافية و الاجتماعية و السياسية للجزائريين، مما أنتج جدلا متعددا داخل المجتمع، أشبه ما يكون بالصراع الداخلي بين مجموعتي قيم، [2] لكن دون أن يصل هذا الجدل إلى درجة الصراع أو العداوة ، فالعلاقة بين المفرنسين و المعربين خلال فترة الاستعمار غلب عليها الاحترام و التقدير، و لعل الصداقة التي كانت تربط الشيخ "عبد الحميد بن باديس" بالصيدلي و السياسي "فرحات عباس" تعد نموذجا جيدا لذلك الاحترام المتبادل بين النخبتين، بل إن فرحات عباس ثمن هذه العلاقة و قال أن ابن باديس شرفه بصداقته و دَعمِه.[3]لكن بعد الاستقلال – غلب الصراع بين الطرفين، لأسباب إديولوجية و سياسية، و لما كان المفرنسون – المستلبون – هم المسيطرون على الإدارة، و المسؤولية فقد عانى المثقفون المعربون أكثر من غيرهم من التهميش و التضييق، و كانت الأولوية في التوظيف عقب الاستقلال لمن يتقن اللغة الفرنسية، و لا يخفى أن بعض الجزائريين المفرنسين كانوا من المتعاونين مع الإدارة الاستعمارية، و منخرطين في مشاريعها المختلفة.[4]و لعل أول من واجه هذا التعسف هم الجزائريون العائدون من البلاد العربية الذين كانت تطلب منهم وثائق تعجيزية للحصول على وظيفة ما، أو تسوية وضعيتهم. و لم يسلم من مضايقة الإدارة المعلمون المشارقة الذين قدموا

---

1) أنظر :**محمد أركون** ، أين هو الفكر الإسلامي، م.س. ، هامش، ص. 143 . يتحدثأيضا عن قطيعة مع العقلانية الغربية. أنظر كتابه: الفكر الإسلامي قراءة علمية، م.س، ص9.

2) عبد الله العروي، ثقافتنا في ضوء التاريخ ،م. س. ص. 162

3) **Leila Benammar Benmansour**, Ferhat Abbas, l'injustice, Alger–Livres Editons, Alger, 2012,p. 116

4) **الطيب العلوي** ،قراءة جديدة في بيان نوفمبر الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، السنة الثانية ، علثاني، ربيع 1995 ، /1415هـ. ، ص. 219.

إلى الجزائر للتدريس.[1] كما عانى منها المثقفون الجزائريون المنتمون للتيار العربي الإسلامي، و قد قص علينا المؤرخ الجزائري "أبو القاسم سعد الله" صورا من هذه المعاناة عن تجربة شخصية، مما جعله يستخلص أن " الطبقة الصغيرة التي كونها الاستعمار هي التي تحكم الآن في البلاد، و أنها فاقدة تماما الإحساس بالقومية، و العروبة و الإسلام ".[2]و لعله من أسباب هذه الانتكاسة أنه بعد تحقيق الحرية و الاستقلال، مُنحت الفرصة لعناصر تلك الطبقة كي "يكفروا عن ذنوبهم" بسبب خدمتهم لأسياد كانوا يشربون دم إخوانهم،[3]و هذا الوضع الغريب هو الذي جعل الجزائر المستقلة تواجه مشاكل أعقد من التي واجهتها أثناء فترة التحرير.[4]

إن التحولات الإيجابية التي عرفها المجتمع الجزائري خلال فترة الاحتلال، و التي غالبا ما يتغنى بها الفرنسيون، جرت بطريقة تعسفية، و في ظل دعاية و حرب بسيكولوجية همشت دور الفرد الجزائري و أقصته، و حولته إلى مجرد متلقي، و هذا ما جعل هذه التحولات سطحية و هشة. بمعنى أن الإنسان الجزائري بقي بعد أزيد من قرن من الاحتلال، يعاني من نفس مظاهر التخلف التي كان يعاني منها خلال الفترة العثمانية، و بقيت البسيكولوجية الدينية هي الغالبة على شخصيته، فقد كان قبل الاستعمار مؤطرا بشكل يكاد يكون كاملا من طرف الطرق الصوفية، و بعد الاستقلال أطرته قوى دينية أيضا، لكن مجسدة في شكل أحزاب تحمل شعارات إسلامية.[5]

كما أن تلك التحولات كانت ظاهرية و سطحية، و هو ما جعل المجتمع الجزائري

---

1) حول هذه النقطة أنظر :**مختار بوشيبة** ، الهجرة الجزائرية إلى تونس 1832-1962، دار الأوطان للثقافة و الإبداع ، الجزائر، 2018، ص-ص. 107-109.

2) **إبراهيم لونيسي** ،قصة شيخ المؤرخين، في: **محمد الأمين بلغيث**،(إعداد و تنسيق)، رحيل شيخ المؤرخين، الجزائر ، 2014، ص.261.

3) **Amar Ouzegane**,Le meilleure combat, op.cit, p.141

4) شريط عبد الله، معركة المفاهيم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د.ت.، الجزائر، ص.93.

5) **الأخضر لطيفة** ،الإسلام الطرقي كيف و لماذا وقفت الطرق الصوفية إلى جانب فرنسا ، دار سراس للنشر ، تونس، 1993 ، ص-ص.151-152.

يعاني من تناقضات، فهو يعيش بعض مظاهر الحضارة الأوروبية على مستوى الاستهلاك، لكن يعاني من مظاهر التخلف في الإنتاج و السلوك و الفكر، كما أن موقفه من الحضارة الغربية يجمع بين الإعجاب و الكراهية.[1]

لم تجلب فرنسا للجزائر إلا الجانب المادي من الحداثة، فالإصلاحات المختلفة و مشاريعها السكنية خاصة، كانت وسيلة لتفكيك التضامنات التقليدية التي كان يتميز بها المجتمع الجزائري، و تغيير مراتب القيم لديه، و كان الريفيون الذين اقتلعوا من مواطنهم الأصلية أكثر عرضة لهذه التغيرات،[2] و إن لاحظ بعض الفرنسيين أن العربي يعيش في المدينة بنفس نمط عيشه في الريف،[3] لكن على مستوى السلوك و العلاقات الاجتماعية، فإن الاستعمار الفرنسي أحدث اضطرابا في العلاقات الاجتماعية القائمة أساسا على مبدأ التضامن ، فالعلاقة بين الفقير و الغني و العامل و رب العمل كانت تأخذ طابعاعائليا و أخويا.[4]

إن الذي يميز مجتمع إنساني ما، هي العلاقات الاجتماعية التي تجمع الأفراد و توحدهم و تمنحهم الشعور بالانتماء إلى نفس المجموعة، و إلى نفس القيم، و تعتبر الأسرة عنصر اجتماعي حي و حساس لكل التغيرات التي تحدث في الخارج، و الفرد الذي تعود على العيش في مجموعة محلية و تعود على تصرفات و سلوكات ما، تحت أنظار أشخاص يعتبرون أقرباء بدرجات متفاوتة، سيظهر مقاييس سلوكية و تصرفات جديدة، عندما ينتقل للعيش في مدينة تضم مئات الآلاف من السكان، فإذا تعود على ضبط تصرفاته تحت أنظار معارفه، فإنه سيبدي حتما نوعا جديدا من

---

1) **محمد عابد الجابري** ،إشكالية الفكر العربي، مرجع سابق، ص-ص. 140-141.
2) ذكر محمد أركون هذه الآثار للحداثة التي نحياها اليوم، لكنها أحدثت الحداثة التي جلبها الاستعمار نفس الآثار قبل الاستقلال. أنظر: **محمد أركون**،أين هو الفكر الإسلامي، م.س, ص- ص. 186-187
3) **Guy Klein**, Algérie aimée et trahie,op.cit, p.33
4) **Bouda Mohammedi – Tabti**,la société algérienne avant l'indépendance dans la littérature les livres, lecture de quelque romans, Office des Publication Universitaires , Alger , 1986,p. 28

السلوك في وسط مختلف، يعتبر فيه شخصا مجهولا أو نكرة.[1]

إن ظاهرة النزوح التي عرفتها الجزائر خلال الفترة الاستعمارية، أدت إلى ظهور أحياء سكنية فقيرة حول المدن، و يلاحظ أن مجتمع هذه الأحياء التي رَيَّفت المدينة لا تزال تحمل تقاليد الانفصال عن السلطة الريفية، و هو ما يعني أنها ستشكل تحديا أمنيا خطيرا للدولة الوطنية بعد الاستقلال.[2]

و يعود سبب وجود مثل هذه التحولات إلى الإصلاحات الفرنسية التي استهدفت تحديث قطاعات معينة تعنيها، لغرس بُنَى حديثة منقولة نقلا، مع استمرار وجود بنى قديمة مما جعل الحياة الاجتماعية تعاني من الازدواجية، في كل المجالات عمرانية و ثقافية و نمط الحياة الفكرية (عصري و تقليدي).[3]

و من أبرز أنواع الازدواجية و أخطرها: ازدواجية التعليم ، فهناك تعليم حديث و متطور، و تعليم تقليدي، عاجز عن سد كل فجوات التخلف التي يعاني منها المجتمع و لا يلبي كل حاجته للتطور التقني و المعرفي الضرورية لبناء حضارة قوية. لكن الأخطر من هذا هو امتداد هذه الازدواجية إلى القيم و أنماط السلوك، إذ يمكن أن نميز ببساطة بين فئتين داخل المجتمع المحتل، فئة أُعجِبت بأنماط السلوك الأوروبي و قيم المجتمع الغربي و فضلت أن تعيش وفقه متنكرة أحيانا، بشكل صارخ لماضيها و لمجتمعها الأصلي، و إن كانت هذه الفئة تمثل الأقلية فإنها قد تجد من يدعمها فتصبح مؤثرة، و في الطرف المقابل نجد أغلبية المجتمع الذي بقي محافظا على قيمه القديمة، يعيش على الهامش و بلا تأثير.[4]

---

1) **Lahouari Adli**, les mutations de la société algérienne, Edition, la découverte, Paris, 1999, p,p.27,37,189.

2) و مما يزيد من خطورة هذا الموروث أن أغلب الدول الوطنية الفتية لم تهتد إلى بناء مؤسسات مؤهلة لإعادة تنظيم المجتمع بالشكل الذي يمكنه من الاندماج السياسي. أنظر: **الأخضر لطيفة** ،الإسلام الطرقي، م.س. ، ص. 152.

3) أنظر: **محمد عابد الجابري** ،إشكالية الفكر العربي، مرجع سابق، ص-ص. 18-19.

4) **سعد الدين إبراهيم**، المجتمع و الدولة في الوطن العربي،م.س.، ص.152

لقد أدخل الاستعمار الفرنسي على المجتمع الجزائري أشكالا جديدة للاتصال، كالحزب و الجمعية، و التي يطلق عليها أدوات التحديث، و الفاعلون الذين يستعملون هذه الأدوات التي جاءت مع الاستعمار، مضطرون من جهة أخرى إلى مسايرة الوضع القديم التقليدي، أي المزج بين الأساليب الحديثة و الأساليب التقليدية من أجل ضمان مساحة للنفوذ و كسب الأنصار. و لا ينظر إلى هذا النوع من التوفيق كحيلة سياسية لكسب الأصوات فقط، بل له جانب إيجابي، إذ يكسب فعالية للعملية التحديثية عن طريق المزج بين القيم المحلية و العالمية، و لكن بعد أن يقدم أولئك الفاعلون تنازلات لصالح النظام القديم، فتظهر عليها صفة الازدواجية الثقافية خاصة في بداية نشاطها. و في المقابل فإن النظم المحلية التقليدية تسعى لتوظيف الإطار التحديثي حتى تحافظ على مكانتها، و لا تفقد نفوذها في إطار إعادة تكييف أطر التسيير التقليدية و يمكن تلخيص هذه العملية المعقدة بـ " احتواء الحداثة و إعادة "الأقلدة"، و هو ما جعل المجتمعات المستعمرة تعيش وضعا فريدا من نوعه، "فكل شيئ يتغير، إلا أن كل شيئ لا يتغير جملة واحدة"، و هذا بسبب فقدان التحول السلس الذي يقوم على مبدأ الاستمرارية التاريخية، إذ هناك عملية تحديث مفروضة، و أخرى ناتجة عن الدولة الوطنية.[1]و لعل هذا الوضع الغريب هو الذي أثر على سلوك الأفراد في المجتمع الجزائري و باقي المجتمعات التي تعاني من بازدواجية الشخصية، و ما ينتج عنه من أشكال النفاق الاجتماعي، الذي نراه منتشرا بشكل كبير لدى الشعوب التي لم تستطع التوفيق بين خصوصياتها و متطلبات الحداثة الغربية، و هو ما عبر عنه المفكر المغربي محمد عابد الجابري بـ "حالة الانشطار".[2]و قد عملت السياسة الفرنسية في الجزائر –الإصلاحات– على تغذية هذه الحالة داخل المجتمع الجزائري، لأنها عرقلة الارتباط الإيجابي بتراثه، و شجعت

---

1) **صالحي محمد إبراهيم** ،التحديث و إعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي و السياسي . منطقة القبائل نموذجا ، ترجمة : غالم محمد ، إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، ، م. ب. أ. ا. ث. – وهران، عدد 8، ماي– أوت 1999،ص–ص. 27– 29

2) **محمد عابد الجابري**، إشكالية الفكر العربي،**م.س.، ص.9.**

الفهم السلبي لهذا التراث ، كما أنها لم تُمكِّن النخب الجزائرية من ولوج الحاضر بامتلاك أدوات التقدم و أساليب التخطيط الفعلية، التي تناسب خصوصياتها الحضارية، و لكن أتاحت لها الفرصة أن تطلع على هذا الحاضر بالقدر الذي يُنمِّي فيها الشعور بالإعجاب و الانبهار، مما أدى بالكثير منها إلى التنكر لتراثها، و الدعوة إلى تبني تراث الآخر دون وعي أو تكييف.[1]و هذه الحالة تنطبق على الكثير من المجتمعات العربية – أغلبها كان واقعا تحت الاحتلال الفرنسي– و هو ما جعل الواقع العربي واقعا يتميز بظاهرتين: ظاهرة الصراع بين القديم، الذي طغت عليه القيم الأخروية المثالية، و الجديد الذي ينفرد بقيمه المادية الدنيوية، أما الظاهرة الثانية فهي ظاهرة الصراع بين الأنا و الآخر، و هي على كل ظاهرة منبثقة من الأولى. و لكن الأمر الخطير هو أن هاتين الظاهرتين أدتا إلى وجود حالة من التوتر و القلق، تهيمن على المجتمعات العربية التي يعيش أفرادها حالة انفصال. فالأنا العربي ينتمي إلى ماض يحاول تجاوزه، و حاضر يملكه الآخر. مما جعله يعيش حالة فراغ و أزمة في الهوية.[2]

هذاالتحليل الدقيق للمجتمعات العربية، لا يستثنى منها المجتمع الجزائري بل لعله أكثر المجتمعات العربية معاناة في هذا المجال. يرى " محمد عابد الجابري" أن الخطوة الأولى للخروج بالمجتمعات العربية من هذا الواقع، هو نقل حالتها المتأزمة من وضع الإشكالية إلى وضع المشكلة، و يعني بذلك إعادة طرح هذا الواقع بصورة منظمة و عقلانية و تحليله تحليلا نقديا، و بهذه الطريقة، تتخلص من الطابع الإشكالي الذي من ميزاته أنه يشوش الفكر و يؤزمه.[3]

و في المجال الاقتصادي ظهرت ازدواجية واضحة، حيث يمكن التمييز بين قطاع متطور ذو طابع إنتاجي و خدماتي و اتصالي، و قطاع متخلف يقتات منه بصورة مباشرة السكان المحليون. و هو ما نتج عنه ظهور كيانات اجتماعية – اقتصادية

---

1) **محمد عابد الجابري**، إشكالية الفكر العربي،**م.س.،ص. 9**

2) **نفسه.**

3) **نفسه.**

محظوظة و مستفيدة، حتى أصبحت حلقة في شبكة نظام الاستغلال و الاستنزاف التي يسيطر عليها المحتل ، في حين يعيش أغلب السكان على اقتصاد الكفاف خاصة في المناطق الريفية.[1]

لقد حول الاستعمار الفرنسي النشاط الاقتصادي للفرد الجزائري من إنتاج موجه للاستهلاك المحلي إلى إنتاج موجه للتبادل و التصدير نحو السوق الفرنسية، و الأوروبية. فإنتاج الخمر و القمح مثلا كان يشكل 79% من الانتاج الفلاحي. و في المجال الصناعي فإن الاستعمار لم يبق إلا على بعض الصناعات التحويلية (تحويل المنتوجات الزراعية) و الصناعات الاستخراجية (الحديد الفوسفات الزنك)، بالإضافة إلى ذلك فقد حطم الصناعات التقليدية لصعوبة الحصول على المادة الأولية، و في أواخر الخمسينات بدأ التفكير في الصناعة الثقيلة، مع صدور مشروع قسنطينة.[2]

بسبب عمليات العصرنة التي شهدتها الفلاحة في الجزائر عقب الإصلاحات المتكررة، بالإضافة تقنين نظام الملكية، عرفت الفلاحة و الريف بها ، تغيرات جوهرية لم تكن لصالح الفلاح أو المجتمع، رغم الفوائد الظاهرية التي جلبها الوضع الجديد، إذ أن هذا التطوير الظاهري صاحبه اختلال في الإنتاج الفلاحي، الذي أصبح يعتمد على المحاصيل النقدية تبعا لحاجة السوق الفرنسية. و نظرا لظروف المنافسة غير العادلة مع الفلاح الأوروبي هجر الكثير من الفلاحين أراضيهم، و غادروا أريافهم إلى المدينة، لينظموا إلى عمال الخدمات غير المنتظمة، أو يتحولوا إلى بائعين متجولين أو حتى متسولين.[3]

و لكن رب ضارة نافعة كما يقول المثل، فالتغيرات التي أحدثها البطش الاستعماري

---

1) **سعد الدين إبراهيم**، المجتمع و الدولة في الوطن العربي،م.س. ص. 152.
2) **حويتي أحمد** ،التغيير التكنولوجي و أثره ، دراسة سيوسيولوجية ، بحوث ، مجلة علمية جامعة الجزائر ، ع1، 1992-1993، ص.12
3) **سعد الدين إبراهيم**، ،م.س. ،ص. 158.

على المجتمع الجزائري و التي اضطرته إلى النزوح نحو المدينة، أدت بشكل مباشر إلى تقليص القاعدة الاجتماعية للزوايا و الطرق الصوفية، التي كانت تعتمد عليها الإدارة الاستعمارية في تهدئة المناطق الثائرة ، و كان هذا الانحسار، لصالح الحركات الوطنية التي احتكت بها الطبقات الريفية النازحة إلى المدينة. فالريفي الذي تعرض للظلم و القمع هرب إلى المدينة، و انظم للنشاط الوطني، و لعلنا لو أجرينا بحثا عن التركيبة الاجتماعية للمناطق التي عرفت نشاطا معتبرا لخلايا الثورة و قبل ذلك لحركة الانتصار لوجدنا أن الكثير من الناشطين الوطنيين الساكنين بالمدن من أصول ريفية أو من المناطق الداخلية.[1]

رغم كل المشاريع و الإصلاحات الثقافية و الاجتماعية، فإن الاستعمار الفرنسي لم يستطع القضاء على الثقافة الوطنية، ذات الطابع العربي و الإسلامي، و السبب لا يعود فقط إلى المقاومة الثقافية التي أبداها الجزائريون، و لكن لأسباب أخرى موضوعية أهما:

1- أن تغيير الأخلاق و الذهنيات لا يمكن أن يتم إلا في ظل تحول طبيعي و هادئ، و في جو آمن دون محاولة لاغتصاب الوعي.[2]

2- لكون الثقافة الإسلامية كانت و لاتزال ثقافة عالمة، و حية، متجذرة في الوجدان فهي ثقافة الماضي "المُمجَّد الحاضر دوما في الذاكرة مع كل مشاعر الاعتزاز و الحنين"، و كان هذا الاعتزاز و التمجيد ملجأ للاحتماء، لجأ إليه كل الجزائريين على اختلاف توجهاتهم. فهذه الثقافة عبارة عن تراث دل على حضور السلف في الخلف، و ليست إرثا ينتقل إلى الابن بعد موت الأب، إذ في حالة التراث فإن الأب دائم الحضور لم يغب.[3]

3- أن فرنسا راهنت على المدرسة للقضاء على الفكرة الوطنية، و لكن المدرسة ليس لها إلا دور ثانوي أمام الثقافة العامة السائدة، التي كانت تصب كلها لصالح الفكرة

---

1) حول العلاقة بين النزوح الريفي و تنامي القوى الوطنية أنظر: **الأخضر لطيفة** ،الإسلام الطرقي، م.س. ، ص. 143.

2) **Marc Lauriol,Philippe** Marçais, au service, op.cit. p.24

الوطنية.[1]

4- أن الجمهورية الرابعة لم تتبع سياسة واضحة فلا هي تمسكت بالاستعمار، و لا هي اتجهت نحو إزالته، و حتى الجمهورية الخامسة كانت سياستها غامضة.[2]و لكن فرنسا الاستعمارية كانت واضحة في استهداف محو الشخصية الوطنية، و الحيلولة دون تحقيق الاستقلال الحضاري، و تحويل الشعب المحتل إلى "هامش " تابع للغرب.[3] فكيف واجه الجزائريون هذا التحدي.؟

3. النخبة الجزائرية و التحدي الاستعماري:

الجزائريون خلافا لكل الشعوب المستعمرة كانوا يواجهون استعمارا مزدوجا، استعمار القوة الحربية الفرنسية، و استعمار القوة الاستيطانية الأوروبية. [3]

لقد شكل الاستعمار بالنسبة للجزائريين تحديا كبيرا، على مختلف المستويات العسكرية و الثقافية و الاقتصادية و السياسية. فلم يكتف الاستعمار بغزو الجغرافيا، و إنما سعى بكل الوسائل لتغيير تركيبة المجتمع الجزائري، و اجتثاثه من محيطه الحضاري، بكل ما يحمل من لغو و دين و تاريخ، و محاولة التفريق بين الجزائريين من خلال إثارة النعرات الجهوية، و حصر الجزائري في عالم الأشياء،[5] فلا يحق له أن يتكلم لغة الإنسان أو يتمتع بحقوقه.[6]

لقد أظهر الجزائريون اتجاه قوات الاحتلال أنواعا من المقاومات، بالإضافة إلى رد

---

1) حول أهمية الثقافة العامة أنظر :**عبد الله العرووي** ، ثقافتنا في ضوء التاريخ، م.س. ، ص.148.

2) **Xavier Yacono** ,les étapes de la décolonisation ,Op.cit, p. 123

3) **محمد عمارة**،الاستقلال الحضاري ،م.س. ، ص. 9.

4) **عميراوي أحميدة** ، " فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية "، المصادر ، مجلة سداسية تصدر عن، م. و. د. ب. ح. ث. أول نوفمبر 54، ع . التاسع ، السداسي الأول ، 2004، ص.17.

5) يصف أبو القاسم سعد الله هذا المعنى بدقة. " ... كانوا (يقصد الجزائريين) في نظر القانون الفرنسي رعايا و كانوا في نظر الكولون عبيدا – سلالة مقهورة– و لكنهم في نظر أنفسهم كانوا لا شيئ ". أنظر: **أبو القاسم سعد الله**، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج.2، م.س.، ص. 28.

6) **مالك بن نبي** ،في مهب المعركة ، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2002، ص. 298.

الفعل المسلح و السياسي، فقد قاوموا الاستعمار أيضا بالدين و الثقافة. أما رد الفعل الديني فكان برعاية و دعم المؤسسات الدينية، و على رأسها الزاوية، و كثيرا ما يتم استغلال فكرة النسب الشريف و الانتماء إلى آل البيت للتحريض على المقاومة، خاصة خلال القرن التاسع عشر، أما رد الفعل الثقافي، فقد تجسد بالأساس في الدفاع عن المقومات الأساسية، من لغة و دين، و التعلق بالتاريخ، الذي أصبح مجرد "ذكريات "حبيبة"، و هو عمل غير كاف بالنظر إلى شراسة الاعتداء الثقافي، و يمكن تفسير قصور رد الفعل في هذا المجال الحيوي، بغياب المؤسسات الثقافية الوطنية، فالمدرسة فرنسية، و اللغة المهيمنة فرنسة، و الكنيسة المدعومة ماليا نافست المسجد، و حاصرت نشاطه.[1]

حاول الجزائريون أن يحموا أنفسهم من تأثير المؤسسات الثقافية التي أنشاها الاحتلال بغرض احتوائهم فكريا و ثقافيا عن طريق مقاطعتها، و إحياء مؤسساتهم القديمة و استعادة نشاطها التعليمي الذي رعته الزاوية، ثم المدارس الحرة التي ظهرت بفضل بعض المبادرات الفردية، ثم بفضل هيئات وطنية كجمعية العلماء، و حزب الشعب.و كانت هذه المدارس تقدم برنامجا تعليميا يقوم عليه معلمون تخرجوا من الزيتونة، و الأزهر و القرويين، متأثرين بالفكر الإصلاحي الإسلامي، و يعتمد أساسا على كتب التراث أو بعض الكتب المؤلفة في المشرق.(2)

لقد استمات الجزائريون لعقود طويلة دفاعا عن الأرض و الإنسان ، و أصبحت هذه التجربة النضالية رصيدا ثريا استفادت منه الأجيال اللاحقة . و تعتبر ثورة أول نوفمبر الحلقة الأخيرة في سلسلة الانتفاضات و الثورات، التي عرفتها كل ربوع الجزائر. لم تكن الثورة الجزائرية نتيجة عملية تثوير أو تهييج، و لكنها حركة تحررية أفرزت ما أطلق عليه المفكر الجزائري "ملك بن نبي" بحالة التوتر و الفعالية المحركة للطاقات الاجتماعية"،[3]و غدت نموذجا – للعرب و لكل الشعوب المضطهدة – في الكفاح من أجل الوجود، و الحفاظ على الكيان، و على المستوى

---

1) **أبو القاسم سعد الله** ،أفكار جامحة ، م.س. ، ص. 25.

2) **نفسه**، ص. 27.

3) **ناصر الدين سعيدوني**، الجزائر منطلقات و آفاق، د. غ. إ. ، ط.1، 2000، ص. 298.

العالمي فإن الثورة انتصرت لمبدأ حق الاختلاف.[1]

إن تحسين الوضع الاجتماعي للجزائريين، لم يكن يعني شيئا بالنسبة للثورة ، لأن هذا لم يكن في يوم ما مطلبا لها، فالهدف الذي ألعنته منذ البداية هو إزالة الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، و ربط المجتمع الجزائري مرة أخرى بقيمه الحضارية الأصيلة و التي عمل المحتل على محاربتها و إزالتها لعشرات السنين.[2] كما كانت تعبيرا حقيقيا عن حلم عاشت من أجله أجيال من الجزائريين الذين طمحوا بإصرار لاستعادة مجد دولتهم كقوة عسكرية محترمة، قادرة على المشاركة في الحضارة الإنسانية انطلاقا من خصوصياتها. و كل حركات المقاومة لم تكن تتحرك إلا بناء على هذا الوعي الحضاري.[3]

إن المسألة الحضارية قضية جوهرية لأي أمة ، إذ لا يمكن تصور نهضة اجتماعية أو اقتصادية بدون الاستناد إلى رصيد حضاري أصيل،[4]و مشروع يتناسب و هذا الرصيد.[5]

لا شك أن الثورة الجزائرية كانت تتطلع إلى ترقية الإنسان الجزائري و إعتاقه من كل أسباب الاستغلال و العبودية ليعيش حياة كريمة، و لكن هذا الهدف الكبير يحتاج إلى تخطيط محكم و تضافر جهود جميع المثقفين لصياغة مشروع يستجيب لتلك التطلعات ويضمن تحقيقها، و هي مهمة ضرورية مكملة لعملية التحرير، العسكرية

---

1) أنظر:**عبد الجليل التميمي**، من أصول الثورة الجزائرية و توظيف مبادئها ، الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية و صداها في العالم ، م. و. د. ت. ، 24-28 نوفمبر 1984، ص. 29.

2) **Marc Lauriol**, l'Algérie angoissée, op.cit, p-p. 15-16

3) **أبو القاسم سعد الله** ،خارج السرب، مقالات و تأملات ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، ط.2، الجزائر، 2009، ص. 14.

4) قضية الأصالة لا تتعلق فقط كما قد يتوهم البعض بالعالم الإسلامي و إنما هي في الأصل قيمة إنسانية وضفتها كل الأمم التواقة إلى تحقيق الازدهار و التقدم في إطار خصوصياتها .و لعل اليابانيين هم أفضل من جسد المفهوم الإيجابي للأصالة.

5) أنظر :**ناصر الدين سعيدوني** ، الجزائر منطلقات و آفاق ، م.س. ، ص. 238.

السياسية، و هي مهمة تقع على عاتق النخبة الجزائرية.

لقد تعاطت هذه النخبة مع التحدي الذي شكله الاستعمار بأساليب مختلفة، و تباينت تصوراتها حول الطريقة الناجعة لمواجهة القوة المحتلة و التغلب على تفوقها من جهة، و العمل على تحرير و ترقية الإنسان الجزائري، حتى يخرج من دائرة الخضوع و التخلف و يصبح ندا للأوروبي من جهة أخرى. و لا شك أن هذه التصورات المختلفة لم تكن كلها صحيحة و فعالة. و يمكن تصنيف مقاومة النخبة إلى الأشكال الآتية:

1- **مقاومة سلبية منغلقة** على نفسها مثلها التقليديون من رجال الزوايا، و الطرقيين الذين يحملون أفكارا ميتة[1] معيقة للمجتمع.

2- **مقاومة استسلامية** مع بعض التجاوز في وصف هذا التوجه بالمقاومة ، تبناها المعجبون بالنموذج الحضاري الأوروبي و هم على صنفين : **أ-** دعاة الاندماج الكلي – التمثل – الذين يرون في مقومات الشعب الجزائري من دين و لغة و ثقافة، عراقيل تحول دون الأخذ بأسباب الحضارة المعاصرة. **ب-** دعاة المساواة و الاندماج في المجتمع الفرنسي دون التخلي عن المقومات الذاتية، و إمكانية تحسين أوضاع الجزائريين عن طريق النضال من أجل الحصول على إصلاحات عادلة.

3- **توجه آخر يرفض الذوبان و الاندماج** معا و يعمل على تقويض أركان الاستعمار لتحقيق الاستقلال.[2] و هو التوجه الذي تبناه الجناح الثوري من الحركة الوطنية، و الذي خاض معركة التحرير على المستوى

---

1) هي الأفكار الفاقدة للحياة و التي تسيطر على أنفسنا و تنشئ لدينا القابلية للاستعمار و تعيق نهضتنا. و تقابلها الأفكار القاتلة و هي الأفكار الأجنبية و تعتبر أقل خطورة. أنظر: **مالك بن نبي** ،في مهب المعركة ، م.س. ، ص-ص. 129- 130. و أيضا لنفس المؤلف: مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي ، تر: بسام بركة و أحمد شعبو، دار الفكر ، ط.1، 2002، ص. 146.

2) **ناصر الدين سعيدوني** ،م. س. ، ص. 278.

السياسي و العسكري.

4- المقاومة عن طريق الثقافة و التعليم و هو توجه يتقاطع و يختلف مع التوجهين السابقين فلا هو بالتوجه الاستسلامي، و لا هو بالتوجه الثوري، بالمعنى الحَرَكي للكلمة، و قد مثلته جمعية العلماء المسلمين.

لقد اندلعت ثورة الفاتح من نوفمبر و جرف تيارها أغلب إطارات حركة الانتصارات للحريات الديمقراطية من المركزيين، و كذا الزعامات السياسية التي لم تكن تتقاسم مع الجناح الثوري نفس وجهات النظر، و اختارت أن تناضل من أجل التغيير في إطار الإدارة الاستعمارية،[1]و انضمت إلى الثورة،[2]دون أن تتخلى عن قناعاتها السابقة،[3]أو التزاماتها الإديولوجية،[4]و قد أهلها مستواها الثقافي أن تتولى صياغة مواثيق الثورة الجزائرية، التي أعقبت الوثيقتين الأوليين : نداء إلى الشعب الجزائري،[6]باسم جيش التحرير الوطني، و بيان أول نوفمبرباسم الأمانة الوطنية.[7]و هكذا يمكن أن نلاحظ أن الرواد الذين خططوا لتفجير الثورة، كاد أن يقتصر دورهم على النشاط العسكري، مع إدراكهم لأهمية الجانب السياسي ، الذي يحتاج إلى

---

1) و هو ما أطلق عليه المفكر الإيطالي " جمبا تيستا فيكو" بالحل من الخارج. أنظر:**ناصر الدين سعيدوني** ،م. س. ، ص. 278..

2) حول هذا الموضوع انظر: **Mohamed Harbi**, le F.L.N. mirage et réalité , NAQD/ ENAL, Alger, 1993, p. 131.

3) قام عبان رمضان بجهد كبير في توحيد صفوف الجزائريين دون استثناء مع فتح المجال أمام الأوروبيين المتعاطفين مع الثورة. أنظر: **محمد عباس**، ثوار عظماء، م.س. ، ص. 259.

4) ضم المجلس الوطني الأول للثورة شخصيات من أطياف سياسية و فكرية متنوعة: فرحات عباس و أحمد فرانسيس من الاتحاد الديمقراطي ،أحمد توفيق المدني من العلماء ، سعد دحلب و عبد الحميد مهري من المركزيين ، محمد لبجاوي – تحت اسم مراد– شيوعي. أنظر : **Saad Dahleb**, mission accomplie, Ed.,Dahleb, Alger, 1990, p. 243.

5) من هؤلاء عبد الرزاق شنتوف من حركة الانتصار و محمد لبجاوي و عمار أزقان من الحزب الشيوعي . أنظر: **محمد عباس** ،جوانب مجهولة من مؤتمر الصومام في: ثوار عضماء ، م.س. ، ص. 260.

6) أنظر نص النداء في :**عيسى كشيدة**، مهندسو الثورة، م.س.، ص– ص. 218– 219.

7) أفكار البيان أملاها محمد بوضياف على الصحفي محمد العيشاوي الذي كان يتولى صياغتها. حول حيثيات تحرير البيان انظر:**نفسه**، ص–ص. 102– 103.

شخصية مثقفة،[1] فلم تكن لهم مشاركة تذكر في صياغة النصوص الأساسية للثورة – ما عدا النداء و البيان – فكان المضمون الفكري و الإديولوجي لهذه النصوص، من وضع مثقفين لم تكن تحدوهم بالضرورة، نفس الطموحات الحضارية للمجاهدين الذين خاضوا المواجهة العسكرية للاحتلال. فإلى أي مدى استطاعت مواثيق الثورة أن تترجم ذلك الوعي الحضاري الذي كان يحرك الثوار، و يمدهم بالإرادة و الطاقة المعنوية، التي مكنتهم من تحدي الجيش الفرنسي، و التطلع إلى استعادة مجد الدولة الجزائرية. ؟

4. الأبعاد الحضارية في مواثيق الثورة الجزائرية:

تتوفر الثورة على نصوص كثيرة، و مهمة تشكل في مجموعها رصيدا للدولة الجزائرية. و يمكن أن نختار منها أربعة نصوص أساسية هي: النداء الذي وجهه جيش التحرير الوطني إلى الشعب الجزائري، و بيان اول نوفمبر ، و أرضية مؤتمر الصومام **و** برنامج طرابلس. و لا تخلو هذه المواثيق من الإشارة إلى بعض الأبعاد الحضارية .

أولا – نداء جيش التحرير الوطني:

صدر هذا النداء ليلة الفاتح من نوفمبر، و تمت صياغته من طرف نفس المجموعة التي صاغت البيان، لكنه يختلف عنه من حيث المضمون، لأنه موجه فقط للشعب الجزائري، أي للداخل. و على بساطة النداء فإنه لم يغفل الجانب الحضاري. وقد وردت كلمة حضارة ثلاث مرات، **المرة الأولى** عند التذكير بالروابط المشتركة بين الجزائريين و إخوانهم التونسيين و المغاربة، " أشقاؤك التونسيين و المغاربة الذين تربطك بهم قرونا من التاريخ و الحضارة" **المرة الثانية** جاءت في سياق النفي والتفنيد، عندما اتهم المحتل بالأنانية، و الاستغلال متخذا من شعار التقدم، و

---

1) من أجل تمثيل سياسي للحركة الجديدة اتصل كل من محمد بوضياف و كريم بلقاسم و بن بولعيد بالطبيب محمد لمين دباغين لكنه اعتذر ثم تم الاتصال بعبد الحميد مهري و مولود قاسم نايت بلقاسم و العربي دماغ العتروس لكن دون جدوى. حول هذه الاتصالات أنظر: **بوضياف محمد** ،التحضير لأول نوفمبر ، عناية و تقديم عيسى بوضياف ، دار النعمان للطباعة و النشر، ط. 2، الجزائر ، 2011، ص-ص. 63-65.

الحضارة، قناعا للتغطية على أهدافه الحقيقية. و **في المرة الثالثة** استعملها في سياق مشابه مع إعطاء أمثلة من التاريخ تضمنت نماذج من الممارسات اللاإنسانية للاستعمار التي أثبتت أن وعود إقامة الديمقراطية، و العدالة و المساواة، ما هي إلا شعارات كان يتشدق بها ، بينما واقع الجزائريين كان مطبوعا بالبؤس والمعاناة.

البعد التاريخي كان حاضرا أيضا في هذه الوثيقة، إذ وردت كلمة تاريخ أو إحدى مشتقاتها ثلاث مرات، اقترنت بكلمة "حضارة" مرتين و في موضعين مختلفين ، الموضع الأول للتأكيد على التاريخ المشترك شعوب المغرب العربي ، و الموضع الثاني لنفي أي صفة حضارية للمحتل من خلال الاستشهاد ببعض الوقائع التاريخية. و ككل أدبيات الجناح الثوري في الحركة الوطنية الجزائرية، نص النداء على الفضاء الطبيعي الذي تنتمي إليه الأمة الجزائرية – لم ترد هذه الكلمة في البيان – و هو الفضاء الإقليمي، باعتبار قضية الأقطار المغاربية الثلاث واحدة ، ثم الفضاء العربي ، "أشقاءنا العرب" . أما البعد الديني فيبدو باهتا في النداء و لا نكاد نجد له أثرا ، إلا إذا اعتبرنا كلمة حضارة تدل ضمنيا على هذا البعد. و يمكن أن نلمس دعوة إلى التخلي عن بعض الأفكار السلبية الناجمة عن الفهم السيئ للدين الإسلامي كالاستسلام للقدر ، جاء في النداء : " ندعوك كي تنفض عنك استسلامك للقدر" . و عند تحريض الشعب على المقاومة و مناصرة قوى التحرير، لم يوظف النداء مصطلح الجهاد و المجاهدين، بل استعمل كلمات أخرى مثل : المحاربين ، تحرير – التي تكررت كثيرا – كفاح– مناضلي، و هي الكلمة التي استعملها في سياق يناسب جدا أن يذكر بدلها كلمة المجاهدين يقول النداء: " إن الله مع مناضلي القضايا العادلة". و قد وردت كلمة استشهاد مرة واحدة مردوفة بكلمة التحرير. و من جهة أخرى، فإن النداء لم يخل من بعض القيم الإنسانية، كالدعوة إلى تحطيم قيود العبودية و الاضطهاد و التضحية من أجل الحرية و تحرير الوطن و الخروج من حياة البؤس.[1]

---

1) أنظر نص النداء في :**عيسى كشيدة** ، م.س. ، ص–ص. 218– 219.

ثانيا– بيان أول نوفمبر :

يعتبر البيان شقيقا للنداء لكنه أكثر ثراءا من حي المحتوى، و هو اختلاف مفهوم و مبرر. فالبيان لم يوجه كما النداء للشعب الجزائري فقط و لكن لأطراف متعددة في الداخل و الخارج ، لذا فإن محرريه اجتهدوا في صياغته حتى يوصلوا الرسالة المرجوة للمعنيين. و يمكن اعتبار هذا البيان دستورا للثورة و مرجعا مهما للدولة الجزائرية. و هو يستجيب لتطلعات الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم و توجهاتهم الفكرية ، فهو وثيقة توافقية كما يقال اليوم.

و قداشتمل على أسس الدولة الجزائرية القائمة على الديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية، و احترام الحريات الأساسية للمواطنين، بغض عن أصولهم العرقية أو الدينية. و على مستوى العلاقات الخارجية فإن الدولة الجزائرية المستقلة تتطلع إلى علاقات مع فرنسا في ظل الاحترام المتبادل و المصالح المشتركة .و لا شك أن هذا ينسحب على كل الدول الأجنبية. كما أن البيان لم يغفل الإشارة إلى أبعاد الدولة الجزائرية و المتمثلة في البعد الإقليمي و الإسلامي.[1]

أما مسألة اللغة فلم يشر إليها البيان صراحة، إلا عند التطرق إلى رفض سياسة الإلحاق التي انتهجتها فرنسا في الجزائر، و ذكر الفوارق التي تجعل من فرنسة الجزائر سياسة مستحيلة ، و وجوب الاعتراف بالجنسية الجزائرية.[2]

في الواقع فإن قضية اللغة قضية شائكة لم يتم الفصل فيها لا أثناء الثورة، و لا بعدها ، و لا طالما كانت محل تجاذبات سياسية لا نهاية لها.

و بمناسبة الحديث عن اللغة لا بد من الإشارة إلى أن كل مواثيق الثورة الجزائرية – بداية ببيان أول نوفمبر –كتبت باللغة الفرنسية، أولا ثم ترجمت إلى اللغة العربية،

---

1) **نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني 1954– 1962** ، نشر وزارة الإعلام و الثقافة ، الجزائر، أوت 1976 ، ص–ص. 7–8.

2) **نفسه.**

و عندما نتحدث عن هذه القضية، يجب التنبيه إلى وجوب تجاوز النظرة الضيقة للمسألة.[1]

يعتبر البيان منشورا سياسيا و دعائيا بالدرجة الأولى، فإذا تأملنا في كلماته المفتاحية، سنجد أن أغلبها تحمل بعدا سياسيا ونضاليا و دعائيا، لا فكريا أو تنظيريا، و يمكن أن نلاحظ أنه اشتمل على خطوط عريضة و أهداف عامة، يبدو فيها الجانب الفكري و التنظيري باهتا. و رغم ذلك فقد حاول بعض الباحثين أن يختلقوا له بعدا فكريا و تنظيرا، تشبيها له بما صدر عن الثورات العالمية ، و اعتمادا على جدول مقارنة بين مرجعية الثورة و مرجعية أهم الثورات العالمية، بالشكل الآتي : الثورة الأمريكية 1773-1777 : عقلانية وضعية . – الثورة الفرنسية فكرية فلسفية – الثورة الصينية : مبادئ ماركسية – ثورة أول نوفمبر : القيم الإسلامية – القوانين الدولية.[2]و أعتقد أنه يشرع لكل باحث أن يتساءل: هل اعتبار القيم الإسلامية و القوانين الدولية مرجعية للثورة الجزائرية أمر يسمح لنا بالوصول إلى نتيجة مفادها أن البيان يتضمن "عمقا تنظيريا." ؟ فالمبادئ الإسلامية مثلا لم تذكر إلا مرة واحدة. بينما إذا أحصينا عدد الكلمات ذات المدلول السياسي و النضالي فإنها لا تقل عن 45 كلمة من مجموع 86 كلمة تضمنها البيان. أما ما اعتبر مرجعية للثورة: كالقيم الإسلامية والقوانين الدولية، فلم تذكر في مجموعها إلا 7 مرات على أكثر تقدير.[4]

---

1) هناك وطنيون قدموا خدمات جليلة للجزائر على المستوى العسكري او السياسي أو الثقافي و لا يحسنون إلا اللغة الفرنسية حديثا و كتابة، فليس كل مفرنس عميل للمستعمر أو يسعى لتكريس النموذج الثقافي الفرنسي في الجزائر.

2) هذا جزء من جدول ضمنه عميراوي أحميدة بحثه القيم حول الثورة الجزائرية و مقارنتها بباقي الثورات العالمية . أنظر: ،**أحميدة عميراوي** ، فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية ، المصادر ، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 54، ع . التاسع ، السداسي الأول ، 2004، ص-ص.20-21

3) أنظر :**نفسه**، ص. 18

4) أنظر: **نفسه**، ص-ص. 22-23.

أما الكلمة الأكثر تكرارا، هي الشعب الجزائري 14 مرة، و هذا ما يؤكد الطابع الدعائي و الإعلامي للبيان. لذلك يمكن أن نخلص بكل موضوعية إلى أنه لم يضع مشروعا للثورة و مستقبلها، و لكن حدد الخطوط العريضة لهذا المشروع و بشكل غامض أحيانا، فيمكن أن يُعتبر بداية و انطلاقة لمشروع حضاري. فهل سارت الثورة على درب البيان و بدأت منه مشروعها الحضاري.؟

ثالثا – أرضية مؤتمر الصومام :

كثيرا ما نتحدث عن مؤتمر الصومام كحدث بارز في تاريخ الثورة، لكن غالبا ما نتوقف عند مستوى التمجيد و الإشادة ، بناءا على القراءة الرسمية لهذا الحدث، أو القراءة التي أرادها و كرسها المنتصر.[1]

سأحاول التطرق إلى أهم القضايا التي تناولتها هذه الوثيقة و المتعلقة بصياغة مشروع حضاري للثورة.

جاء مؤتمر الصومام وتناول بالشرح و الإثراء بعض المبادئ و الخطوط العريضة التي وردت في بيان اول نوفمبر، مثل: " إتاحة الفرصة لجميع الجزائريين من جميع الطبقات الاجتماعية " و " تجميع و تنظيم جميع الطاقات السليمة لدى الشعب الجزائري لتصفية الاستعمار" و " احترام الحريات الأساسية".[2]

تناولت أرضية مؤتمر الصومام كيفية تنظيم الطاقات الشعبية و تحويلها إلى قوة إيجابية و خلاقة. و في إطار البحث عن الأنصار تطرق المؤتمر إلى للأقلية الأوروبية المتعاطفة مع الثورة، و الدور الذي يمكن أن تقوم به لصالحها ، [3] دون

---

1) المقصود بالمنتصر هنا هو جبهة التحرير الوطني التاريخية ، و قد كرس تلك القراءة بعد ذلك حزب جبهة التحرير الوطني لأغراض سياسية، و هي الشائعة في الكتابات التاريخية حتى الأكاديمية منها، التي تتحاشى أي دراسة نقدية لتاريخ الثورة الجزائرية.

2) أنظر: **نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني**1954– 1962 ،م.س.

3) أطلقت أرضية مؤتمر الصومام المكتوبة باللغة العربية على الأقلية الأوروبية وصف "الأحرار الجزائريون" أنظر: **نصوص أساسية** ، المصدر السابق، ص. 22.لكن في النص الأصلي لنفس الوثيقة باللغة =

إهمال الحديث عن اليهود و محاولة استمالة هذه الفئة.[1]كما تطرقت الأرضية إلى البعد المغاربي للدولة الجزائرية تحت عنوان: "اتحاد شمال إفريقيا "، و دعت إلى التخلي عن الوطنية الضيقة و العنصرية المقيتة، لتحقيق الوحدة بين دول المغرب الثلاث، التي جمعتها روابط التاريخ و اللغة و الحضارة و المصير. لكن ليس هناك حديث عن " الإطار الطبيعي العربي و الإسلامي" كما جاء في بيان أول نوفمبر.[2]

تحدثت مرة أخرى عن تضامن الشمال الإفريقي مع الثورة الجزائرية، و وجوب ترسيخ هذا التعاون و تنويعه ليشمل الجانب السياسي و الشعبي.[3]

فيما يتعلق بالبعد العربي و الإسلامي، تتحدث بعض القراءات عن تراجع مؤتمر الصومام عن البعد الإسلامي للدولة الجزائرية، كما جاء واضحا في بيان أول نوفمبر.

و كان وراء هذا التقييم كل من أحمد بن بلة، و أحمد محساس، فهما أول اتهم مؤتمر الصومام بالتراجع بالالتفاف على بيان أول نوفمبر، و هو ما لا يعكس الحقيقة حسب البعض، بل مجرد صراع على الزعامة غُلف بغلاف إيديولوجي. و قد يكون هذا صحيحا إذا أخذنا بعين الاعتبار ما تعرض له الشيخ "البشير الإبراهيمي" بعد الاستقلال من تهميش و وضعه تحت الإقامة الجبرية، على يد من كان يدافع على البعد الإسلامي، قبله.[4]

= الفرنسية نعتتهم بـ " اللبيراليين الجزائريين" les libéraux algériens التي مفردها ليبيرالي libéral و الفرق بين الوصفين واضح. أنظر: Texte fondamentaux du parti du Front de Libération Nationale, 1954-1962 , département information et culture , Alger 1981, p. 33

1) مما جاء في الأرضية:"و قد برهنت الثورة الجزائرية بالفعل على أنها جديرة بثقة الأقلية اليهودية و أنها جديرة بأن تكفل لليهود حظهم من السعادة في الجزائر المستقلة. أنظر: **نصوص أساسية** ،م.س. ، ص. 24.

2) أنظر: **نفسه**، ص. 18

3) ورد بهذا الخصوص أن حكومتي تونس و المغرب لم تقفا موقفا صريحا من الثورة الجزائرية إلا بفضل ضغط الشعبين الشقيقين" . انظر: **نفسه**، ص. 25.

4) أنظر: **رابح لونيس** ،الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000، ص. 17

بالنسبة للبعد العربي فإن الأرضية ركزت على دول شمال إفريقيا و حتمية تضامن هذه الدول فيما بينها ، و تنسيق جهودها لتحقيق الاستقلال لكامل المنطقة ، أما باقي الدول العربية فقد اعتبرتها الوثيقة القاعدة الأساسية للنشاط الدبلماسي للثورة، و خصت بالذكر الدولة المصرية و ذلك في إطار التحالف، و لكن دون السماح لأي دولة بالتدخل في شؤون الثورة أو استعمالها ، و قد وردت عبارة صريحة بهذا المعنى: " و لم تكن اتصالاتنا بالدول الشقيقة، و لا تزال سوى اتصالات حليف مع حلفائه و لم تكن اتصال آلة بيد مستعملها"،[1]و هذا الكلام يدل دلالة واضحة على وجود محاولات من بعض الدول العربية خاصة مصر للتأثير على قرارات الثورة و توجيهها. و أكدت الوثيقة مرة أخرى على حياد الثورة و عدم تبعيتها لأي جهة كانت في معرض الحديث عن الصراع الدبلماسي بين الجزائر و فرنسا حيث جاء: " و ليست الثورة الجزائرية تابعة للقاهرة أو لندن أو موسكو أو واشنطن". و يبدو أن محرري أرضية مؤتمر الصومام لم يكونوا راضين عن موقف الدول العربية، حيث وجهوا لها انتقادا عاما، لأن سياستها كانت تستجيب للضغوطات الفرنسية مما جعل تأييدها للثورة محدودا.[2]

أما مسألة اللغة فقد تحدثت عنها الأرضية عندما ذكرت العناصر الجامعة لدول الشمال الإفريقي التي اعتبرتها: " مجموعة كاملة تؤلفها الجغرافيا و التاريخ و اللغة و المصير "، ذكرت اللغة مرة أخرى عقب الحديث عن رفض الجزائريين لفرنسة بلادهم ، و مساعي الاستعمار في هذا المجال عن طريق محاربة اللغة العربية، " التي هي اللغة القومية ، لغة الأغلبية الساحقة من السكان ".[3]

هناك من يرى أن المؤتمر لم يعط للبعد العربي و الإسلامي المكانة التي يستحقها، لكن لم يخل منها تماما.[4]

---

1) أنظر :**نصوص أساسية** ،م.س. ،ص. 27.
2) **نفسه** ، ص. 26.
3) **نفسه**، ص، ص. 18، 26
4) أنظر: **ناصر الدين سعيدوني** ،الجزائر منطلقات ، م. س. ، ص. 307.

عندما تناول محررو الأرضية تحليل مسار الحركة الوطنية، استبعدوا كل وصاية أو تأثير ديني على الحركة، للتأكيد على أن الثورة لم تكن صراعا بين المجموعات الدينية و لكن بين دعاة الحرية و العدالة، و الكرامة الإنسانية، و بين الاستعمار و أعوانه، مهما كان دينهم أو مرتبتهم الاجتماعية،و قد نُسب هذا التحول إلى التوجهات الماركسية "لعبان رمضان" باعتباره المحرر الرئيسي لها. لكن يمكن أن يفسر تنصل مؤتمر الصومام من هيمنة عامل الدين على الثورة على أنه عمل تكتيكي، و رد فعل على الحملة الإعلامية الفرنسية، التي صورت حركة التحرير كتعبير عن التعصب الديني المدعوم من الجامعة العربية و القاهرة، مما يؤدي إلى حرمانها من تعاطف جزء من الرأي العام الفرنسي. و قد ساهمت صحافة اليسار الفرنسي في تبرئة صفة التعصب الديني، و الولاء للخارج عن الثورة، اعتمادا على "أرضيته" كما ساهمت في الدفاع عن تصريحات و نصوص الجبهة.[1]

ليس غريبا أن يقال أن المؤتمر اشتمل على بعض الأفكار اليسارية[2]، و التي سيتم تكريسها أكثر في برنامج طرابلس، لكن البرنامج لم يترجم كل الأفكار الواردة في الأرضية بل اشتمل على بعض المراجعات.

رابعا- برنامج طرابلس:

ظهر في البداية مشروعان للبرنامج ، المشروع الأول أُعد في ماي 1962 من قبل بعض المثقفين[3]تحت إشراف أحمد بن بلة،المشروع الثاني أعدته الودادية العامة للعمال الجزائريين و الفرع الجامعي للطلبة التابعين لفدرالية جبهة التحرير الوطني بفرنسا ، و لم يكن فرق بين المشروعين من حيث المضمون الإديولوجي فكلا هما

---

1) **Ahmed Nadir**, le mouvement réformiste Algérien et la guerre, op.cit,p. 179

2) **ناصر الدين سعيدوني** ،الجزائر منطلقات ، م. س. ، ص. 308.

3) هم :"محمد الصديق بن يحيى" ليسانس في القانون، شارك مع رضا مالك مدير جريدة المجاهد، في مفاوضات إيفيان، و "محمد حربي" أمين عام وزارة الشؤون الخارجية و "مصطفى الأشرف" و "عبد المالك تمام". أنظر :**عبد الحميد زوزو** ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، دار هومة ، ط.1، الجزائر، 2005، ص. 53.

مستوحى من النظريات اليسارية و الفكر الشيوعي.[1]و قد طرح هذا المشروع للمناقشة في الدورة الأخيرة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس في جوان 1962 ، لكن الانشغال بالتنافس على النفوذ و الزعامة غطى على النقاش الحقيقي حول المحتوى الفكري للبرنامج فصودق عليه بالإجماع دون مناقشة.[2]

أما بخصوص المضمون فإن هذا البرنامج يحمل في طياته انتقادات واضحة لاتفاقيات إيفيان، و تراجع عن بعض الأفكار التي وردت في مؤتمر الصومام ، خاصة ما تعلق بالأقليات الأوروبية. إذ ورد في البرنامج أن المستوطنين لا يمكن أن ينخرطوا في سياسة التعاون التي تدعيها فرنس، لأن نسبة كبيرة من هؤلاء هم من الغلاة و المتعصبين لفكرة الجزائر الفرنسية ، و ساهموا في حرب الإبادة و عمليات القمع ضد الشعب الجزائري، و بالتالي فإنه يتعذر عليهم القيام بدور إيجابي في مجال التعاون الفرنسي الجزائري و لا يمكن أن يفيدوا الدولة الجزائرية.[3]

و فيما يتعلق بالانتماء الحضاري فقد نوه البرنامج بالحضارة الإسلامية التي ينتمي إليها الشعب الجزائري، و أشاد بمساهمتها في الحضارة الإنسانية بفضل تفتحها على تجارب الأمم السابقة.[4]بالرغم من هذه الإشادة فإننا يمكن أن نلاحظ أن المضمون الفكري و الإديولوجي لبرنامج طرابلس غريب عن الانتماء الحضاري للشعب الجزائري. لقد اعتبر محررو البرنامج العامل الاقتصادي مؤثرا أساسيا على الحياة الاجتماعية و الثقافية، و ركزوا على وضع سياسة تنموية تعتمد على النظام الاشتراكي ، و هذا يتماشى و القراءة المادية للواقع، التي تم التأكيد عليها عندما تحدث البرنامج بنوع من السخرية على أصحاب " الفكر المثالي و الصبياني الذين يعتقدون أن المجتمع يمكن تغييره باستعمال الأخلاق وحدها. "[5]

---

1) للمقارنة بين المشروعين أنظر :**عبد الحميد زوزو**، م. س. ص-ص. 46-47.
2) **نصوص أساسية**، م. س. ،ص. 32.
3) **نفسه.**
4) **نفسه، ص. 41.**
5) **نفسه.**

فيما يتعلق بالمسألة اللغوية، فقد نص برنامج طرابلس بوضوح لم نجده في باقي مواثيق الثورة الجزائرية – حتى بيان أول نوفمبر – على أهمية اللغة العربية، و مكانتها، باعتبارها المعبر الحقيقي عن القيم الثقافية ، و وصفها بأنها لغة حضارة ، و حث على وجوب ترقيتها حتى تؤدي دورها كلغة عصرية.[1]

من جهة أخرى انتقد برنامج طرابلس ابتعاد بعض الإطارات عن الفكر الأصيل الذي تتميز به التجربة الثورية في الجزائر، و اتخاذهم للحركات الثورية كنماذج يستشهدون بها، و لجوئهم إلى التقليد الإيديولوجي الأعمى.[2]و مع ذلك نجد البرنامج غارقا في هذا النوع من التقليد ، حيث تبنى الفكر الاشتراكي بطريقة فجة، فقد تكرر ذكر مصطلحات معروفة لدى الاشتراكيين و الشيوعيين في العالم ، مثل : الامبريالية – الليبيرالية – البرجوازية الصغيرة – العقلية الإقطاعية – الطبقات – الطليعة ... لذلك يبدو أن برنامج طرابلس لم يعكس الصورة الحقيقية للمجتمع الجزائري، فقد أهمل أهم مقوماته و أبعاده الحضارية بشكل واضح،[3]بل إن الشيخ"البشير الإبراهيمي" يرى أن البرنامج شكل بداية الانحراف عن مبادئ أول نوفمبر مما جعل الجزائر تدخل في حالة التيهان و الغموض الفكري.[4]

رغم هذا الانحراف فإن محرريه لم يتوانوا في توجيه الانتقادات – و هي جديرة بالملاحظة – لجبهة التحرير الوطني، لأنها لم تستطع تجاوز الهدف التقليدي المتمثل في الاستقلال ، كما انتقدوا إطارات الثورة الجزائرية الذين اتهموهم بقلة الوعي.[5]

بعد هذا العرض السريع لمضمون أهم مواثيق الثورة الجزائرية يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

---

1) **نصوص أساسية**، م. س.، ص.41.
2) **نفسه**، ص.34.
3) **أنظر: عبد الحميد زوزو** ،المرجعيات التاريخية ، م. س. ، ص. 45.
4) حسب أبو القاسم سعد الله فإن هذا التيهان هو الذي أدى إلى أحداث أكتوبر 1988. أنظر: **أبو القاسم سعد الله**، أبحاث و آراء، ج5، م. س. ، ص. 280
5) أنظر: **نصوص أساسية**، م. س. ، ص. 34.

1- يعتبر بيان اول نوفمبر أهم وثيقة للثورة الجزائرية على الإطلاق لأنها استطاعت أن تعبر عن طموحات الشعب الجزائري و انتمائه الحضاري بشكل موضوعي و بأفكار بسيطة و جامعة.

2- تأثر مواثيق الثورة بالانتماء الإديولوجي و الولاء السياسي للشخصيات التي ساهمت في تحريرها و هذا ما يفسر التباين الموجود في مضامينها.

3- اختلاف هذه المواثيق في تقدير العناصر الأساسية للشخصية الجزائرية، فأحيانا يتم تناولها بشكل عام، و أحيانا أخرى يتم إيرادها بشكل باهت، أو غامض مما يوحي بالإهمال.

4- اشتملت نصوص الثورة على أفكار عامة و خطوط عريضة، دون أن تفصل في الكثير من القضايا المهمة، التي من غيرها لا يمكن الحديث عن مشروع حضاري حقيقي ، و هو ما وصفه بعض المؤرخين بالقصور.

5- بعض النصوص الأساسية للثورة كانت ميدانا لتصفية الحسابات بين العسكريين و السياسيين، و بين المعربين و المفرنسين الذين ينظرون إلى البعد العربي و الإسلامي للشعب الجزائري نظرة سلبية، متأثرين بالواقع السياسي الرديئ للعرب.

إن الثورة الجزائرية كعمل جماهيري تعتبر بحق إرهاصا، و استجابة لمشروع حضاري،[1]أو هي فرصة لإنجاز هذا المشروع الذي استشهد من أجله أكثر من مليون جزائري ، لكن الطبقة المثقفة التي تولت صياغة نصوص الثورة لم تترجم تطلعات الثوار الذين حملوا السلاح للدفاع عن الأرض، و الهوية ، لذا فإننا عندما نتحدث عن الثورة يجب أن نفرق بين مستويين : المستوى العسكري التحريري، و المستوى الفكري و الإديولوجي الذي جسدته النصوص و المواثيق المختلفة ، و ذلك حتى نحدد أيهما كان إرهاصا و استجابة لمشروع حضاري.

إن البحث في موضوع المشروع الحضاري للثورة من المواضيع الشائكة، التي و لم

---

1) **ناصر الدين سعيدوني،** م. س. ، ص. 305.

يتطرق إليها إلا عدد قليل من المؤرخين، و هذا دليل على حساسيته ، لأنه يتعلق بجوهر العمل الثوري . تناول المؤرخ الجزائري "ناصر الدين سعيدوني" هذا الموضوع بكثير من الدقة و الموضوعية ، و خلاصة كلامه أن الثورة الجزائرية أكبر من مجرد حرب تحرير لكنها أقل مرتبة من المشروع الحضاري،[1]فلم تكن قادرة على تجاوز البرنامج التحرري إلى وضع خطة لمشروع حضاري، و الذي يهمنا الآن هو البحث في أسباب هذا القصور.

5. معوقات صياغة مشروع حضاري للثورة :

إذا كان المشروع الحضاري هو المشروع الملتزم بقيم الشعب، في برنامجه السياسي و الاقتصادي و الثقافي.[2]فهل استطاعت الثورة أن تجسد هذا المعنى. ؟

تعتبر الثورة الجزائرية بالدرجة الأولى حركة سياسية، ترمي أساسا إلى تحرير الجزائريين من استبداد إدارة أجنبية غازية ، و تطهير الأرض من جيش الاحتلال لإقامة دولة جزائرية ذات سيادة. و قد أعطت مواثيق الثورة أهمية كبيرة للجانب السياسي باعتباره هدفا جوهريا ، أما الجانب العسكري فما هو إلا وسيلة لجأ إليها الجزائريون بسبب تعنت الإدارة الاستعمارية، و قد ورد هذا في بيان أول نوفمبر، و كرسه مؤتمر الصومام، الذي نص على أولوية السياسي على العسكري،[3]و المقصود بهذا المبدأ هو أولوية الجانب السياسي على الجانب العسكري، كما هو واضح من النص الفرنسي.[3] لكن التنافس على الزعامة و معارضة بعض قادة الثورة العسكريين للمبدأ ، جعل الكثير منا يعتقد أن المعنى أولوية الشخص السياسي على نظيره العسكري[4]، و غالبا ما تحمل قرارات مؤتمر الصومام تبعات هذا المعنى. و هذا لا

---

1) **ناصر الدين سعيدوني** ،الجزائر منطلقات ، م. س. ، ص-ص. 304-305.

2) **أحميدة عميراوي** ، فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية ، م. س. ص. 18

3) Texte fondamentaux du parti du Front de Libération, op.cit.

4) يضاف إلى ذلك أن المؤتمر نص على أن قائد الولاية له صفتان عسكرية و سياسية ، و هذا يعني أن النشاط السياسي مجال مفتوح للممارسة بالنسبة للأشخاص العسكريين و السياسيين على حد سواء و على الجميع أن يجعل من القضية السياسية القضية رقم واحد.

يعكس الحقيقة تماما فقد عرفت الحركة الوطنية صراعا بين العسكريين و السياسيين قبل الثورة،[1]عند محطتين بارزتين: في ديسمبر 1946 خلال الندوة الوطنية لحركة الانتصار للحريات الديمقراطية حيث أثير فيها مسألة المشاركة في الانتخابات، و تراجع إدارة الحزب عن الثورة في 1945، و خلال مؤتمر الحزب المنعقد ببلكور يومي 15-16 فيفري 1947.[2]ثم تكرس هذا الصراع سنة 1950 بعد اكتشاف المنظمة الخاصة و اتهام العسكريين بتخلي السياسيين عنهم. و تعمق الصراع بعد نجاح دعاة البدء في الكفاح المسلح في تجاوز أزمة حركة الانتصار بسبب الصراع بين المصاليين و المركزيين.[3]

لما كانت الثورة حركة تحريرية بالدرجة الأولى فإن قادتها لم يكونوا فلاسفة أو منظرين، و إنما مناضلين من أجل قضية سياسية،[4]و حتى المثقفين الذين انضموا إلى الثورة فإن مشاركتهم انحصرت على صياغة البرامج، التي لم تكن تحمل نظريات أو مشاريع يمكن أن نصفها بالحضارية ، على الرغم من اشتمالها على بعض الأبعاد الحضارية، أو الأفكار و الإديولوجيات المقتبسة ، و عليه فإن رد الفعل الذي أبداه الجزائريون اتجاه التحدي الذي شكلته القوة الغازية كاد أن يقتصر على الجانب العسكري، الممثل في المقاومات الشعبية، و رد الفعل السياسي من خلال التنظيمات الحزبية المختلفة، و التركيز على الكفاح المسلح و تحقيق الاستقلال. و انجر عن

---

1) بعض الباحثين أرجعها إلى 1950 عند اكتشاف المنظمة الخاصة.أنظر: **رباح لونيسي ،الصراعات** ، م. س. ، ص. 29.

2) أنظر: **عبد الرحمن بن العقون** ، ج3 ، م.س. ص-ص. 16-17.

3) أنظر: **رابح لونيسي** ،الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، إنسانيات ، م. ب. أ. ا. ث. - وهران، ع25-26، جويلية ديسمبر 2004، ص. 29

4) يقدم لنا احمد توفيق المدني شهادة تتعلق بالمستوى الثقافي لأهم أعضاء الوفد الخارجي للثورة هما : أحمد بن بلة و محمد خيضر ، أما الأول فقد قال عنه : " كان قليل العلم بصفة ملحوظة لا تكاد تتعدى الدراسة الابتدائية و كان قليل الإطلاع بصفة عامة ، و أما الثاني فقال عنه : " ربما كان في معلوماته أوسع قليلا من أحمد بن بلة لكنه كان يشبهه .. في عدم الاطلاع و أظنه من الذين كانت قصارى ما لديهم من المعلومات العامة ما يقرؤونه علة صفحات الصحف " . أنظر: **أحمد توفيق المدني**، حياة كفاح ج.3، مع ركب الثورة ، ط.2، م.و.ك. ، الجزائر ، 1982، ص.-ص. 267-269.

ذلك تأجيل البحث في المسائل المتعلقة بالهوية، في حين أن حقيقة الصراع بين المستعمر لم تكن تقتصر فقط على مبدأ الاستقلال، و إنما حول طبيعة و شكله ، و هي الحرب التي خاضها ديغول ضد الثورة بكل شراسة و إصرار، شملت كل المستويات العسكرية و السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية ، و الثقافية أيضا، ليحقق خروجا مشرفا من الجزائر، ليس للجيش الفرنسي فقط و إنما للدولة الفرنسية.[1]

لا ننكر وجود رد فعل ثقافي، لكن هذا النشاط مورس بشكل حر، دون أن يكون مهيكلا داخل جبهة التحرير الوطني أو منخرطا في المؤسسات التابعة للثورة ، و إن كان في نهاية المطاف يخدم القضية الوطنية ، فهو رديف للنشاط الثوري. و على تواضع هذا النوع من ردود الفعل فإنه كان كافيا لتوعية المجتمع و تجييش الشعب لصالح الثورة. و لرجالات جمعية العلماء المسلمين الجزائريين مساهمة لا تنكر في هذا المجال من الجهاد الحضاري و الثقافي، ضد المستعمر، لكن من الناحية العملية، فإن الجمعية لم تتصدر الصراع ضد الاستعمار الفرنسي كما فعلت الحركة الوطنية التي جاهدت من أجل الاستقلال بداية بنجم شمال إفريقيا و انتهاء بجبهة التحرير الوطني، التي جمعت كل الجزائريين على اختلاف انتماءاتهم الحزبية، و قناعاتهم الفكرية، فتأثير العناصر التابعة لجمعية العلماء كان محدودا بشكل واضح، خاصة في الجانب الذي برزوا فيه عندما كانوا خارج جبهة التحرير الوطني ، فلم يكن لهم أي دور يذكر في رسم معالم مستقبل الدولة الجزائرية ، و كان بإمكانهم أن يساهموا في المفاوضات الحاسمة التي أنهت الصراع ، و في وضع الأسس المتينة للمشروع الحضاري الذي بشرت به الثورة، و ذلك على الرغم من الانتقادات التي وجهها مالك بن نبي للتيار الإصلاحي [2]

---

1) يرى ناصر الدين سيعيدوني أن هذه الحقيقة ظهرت بشكل واضح بعد سنة 1956. أنظر: **ناصر الدين سعيدوني** ،م. س. ، ص. 306.

2) لكنه كان يعتبر نفسه من ممثلي التيار و الجمعية في فرنسا. أنظر: **أبو القاسم سعد الله**، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج. 7 ن م. س. ، ص. 216.

الذي تزعمته الجمعية ، حيث يرى أن أداءها تميز بالسذاجة،[1]و أنها حملت رواسب المسلم في عصر الانحطاط ، و أنها " لم تكن مؤهلة من الناحية الفكرية "، و لا تملك إلا ثقافة تقليدية لا تمكنها من القيام بالمهام الكبرى ، و هي في نهاية المطاف ليست إلا استجابة شبه إيجابية للتحدي الثقافي الاستعماري،[2]و هو تحد ضخم يتطلب إيجاد جبهة ثقافية موحدة و متكاملة، و كذا تضافر جهود المثقفين الجزائريين و اتفاقهم على تصور منسجم لحل مشكلة الاحتلال.

أمام الظروف الصعبة التي عاشتها الثورة بسبب حدة المواجهة مع الاستعمار الفرنسي، كان لا بد من وجود هيئة جامعة لكل الجزائريين و هو ما قامت به جبهة التحرير الوطني. و في ظل هذا الجو من التعبئة العامة ضد الاحتلال دخلت إلى "حضيرة" الجبهة شخصيات تحمل قناعات و تدافع عن إيديولوجيات لا تتوافق مع طموحات مفجري الثورة ، مما فسح المجال أمام شخصيات لم تكن تؤمن قط بالثورة، للمشاركة في تحقيق الهدف الآني و هو الاستقلال السياسي ، الذي لم يتحول إلى مكسب للمجتمع الجزائري،[3]بسبب تعذر التقييم الإيديولوجي.[4]

و يمكن أن تثار هنا قضية الضباط الفارين من الجيش الفرنسي،[5]الذين توجه لهم تهمة الوقوف وراء انحراف الثورة و اغتيالها، و يذهب آخرون إلى الاعتقاد بأن فرنسا تعمدت تسريبهم داخل الثورة لضربها من الداخل. قدرت عددهم بعض المراجع

---

1) أنظر: **أبو القاسم سعد الله**، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج. 7 ن م. س. ، ص. 211.

2) **أنظر: رابح لونيسي** ، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم ، الجزائر ، 2011، ص-ص. 103- 104.

3) **ناصر الدين سعيدوني** ،م.س. ، ص. 217.

4) التناقضات التي عانت منها جبهة التحرير و تبعا لذلك سياسة الدولة الجزائرية بعد الاستقلال ترجع إلى ما يسمى " بغياب الفرز الحضاري ". أنظر: الثورة الجزائرية بين القصور الذاتي و الدافع الحضاري، في **نفسه**،م.س. ، ص. 307.

5) قدر عددهم داخل هذا الجيش 400 ضابط مسلم. أنظر: **Edgar O'Ballance**,the Algerian insurrection,1954-1962, Archon Books, Great Britain, 1967, p.192

الفرنسية ب 130 ضابط. فر أغلبهم بين 1958-1959، و لكن بداية التحاقهم كانت أواخر 1957 بعد أن وجهوا رسالة للرئيس الفرنسي " كوتي" Cotty يطالبونه بإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، فأصدرت في حقهم السلطة الفرنسية عقوبات، وكان هذا الحكم سببا في هروبهم من الجيش. و في مارس 1958 كلف جيش التحرير شخصا يدعى "بوعلام أبراهم"، بالعمل على تهريب الضباط الجزائريين المنخرطين في الجيش الفرنسي المقيمين في فرنسا و ألمانيا ضمن قوات الحلف الأطلسي.[1]

لم يتقبل الكثير من المجاهدين أن يتولى تدريبهم الضباط الفارين، ليس بالضرورة طعنا في وطنيتهم و لكن ربما لأسباب إديلولوجية، و اجتماعية أيضا كما ذهبت بعض التحاليل.[2]

اتخذ قرار الاستفادة من خدمات الضباط الفارين ، خلال اجتماع قيادة العمليات العسكرية في 26 أفريل 1958، و ذلك من غير اعتبار لرتبهم في الجيش الفرنسي.[3]و هذه في الحقيقة ظاهرة قديمة عرفتها المقاومة الجزائرية في القرن التاسع عشر، فالأمير عبد القادر استفاد من الجنود الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي، و عينهم كمدربين و ضباط في جيشه النظامي،[4]و حينها لم تشكل هذه الاستعانة إي مشكلة أو أزمة، لكن خلال الثورة أصبحت معضلة معقدة، و تسببت في إحداث فتنة

---

1) هذه عينة منهم : محمد علاهم – مصطفى علاهم. و بعد ذلك فر آخرون : خالد نزار العربي بلخير محمد قنايزية. بلغ عددهم حسب علي كافي 40. و الكثير منهم ينتمي إلى عائلات بورجوازية و عانوا كغيرهم من عنصرية المحتل.أنظر :**رابح لونيس** ،الجزائر في دوامة الصراع، ص. 131، 133.

2) أغلب الضباط من أسر برجوازية بينما المجاهدين من أسر بسيطة ريفية. كما أن الضباط تعلموا في المدارس الفرنسية و هم غير مهمومين بقضية الاستقلال الثقافي عكس بقية المجاهدين أو الضباط الذين تخرجوا من مدارس عربية أمثال : كمال عبد الرحيم – و لكحل عياط – و حسين بن معلم – و ليامين زروال – و عبد الرزاق بوحارة. فكان بين الطرفين صراعات حادة لأسباب إيدولوجية ثم أخذت طابعا عسكريا.أنظر: **رابح لونيس** ،الجزائر في دوامة، م.س.، ص-ص. 133-135

3) أنظر:**حربي محمد** ،مؤامرة العموري ، ، نقد ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، ع. 14-15،خريف-شتاء 2001، ص. 16

4) **Capitaine le Français** ,Une erreur militaire et une faute…, op.cit, p.192

بين صفوف الثوار، بين سبتمبر، و أكتوبر1958. بداية الأزمة كانت الاتهامات التي وُجِّهت لمحمدي السعيد قائد العمليات العسكرية شرق بدعم موقع الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، و في مقدمتهم الرائد "إيدير"، مدير ديوان "كريم بلقاسم" و من جهة أخرى اتهم أنصار محمدي خصومه بمحاولة خنق الولاية الثالثة و الرابعة. تزامن هدا الخلاف مع استدعاء لجنة التنسيق و التنفيذ لقيادة الشرق بتونس، و أصدرت في حقهم عقوبات في 13 سبتمبر 1958.[1]و هي العقوبات التي رآها بعض الضبط غير عادلة و فيها محسوبية، فتطور الخلاف إلى التخطيط للإطاحة بالحكومة المؤقتة.[2] تزعم هذا المخطط الرائد"محمد العموري"، الذي رفض تنصيب "محمود الشريف" قائدا للولاية الأولى لأنه كان ضابطا في الجيش الفرنسي، و حارب ضد الثورة كما رفض إدماج الرائد "إيدير" مولود "، الذي كان قائد فيلق في الجيش الفرنسي و واجه أيضا جيش التحرير في الشمال القسنطيني. و كانت هذه الانتقادات وراء اتخاذ كريم بلقاسم قرار إبعاده إلى السعودية.[3]

عقد العموري و رفاقه اجتماعا في 12 نوفمبر خلص إلى قرارات خطيرة، منها حجز الوزراء.[4]لكن الحرس القومي التونسي تدخل و أوقف المجتمعين بطلب من الحكومة المؤقتة. و في 28 فيفري 1959 أصدرت المحكمة القضائية العليا التي ترأسها هواري بومدين باسم الشعب الجزائري، عقوبات في حق المتآمرين تراوحت بين الإعدام و السجن، مع نزع الرتبة العسكرية لجميع الضباط، و تتراوح رتبهم بين ملازم و عقيد و عددهم 13: عقيد واحد هو نواورة، 5 نقباء، 4 رواد، 2 ملازم أول

---

1) أنظر: **محمد حربي** ،مؤامرة العموري، م.س. ص ، ص 34-35 ، 26.

2) التي قررت إنشاء قيادة أركان بالشرق و أخرى بالغرب كما أمر كريم بلقاسم في 8 أكتوبر 1958 بدخول القوات المسلحة الرابضة بالحدود و هي القرارات التي رفضها بعض الضباط المتذمرين أصلا من نفوذ ضباط منطقة القبائل. و على رأسهم محمد العموري الذي بدأ هذا الأخير في التخطيط للإنقلاب على الحكومة رفقة ضبط آخرين (50 ضابط) بدعم من خصم بورقيبة صالح بن يوسف و عبد الناصر بعد وساطة من الطالب جمعي سعدي (مصطفى لكحال). أنظر:**رابح لونيس** ،الجزائر في دوامة، م.س. ص. 31 -29

3) **نفسه.**

4) أنظر: **محمد حربي** ،مؤامرة العموري ، م.س. ص-ص. 16-17.

و ملازم واحد. كما صدر حكم الإعدام في حق آخرين.[1]

عقب الانقلاب الذي حدث ضد الحكومة المؤقتة بعد أزمة صائفة 1962، أصبح الحكم في الجزائر المستقلة بيد العسكرين، فكان للضباط الفارين دورا في تسيير البلد.[2] بالإضافة إلى ذلك فقد عانت الجزائر من وجود قطيعة بين نخبتين متناقضتين، إحداهما تؤمن بالبعد العربي الإسلامي، و أخرى ذات توجه فرونكوفوني يساري تبنت مفهوما بسيطا عن المثاقفة la culturation[3]، بين المجتمع الجزائري و المجتمع الأوروبي،[4] وفق نمطي الدمج و حتى التمثُّل،[5] و قد أفرزت هذه القطيعة بدورها أزمة حضارية داخل الحركة الوطنية و المجتمع الجزائري.[6]

بالرغم من التجارب الثرية للحركة الوطنية و نضالها السياسي الطويل، فإن هذه الخبرة لم تكن كافية لوضع مشروع نهضوي، يتناسب و الفضاء الحضاري الذي ينتسب إليه المجتمع الجزائري، و بدل محاولة الاستفادة من تجربة الأمير عبد القادر في بناء دولة وطنية و عصرية ، اعتبرت تجارب دول أجنبية نماذج يحتذى بها ، و تُستلهم منها الدروس لوضع سياسة عامة تستهدف النهوض بالمجتمع .[7]

---

1) هم :حق زغداني علي – عواشرية محمد نواورة أحمد و العموري محمد.أنظر: **محمد حربي** ، مؤامرة العموري ، م.س. ، صص 34-35 ، 26.

2) عبد القادر شابو كان أمينا عاما لوزراة الدفاع في عهد بومدين و عضو في مجلس الثورة و بعد وفاته سنة 1970 خلفه في وزارة الدفاع العقيد عبد الحميد الأطرش و هو أيضا من الضباط الفارين لكن دورهم وتأثيرهم ظهر بشكل جلي في عهد الشاذلي بن جديد و كانوا وراء التخلي عن النظام الاشتراكي المناصر للطبقة الضعيفة و تبني النظام اللبيرالي المتوحش. انظر: **رابح لونيس** ،الجزائر في دوامة، م.س. ص. 141.

3) عن مفهوم المثاقفة و التثاقفأنظر : **أبو القاسم سعد الله** ، خارج السرب، م.س. ، ص. 49.

4) أنظر: **محمد أركون** ،الفكر الإسلامي نقد و اجتهاد ، تر: هاشم صالح ، م. و. ك. ، الجزائر ،2007، ص. 44.

5) وصف مالك بن نبي من ينتمي إلى هذا الصنف بأنهم فوقانيون و منحرفون. أنظر: **أبو القاسم سعد الله** ،تاريخ الجزائر الثقافي ، ج.7، م. س. ، ص. 211.

6) أنظر: **ناصر الدين سعيدوني** ،الجزائر منطلقات ، م. س. ، 237.

7) راجع تدخل حسين احمد أمام الجمعية الوطنية في 7 ديسمبر 1962 ، أثناء مناقشة السياسة الداخية=

من مظاهر تلك الأزمة الحضارية، المناقشات الحادة التي جرت قبيل انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد للطلبة المسلمين الجزائريين في 14 جويلية 1955 حول التسمية المناسبة التي سيأخذها الاتحاد ، فالطلبة الجزائريون ذوي التوجه الشيوعي و المقربين من الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، كانوا يرغبون أن يسمى اتحاد الطلبة الجزائريين أما الطلبة الموالون لحركة الانتصار، و جمعية العلماء المسلمين ، فقد أصروا على أن يحمل الاتحاد اسم الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين.[1]

من معوقات المشروع الحضاري للثورة طبيعة العلاقة بين الثورة و المثقفين، هذه العلاقة التي لم تكن دائما على ما يرام ، لأسباب عديدة ، لعل أهمها تردد بعض المثقفين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية و الحزبية في الانخراط في المشروع الثوري لعدم إيمانهم بجدواه لأن الظروف المناسبة لم تتوفر بعد ، أو لإعجابهم بالنموذج الأوروبي الذي برهن على تفوقه و نجاحه،[2]و قد بقيت هذه العلاقة بين الطرفين هشة حتى بعد انضمام الكثير من المثقفين إلى جبهة التحرير الوطني، إذ لم تكن لهم مشاركة فعالة في صنع القرار، و اكتفوا في أغلب الأحيان بأداء دور الموظف التابع للجهاز السياسي أو العسكري للثورة،[3]هذه ليست قاعدة فهناك بعض الاستثناءات، فقد تولى مثقفون و طلبة أثناء الثورة مناصب قيادية أمثال: هواري بومدين الذي كان طالبا بالزيتونة و القاهرة ، ثم أصبح قائدا للأركان العامة ، و محمد شعباني قائد الولاية السادسة ، و هو من خريجي معهد ابن باديس ، يوسف الخطيب الطالب

= و الذي ركز فيه على أهمية الجانب الاقتصادي و دروه في إحداث التغيير السياسي – دون مبالغة في اعتباره– مستلهما تجارب الدول الاشتراكية و على رأسها الاتحاد السفياتي و يوغسلافيا و بولونيا.
Hocine Ait Ahmed, la guerre et l'après guerre,op.cit , p–p. 196–197.

1) هذا النقاش عرف باسم معركة الميم و ممن دافع عن هذا الحرف الذي يشير إلى كلمة المسلمين : بلعيد عبد السلام و أحمد طالب الإبراهيمي. أنظر: **أحمد طالب الإبراهيمي**،مذكرات جزائرية ، ج. 1. أحلام و محن، 1932– 1965، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2006، ص. 92. و أيضا :**عبد السلام بلعيد** ، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، م. س. ، ص. 59.

2) **رابح لونيسي** ،دراسات حول إيديولوجية و تاريخ الثورة الجزائرية ، كوكب العلوم و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012، ص. 65.

3) **نفسه**، ص. 66.

الجامعي قائد الولاية الرابعة ، و علاوة بعطوش جامعي، كان برتبة رائد في الولاية الثانية. [1]

تولت الجبهة إرسال الطلبة الجزائريين للدراسة بالجامعات العربية و غيرها ، و كانت تتطلع من وراء ذلك إلى تكوين مثقفين قادرين على تولي المناصب الإدارية بعد الاستقلال، أو خدمة الثورة خاصة في مجال الدعاية و الإعلام أو الدبلوماسية.[2]

و قد استمرت ظاهرة ابتعاد المثقفين عن المشاركة في القرار السياسي، إلى ما بعد الاستقلال ، فجُل أعضاء مجلس الثورة لا يحملون شهادة البكالوريا.[3]

يمكن اعتبار مالك بن نبي الذي وُصف بأنه كان دولة لوحده ، الغائب الكبير عن المساهمة المباشرة في تدعيم الجانب الفكري للثورة ، و المشاركة في صياغة نصوص الثورة و مواثيقها.[4]

تأثرت مشاركة المثقفين في الثورة بظاهرة الصراع على الزعامة بين القيادات، فقد عاشت الثورة أياما عصيبة على مستوى القيادة، بسبب الصراع بين الداخل و الخارج، أو بين السياسيين و العسكريين، هذا الصراع الذي تأجج بعد مؤتمر الصومام ، و لم تنج الثورة من توابعه – لكن على المدى القريب فقط– إلا بعد حادثة اختطاف الطائرة المقلة لزعماء الثورة ، و هي الحادثة التي تبدو ظاهريا بأنها كانت نعمة على الثورة .لا تزال هذه الحادثة تتطلب المزيد من التخليل و الدراسة للكشف عن النوايا و الأهداف الحقيقية للإدارة الاستعمارية من وراء اختطاف الطائرة ، لأن الأحداث

---

1) أنظر: **محمد عباس** ، في كواليس التاريخ (2) ، مثقفون في ركاب الثورة ، دار هومة ، الجزائر، 2004، ص ، ص. 64، 87.

2) من هؤلاء أيضا محمد الشريف ساحلي في الدبلوماسية ، تركي رابح عمامرة الذي ألحق بمكتب الصحافة و الإعلام تحت إشراف أحمد توفيق المدني ، و كذلك مالك بن نبي ...الذي لم تكن إسهاماته تذاع لسببين : أن لغته لم تكن إعلامية ، ثانيا لم يكن يتقيد بالتوجيهات. أنظر: **نفسه.**

3) **أنظر: نفسه، ص.** 64.

4) عن دور مالك بن نبي و جمعية العلماء ، أنظر: **أبو القاسم سعد الله** ، أفكار جامحة ، م. س. ، ص– ص. 45–47.

اللاحقة التي عرفتها الثورة ، سواء قبل إطلاق سراح المختطفين أو بعد ذلك ، تجعلنا نشكك في القراءة الشائعة للحدث ، و التي تكتفي غالبا بوصف الاختطاف أنه لم يكن نقمة على الثورة كما كان يتمنى الاستعمار، الذي نفع الثورة من حيث أراد أن يضرها، بدليل أنه وحد صف الجزائريين الذين التفوا حول مطلب إطلاق سراحهم ، و أنهى الخلاف بين الداخل و الخارج ، و وحد بين قادة الثورة ، كما أن الاختطاف أجهض ندوة تونس، التي كانت ستجمع بين المغرب و تونس و قادة الثورة و الحكومة الفرنسية ، لبحث مستقبل المنطقة ككل ، في إطار التعاون الوثيق مع فرنسا ، و هو تعبير دبلوماسي، معناه منح استقلال شكلي لدول المنطقة التي ستبقى تحت الوصاية الفرنسية، و حسب بعض التحاليل فإنه تم الإعداد لهذا المصير بعد ذلك بأقل من سنتين خلال مؤتمر طنجة، الذي جمع الحركات الوطنية في الأقطار الثلاث في أفريل 1958، و الذي لم يكن يهدف حقيقة إلى تجسيد فكرة وحدة المغرب العربي كما هو الظاهر، و لكن فقط احتواء حماس الجماهير و اندفاع القوى الثورية الجديدة، التي كانت تتطلع إلى وحدة عربية إسلامية، خاصة مع تجربة الوحدة بين مصر و سوريا 1958. و دليل أصحاب هذا التحليل أن الذين شاركوا في المؤتمر ينتمون إلى الطبقة البرجوازية التي كانت تطمح إلى وراثة الإدارة، و المؤسسة الاستعمارية للإشراف على الاقتصاد و التسيير العام للبلد، أي بصريح العبارة تكريس مصالحها، و رأت في القوى الثورية تهديدا لها. [1]و مما يدل أيضا على هشاشة المؤتمر و عدم جديته توقيع الحكومة التونسية لعقد مع شركة بترولية فرنسية "طرابزا" TRAPSA ، يسمح بمد أنبوب للبترول من العجيلة بالجنوب الشرقي للجزائر إلى مرفأ السخيرة التونسي قرب قابس، و هو ما اعتبرته الثورة خرقا لاتفاقية طنجة الممضاة بين المغاربة قبل 10 أسابيع، و قد حذرت الجبهة تونس قبل التوقيع، لكن الحكومة التونسية تمسكت بالعقد بحجة تحقيق الخبز اليومي للتوانسة، و هم ما علقت عليه جريدة المجاهد بمقال قادح عنوانه: "الخبز المسموم" نشر بتاريخ 22 جويلية

---

1) .أنظر: **محمد البصري الفقيه** ، الوحدة و التجزئة في مسيرة المغرب العربي ، الملتقى ، مجلة شهرية تعنى بالثقافة و الفكر و الأدب ، ع33 ، 1997 ، ص.8

1958 انزعجت تونس من المقال فأوقفت بث حصة "صوت الجزائر" في إذاعتها.[1] و على كل فإن العبرة بخواتم الأمور كمل يقال، فلنتأمل إلى ما وصلت إليه الثورة، بعد إطلاق سراح السجناء.[2]

ظهر الصراع بين مسؤولي الثورة بصورة حادة في لجنة التنسيق و التنفيذ الثانية[3] المنبثقة عن الدورة الثانية للمجلس الوطني للثورة، المنعقد بالقاهرة في أوت 1957، كما أن هذه الدورة حملت صورة أخرى من الصراع و التنافس بين العسكريين و السياسيين ، حيث أقرت إنشاء لجنة دائمة comité permanent مهمتها تسيير أمور الثورة، و تتكون من خمسة عسكريين برتبة عقيد و سياسي واحد هو عبان رمضان، و هذا تجسيدا للتخلي عن مبدأ أولوية السياسي على العسكري، و هو المبدأ الذي أقرته الدورة الأولى للمجلس، بناء على التفسير الخاطئ الذي أُعطي لهذا المبدأ أي: أولوية الشخص السياسي على الشخص العسكري، و ليس العمل السياسي على العمل العسكري كما سبقت الإشارة،[4] أو بناء على الصراع الذي كان موجودا بين الأشخاص السياسيين و الأشخاص العسكريين.

من حيث المهام فإن العسكريين و خاصة الثلاثي كريم بلقاسم ، لخضر بن طوبال و بوصوف ، هم من تولى التسيير الفعلي للثورة، حيث أوكلت للأول القضايا الداخلية و التسيير الإداري، و لعبد الحفيظ بوصوف الاتصالات و العلاقات العامة ،

---

1) أنظر: **الأمين بشيشي** ،دور الإعلام في معركة التحرير ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة التاسعة ، ع104 ، سبتمبر – أكتوبر 1994، ص-ص.64-65

2) أنظر: **أحمد توفيق المدني** ،م. س. ، ص. 271، ص. 271.

3) ضمت اللجنة خمسة عسكريين : محمود الشريف ، بن طوبال ، كريم بلقاسم ، أوعمران ، بوصوف. و أربعة سياسيين : فرحات عباس ، عبان رمضان ، لمين دباغين ، ، عبد الحميد مهري. بالإضافة إلى الأعضاء الشرفيين و هو السجناء الخمسة : بوضياف ، بن بلة ، آيت أحمد ، بيطاط ، خيضر. و يمكن أن نلاحظ غياب كل من سعد دحلب الذي أوكلت له مهمة الإعلام و بن خدة الذي أصبح ممثلا للجبهة بلندن رفقة بن يحيى، عن هذه اللجنة، و هما يعتبران من أنصار عبان رمضان. و تذهب بعض التحاليل إلى أن هذا الغياب كان مقصودا ، يقف وراءه كريم بلقاسم بهدف الحد من نفوذ عبان رمضان. أنظر: **Salah Belhadj** ,FLN crise internes et luttes de pouvoir 1956-1965, Editions Kortoba, Alger, 2007, p. 23.

4) أنظر : **هذا البحث** ، ص. 539.

أما كريم بلقاسم فتولى القوات المسلحة، إلى جانب ذلك كلف العقيد "أوعمران" بالتموين و التسليح في حين تولى محمود شريف المالية، أما عبان، فقد اكتفى بالإشراف على جريدة المجاهد بصفته مسؤولا عن الإعلام و الاتصال. و هكذا فإن "عبان رمضان" الذي كان مرشحا كي يصبح الزعيم الفعلي لجبهة التحرير الوطني تمت محاصرته و الحد من نفوذه و هو ما رفضه بقوة ، و أخذ ينتقد رفقاءه في لجنة التنسيق من العسكريين بعبارات حادة و هدد بالدخول إلى الجزائر ليندد بتصرفاتهم أمام الجنود ، كما نقلت إلى عقداء اللجنة أخبارا تتعلق بسعي عبان رمضان مع بعض عناصر جيش التحرير للتآمر ضدهم. و هو الأمر الذي جعلهم يجمعون على ضرورة القضاء عليه.[1]صراع آخر ظهر بين الحكومة العامة و هيئة الأركان العامة بعد وقف إطلاق النار في 19 مارس 1962.[2]

هذه الصراعات الداخلية المتتالية ، بين زعماء الثورة كانت على حساب الجهد الذي من المفروض أن يبذل لوضع مشروع حضاري، يحصن الثورة و الدولة الجزائرية في المستقبل، كما غذَّت الخلاف بين النخبة الجزائرية المعربة و المفرنسة، التي – النخبة – استمدت ثقافتها من مصادر مختلفة ، و أحيانا متناقضة و لم تستفد الثورة من هذا التنوع إلا في المجال الدبلوماسي.

الحديث عن المشروع الحضاري للثورة يقتضي التطرق إلى الجانب التنظيري، و الإديولوجي في الثورة. لا بد من الإشارة أن الثورة الجزائرية مهما قيل عن عظمتها، لم تسبقها حركة فكرية تنويرية، كما الحال بالنسبة للثورة الفرنسية مثلا، و لا مفكرين أمثال فولتير (Voltaire) أومونتيسكيو,(Montesquieu)أو ديدرو(Diderot) [3]فالثورة و الحركة الوطنية الجزائرية عموما، تفتقد لمنظرين باستثناء محاولة "ملك بن

---

1) تمت تصفيته بالمغرب في 27 ديسمبر 1957 و بعد خمسة أشهر من هذا التاريخ نشرت المجاهد في 29 ماي 1958 خبرا عن استشهاده El Moudjah. , N° 24, 29 mai, 1958, p. 1

2) **Salah Belhadj**, op.cit., p. 72.

3) هم من فلاسفة عصر الأنوار في فرنسا الذين ظهروا في القرن الثامن عشر. للمزيد عن هذه الشخصيات و أعمالها، انظر: **فولغين. ف.** ،فلسفة الأنوار، تر: هنرييت عبودي، ذار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 2006، ص،ص. 107،48،24.

نبي الذي تناول الحركة الوطنية تناولا فلسفيا.[1] إذا استثنينا العامل الديني و ارتباط بعض التنظيمات السياسية بالشيوعية، فإن المقاومة السياسية للهيئات و الأحزاب الوطنية تكاد تكون خالية من المحتوى الفكري و الثقافي، فهي مقاومة ذات طابع استقلالي بحت.[2]

رغم اشتهار "فرانز فانون" في العالم بأنه منظر القضية الجزائرية، و بأنه كرس حياته لخدمتها ، فإن الجزائري البسيط يجهل هذه الشخصية جهلا تاما ، لأن أفكاره كانت غريبة عنه، فلم تستقطب اهتمامه و بالتالي لم يكن لها صدى، و قد ذهب بعض الباحثين إلى اعتبار عبد الحميد بن باديس –الذي لم تكن له شهرة عالمية إلا عند المختصين – بحق " منظرا و مفكرا اجتماعيا "، و لو " أمد الله في عمره لهزت دعوته الإصلاحية عقول شعوب عديدة في العالم".[3]لا شك أن لعبد الحميد ابن باديس دورا في نشر الفكر الوطني و الوعي بالهوية و الانتماء الحضاري للإنسان الجزائري، لكنه عرف كمصلح و عالم دين، لا كفيلسوف أو منظر، و هذا لا يعني غياب الجانب الفكري في الحركة التي قادها.

إن جهود جمعية العلماء و رغم أهميتها إلا أن مشروعها النهضوي لم يخرج عن دائرة الاحتماء بالماضي للدفاع عن الذات، فكانت بحاجة إلى تضخيمه و تمجيده للتأكيد على الأنا في مواجهة الخطر الخارجي. فكانت تطلب الماضي بالدرجة الأولى من أجل تدعيم الحاضر و تأكيد الوجود،[4]و لم تكن قادرة على بلورة مشروع حضاري جاهز للتنفيذ، رغم ممارستها الصحيحة لأسلوب الصراع، لأن حالة التهديد المستمر التي عاشها الجزائريون في ظل الاستعمار حتم عليها استنفاذ كل جهودها في استعمال التراث كسلاح إديولوجي ضد الإدارة الاستعمارية، و هو ما لم

---

1) أنظر: **أبو القاسم سعد الله** ، أفكار جامحة ،م.س.، ص. 45.
2) **نفسه**، ص. 24.
3) **إرنستغيلنر**، مجتمع مسلم،م.س.، ص،ص. 282،189–283
4) يفرق الجابري بين ميكانيزم النهضة و ميكانيزم الدفاع. أنظر: **محمد عابد الجابري**، إشكاليات الفكر العربي، م.س.، ص. 26

يسمح لها بتوظيفه في مشروع عملي للنهضة. و من سوء الحظ أن هذا التهديد استمر إلى ما بعد الاستقلال، و هو ما يفسر جزئيا فشل النهضة في ظل الدولة الوطنية.[1]و يمثل هذا السلوك صورة من صور المقاومة الشعبية لدى المجتمعات المستعمرة، التي تفضل الانكفاء على الذات و الاحتماء بالدين باعتباره وسيلة ناجعة للحفاظ على الشخصية، و إثبات الوجود لمواجهة حالة القمع و الصراع غير المتكافئ مع المحتل.[2]

لكن حتى لا نظلم الثورة و نحملها فرق طاقتها فلا بد أن ندرسها أيضا ضمن سياقها الحضاري، أو في إطار ما يسمى بالزمن الطويل، الذي يحررنا من التاريخ الحدثي،[3] و عليه فلا بد أن نأخذ بعين الاعتبار أن الجزائر تنتمي إلى فضاء الحضارة الإسلامية التي كانت و لاتزال تعاني من حالة ضمور منذ قرون – القرن 11 م – بسبب ما أطلق عليه المفكر الجزائري محمد أركون بالقوى السلبية التي عملت على إعاقة نمو التيار العقلاني النقدي، مما أدى إلى ظهور إيديولوجية دفاعية – الجهاد– على حساب "إيديولوجية الانفتاح و التوسع الثقافي و الدمج الإنساني " التي سادت زمن ازدهار الحضارة الإسلامية. و معلوم أن إيديولوجية الدفاع، لا تساعد على الإبداع و الابتكار.[4]

في الختام يجب التذكير أن الكفاح الذي خاضه الجزائريون ضد الاحتلال الفرنسي بعد 1954 كان كفاحا ضاريا، و معقدا، و " استثنائيا في قسوته "، لم يترك الفرصة لقادة الثورة كي يهتموا بوضع مشروع حضاري حقيقي،[5]و ركزوا على

---

1) أنظر: **محمد عابد الجابري**، م.س.، ص.34.

2) **André Decouflé** ,sociologie des révolutions , P.U.F., Paris, 1968,p. 25

3) مصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية على يد المؤرخ الفرنسي "فرناند بروديل" الذي أحدث ثورة في الكتابة التاريخية التي انتقلت من التركيز على الزمن القصير إلى للمزيد أنظر: **Fernand Braudel**, Histoire et Sciences sociales : La longue durée, Annales Economies sociales civilisations, 13eannée,N° 4, octobre–decembre 1958, p–p. 725–753

4) أنظر:**محمد أركون** ، نزعة الأنسنة في الفكر العربي جيل مسكويه و التوحيدي ، تر: هاشم صالح ، دار الساقي ، ط1، بيروت ، 1997، ص. 50

5) أنظر: **إرنست غيلنر** ،**مجتمع مسلم، م.س. ، ص.280.**

الجانب السياسي و جعلوا من قضية التحرير أولوية. و هذا المعنى هو ما صرح به رئيس الحكومة المؤقتة"بن خدة" في ندائه للشعب الجزائري الذي بثته إذاعة تونس يوم 15 سبتمبر 1961 حيث ذكر فيه أن الجبهة تتطلع إلى استقلال حقيقي، و أن التفكير في مشاكل بناء الدولة الجزائرية المستقلة لم يكن غائبا، و لكن إقامة السيادة الوطنية شرط أساسي لتشييد جزائر تستجيب للتطلعات العميقة للشعب.[1]

6. عواقب غياب مشروع حضاري للثورة :

ما دام " التاريخ هو الماضي الحاضر" فلا تخلو واقعة تاريخية من آثار، اليوم و في المستقبل، لكن هذه الآثار تحتاج فقط إلى من يكتشفها.[2] يرى شارلسينيوبوس (Charles Seignobos) [3] أن " التاريخ سلسلة بديهية و يقينية من الحوادث ، كل حادثة سابقة تحتم حدوث اللاحقة ".[4]

بناء على ذلك فإن الثورة التي عرفت أحداثا كثيرة و بارزة ، كان لكل حدث منها سوابق و لواحق، و لا بد أن ندرس مسألة المشروع الحضاري للثورة انطلاقا من هذا التصور، لندرك الآثار المترتبة على غيابه.

إن قصور الثورة عن وضع مشروع حضاري حقيقي و واقعي، ترتبت عنه آثارا

---

1) Appel du président Benkhedda,**El Moudjahid**, n85, 1 octobre , 1961, p. 579

2) أنظر: **عبد الله العروي**، مفهوم التاريخ، م. ث.ع. ، ط.4. ، الدار البيضاء، المغرب،2005، ص. 83.

3) مؤرخ فرنسي (1854- 1942) ألف رفقة زميله " شارل فيكتورلونغوا Chrales-Victor Langois (1863- 1929) كتابا بعنوان "مدخل للدراسات التاريخية" introduction aux études historiques " صدر سنة 1897 . للمزيد عن هاتين الشخصيتين و أعمالهما، أنظر: **Charles Christophe**,Les professeurs de la faculté des lettres de Paris – Dictionnaire biographique 1809-1908. Paris : Institut national de recherche pédagogique, 1985, . p-p. 107-109, pp. 163-165. Et : **Mucchielli Laurent**. Une lecture de Langlois et de Seignobos, Espaces Temps(Le temps réfléchi – L'histoire au risque des historiens.) revue trimestriel, publiée avec le concours du CNL et du CNRS , N° 59, 1995, p-p. 130-136.

4) أنظر: **عبد الله العروي**، م. س. ، ص. 74.

معتبرة لم تظهر أثناء فترة الصراع مع الاحتلال، لكن بعد خروج العدو و تحقيق الاستقلال برزت إلى السطح كل التناقضات الفكرية و الإديولوجية و الصراعات السياسية. و وجد "الجبهويون" الفرصة المناسبة لتصفية الحسابات و فرض الرأي بالقوة،[1]و لو كان ذلك على حساب الوطن و الشعب ، الذي –لحسن الحظ– أبدى وعيا كبيرا و تصرفا مسؤولا، و استطاع بذلك أن يجنب الجزائر حربا أهلية، كانت ستحدث على مرأى و مسمع من الفرنسيين الذين لم ينتهوا بعد من حزم أمتعتهم.[2]

لعل من عواقب غياب مشروع حضاري حقيقي للثورة اضطراب الوضع السياسي للجزائر بعد الاستقلال و إتباع سياسة الإقصاء و التهميش في حق المعارضين،[3]إلى جانب غموض موقف السلطة الحاكمة من البعد العربي و الإسلامي للدولة الجزائرية، و قد ظهرت مؤشرات بسيطة لهذا الموقف بداية من بيان رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة في 19 مارس 1962، الذي اقتبس عبارة: " الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة"،الواردة في بيان أول نوفمبر مقرونة بعبارة " "ضمن إطار المبادئ الإسلامية."، لكن بيان رئيس الحكومة جاء خاليا من العبارة الثانية و هذا نص البيان : " ... نهيئ بعث الدولة الجزائرية المستقلة ذات السيادة الدولة التي تتيح لنا إرساء قواعد سليمة لجمهورية جزائرية ديمقراطية و اجتماعية".[4]

---

1) أنظر: **لونيسي رابح** ،الجزائر في دوامة الصراع ، م.س. ، ص–ص. 58–59.
2) كان هذا في إطار ما عرف بأزمة صائفة 1962 بسبب تمرد هيئة الأركان العامة و ما عرف بمجموعة تلمسان محمد خيضر و بن بلة... على الحكومة المؤقتة بقيادة بن خدة و حدوث شرخ بين الولايات بين مؤيد و معارض لهذا الطرف أو ذاك، و خوفا من حدوث مواجهة عسكرية بين الأطراف المتصارعة، خرج الشعب الجزائري في مظاهرات عارمة و هو يردد عبارة : " سبع سنيين بركات" عن هذه الأزمة أنظر: **الطاهر آيت حمو** ، رجال صنعوا التاريخ ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة، م. س.، ص–ص. 144– 154.
3) عند انتخاب المجلس التأسيسي أعدت قوائم انتخابية ضمت فقط من أيد المكتب السياسي الذي اختاره بن بلة أي مؤيدي جماعة تلمسان.أنظر: **أحمد طالب الابراهيمي** ،مذكرات جزائرية، م. س. ، ص. 166.
4) أنظر: " بيان رئيس الحكومة المؤقتة السيد بن يوسف بن خدة للشعب الجزائري بمناسبة إعلان وقف إطلاق النار ، الذاكرة، **مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة** ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، السنة الثالثة ، ع .الرابع ، 1996/ 1417.ص. 308

كانت مشاريع الدولة الجزائرية المختلفة من وضع شخصيات معروفة بتوجهها الإديولوجي اليساري، الغريب عن الشعب الجزائري المسلم، و هو شعب كما وصفه فرحات عباس: " صادق الإيمان شديد الارتباط بالتقاليد العربية الإسلامية "، و ذلك في سياق اعترضه على أول دستور للدولة الجزائرية. و عبر أيضا عن هذا الاعتراض بالاستقالة من رئاسة المجلس الوطني التأسيسي[1]، و وصف تصرف المسؤولين "الجدد" بتصرف أبناء شعب "بدائي و متخلف"، و قال أنهم تنكروا للقيم التي كانت سبب انتصارهم على فرنسا.[2] كان هذا "التنكر" من بين الأسباب التي بُرر بها الانقلاب الذي قاده وزير الدفاع "هواري بومدين" على الرئيس أحمد بن بلة في 19 جوان 1965، حيث جاء في بيان الانقلاب: "... إن النهوض بمجتمعنا لا يمكن أن يتم إلا بالتمسك بمعتقداتنا، و احترام تقاليد شعبنا و قيمه ومثله العليا" ثم أشار إلى تغلغل الشيوعيين في دواليب الحكم.[3]

لقد غُيب البعد الإسلامي و لم يظهر إلا كشعار يستعمل عند الحاجة، و في مناسبات معينة ، و هُمِّش الإصلاحيون الذي كانوا يعتبرون جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية، و ظهرت في المواثيق الرسمية عبارات جديدة مثل: اللائكية، الاشتراكية.[4]

شهد المجلس الوطني التأسيسي المنتخب،[6]نقاشا حادا بين أعضائه حول مكانة اللغة العربية و الدين الإسلامي بمناسبة مناقشة دستور[7] الجزائر المستقلة حيث رأى

---

1) . أنظر: **محمد العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة ، 2007 ، ص. 156.

2) أنظر: **عباس فرحات** ،غدا سيطلع النهار ،م.س. ، ص. 29.

3) لم تتراجع مكانتهم في عهد بومدين. أنظر: **رابح لونيسي** ،الجزائر في دوامة، م.س. ، ص. 100.

4) لم يكن لجبهة التحرير التاريخية لم يكن لجبهة في الواقع لم يكن لها إلا برنامجا و فكرة واحدة هي الاستقلال فسخرت كل جهدها العسكري و السياسي لتحقيقه.أنظر: **Ahmed Nadir**, le mouvement réformiste Algérien et la guerre, op.cit,p.180

5) انتخب في 20 سبتمبر 1962 و هو الذي أعلن عن ميلاد الجمهورية الجزائرية في 25 سبتمبر. و منه انبثقت الحكومة التي ترأسها بن بلة. أنظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة ، 2007، ص.194.

6) كانت به لجنة مكلفة بالتحضير لإعداد دستور للدولة و تلقت ثلاث مشاريع: من فدرالية الجبهة بفرنسا – من بعض النواب – من محمد العربي الزبيري ،لكن الحكومة فضلت طرح مشروعها. أنظر :**محمد العربي الزبيري** ، ج3 ، ص. 150، 155 – 156.

بعض أعضائه من اليساريين أن الدولة الجزائرية يجب أن تكون لائكية، و عليه فإن الإسلام هو دين الشعب لا الدولة ، أما بالنسبة للغة فقد فضلوا المحافظة على مكانة اللغة العربية تماما كما كان الوضع قبل الاستقلال ، و قد وجد هذا الرأي معارضة من أعضاء آخرين، رأوا أن هذا الطرح فيه تهميش للغة العربية و الدين الإسلامي، و انحراف عن مبادئ الثورة و بيان أول نوفمبر. بفضل هذه المعارضة تضمن دستور الدولة الجزائرية مادتين، إحداهما نصت على اعتبار الإسلام دين الدولة – و هي المادة الثانية منه – و الثانية نصت على اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية للدولة و هو ما نصت عليه المادة الثالثة منه.[1] لكن لم يكن لهذه المواد أثر في الإدارة الجزائرية، إذ حافظت اللغة الفرنسية على مكانتها.

من انعكاسات غياب مشروع حضاري للثورة اضطراب الوضع السياسي للدولة الجزائرية المستقلة، التي لم يتفق مسؤولوها على صيغة معينة للحكم و الممارسة السياسية،[2] أو على طبيعة العلاقة بين العسكريين و السياسيين، و هي المشكلة القديمة المتجددة ، التي ظهرت بسبب التفسير الضيق لمبدأ أولوية السياسي على العسكري الذي نص عليه مؤتمر الصومام ، و التنافس على المواقع و الزعامة.'و هذا لا يعني تبرئة من كان وراء وضع هذا المبدأ من الأطماع السياسية.

---

1) طالب منتسبون لجبهة التحرير من باريس أن يكون الدستور لائكي و قد نشرت بيانا لهم جريدة "الجزائر الجمهورية" في 9 أوت 1962، فرد أبناء جمعية العلماء المسلمين بنداء نشرته جريدة La Dépêche quotidienne d'Algérie في 22 أوت و جريدة The Observator البريطانية في 31 أوت 1962. أنظر: **عبد الرحمن شيبان**، حقائق و أباطيل ، م. س. ، ص،ص. 159، 161–162.

2) بعد عشرة أيام من استقلال الجزائر قدمت هيئة الأركان العامة الممثلة في بومدين و على منجلي و أحمد قايد، استقالتها للحكومة المؤقتة. عن هذه الاستقالة أنظر: **العقيد الطاهر الزبيري**، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929– 1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2006، ص. 275.

مباشرة عقب الاستقلال ظهرت خلافات حادة حول مسألة الديمقراطية و الممارسة السياسية و الشرعية، إذ لم يكن هناك تصور واحد لهذه القضايا، التي سبقت الإشارة إليها في مواثيق الثورة، لكن السباق المحموم نحو السلطة أحدث شرخا كبيرا بين قادة الثورة عسكريينو سياسيين.[1]و أنتج تفسيرات و تصورات متناقضة أو متضاربة لنظام الحكم.[2]

في ظل الصراع على الزعامة الذي عرفته الثورة، فإن مسألة الديمقراطية لم تكن تلقى اهتماما فعليا لدى المسئولين المتنافسين على السلطة، و إن كان الجميع ينشد الديمقراطية.[3]فعقب الاستقلال جرى تهميش المجلس الوطني التأسيسي في وضع دستور للدولة الجزائرية، و اقتصر دوره على تزكية الدستور الذي وضعه الحزب ، و هو ما اعترض عليه رئيس المجلس " فرحات عباس" و حمله على الاستقالة.[4]

هكذا فبالرغم من النصوص الكثيرة و الاجتماعات المتعددة للمجلس الوطني للثورة ، فإن الجزائر المستقلة وجدت نفسها بدون مشروع حقيقي، و واضح لبناء دولة عصرية و متطورة، و كل التجربة الثورية لم تشكل سوى محاولات و دروس ، لم تستخلص منها الحلول النهائية لوضع خطة واضحة للبناء في المستقبل.

مهما كانت نسبة نجاح الثورة في تحقيق المشروع الحضاري المنشود، فإنها في كل الأحوال عبرت عن حيوية الشعب الجزائري و أصالته، و كانت في حقيقتها و جوهرها عبارة عن تصور شامل، و برنامج متعدد الجوانب يستجيب للتطلعات المشروعة والطبيعية للجزائريين، و بعبارة أخرى فإن الثورة بالرغم من كونها حربا تحريرية ، فقد

---

1) حيث ساندت كل من الولاية الثانية و الثالثة و الرابعة بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة و في المقابل وقفت كل من الولاية السادسة و الأولى و الخامسة مع جيش الحدود و بن بلة الذي ترأس المكتب السياسي. أنظر: **عبد الحميد زوزو** ،المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية، م. س. ، ص.52.

2) راجع كلمة حسين آيت أحمد أمام المجلس الوطني التأسيسي في 1 أكتوبر 1962. أنظر: **Hocine Ait Ahmed**,la guerre et l'après guerre, Op.cit., p.162

3) أنظر: **محمد حربي** ،مؤامرة العموري، نقد، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي، م. س. ص. 161.

4) أنظر: **عبد الرحمن شيبان**، م. س. ، ص. 161.

وفرت الأرضية المناسبة لتحقيق مشروع حضاري، يعكس طموحات و آمال الأمة الجزائرية.[1]لقد أبرزت الثورة الجزائرية أهم معاني الحرب الثورية و هي قدرتها على عزل التفوق المادي للاستعمار، كما برهنت على أن قوة الإنسان الثائر و إرادته لا يمكن أن تقهرها القوى العسكرية. و أعطت الفرصة للشعب الجزائري كي يستعيد ثقته بنفسه، و يعبر عن قدرته على تجاوز الصعاب و تحقيق النصر، و تخطي عائق القابلية للاستعمار.[2]

إلى جانب ذلك فإنها تعتبر رمزا ليقضة العرب ، إذ أعادت للإنسان العربي اعتباره أمام العالم.

إذا كانت الثورة في حقيقتها، عملية نمو و تطور عضوي مطرد، عبر ثلاث مراحل مترابطة لا يمكن الفصل بينها و هي: مرحلة ما قبل الثورة – مرحلة الثورة – مرحلة ما بعد الثورة ، فإن أي فتور أو خلل في عملية النمو، سيؤثر بشكل مباشر على النتيجة،[3]و انطلاقا من هذه الفكرة يمكن التساؤل عما بقي من الثورة الجزائرية بعد أكثر من نصف قرن،[4] و هو تساؤل مشروع ، بالرغم من أن المؤرخ الفرنسي "روجر لوتورنو"(Le Tourneauroger) [5] يرى أن الجزائر قامت منذ 1954 بعمل

---

1) أنظر: **ناصر الدين سعيدوني،** منطلقات و آفاق، م.س. ، ص. 305.

2) نجد ما يشبه هذه الفكرة عند المؤرخ الفرنسي مارك بلوخMarc Bloch(1886– 1944) عندما قرأ هزيمة فرنسا أثناء الحرب العالمية الثانية هزيمة للذكاء و الخلق الفرنسي قبل أن تكون هزيمة عسكرية . أنظر: **حسين مؤنس** ،التاريخ و المؤرخون ، دار المعارف، القاهرة 1984، ص. 168.

3) حول هذا المفهوم للثورة ،أنظر: **مالك بين نبي** ، بين الرشاد و التيه ، ط.2، دار الفكر، دمشق، 1988، ص. 14.

4) مثل هذا السؤال طرحه أبو القاسم سعد الله سنة 1989 مع حساب الفارق الزمني ، " ماذا بقي من الثورة بعد أكثر من ربع قرن" أنظر: **أبو القاسم سعد الله** ، في الجدل الثقافي، دار الغرب الإسلامي ، ط.2، لبنان ، 2005، ، ص. 149.

5) 1907–1971 ولد بباريس سنة 1097 اهتم بتاريخ الحضارة الإسلامية و شمال إفريقيا ، درس لمدة خمس نوات الفرنسية و اللاتينية بكولاج مولاي إدريس بالمغرب بداية من 1930 لفت انتباهه الحواجز الموجودة بين الفرنسيين و الأهالي" في شمال إفريقيا، درس بكلية الآداب بالجزائر سنة 1947، قدم بجامعة السوربون أطروحتين حول مدينتي فاس و دمشق سنة 1948 التحق في جويلية=

ثوري بالمعنى الغربي للكلمة، و استمر هذا العمل بعد الاستقلال، عندما تعرضت الهياكل الموروثة عن النظام الفرنسي إلى التدمير أو التغيير الجذري،[1] و استهدفت إقامة نظام جديد على أنقاض النظام الاستعماري و قد وفرت لأجل ذلك أهم شروط هذا التغيير الجذري و هو " التنظيم" الذي تتطلبه مهمة التحرير الجمعي، إذ بد من إخضاع الجميع للقاعدة و الانضباط.[2]

طبيعي أن يكون المشروع الثوري مصطبغا بطبيعة المرحلة التاريخية التي وجد فيها لكن يجب أن يكون مفتوحا على المرحلة المقبلة، دون أن يحدث القطيعة مع المرحلة السابقة، أي أن يحمل القدرة على التجديد انطلاقا من المرحلة القائمة المهددة بالتراجع.[3] فهل كان المشروع الثوري الجزائري قادرا فعلا على التجديد. ؟

إن ظاهرة إزالة الاستعمار décolonisation ، عرفت انتشارا في النصف الثاني من القرن العشرين، مع انهيار الامبراطوريات الفرنسية و البريطانية و البلجيكية و الهولندية ... لكن عملية انتقال السلطة إلى أهل البلاد الأصليين لم تكن سلسة و لا حتى نهائية، فقوانين، و بيروقراطيات القوى الاستعمارية، بقيت و معها أحيانا لغة المحتل، كما أن حدود الدولة المستقلة التي حددتها القوى الاستعمارية لم تكن تستجيب للواقع الإثني، فكانت فترة انتهاء الاستعمار محفوفة بالمشاكل أيضا. و يلاحظ أن الاستقلال لم يتحقق على كل الأصعدة، و بقيت الدول الجديدة مرتبطة بمستعمراتها القديمة و هذا في إطار ما يعرف بالاستعمار الجديد Neo-colonialism[4] و الجزائر كان لها نصيب من هذا الوضع بعد الاستقلال. فمن

= 1956 بالمديرية العامة للشؤون السياسية و الوظيف العمومي بالجزائر التي كان يشرف عليها صديقه "لوسيان باي" Lucien Paye توفي سنة 1971. للمزيد عن هذه الشخصية و أعمالها ،أنظر : **Samir Saul**, Roger Le Tourneau un historien de l'Afrique du Nord face à la décolonisation, Outre-Mers. Revue d'histoire, T.4, N° 350-351, Année 2006 , p-p. 335-365

1) **Roger Le Tourneau**, la révolution algérienne ,op.cit.,p. 158

2) حدد مفهوم الثورة بتوفر خمسة أركان : العنف – التنظيم- المشروع- التحول الاجتماعي الاقتصادي. أنظر: **سليمان الشيخ**، الجزائر تحمل السلاح، م.س. ، ص ص 6-7

3) **André Decouflé** ,sociologie des révolutions ,op.cit., p.46

4) أنظر: **فرانك بيلي** ،معجم العلوم السياسية ، تر: و نشر م.خ.أ، ، ط1،إ.ع.م.، 2004، ص. 184

المؤكد أن الثورة الجزائرية انتصرت سياسيا على الاستعمار الفرنسي لكن لم تمحكل آثاره التي خلفها طيلة 130 سنة .

و قد عبر عن هذا المعنى البشير الإبراهيمي في خطبته التي ألقاها بجامع "كشتاوة" بعد الاستقلال ، و قد أشار فيها إلى أن الجزائر لا تزال تعاني من بعض آثار الاستعمار على المستوى الاقتصادي و اللغوي و النفسي أيضا. و مما جاء في خطبته " ... فهو – يقصد الاستعمار الذي شبهه بالشيطان – قد خرج من أرضكم و لكنه لم يخرج من مصالح أرضكم، و لم يخرج من ألسنتكم، و لم يخرج من قلوب بعضكم."[1]

و هذا الكلام يحمل دلالة واضحة على أن الاستقلال لم يكن تاما و لا كاملا، و لعله يحمل أيضا انتقادا ضمنيا لاتفاقيات إيفيان. لكن أليس من الإجحاف أن ننتظر من مفاوضات لم تدم إلا أحد عشر يوما أن تطهر للبلد من احتلال دام قرنا و إثنين و ثلاثين سنة ؟ و نجردها من كل معاني الانتصار. ؟

7. اتفاقيات إيفيان و إشكالية الانتصار و الهزيمة :

لم يكن يتصور الفرنسيون أن ديغول الذي بالغ في استخدام القوة العسكرية للقضاء على الثورة، و حقق مكاسب لا يستهان بها في الميدان، سيقبل بعد ذلك التفاوض مع ممثلين عن الحكومة المؤقتة، التي لا يعترف بشرعيتها و تمثيلها للشعب الجزائري.

في العاشر من نوفمبر سنة 1959 و خلال ندوة صحفية تحدث عن إحصائيات تبين أن خسائر الجبهة أكثر من خسائر الفرنسيين، لكنه كان مدركا أن هذا لا يعني كسب الحرب، بل نراه يعترف بأن السيطرة بالقوة على الجزائر أمر يستحيل تحقيقه،[2]و كترجمة لهذه القناعة قام في أفريل 1960 بإعفاء الجنرال شال من مهامه و هو ما يؤكد نهاية أوهام الحل العسكري.[3]

---

1) ألقى هذا الخطبة يوم 2 نوفمبر 1962 بحضور وفود من الدول العربية و الإسلامية. أنظر: **عبد الرحمن شيبان** ،م. س. . ص. 160.

2) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p. 133

3) **محمد عباس**، نصر بلا ثمن ،م.س. ، ص. 556.

كانت فرنسا ترفض باستمرار الاعتراف بجبهة التحرير الوطني، أو الحكومة المؤقتة كمفاوض وحيد مؤهل للحديث باسم الشعب الجزائري، خاصة مع وجود الحركة الوطنية الجزائرية التي يتزعمها "مصالي الحاج" ،و التي دعت منذ 1956 إلى التفاوض مع الجميع في إطار ما عرف بالمائدة المستديرة، لتناول كل أوجه المشكل الجزائري.[1]بعد مظاهرات ديسمبر 1960خلص ديغول إلى أنه لا بد من فتح مفاوضات مع قادة الجبهة دون شروط مسبقة، تأكد له ذلك، بعد مصادقة الشعب الفرنسي على منح الجزائريين حق تقرير مصيرهم يوم 8 جانفي 1961، ففي اليوم الموالي قرر بموافقة الوزير الأول "ميشال دبري"عقد اتصالات مع الجبهة بوساطة من الدبلوماسية السويسرية، كما قبل بمشروة من مستشاره "برنار تركو"، أن تشمل المحادثات إلى جانب وقف النار، مستقبل الجزائر و العلاقات الجزائرية الفرنسية. بعد عدة لقاءات سرية، قبل فتح مفاوضات رسمية و مباشرة و دون شروط مع ممثلين عن الحكومة الجزائرية المؤقتة، و هو ما صادق عليه مجلس الوزراء يوم 15 مارس 1961[2]و بعد أقل من شهر من ذلك – في 11 أفريل- يصرح ديغول أن مصلحة فرنسا في التخلي عن الاستعمار، و لا داعي للتمسك بسيطرة مكلفة دموية و بدون مخرج.[3]و لكن رغم ذلك فإن الحكومة الفرنسية، لم تكف عن المناورة و تحجيم دور الجبهة كممثل وحيد للجزائريين، خاصة و أن الحركة الوطنية جددت قبل مفاوضات إيفيان الأولى مطالبتها لإشراكها في أي مفاوضات تباشرها فرنسا لإيجاد حل للأزمة الجزائرية، و هي الفكرة التي تتناغم مع وجهة نظر الطرف الفرنسي، ففي 30 مارس 1961 صرح كاتب الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية "جوكس"، أنه سيتفاوض مع جبهة التحرير كما مع الحركة الوطنية، و هو ما رحبت به الأخيرة ، لكن الجبهة كانت تؤكد دائما أنها الممثل الوحيد للشعب الجزائري.[4]بالرغم من ذلك فإن

---

1) **1H3092/D3**, mouvement national algérien, bulletin d'information, mars 1962

2) **Guy Pervillé**, trente ans après,op.cit., p. 374

3) **Jacques Soustelle** ,l'espérance trahie,op.cit ; p. 231

4) **1H3092/D3**, mouvement national algérien, bulletin d'information, mars 1962, p.1

فرنسا بقيت تراهن على إيجاد طرف آخر يزاحم الجبهة في التفاوض معها ، فقبيل انطلاق مفاوضات إيفيان الأولى قُدمت للوفد الفرنسي في 2 ماي 1961، تعليمات مفادها أن فرنسا قررت فتح مفاوضات مع مسؤولي التمرد، و في نفس الوقت ستتجه نحو أخذ آراء كل من يمثل الجزائر في المجال الاقتصادي، و السياسي الإداري و الاجتماعي و الثقافي، و كما توجهت فرنسا نحو جبهة التحرير، ستتجه أيضا نحو الحركة الوطنية، حتى تتم استشارة الجزائريين بشكل مرضي حسب زعمها.[1] اتضحت لدى الحركة الوطنية النوايا السيئة للحكومة الفرنسية خاصة بعد تعثر مفاوضات إيفيان الأولى[2] مع الجبهة ، حيث حاولت أن تستعملها كورقة ضغط و هو ما رفضته ، و نجر عن ذلك تعريض مناضليها للمضايقات و الاعتقالات في الجزائر و فرنسا.[3]

7-1. مفاوضات إيفيان الأولى :

سبق هذه المفاوضات ثلاث لقاءات بين الطرفين، لقاء "مولان" Melun من 25 إلى 29 جوان 1960 التي أسيئ فيها استقبال موفدي الحكومة المؤقتة، و أراد من خلالها ديغول الحصول على استسلام من جيش التحرير الوطني. اللقاء الثاني كان في 20 فيفري 1961 بلوسان " Lucerne بسويسرا بعد وساطة من الوزير السويسري الملكلف برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر "أوليفي لونغ" (Olivier Long) ، و هو أول لقاء جدي بين الطرفين[4] طرح

---

1) **Sadek Sellam** (postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p 29

2) في 30 مارس أعلنت الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية على فتح محادثات في إيفيان يوم 07 أفريل لكن تصريح وزير الدولة المكلف بالجزائر " لوي جوكس" خلال ندوة صحفية بوهران بأن بلاده ستجري مفاوضات مع الحركة الوطنية كذلك و هو ما رفضته الحكومة المؤقتة فتأجلت المفاوضات إلى 20 ماي. أنظر: **بن يوسف بن خدة** ،نهاية حرب التحرير في الجزائر – اتفاقيات إيفيان – ، تعريب لحسن زغدار ، د. م. ج. ، الجزائر ، 1987، ص. 23

3) هذا حسب منشور للحركة **1H3092/D3**, mouvement national algérien, op.cit

4) مثل الحكومة المؤقتة في لقاء "مولان" كل من محمد بن يحيى و أحمد بومنجل أما لقاء "لوسارن" فقد حضره كل من الطيب بولحروف و أحمد بومنجل و عن الطرف الفرنسي "جورج بومبيدو" Georges Pompidou و "لوي جوكس" . أنظر: **بن يوسف بن خدة** ،م.س. ، ص-ص. 18- 22.

خلاله الفرنسيون ، قضايا هامة تتعلق بضمانات تقرير المصير، و تمثيل الأقلية الأوروبية و جنسيتها، و طبيعة و شكل المؤسسات المؤقتة خلال الفترة الانتقالية ، كما رفض الطرف الفرنسي أن تكون الصحراء موضوعا للمحادثات، أما اللقاء الثالث فكان في مارس بسويسرا أيضا، و الذي تعثر مرة أخرى بسبب قضية الصحراء.[1]

انطلقت مفاوضات إيفيان الأولى في 20 ماي و استمرت إلى غاية 13 جوان 1961 شارك فيها عن الطرف الجزائري كل من: بلقاسم كريم – أحمد فرانسيس – سعد دحلب – أحمد بومنجل – بن يحيى – سليمان – علي منجلي – الطيب بولحروف.

أما الحكومة الفرنسية فقد مثلها عدة شخصيات أبرزها: لوي جوكس (Louis Joxe) – الجنرال جون سيمون(Jean Simon)–برنار تريكو (Bernard Tricot)– برونودي لوس(Bruno de Lusse)– العقيد سوغان بازيس(Seguin Pazzis).[2]

في 18 ماي 1961 أدلى وزير الخارجية في الحكومة الجزائرية المؤقتة كريم بلقاسم[3] ، تصريحا نوه فيه بنضال الشعب الجزائري، و خص بالذكر النساء و الشيوخ و الأطفال و السجناء، و الذين تعرضوا للتعذيب، و المناضلين المجهولين الذين كسبوا تقدير و احترام العالم بفضل شجاعتهم، كما أشاد بعناصر جيش التحرير الوطني و كل الذين يخوضون صراعا مقدسا لمحو آثار قرن مظلم من الاستعمار.[4]

أما فرحات عباس، فقد وجه بيانا للجزائريين، ذكر فيه أن المفاوضات يجب أن تسفر عن تمكين الشعب الجزائري من ممارسة سيادته و تحقيق الاستقلال.[5]

---

1) طلب الطرف الفرنسي تأجيل القضية إلى ما بعد تقرير المصير. أنظر: **بن يوسف بن خدة** ،م.س. ، ص–ص. 20–22.

2) إلى جانب هؤلاء ذكرت بعض المراجع شخصيات فرنسية أخرى :– رولان كادي –لابوري – تيوبود – رولان بيلكارت– سالوس. أنظر: **Sadek Sellam**, op. cit. p 40

3) من زعماء الثورة التاريخيين، و عضو نافذ في المجلس الوطني للثورة ولجنة التنسيق ، عين نائبا للرئيس ووزيرا للقوات المسلحة في أول حكومة مؤقتة ،ثم أصبح وزيرا للخارجية إلى جانب كونه نائبا للرئيس ،اغتيل في 18 أكتوبر 1970 بفندق في ألمانيا. للمزيد عن هذه الشخصية أنظر :**عاشور شرفي** ، م.س.، ص ص 283-284.

4) **El Moudjahid**, n 81, 4 juin 1961, p.491

5) **El Moudjahid** ,n 81, 4 juin 1961, p.487

اعتبرت جريدة المجاهد لسان حال جبهة التحرير الوطني، أن انطلاق المفاوضات الجزائرية الفرنسية في إيفيان انتصار للثورة الجزائرية، فقد أُجبر الفرنسيون على التفاوض مع الحكومة المؤقتة،و الاعتراف بها كممثل فعلي و وحيد للشعب الجزائري.[1]

لكن المعركة بالنسبة للفرنسيين لم تنته، فهم يتطلعون إلى التخطيط للمستقبل، لأن الحرب التي يخوضونها ضد الجزائريين ليست عسكرية و لا سياسية بل حضارية.[2]

فحسب وزير الخارجية الفرنسي "كوف دو مورفيل" (Couve de Murville) فإن الهدف من المحادثات مزدوج إقامة السلم و إنشاء جزائر جديدة.[3]

استغرقت محادثات إيفيان الأولى ثلاث عشرة جلسة، و كل القضايا التي طُرحت خلالها و كانت محل نقاش بين الطرفين، تتعلق بحق تقرير المصير و آليات تطبيقه ، و هي تفاصيل كان قد تناولها اليسار الفرنسي في ملتقى للقانونيين عقد "بغرونوبل"Grenoble بين 3 و 5 مارس 1961.

أسفر هذا الملتقى عن المصادقة على ميثاق حق تقرير المصير المؤسس على أربع مبادئ :- اسبعاد كل قرار أحادي و يتضمن التفاوض دون شرط مسبق – على المفاوضات أن ستتناول وقف إطلاق النار، و الضمانات التي يجب توفيرها من أجل قرار حر للشعب الجزائري، و أن التفاوض يكون مع الحكومة المؤقتة. – حق تقرير المصير مقرون بالمحافظة على الوحدة الترابية للجزائر، و استبعاد فكرة التقسيم – ضمانات حق تقرير المصير تشمل ضمانات مشتركة تتعلق بالفترة الانتقالية. كما طالب الملتقى البحث في الحلول المتفق عليها ، وفي مستقبل الجزائر و علاقاتها مع فرنسا، و الترتيبات الخاصة بالأقلية الأوروبية. و دعا الملتقى الرأي العام إلى الضغط

---

1) **El Moudjahid**, n 81, 4 juin 1961, p.488

2) عن البعد الحضاري للحرب أنظر: **هذا البحث**، ص-ص، 500-507

3) **Sadek Sellam**, op. cit. p,p. 40, 213

من أجل السلم.[1]حضر هذا الملتقى و تابعه عدد من مستشاري الدولة و الدبلوماسيين الأجانب، و نقيب المحامين "روني وليام" (René William) رئيس الجمعية المنظمة له، الذي أعلن أنه سيطلب مقابلة رئيس الجمهورية، كي يقدم له ميثاق حق تقرير المصير، كما صرح بأن السلم سيحل بالجزائر من خلال ملتقيات القانونيين.[2]و هذا الكلام فيه بعض الحقيقة لأن بنود ميثاق تقرير المصير التي انتهى إليها المؤتمر، هي نفسها القضايا التي نقاشها الفرنسيون مع ممثلي الحكومة المؤقتة الجزائرية في لقاء "لوسارن" ، أي قبل انعقاد ملتقى القانونيين، باستثناء مسألة الوحدة الترابية و دعوة المؤتمر لاستبعاد فكرة التقسيم ، لكن حتى هذه اعتبرها بعض المؤرخين مجرد مناورة من "ديغول" للضغط على المفاوض الجزائري، و محاولة لمساومته، لتقديم تنازلات مُرضية.[3]

شدد كريم بلقاسم خلال الجلسة الأولى على ضرورة احترام الوحدة الترابية للجزائر و وحدة الشعب الجزائري. و طمأن الطرف الفرنسي بأن الجزائر المستقلة ستحتضن كل أصحاب النوايا الحسنة دون تمييز ديني أو عرقي.[4]

خلال الجلسة الثانية لاتفاقيات إيفيان الأولى المنعقدة في 23 ماي 1961 أثار الطرف الفرنسي مسألة طبيعة النظام الذي ستختاره الدولة الجزائرية، فاعترض "سعد دحلب" على ذلك و اعتبره خروجا على موضوع المحادثات، و هو البحث في ضمانات تحقيق استشارة حرة أثناء استفتاء تقرير المصير، مضيفا بأن الوفد يرى أن الشعب الجزائري الحر، و السيد، هو المؤهل الوحيد لتحديد مصير الجزائر، أو مناقشة

---

1) ملتقى آخر بإكس اون بروفانسRayaumont, Aix-En- province طالب أيضا بضرورة التفاوض مع الحكومة المؤقتة. و خرجبقرارات مشابهة. أنظر: **Guy Pervillé** ,trente ans après,op.cit, p.374- 375

2) **Idem**, p.375.

3) حول هذا الموضوع أنظر: **مسعود كواتي،** محاولات ديغول لفصل الصحراء مناورة أم حقيقة، منشورات ، م. و . د. ب. ح . ث، الجزائر، 1998، ص. ، 143.

4) ثم أثار مشكلة الاتصال المباشر بالوزراء الخمس المسجونين. أما لوي جوكس فقد اقترح خلال نفس الجلسة أن يتولى كل وفد كتابة محضر جلسات خاصة به و هو ما وافق عليه كريم بلقاسم. أنظر: **Sadek Sellam**, op. cit. p-p. 46-47

التحضير لجزائر جديدة .[1]

في الجلسة الثالثة للمحادثات المنعقدة في 25 ماي 1961 علق "لوي جوكس" على ما طرحه الوفد الجزائري بخصوص حقوق الأقلية الأوروبية التي ستكون مضبوطة بقاعدة خضوع الأقلية لحكم الأغلبية، و زعم أن هناك فرق بين الانتخابات السياسية العادية، و الانتخابات السياسية الاستثنائية، التي تؤسس لنوع من العقد الاجتماعي بين عناصر دولة في طريق التشكل، أما تأكيد الوفد الجزائري بأن الجزائر المستقلة ستنأى عن كل الأحقاد، فقد علق عيه "جوكس" بأن ذلك غير كاف، و قال عبارة شهيرة " لا نستطيع أن نمنح ثقة في الظلام "، و هو ما أكدته وزارة الخارجية الفرنسية في بيان لها، حيث رأت أن موقف الجبهة من الأقليات كمستقبل اليهود مثلا، ، مقلق و مثير للانشغال، و كل التطمينات التي قدمتها الجبهة بخصوص الأقليات، و بأنها ستتعامل معها الدولة الجزائرية بكل ليبيرالية، و ستتخذ بخصوصها تشريعات مرنة لم تكن مقنعة بالنسبة للفرنسيين.[2]

رد "جوكس"على تخوف الوفد الجزائري من أن تُتخذ قضية ضمان حقوق الأقلية الأوروبية ذريعة لتقسيم الجزائر، بأنه إذا لم يتم الاتفاق مسبقا على الضمانات الضرورية التي يجب أن تتمتع بها الأقلية الأوروبية، فإن هذا لن يبعد خطر تقسيم الجزائر.[3]

يبدو أن مسألة تقسيم الجزائر، شغلت بال الفرنسيين كثيرا و أرادوا أن يستعملوها كورقة ضغط كما سبقت الإشارة، فقد أثار الفرنسيون فكرة فصل الصحراء، حيث اعتبر "رولان كادي" (Roland Cadet) – من الوفد الفرنسي – أن الصحراء مشكلة مختلفة معقدة و صعبة، و تحتاج إلى شرح طويل. و لدعم فكرة فصل الصحراء اعتمد الفرنسيون على ثلاثة أدلة: 1– أنه على مدار التاريخ و في عهد مختلف الغزاة من عهد الرومان إلى العهد التركي، فإن السلطة لم تمتد أبدا إلى الصحراء، و كانت

---

1) وثق منشور وزارة الخارجية الفرنسيةمؤرخ في 16 جوان 1961 هذا الموقف الذي عبرت عنه الجبهة. أنظر **Sadek Sellam** , op. cit. p. 57

2) **Idem**,215

3) **Idem**,p–p. 59–60.

الصحراء أرضا بلا سيد، و لا رابط تاريخي يربطها بالجزائر.
2 – أن الصحراء عبارة عن فراغ بمساحة 2.5 مليون كلم^2 يعيش عليه 580 ألف ساكن بكثافة سكانية ضعيفة تقدر أحيانا بساكن واحد في كل 100 كلم^2 ، بينما الجزائر ليست فراغا و لا صحراء و المؤرخون العرب كانوا يشبهونها دائما بالجزيرة.
3– أنه ليس هناك هوية مشتركة بين الجزائر و الصحراء، التي تحمل طابعا مميزا، و قد صدر قانون 24 ديسمبر 1902 المنشئ لأقاليم الجنوب و القاضي بإخضاع الصحراء لإدارة عسكرية، كما خصصت لهذه المنطقة ميزانية مستقلة تشرف عليها السلطة المركزية ممثلة في وزير الداخلية.[1]

لم يكن هدف الضغط على المفاوض الجزائري هو السبب الوحيد الذي جعل فرنسا تستثني الصحراء عن المحادثات، و تتطلع لفصلها عن الشمال، فهناك فوائد كثيرة ستحصل عليها فرنسا إن هي استطاعت فرض فصلها. ففي رسالة لكاتب الدولة للشؤون الجزائرية " برنارد تريكو" إلى "لوي جوكس" مؤرخة في 13 أفريل – أي قبل انطلاق المحادثات– بين فيها أهداف الدولة الفرنسية من طرح قضية الصحراء و هي أهداف متنوعة سياسية و استراتيجية و اقتصادية، و أنه لا سبيل لبلوغها حسب الرسالة دائما، إذا اعترفت فرنسا بسيادة الدولة الجزائرية على عمالتي "الساورة" و "الواحات"، حتى و إن قدمت الجزائر تعهدات لفرنسا، فإن هذا لا يحفظ مصالحها بالقدر الكافي.[2]

كان الرد من الجبهة على فصل الصحراء حاسما و نهائيا، و أكدت جريدة المجاهد أن وحدة التراب الوطني تمثل جوهر السياسة الوطنية، و أن الجزائر غير قابلة للتقسيم و وحدتها حقيقة تاريخية لا يمكن لقرار أداري فرنسي أن يغيرها.[3]و تثبيتا لهذه الوحدة، و فيما يتعلق بالجانب البشري فإن المفاوض الجزائري طرح حلا

---

1) **Sadek Sellam**, op. cit. p–p. 106–107
2) instructions de la délégation française aux pourparlers d'Evian, 2 mai 1961, dans : **Sadek Sellam**, op.cit, p–p. 22–23
3) **El Moudjahid**, n 81, 4 juin 1961, p.486

إنسانيا و ديمقراطيا للأقلية الأوروبيةK على أساس المساواة في الحقوق و الواجبات لكل الجزائريين، دون تمييز، و مشاركة الجميع في الحياة السياسية و العامة.[1]

من أهم القضايا التي أثيرت في لقاء إيفيان قضية الشراكة بين الجزائر و فرنسا حسب توجيهات سابقة لكاتب الدولة للشؤون الجزائرية، و بناء عليها فإن مبدأ الشراكة يتحقق من خلال ثلاث اتفاقات: 1- اتفاق شراكة في المجال الاقتصادي و المالي، و يبدو أن هذا النوع من الشراكة جاء كبديل لمشروع قسنطينة، أو امتداد له بطريقة ما. و من خلاله تتطلع فرنسا إلى توسيع مساهمتها في صنع الجزائر الحديثة. أما المساعدة المالية فإن فرنسا ستخصصها للمجالات التي تعتبرها مهمة مثل التعليم الموانئ المطارات. المشاركة في تنفيذ الإصلاح الزراعي. 2- اتفاق الشراكة في المجال الثقافي : قدم بهذا الخصوص للوفد الفرنسي الغاية من هذه الشراكة و هي وجوب ضمان الدفاع عن اللغة الفرنسية و ترقيتها، و أن يضمن للأقلية الأوروبية حق التعبير بلغتها، و استعمالها في علاقاتها مع السلطات المحلية، و الحرص على أن يضمن لأبناء الأروبيين تلقي تعليما فرنسيا بحتا. كما أن فرنسا ستقدم مساعدتها التقنية، لوضع و تطوير نظام تعليمي شامل بالجزائر .3- اتفاق الشراكة في مجال الدفاع.[2]و بخصوص النقطة الأخيرة فإن فرنسا أبدت رغبتها في استغلال الصحراء لمواصلة إجراء تجارب نووية و هو ما رفضته الحكومة المؤقتة. رغم اعتراف الطرف الفرنسي بصعوبة حصولها على موافقة بذلك من الجبهة، و لكن وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الجزائرية توصي بوجوب تمسك فرنسا بهذا المطلب في المفاوضات المقبلة، حتى الحصول على الموافقة لمواصلة إجراء التجارب إلى غاية 1963، و التجارب الفضائية إلى أجل غير محدود، في الوقت الذي ستخضع فيه الصحراء لسيادة الدولة الجزائرية.[3]

---

1) يمكن أن يفهم من العبارة المسطرة أن الحكومة المؤقتة لا تمانع أن تعتبر الأوروبيين في الجزائر جزائريين يتقاسمون مع غيرهم نفس الواجبات و الحقوق. أنظر: **El Moudjahid**, n82, 25 juin 1961,p. 508

2) **Sadek Sellam**, op. cit. p-p. 33-34

3) **idem**,p.301

يبدو أن المفاوض الجزائري أراد أن يستلهم الدروس من التاريخ و يربط الماضي بالحاضر، حيث عادت المجاهد بمناسبة إيفيان الأولى إلى أولى المفاوضات الجزائرية الفرنسية في القرن التاسع عشر،[1] و مما استخلصه أن الوفد الفرنسي جاء إلى إيفيان برغبة خفية، و هي ثني الجزائريين عن مواقفهم الثابتة، و حملهم على التخلي عن مبادئهم المتمثلة في استقلال بلدهم، وحدة التراب الوطني، و تحقيق السيادة الكاملة للشعب الجزائري، و هي المبادئ التي يعرفها الفرنسيون منذ وقت طويل و يدركون أن الجزائريين متمسكون بها مهما كلف الأمر، و لا يمكن القبول بمشروع ديغول لإزالة الاستعمار بعيون مغمضة.[2]

7-2. اتفاقيات إيفيان الثانية:

سبقت هذه الاتفاقيات عدة لقاءات سرية في السداسي الثانية من عام 1961[3]، لكن أهم لقاء بعد محادثات إيفيان الأولى، كان لقاء لي روس" Les Rousses من 11 إلى 19 فيفري 1962، و فيه تم الاتفاق على وقف إطلاق النار و المناقشة النهائية لكل المواضيع و القضايا التي طرحت سابقا و اتفق مبدئيا على النصوص المتعلقة بها، و التي تعد بمثابة مشروع اتفاقيات إيفيان النهائية، و الذي صادق عليه مجلس الوزراء الفرنسي في 21 فيفري 1962 ، و المجلس الوطني للثورة الجزائرية خلال الاجتماع الذي عقده بطرابلس 22-27 فيفري 1962 ، مع معارضة بعض قادة جيش التحرير.[5]

بعد هذه المصادقة التقى الطرفان للمرة الأخيرة في إيفيانمن 7 إلى 18 مارس 1962 ، حضر هذا اللقاء التاريخي عن الجانب الجزائري : كريم بلقاسم رئيس الوفد ،

---

1) هي المفاوضات التي جرت بين فرنسا و الأمير عبد القادر سنة 1834 و 1837. أنظر: **El Moudjahid**, n82, 25 juin , 1961,p. 523

2) و من جهة أخرى اتهم الفرنسيون الوفد الجزائري بالتصلب و عدم رغبة الحكومة المؤقتة في السلم.أنظر:**El Moudjahid**, n82, 25 juin , 1961,p. 509

4) عن هذه اللقاءات أنظر: **بن خدة بن يوسف**، اتفاقيات إيفيان ،م.س. ، ص-ص. 29-36.

5) هم: هواري بومدين ، علي منجلي ، أحمد قايد ، و مختار بويزم(ناصر). أنظر: **نفسه**، ص.، 37.

لخضر بن طوبال ، سعد دحلب ، امحمد يزيد ، بن يحيى ، الطيب بولحروف، رضا مالك ، مصطفاي و الرائد مصطفى بن عودة. الوفد الفرنسي : لوي جوكس – الجنرال دو كاماسde Camas – دو بروغليde Broglie – بورون Buron – تريكو Tricot – دو لوس de Leusse – رولان بيليكارتRoland Billecart إلى جانب عدد من المستشارين: فانسان لبوري (Vincent Labouret) مسشتار قانوني في الشؤون الجزائرية – العقيد سقين دي بازيس (Seguin de Pazzis) مستشار عسكري – فيليب تيبو(Philippe Thibault) الناطق الرسمي باسم الوفد – و بليزان(Plaisnat) مسشتار في الدولة مكلف بمحاضر الجلسات.[1]استغرقت هذه المفاوضات تسع جلسات موزعة على أحد عشر يوما.[2]

خلال الجلسة التاسعة من المفاوضات و قبل التوقيع على النصوص المتفق عليها طالب كل من "كريم بلقاسم" و "رضا مالك" و "امحمد يزيد" بأن يعاد قراءة هذه النصوص بصوت مرتفع ورقة ورقة– عددها ثلاثة و تسعون–، ثم التوقيع على كل منها. بعدها أخذ الكلمة "لوي جوكس" و عبر عن يقينه بأن الجزائر ستحصل على استقلالها، و يأمل أن يكون ذلك في إطار الصداقة، و أن يبني المستقبل ما عجز الماضي عن تحقيقه و تمنى أن يحمل الوفد الجزائري نفس الآمال. ثم أخذ الكلمة "كريم بلقاسم"، و ذكر أن الاتفاق المتوصل إليه كان بفضل الإرادة و النوايا الحسنة التي تمتع بها المفاوضون، و أن الاتفاقيات السياسية و العسكرية ستسمح بكل تأكيد تحقيق التطلعات الوطنية للشعب الجزائري، و ستقود إلى الحرية و الاستقلال، ليفتح عهد جديد من التعاون بين الجزائر و فرنسا، و خاطب "جوكس" بهذه العبارة : " اسمحلي سيادة الرئيس أن أقول لكم بأن الوفد الجزائري المفوض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ،و باسم الحكومة الجزائرية يتعهد باحترام هذه الاتفاقيات السياسية، و العسكرية و السهر على تطبيقها".[3]

---

1) أنظر: **بن يوسف بن خدة** ،اتفاقيات إيفيان ، م.س.، ص. 38

2) أنظر محضر هذه الجلسات في: **Sadek Sellam**, op. cit. p–p. 316–375

3) idem, p–p. 376–377

كريم بلقاسم نائب رئيس الحكومة المؤقتة، هو الوحيد الذي وضع إمضاءه على وثائق الاتفاقيات، نيابة عن الوفد الجزائري، بينما عن الطرف الفرنسي وقع كل ثلاث شخصيات.[1]

7-3. إتفاقيات إيفيان التسمية و المضمون:

عكس ما كان متوقعا في لي روس" فإن التوقيع لم يكن على وقف الحرب و لكن على ثلاثة و تسعين صفحة تضمنت الاتفاقيات. و هي التسمية التي اتفق عليها كل المؤرخين الذين كتبوا عن نتائج مفاوضات إيفيان سواء من الجزائريين أو الفرنسيين، لكن الوثائق الرسمية للدولة الفرنسية تتحدث عن تصريحات، بناء على استفتاء 8جانفي 1961 ، و اتفاق مشترك بين الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير، و نشرت النص بالجريدة الرسمية على أنه تصريحات حكومية، و قرارات سيادية متبوعة بمراسيم تنفيذية. بينما المجاهد عندما نشرت الاتفاقات تجاهلت الاستفتاء و تحدثت عن محادثات بين الحكومة المؤقتة و الحكومة الفرنسية.[2]

بمناسبة صياغة بيان دعوة الناخبين للتصويت على الاتفاقية و تقرير الجزائريين لمصيرهم، ناقش الفرنسيون مطولا العبارة المناسبة عند الحديث على نتائج مفاوضات إيفيان. حيث لاحظوا أن عبارة التصريحات النهائية لإيفيان les déclarations finales d'Evian بدت غبر مناسبة لأنها لم تستخدم من قبل.

فظهر اقتراح يدعو إما إلى استعمال عبارة التصريحات الحكومية لـ 19 مارس 1962 les déclaration gouvernementales du 19 mars 1962 أو عبارة تصريحات إيفيان لـ 19 مارس 1962 les déclaration d'Evian du 19 mars 1962 أو استخدام عبارة اتفاقيات إيفيان، و هي عبارة في نظر الفرنسيين قانونيا غير سليمة و لكنها الأكثر وضوحا soit de parler « des accords

---

1) هم : "لوي جوكس"و "بيرون" و "بروغلي"Broglieأنظر: **Guy Pervillé** ,trente ans après,op.cit, p.376

2) **Idem.**

d'Evian » ce qui est juridiquement incorrect[1] لأنها ليست اتفاقية بين دولتين، و لكن مجرد برنامج مشترك بين الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير الوطني الهدف منها النقل المرحلي للسلطة من فرنسا إلى الدولة الجزائرية الجديدة، دون الاعتراف رسميا بالحكومة المؤقتة، و لضمان إزالة سلمية و مرحلية للاستعمار و تعاونا دائما بين الجزائر و فرنسا.[2]و هو الرأي الذي أبداه "فيليب تيبو"، الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي، حيث يعتقد أن النصوص لا تتضمن إلا اتفاقا واحدا يتعلق بوقف إطلاق النار، و مواد تتعلق بتقرير المصير و تحضير الاستفتاء، و أخرى تناولت علاقات التعاون بين الجزائر و فرنسا.[3]

لكن يبدو أن عبارة التصريحات الحكومية، ليست إلا دعاية سياسية لا تحمل أي مبرر موضوعي و لا قانوني و لا غيره، و هي تعبير عن إمعان من الدولة الفرنسية التي يترأسها "ديغول" في تجاهل الحكومة المؤقتة الجزائرية و عدم الاعتراف بها، بدليل أن التقرير الذي أعده المدير العام للشؤون السياسية والإعلام بالمندوبية العامة بالجزائر " جون سيكوراني" (Jean Sicurani)، موجه مباشرة لرئيس الجمهورية يتعلق بالحملة النفسية و الإعلامية التي قامت بها السلطات الاستعمارية في الجزائر الموجهة للسكان الأوروبيين و لعناصر الجيش الفرنسي في الجزائر، من أجل شرح سياسة الحكومة و التحضير النفسي للشريحة المعنية عند الإعلان عن وقف إطلاق النار، و أيضا لشرح مضمون " اتفاقيات إيفيان" هكذا سميت في التقرير.[4]

يوجد بأرشيف وزارة الخارجية الفرنسية نسخة عن اتفاقيات إيفيان تقع في خمسة عشر صفحة، و يمكن أن نقرأ إسم "بليزان" .Plaisant F.A ، المستشار المكلف

---

1) **AG/5(1)/1800** , projet de Note : décret portant convocation des électeurs d'Algérie en vue de leur participation au référendum d'autodétermination, 18.05.62., p.2
2) **Guy Pervillé** ,trente ans après,op.cit, p.376
3) **M.A.E./ S.E.A.A.127,**1959- 1967, interviews de H.Ph Thibaud à la RTF ,- texte de l'émission diffusé au bulletin de France II le , 3avril 1962, p.1
4) **Guy Pervillé** ,trente ans après,op.cit, p.376

بمحاضر الجلسات، مطبوعا أعلى الصفحة الخارجية للوثيقة . الوثيقة تحمل عنوان اتفاق وقف إطلاق النار 18 مارس 1962 (11 مادة) ، ثم عنوانين "فرعيين" الأول : مراسيم حول تنظيم الفترة الانتقالية ، و الثاني: التصريحات الحكومية المتعلقة بالجزائر.[1]

القسم الأول من الوثيقة عنوانه اتفاق وقف إطلاق النار في أقل من نصف صفحة. : و يتضمن 11 مادة نصت المادة السادسة منه، على إنشاء لجنة مختلطة لوقف إطلاق النار، تعمل على تسوية كل العراقيل التي يمكن أن تعترض و قف القتال و العمليات العسكرية. كما نصت المادة التاسعة، على أن مقر هذه اللجنة سيكون بـ بمنطقة "Rocher–Noir–بومرداس حاليا– .

القسم الثاني من الوثيقة – بعنوان مراسيم تتعلق بالفترة الانتقالية من ص2– ص. 4، و هي مراسيم أصدرتها الدولة الفرنسية يوم 19 مارس 1962 و عددها ثلاثة مراسيم، الأول يتعلق بشروط إجراء الاستفتاء و يضم 46 مادة. المرسوم الثاني يتعلق بالتنظيم المؤقت للسلطات العامة بالجزائر و به 25 مادة، تناولت عمل المحافظ السامي ممثل الحكومة الفرنسية و صلاحياته و تشكيلة الهيئة التنفيذية المؤقتة (من المادة تسعة إلى المادة 18) التي أوكلت لها مهمة الإشراف على الاستفتاء و تسيير الشؤون العامة و الإدارة و المصالح المدنية و ذلك عبر كامل التراب الجزائري المكون من 15 عمالة : الجزائر – باتنة – عنابة – فسنطينة – المدية – مستغانم – الواحات – أورليونسفيل – تيارت – تيزيوزو – تلمسان. كما تناول المرسوم تشكيل قوة حفظ النظام العام التي ستكون تحت سلطة الهيئة التنفيذية المؤقتة، و محكمة النظام العام وإجراءات الإجلاء. المرسوم الثالث خصص لإنشاء محكمة الأمن أو النظام العام و و يضم 18 مادة ، و تختص في النظر في الجرائم و الجنح المرتكبة بعد 19 مارس و التي تمس بالأمن العام. كل مرسوم من هذه المراسيم ينتهي بذكر السلطة التي أصدرته و الشخصيات التي صادقت عليه. الممثلة في شارل ديغول رئيس الجمهورية

---

1) أنظر :**الملحق** رقم 23,

و الوزير الأول "ميشال دوبري" و وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية "لوي جوكس" و وزير الدولة المكلف بالصحراء و أقاليم ما وراء البحار"لوي جاكينو" (Louix Jacquinot) و وزير العدل "برنار شينو" (Bernard Chenot) ، و كاتب الدولة للصحراء و أقاليم ما وراء البحار " جون دو بروغلي" (Jean de Broglie).

القسم الثالث بعنوان **تصريحات حكومية متعلقة بالجزائر**.و تتضمن :

1- تصريحا عاما و هو عبارة عن تمهيد ذُكر فيه بأن الشعب الفرنسي اعترف عقب استفتاء 8 جانفي 1961 بحق الجزائريين في اختيار مصيرهم عبر استشارة مباشرة، و أن المحادثات التي جرت بين "حكومة الجمهورية و جبهة التحرير الوطني" قد أسفرت عن وقف إطلاق النار، و يتضمن هذا الاتفاق : 1- وقف إطلاق النار و إنهاء العمليات العسكرية 2- ضمانات تتعلق بإجراء عملية الاستفتاء و ترتيب السلطات العامة خلال الفترة الانتقالية و تسيير المرحلة الانتقالية و هو أمر تم ضبطه خلال "اتفاق مشترك". 3- عقب الاستفتاء سيتم تكوين دولة مستقلة و سيدة تربطها بفرنسا علاقات تعاون تستجيب لمصالح البلدين.[1]

إلى جانب هذا التمهيد أو الملخص، اشتمل التصريح العام على خمسة فصول فيها تفصيل لما اتفق عليه. و أهم ما جاء فيها مثلا: في الفصل الثاني المعنون بالاستقلال و التعاون، نص على أن الدولة الجزائرية ستمارس سلطتها كاملة في الداخل و الخارج و في كل المجالات و " خاصة الدفاع الوطني و الشؤون الخارجية. و أنها- أي الدولة الجزائرية – لها الحرية في إعداد مؤسساتها و اختيار النظام السياسي و الاجتماعي الذي يتماشى و مصلحتها،و على المستوى الدولي لها أن تطبق بكل سيادة السياسة التي تختارها.[2]

و تحت عنوان التعاون بين فرنسا و الجزائر، نصت الوثيقة، على أن العلاقة بين البلدين ستقوم على الاحترام المتبادل لاستقلال كل منهما، و أن الجزائر تضمن

---

1) **M.A.E.S.E.A.A.**,127, conclusion d'Evian accord et textes d'application, p.7

2) **Idem**.

مصالح فرنسا و حقوق الأشخاص الطبيعيين و المعنويين المكتسبة ضمن الشروط أو الظروف المحددة في هذه التصريحات، و في المقابل فإن فرنسا ستقدم للجزائر مساعدة تقنية و ثقافية و ستدعم تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية بمساعدة مالية متميزة على مدى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ضمن شروط و مستوى البرامج الجارية. أما الفصل الخامس، فقد نص على أنه إذا ما تم التصويت على الاستقلال و التعاون فإن فرنسا ستعترف فورا باستقلال الجزائر، و على الهيئة التنفيذية المؤقتة أن تقوم في أجل لا يتعدى ثلاث أسابيع بتنظيم انتخابات، لإنشاء جمعية وطنية جزائرية و التي ستسلم لها السلطات.[1]

2 –تصريح الضمانات : و اشتملت على ثلاثة محاور. **المحور الأول** تضمن ترتيبات عامة حول أمن الأشخاص و حرية التنقل بين الجزائر و فرنسا. و مما ورد فيه: عدم متابعة أو إدانة أو معاقبة أي شخص بسبب ارتكابه لأعمال لها علاقة بالأحداث السياسية التي عرفتها الجزائر قبل يوم الإعلان عن وقف إطلاق النار، و هو ما ينطبق أيضا على الأشخاص الذين أبدوا أراء و مواقف معينة حول نفس الأحداث. **المحور الثاني**، حول ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية للمواطنين الفرنسيين و حقوقهم السياسية و الثقافية و اللغوية و يشتمل هذا المحور على أربعة فصول **المحور الثالث** يتعلق بالفرنسيين القاطنين بالجزائر كأجانب.[2]

3– ست تصاريح مبادئ متعلقة بـ : 1–التعاون الاقتصادي و المالي،2–استغلال الثروات الباطنية للصحراء،3–التعاون الثقافي، و يضم مسألة التعاون و التبادل الثقافي و المساعدة التي ستقدمها فرنسا للجزائر في مجال التعليم و يضم 12 مادة مما نصت عليه، حق كل طرف في إنشاء مدارس في بلد الآخر على أن يكون التعليم فيها وفق مناهج التعليم الخاصة بكل بلد، و عليه فالمدارس الفرنسية في الجزائر تعلم العربية و الجزائرية بفرنسا تعلم الفرنسية (المادة الثانية).[3]

---

1) **M.A.E.S.E.A.A.**, conclusion d'Evian,op.cit, p.8271
2) **Idem**, p-p. 8-10
3) **Idem,** p-p. 10-13

و فيما يخص التعاون الثقافي، نصت المادة التاسعة على أن يعمل كلا البلدين على تسهيل دخول و نشر وسائل التعبير و الفكر القادمة من البلد الآخر. أما المادة العاشرة فنصت على أن يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة لغة و تاريخ و حضارة البلد الآخر. 4-التعاون التقني.5- تصريحات متعلقة بالمسائل العسكرية.6- تصريحات لتسوية قضايا مختلفة.[1]و هكذا يكون مجموع التصريحات الحكومية ثمانية تصاريح.

بعد وقف إطلاق النار تكون الجزائر قد خرجت من تجربة قاسية و تراجيدية لتدخل في فترة نقاهة. تسمى سياسيا بفترة انتقالية تُسيرها هيئة تنفيذية مؤقتة، تمكن الجزائريين من أن يحكموا أنفسهم بأنفسهم، و يختاروا بمحض إرادتهم شكل العلاقة التي ستربط بين الجزائر و فرنسا، كما أن هذه الهيئة هي الجهاز الذي سيسمح بتنظيم الاستفتاء تحت مراقبة من الدولة، و سترعى مصالح الجزائر في إطار قوانين الجمهورية.[2]

تتكون الهيئة التنفيذية المؤقتة من رئيس ، نائب رئيس ، و عشرة أعضاءهم: مندوب عن الشؤون العامة ، مندوب للشؤون الاقتصادية مندوب للفلاحة ، و آخر للشؤون المالية ، الشؤون الإدارية ، النظام العام ن الشؤون الاجتماعية ، الأشغال العمومية ، الشؤون الثقافية ، البريد. تتولى الهيئة التنفيذية تتولى تنظيم الاستفتاء و إدارة الشؤون العامة للجزائر (المادة التاسعة من الفصل الثالث)، و تكون مسؤوليتها جماعية كما نصت المادة 12[3]

بعد هذا العرض الشامل لمحتوى الاتفاقيات يمكن تسجيل الملاحظات الآتية :

- أن النص الرسمي الفرنسي تحاشى ذكر الحكومة المؤقتة الجزائرية و اكتفى بذكر

---

1) **M.A.E., S.E.A.A, 127**, conclusion d'Evian op.cit, p-p. 13-15
2) **AG/5(1)/1800** , suggestion pour une représentation de la politique française dans l'affaire Algérienne, 26.01.62, p-p. 2-5.
3) **M.A.E., S.E.A.A**,127accord de cessez-le -feu, 18 mars 1962 ,décrets sur l'organisation de la période intermédiaire- déclarations gouvernementales relatives, à l'Algérie.

جبهة التحرير الوطني كما "حاول تجنب استعمال" كلمة اتفاق عندما تحدث عن نتيجة للمحادثات و ليس المفاوضات.

– التصريح العام فيه اعتراف صريح بأن الاتفاق بين الحكومة الفرنسية و الوفد الجزائري المفاوض مس كل الجوانب التي تضمنتها ما أطلق عليه الفرنسيون "بالتصريحات الحكومية"، و ليس وقف إطلاق النار فقط ، كما حاولت وزارة الخارجية الفرنسية و الحكومة عموما أن تسوقه إعلاميا لمواطنيها، حتى زعمت أن عبارة اتفاقيات إيفيان – بالجمع – غير سليمة !.[1]و هذه ثرثرة إعلامية لا معنى لها سوى رفع معنويات فئة من الرأي العام الفرنسي التي شعرت بالذل و الإحباط.

– عبارة التصريحات أو الإعلانات الحكومية déclarations gouvernementales التي فضلت الدولة الفرنسية استعمالها بدل كلمة اتفاقيات، تحريف للواقع و إنكار لحقيقة واضحة، و الغرض من ذلك إيهام الفرنسيين أن دولتهم هي التي منحت الاستقلال للجزائر، نزولا عند رغبتهم حين اختاروا أن يمنح للجزائريين الحق في تقرير مصيرهم عقب استفتاء جانفي 1961. و هذا غير صحيح إطلاقا، فالاستقلال لم يأت منحة من فرنسا، و لكن جاء بعد نضال مرير و تضحيات ضخمة قدمها الشعب الجزائري، صادفت تحولات جوهرية على مستوى الدولي بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يكن أمام فرنسا إلا الخضوع لهذا الواقع و التجاوب معه. و إمعانا في طمس هذه الحقيقة لا نرى في هذه "التصريحات" إلا اسم ديغول و وزرائه و لا نقرأ في كل الوثيقة من بدايتها إلى نهايتها، أي اسم من أسماء أعضاء الوفد الجزائري الذي خاض مفاوضات إيفيان مع الطرف الفرنسي. و هذا ما تنبه له رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة "عبد الرحمن فارس" و هو الموثق الذي يدرك معنى الوثيقة ، فطلب من الفرنسيين نسخة من اتفاقيات إيفيان ، التي أمضى عليها ممثلي الوفدين ، و قد تحصل عليها

---

(1) في إطار حملة إعلامية لشرح مفهوم الاتفاق بين فرنسا و جبهة التحرير بثت الإذاعة الفرنسية منشورا في 3 افريل 1962 واضحا أنه صادر من مصالح وزارة الخارجية بينت فيه أن عبارة اتفاقيات إيفيان عبارة غير دقيقة لأن النصوص و المنشورة لا تتضمن إلا اتفاقا واحدا يتعلق بوقف إطلاق النار. **M.A.E., S.E.A.A.127**,texte de l'émission diffusée au bulletin de France 1. 272 (13h) ,le 3 Avril 1962.

عن طريق مندوب المحافظ السامي للحكومة الفرنسية في الجزائر، السيد "برنارد تريكو"، الذي راسل وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية، و لم يكتف "عبد الرحمن فارس" بهذه الوثيقة، بل طلب أيضا نسخة من مجموع الوثائق التي تحمل توقيع الطرفين حتى تتخذ كمرجع في حالة حصول خلاف في تفسير النصوص.[1]

بقي أن نسجل ملاحظة أخرى مهمة بخصوص الاتفاقيات و هو عدم وجود نص باللغة العربية، فالنص الأصلي الوحيد كتب باللغة الفرنسية فقط، كتبها "بليزان" F.A.Plaisant المكلف كما سبقت الإشارة بكتابة محضر جلسات المفاوضات. مع الأسف لم يفكر الوفد الجزائري في تعيين شخص يكتب نتيجة المفاوضات و لو باللغة الفرنسية، فكان الطرف الفرنسي هو من تولى وحده صياغة بنود الاتفاق، و نشرها، فخرجت الوثيقة بتلك النقائص و المثالب التي أشرنا إليها. و لعل هذا ما غذى في عقول بعض الجزائريين، وهم وجود نص سري للاتفاقيات غير معلن عنه. و لا يخفى أن هذا الشك غير المؤسس يحمل طعنا ضمنيا لأعضاء الوفد الجزائري و هو ما يمكن أن نصفه بالمأساة.[2]

7-4. إيفيان بين الانتصار و الخيبة:

لقد أُفرِغت فرنسا الاتفاقيات من معناها و جعلت منها سوادا على بياض بسبب إنكارها كونها اتفاقيات أو معاهدة، و جعلت منها مجرد تصريحات لا تحمل أي قوة قانونية.

رغم ذلك فقد أثارت ردود فعل متناقضة بين الجزائريين و الفرنسيين.

7-4-1.موقف بعض الشخصيات الفرنسية من اتفاقيات إيفيان:

تمت الإطاحة بالجمهورية الخامسة عندما تحدث آخر رئيس حكومتها الأخير "بيار فليملان" عن فتح محادثات مع الجبهة للوقف إطلاق النار، وجيئ بالجنرال ديغول لإنقاذ الجزائر الفرنسية، لكنه خيب ضنهم، فنعتوه بالبراغماتي الفاشل، الذي اضطر

---

1) **M.A.E., S.E.A.A.127**, conclusion d'Evian accord, op.cit.

2) أقصد أن العقول عندما تفتقد للوعي و تسيطر عليها الأوهام ستحول البطل إلى عميل و الانتصارات إلى خيانات و هزائم تخجل منها الأجيال.

إلى الخضوع التدريجي للإرادة الصلبة لجبهة التحرير.[1]

لم يصدق الديغوليون الإشاعات التي راجت بين 1956-1957، حول تصريحات مريبة لزعيمهم، مع بعض محدثيه حول القضية الجزائرية.[2]و لم يخطر ببالهم أن الجنرال "المحرر" libérateur سيتحول إلى رجل يبحث عن إنهاء الاستعمار و تصفيته Liquidateur ، و ينحني – و هو رئيس الدولة الفرنسية – أمام زعماء جبهة التحرير الوطني.[2]

يعتقد "جاك سوستال" أن الشكوك التي كانت تحوم حول نية ديغول في التخلي عن الجزائر في ماي 1958 أصبحت أمرا مؤكدا بعد ذلك. بل إن ديغول و هو خارج النشاط السياسي و خلال السنوات الأولى للتمرد نقل عنه كلام متناقض، كان يتحدث عن الاستقلال للتقدميين و يتحدث عن الجزائر الفرنسية للديغوليين.[4]وصفه مناصروه بعد ذلك بالخائن لبلده و لآمال مناصريه، و بالمتناقض و المراوغ الذي ضحى بكل شيئ في سبيل أن يكون هو السيد.[5]

أحد الضباط الفرنسيين تحدث عن الوقائع التي شاهدها خلال الفترة الممتدة من ماي 1961 إلى سبتمر 1962، فيستخلص بأن سياسة فرنسا الاستعمارية في الجزائر عبارة عن كذبة كبيرة.[6]

نبه "سوستال " خلال مجلس الوزراء إلى أن أي مفاوضات سياسية مع الجبهة و أي حل سياسي يمنح للجزائر صفة الدولة سيؤدي إلى مأساة مرعبة.[7]

---

1) **Guy Pervillé** , trente ans après,op.cit, p.368

2) منهم "روجر ستيفان" Roger Stéphane أحد المقربين من الجنرال. أنظر: **Jacques Soustelle** , l'espérance trahie, op.cit ; p. 7

3) **Idem**, p. 8

4) **Idem**, p.7

5) **Idem, p.11.**

6) ألف كتابا بهذا العنوان ، أنظر: **Chatard Roland-Philippe**, le grand mensonge, la pensée universelle, Paris, 1974.

7) **Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p. 117

فكل ما يقوم به الفرنسيون من موظفين و مدرسين و جنود و صناعيين سيكون بلا جدوى إذا لم تبقى الجزائر فرنسية.[1]أما عن اتفاقيات إيفيان فقد أدانها بشدة ، ويرى فيها إهانة للأمة الفرنسية، بل لا يمكن الحديث عن أمة فرنسية ما لم يتم الاعتراف بأن اتفاقيات إيفيان" كذبة mensonge و عملية غدر Forfaiture[2].

أما بخصوص الضمانات الواردة في الاتفاقيات لصالح الأقلية الأوروبية فيصفها بالخدعة و أن الأيام برهنت على أنها كذبة كبيرة، و يرى أن الاتفاقيات ككل ما هي إلا واجهة اصطنعتها فرنسا و لسان حالها يقول لغير المسلمين ابقوا في الجزائر، و لا تزعجوا وطننا العزيز، و قارن فرنسا ببريطانيا التي فرضت على قبرص أن توفر للأقلية التركية ضمانات حيوية لم توفرها فرنسا – حسب رأيه – للأوروبيين في الجزائر رغم أن بريطانيا ليست لديها أقلية بريطانية في قبرص، و قد أدرجت هذه الضمانات في الدستور.[3]أما اليهود و الأوروبيين فإن "سوستال" يتهمهم بأنهم تخلوا عن مواطنيهم في الجزائر دون الشعور بتأنيب الضمير. يستغرب هذا و يستشهد بمقولة للمسيح: " إذا طلب منك أخوك خبزا أعطه حجرا، و إذا طلب منك بيضة فأعطه ثعبانا."[4]، يتسائل الحاكم العام السابق للجزائر بدهشة واستنكار كبير، كيف اتجهت فرنسا بإرادتها إلى فقدان الجزائر، و جعلت من الجبهة الناطق الوحيد باسم الجزائريين إذا كان تنازل فرنسا للرايخ عن "الألزاس و اللورين" سنة 1940 مبررا، و إجبار حكومة ماندیس على التفاوض مع الفيتناميين معقولا بعد هزيمة "ديان بيان فو" ، فإن تخلي فرنسا عن الجزائر أمر غير مفهوم بالنسبة له، خاصة و أن الاحتفاظ بالجزائر لم يكن يكلف إلا عشر القوة المعدة لتحضير التخلي عنها.[5]

اتسمت اتفاقيات إيفيان بالغموض و هي تعكس بذلك تناقضات السياسة الفرنسية،

---

1) **Soustelle** ,l'espérance trahie, op.cit ; p. 99

2) **Jacques Soustelle** ,sur une route nouvelle, Editions du Fuseau, Paris, 1964,p. 17

3) يعلق سوستالو يقول حتى هذا الحل البريطاني لإزالة الاستعمار لم يكن مجديا بدليل الأحداث الدموية التي عرفتها قبرص. أنظر: **Idem**, p–p.45–46

4) **Idem**,p.49.

5) **Idem , p–p**. 34–35

بينما الحكومة المؤقتة و منذ تأسيسها في 19 سبتمبر 1958، عملت بإصرار على حمل الحكومة الفرنسي للاعتراف بها كحكومة جزائرية، مقترحة عليها مفاوضات بدون شروط مسبقة، و هو ما أقره مجلس الوزراء في 15 مارس 1961، أي فتح مفاوضات سياسية معها فقط، حول مستقبل الجزائر و العلاقات الثنائية، و وقف إطلاق النار دون أن تضطر إلى نزع السلاح عن جيش التحرير و لا تعليق الاقتتال و العمليات العسكرية، مع التنازل الذي مس نقاط جوهرية. و بينما بقيت الحكومة الفرنسية متمسكة بالشكليات، حيث أصرت أن الاتفاقات ليست معاهدة بين دولتين و لكن مجرد برنامج مشترك، قدمته الحكومة الفرنسية و الجبهة –كحزب– للشعبين الفرنسي و الجزائري من أجل التصويت عليه، لهذا السبب رفضت الحكومة الفرنسية اقتراح رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "بن يوسف بن خدة" أن في 24 أكتوبر 1961 أن يتم الاتفاق على وقف إطلاق النار، و إعلان الاستقلال قبل التفاوض حول الضمانات المطلوبة للفرنسيين و العلاقات الجزائرية الفرنسية و هي محاولة منه للحصول على اعتراف صريح بالحكومة المؤقتة، لتدعيم موقفها أمام هيئة الأركان التي كانت تنازعها السلطة.[1]

هكذا فإن النصر الذي اعتقد الفرنسيون أنهم قد أحرزوه بداية 1960 انهار بعد سنتين. و اتهم الكثير من العسكريين الفرنسيين ديغول بأنه هو من قاد فرنسا إلى هذا الوضع، الذي لا يتناسب و تضحيات الجيش الفرنسي، لأنه ببساطة لم يكن يرغب في تحقيق النصر و قدم تنازلات للجبهة و خضع لمطالب "المتمردين". يبدو أن هذه الاتهامات فيها الكثير من المبالغة، فديغول كانت له في الواقع وجهة نظر مختلفة فقد أدرك بحنكته و تجربته أن الحل العسكري الذي ينشده المتحمسون للجزائر الفرنسية هو حل مؤقت،بينما الحل النهائي لا يمكن إلا أن يكون سياسيا، و أن مهمة الجيش في هذه الحالة هي توفير الظروف و الشروط المناسبة لهذا الحل، و من الخطأ أن يتدخل في عمل الحكومة أو يملي عليها حله المفضل.[2]

---

1) **Guy Pervillé** ,trente ans après, op.cit, p.376

2) **Charles–Robert Ageron**, l'Algérie des Français,op.cit,p. 261.

7-4-2.الجزائريون أمام اتفاقيات إيفيان بين التمجيد و الرفض :

من المؤكد أن الثورة الجزائرية لم تنتصر على الاستعمار الفرنسي عسكريا لكن من الناحية السياسية حققت انتصارا لا يمكن إنكاره،[1] فإذا ما قارنا بين نص اتفاقيات إيفيان الذي أمضت عليه الحكومة الفرنسية و جبهة التحرير، و ما جاء في بيان أول نوفمبر من تحديد لأهداف الحرب و شروط إحلال السلم، سيتبين لنا أن الجبهة قد حققت بشكل مرض ما سطرته في بيان نوفمبر، في حين نجد أن فرنسا قدمت تنازلات كبيرة ، كما لاحظ بعض المؤرخين الفرنسيين.[2]

أشاد "بن يوسف بن خدة" آخر رئيس للحكومة المؤقتة الجزائرية، بالاتفاقيات التي احترمت مبادئ مؤتمر الصومام و حققت نصرا كبيرا لسببين : أولا لأنها حفظت للجزائر و حدتها الوطنية ، ثانيا : لأنها أدت إلى انسحاب الجيش الفرنسي من التراب الجزائري.[3]

رغم ذلك لم يسلم الوفد الجزائري الذي شارك في اتفاقيات إيفيان من الاتهام و الانتقاد اللاذع من رفقائهم. فالاتفاقيات كما رفضها بعض الفرنسيين لأنها لم تكن في مستوى الدولة الفرنسية و تضحيات الجيش الفرنسي، رفضها كذلك بعض الجزائريين لأنها دون تضحيات و آمال الشهداء، أو لأنها كانت عائقا أمام الدولة الجزائرية المستقلة لممارسة سيادتها الكاملة.

لقد أثارت الاتفاقيات ردود فعل متباينة بين مختلف الأطراف الجزائرية. بعض ردود الفعل هذه يستند إلى أسباب موضوعية و مفهومة، و بعضها ليست إلا انعكاسا للصراع السياسي و الإديولوجي بين الإخوة الأعداء من السياسيين و العسكريين، خاصة في ظل التنافس المحموم على السلطة، فاتسمت بالمبالغة و الرغبة في تشويه

---

1) **Jacques Soustelle**, lettre ouverte aux victimes de la décolonisation, Editions Albin Michel, Paris, 1973 ,p.122

2) **Guy Pervillé**,trente ans après,op.cit, p.367

3) **الطاهر آيتحمو** ،رجال صنعوا التاريخ ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة ، م. س. ، ص. 134.

صورة الخصم إلى حد اتهامه بالخيانة، و تقديم تنازلات غير مقبولة.

أولا: أطراف من داخل جبهة التحرير الوطني تنتقد الاتفاقيات :

عندما عُرض نص الاتفاقيات على المجلس الوطني للثورة للمصادقة عليه ، لم يلق إلا معارضة "محتشمة" قادها "هواري بومدين" بواسطة نائبيه:"علي منجلي" و أحمد قايد"،[1]بحجة أن الجبهة ضحت بالثورة من أجل التعاون مع فرنسا.[2] لكن هذه المعارضة لا يمكن أن نقرأها بمعزل عن جو التنافس على الحكم الذي طغى بين السياسيين و العسكريين قبيل الاستقلال.

من الانتقادات التي الموجهة لاتفاقيات إيفيان أنها أدت إلى فتح منافذ للاستعمار، سياسية و عسكرية،[3] و ثقافية أيضا. و يمكن أن نلاحظ في هذا المجال أن الاتفاقيات التي أنهت الصراع الجزائري الفرنسي أغفلت بعض العناصر الحضارية المتعلقة بهوية و ثوابت المجتمع الجزائري، و من ذلك أنها كتبت بلغة المحتل و لا نجد لها نصا رسميا باللغة العربية، و هي سابقة في تاريخ المفاوضات و المعاهدات التي أبرمتها الدولة الجزائرية منذ العهد العثماني إلى عهد الأمير عبد القادر الذي كانت كل معاهداته و مراسلاته باللغة العربية.[4]و في المقابل فإن الطرف الفرنسي

---

1) **محمد عباس**، نصر بلا ثمن، م.س. ص. 715.

2) **Mohamed Harbi**, le F.L.N. mirage et réalité ,op.cit ; p. 280.

3) استُدل على ذلك بأنها نصت على عدم الاقتصاص ممن حارب الثورة و احترام ملكياتهم و سهلت اختراق أطراف من القوة المحلية التي راهنت عليها فرنسا لجيش التحرير بعدما وجدت المساعدة من الضباط الفارين من الجيش الفرنسي المتواجدين على الحدود الشرقية و الغربية، بل إن بعضهم تمرد و شكل قوة عسكرية بتشجيع من منظمة الجيش السري، فظهرت قوة العقيد سي الشريف معه ألف مقاتل و حركة عبد الله السالمي معه 800 مقاتل. أنظر: **محمد العربي الزبيري** ،تاريخ الجزائر المعاصر ، ج3. ، م. س. ، ص-ص. 181- 183.

4) أنظر نصوص هذه المعاهدات و المراسلات في: **عبد الجليل التميمي** ،بحوث و وثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية للنشر ، ط.1، تونس ، 1972، ص-ص. 213-215. و أيضا :**شارل هنري تشرشل**، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974، ص-ص. 300- 306.

كان واعيا بأهمية الجانب اللغوي في المفاوضات، و أبعاده عندما جعل من اللغة الفرنسية اللغة الوحيدة و الأصلية للاتفاقيات، و أيضا عندما اهتم بالتمكين للغته في الجزائر، و فرضها كلغة سيدة في الإدارة الجزائرية ، و إن وجد معارضة من بعض أعضاء الوفد الجزائري. – الأخضر بن طوبال –، لكن الفرنسيين استطاعوا أن يضمنوا للغتهم الصدارة في المعاملات الإدارية ، على الأقل عندما يتم التعامل مع الجزائريين من أصل فرنسي، و كذلك أن تحتل الفرنسية مكانة لائقة في وسائل الإعلام الثقيلة.[1]

ففرنسا بعدما فقدت الجزائر راهنت على المهم بالنسبة لها، و هو المحافظة على الوجود الفرنسي و دعمه بطريقة جديدة عن طريق الاستثمار في الجانب الثقافي، و دعم تعليم اللغة الفرنسية، التي أصبحت جزءا من حياة الجزائريين اليومية.[2]

التمكين للغة الفرنسية في الجزائر يدخل في إطار الصراع الحضاري بين ثقافتين، و قد سخرت الدولة الفرنسية كل إمكانياتها لتحقيق النصر في هذا الصراع ، و قد استطاع المفاوض الفرنسي أن يضمن لثقافته مكانة محترمة في الجزائر، و هو ما كان له الأثر الواضح على المنظومة التربوية للجزائر المستقلة.[3]و لعل هذا من بين الأسباب التي جعلت أحد رواد الثورة و المخططين لها، يصف اتفاقيات إيفيان بأنها تعبير عن الاستقلال المزيف.[4]مثل هذا الانتقاد الحاد أوقع مسؤولي الدولة الجزائرية المستقلة في حرج كبير، خاصة و أن تلك الانتقادات كانت تصدر عن شخصيات تاريخية لها وزنها، أبدت معارضة صريحة لطريقة تسييرهم للحكم، فمن المنطقي أن يسارعوا إلى التنصل من الاتفاقيات و اعتبارها مجرد مرحلة فرضتها

---

1) أنظر: **ناصر الدين سعيدوني**، منطلقات و آفاق، م. س. ، ص, 309.

2) **David C.Gordon**, the passing, op.cit, p.220

3) أنظر: **أبو القاسم سعد الله** ،في الجدل الثقافي ، م. س. ، دار الغرب الإسلامي ، ط.2، لبنان ، 2005، ص–ص. 141– 150.

4) هو محمد بوضياف و قدعبر عن هذا الموقف في ماي 1963 في ضل الصراع السائد بين السلطة و المعارضة و كان بوضياف من أقطابها. أنظر: **محمد العربي الزبيري** ،تاريخ الجزائر المعاصر ، ج3. ، م. س. ، ص. 153.

ظروفا خاصة ، و أن بنودها ليست قرآنا كما صرح بذلك "أحمد بن بلة" أول رئيس للجزائر المستقلة، و هو ما أثار ردود فعل عنيفة في الصحافة الفرنسية.[1]

نية التنصل من اتفاقيات إيفيان ظهرت قبيل الاستقلال عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة المنعقد في جوان 1962 بطرابلس، و الذي أسفر عن وضع البرنامج الشهير، فقد ذكرت بعض المراجع، أن برنامج طرابلس وضع له ملحقا سريا يتضمن معالم السياسة الجزائرية في المستقبل و مما جاء في الملحق: " باستغلال النقاط الإيجابية في اتفاقيات إيفيان يجب توفير الشروط السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية و العسكرية التي تسمح لنا أولا و قبل كل شيئ بالحد من الآثار السلبية لهذه الاتفاقيات، ثم التقليص منها و في الأخير التخلص منها."[2] أما ميثاق الجزائر الصادر في أفريل 1964 فقد اعتبر السِّلم الذي أفضت إليه اتفاقيات إيفيان سلم مشبوه سيؤدي إلى انسداد في مسار الثورة، إذا لم يتم تكييف ترتيبات هذه الاتفاقيات بما يتماشى و المصلحة الوطنية.[3]

الغريب أن هذا الموقف الذي عبرت عنه الدولة الجزائرية المستقلة و شخصيات أخرى معارضة لها، نجد ما يشبهه لدى الحركة الوطنية المصالية.

ثانيا: موقف الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج من الاتفاقيات:

بمناسبة قرب نهاية الصراع الجزائري الفرنسي و اللقاءات الرسمية التي جرت بين الحكومة المؤقتة الجزائرية و الحكومة الفرنسية، أبدت الحركة الوطنية الجزائرية رغبة ملحة للمشاركة في المفاوضات الأخيرة مع الفرنسيين، و التي ستحدد مصير الجزائر المستقلة، و عللت رغبتها هذه بأمرين :

1- الدفاع عن الطموحات الحقيقية للشعب الجزائري.

2- السهر على احترام الأهداف الأساسية للثورة و الطموحات الوطنية العميقة.

---

1) أنظر: **محمد عباس**، نصر بلا ثمن، م.س. ص. 722.

2) **Charles Robert Ageron**, la politique française de coopération avec l'Algérie, mars 1962-avril 1969, dans : **Sadek Sellam** (postface) , vers la paix en Algérie, op. cit.p. 490

3) **Idem**.

تعتقد الحركة في منشور لها أنه تم إقصاؤها عمدا، و تتوقع أن الحكومة المؤقتة ستقدم خلال المفاوضات تنازلات تمس"الأهداف الأساسية للثورة"، و "الطموحات العميقة" للجزائرين، و أنها لن تتأخر في التنديد بها و إبلاغ الشعب ، إن حدثت سواء شاركت أو لم تشارك في المفاوضات، و تعتبر نفسها "المترجم الوفي للمشاعر السلمية للشعب الجزائري".[1]

في محاولة من الحركة للانخراط في الأحداث التاريخية الجارية، دعت قيادتها إلى وجوب إعادة تنظيمها في الجزائر و فرنسا، لاستعادة مواقعها القديمة و لهذا الغرض تم إنشاء لجنة سياسية عسكرية جزائرية.–CPMA Comité Polotico Militaire، كما دعا مصالي في ظل النشاط الارهابي المتنامي لمنظمة الجيش السري إلى إنقاذ الثورة الجزائرية، و هو النداء الذي كان قد وجهه مبكرا في 5 نوفمبر 1954. كما دعا مرارا إلى إنهاء الصراعات الأخوية و الاتحاد من "**أجل إنقاذ الثورة**" ، "لأن الجزائر بحاجة إلى كل أبنائها لبناء المستقبل".[3]

مما غذى طموح الحركة الوطنية للمشاركة في المفاوضات المصيرية أن الحكومة الفرنسية أرسلت في 24 فيفري 1962– أي قبيل لقاء إيفيان الأخير– لوضعه في الصورة بخصوص سياسة "ديغول".[4]

رأت الحركة الوطنية أن الحملة الدعائية الكبيرة التي أحيطت بها المفاوضات لم تكن بريئة، بل تستجيب لأهداف معينة، و هي مقتنعة أنه مهما كانت نتيجة المفاوضات، فإنها قادرة على أن تلعب دورا "في غاية الأهمية" يتمثل في واجب إنقاذ الثورة، و حماية السلم حتى يسمح للجزائر كي تتطور و تزدهر بشكل طبيعي.[5]

---

1) **1H3092/D3**, mouvement national algérien, bulletin d'information, janvier – février, 1962,p.3
2) **Idem**
3) **Idem**, p. 2
4) تفاصيل اللقاء نشر في صوت الشعب " لسان حال الحركة الوطنية عدد مارس 1962. **Idem**
5) **Idem**, p. 4

أوضحت نشرية أخرى الحركة المؤرخة في مارس 1962، أنها تجهل مضمون الاتفاقيات التي تم إمضاؤها بين الجبهة و الحكومة الفرنسية و أن الطرفين تعمدا إبقاء محتوى الاتفاقيات في ظل الكتمان و السرية، و هي لا تعترف باتفاقيات لم تشارك فيها، و أن استدعاء الشعب للاستفتاء على سياسة تم الاتفاق عليها مسبقا، يعتبر خرقا لمبدأ حق تقرير المصير،ثم تتساءل الحركة عن حجم التنازلات التي قدمتها الجبهة و التي أحدثت انشقاقا داخل صفوفها و مما زاد الأمر سوء- حسب المنشور- هو غياب بن بلة و رفقائه أثناء التوقيع على الاتفاقات. و يضيف المنشور أن أهم سبب حمل الجبهة على تقديم تنازلات، هو إصرارها على أن تكون المفاوض الوحيد.[1]

تعرضت اتفاقيات إيفيان للهجوم من أطراف متعددة و تعددت معها انتقاداتهم فهناك من يتحدث عن آثارها السلبية و وجوب تفاديها في المستقبل و أخر يتحدث عن "السلم المشبوه"، و آخر عن الاستقلال المزيف، الذي أسفرت عنه، و ساد الاعتقاد بأن الاتفاقيات أساءت إلى الثورة و أضرت بها، في سبيل إقامة علاقات خاصة مع المستعمر الذي حرص على أن يكون استقلال الجزائر مشروطا بتعاون وثيق، كما دل على ذلك سؤال الاستفتاء.

7-5. مفهوم التعاون الوثيق و سؤال الاستفتاء:

لم ترد عبارة التعاون الوثيق في اتفاقيات إيفيان، و لكن وردت على لسان المسؤولين الفرنسيين في مناسبات عديدة.[2]و قد اشتملت الاتفاقيات بكل تأكيد على ما يجسد هذا التعاون الوثيق في مختلف المجالات، و التي وردت تحت عنوان تصريحات حكومية متعلقة بالجزائر. و سنرى الطرف الجزائري و الفرنسي يملكان تصورا مختلفا عن هذا التعاون الوثيق.

ذكر"فرحات عباس" رئيس الحكومة المؤقتة في بيان له قبل انطلاق مفاوضات – البيان يحمل تاريخ 19 ماي 1961 – إيفيان الأولى، أن الجزائر المستقلة ستمد يدها

---

1) **1H3092/D3**, mouvement national algérien, bulletin d'information, mars 1962

2) أنظر: **هذا البحث**، ص،ص. 398، 399، 408، 409.

لفرنسا و أنها ستحترم مصالحها التي لا تتعارض مع مصالح الجزائريين، و أن إذا رغبت فرنسا في طي الصفحة القاتمة للاستعمار، فإن الجزائر مستعدة لتجاوز تلك التجربة المرة.[1] و بخصوص السيادة ذكر أن السيادة الجزائريين التي يتطلع إليها الجزائريون من خلال مفاوضات إيفيان، هي السيادة التي تسمح لهم بتحقيق التنمية الضرورية اقتصاديا و اجتماعيا، و تحقيق أهداف الثورة الجزائرية في ظل جمهورية جزائرية ديمقراطية و اجتماعية، تحتضن كل أبنائها دون تمييز مهما اختلفت أصولهم او معتقداتهم. و على المستوى الخارجي فإن هذه السيادة سيعبر عنها بإقامة علاقات مثمرة مع كل الشعوب، بما فيها الشعب الفرنسي، و المساهمة في بناء المغرب العربي و إفريقيا و دعم السلم في العالم.[2]و في نفس السياق ذكرت جريدة "المجاهد" في افتتاحيتها ليوم 1 أكتوبر 1961 ، أن الجزائر المستقلة لن تقبل بهياكل تكرس الاستعمار الجديد، الذي سيحد من سيادة الدولة و من نموها الاقتصادي، و ستكون متفتحة على التعاون الحر مع الشعوب الأخرى، و الشعب الفرنسي بصفة خاصة مع مراعاة المصالح المشتركة.[3]

قدمت الحكومة الفرنسية خطابا مختلفا عن التعاون مع الجزائر المستقلة ، و هو خطاب يتضمن مفهوما يتعارض مع فكرة السيادة الوطنية، التي جاهد الجزائريون طويلا من أجل تحقيقها، و يمنح للدولة الفرنسية منفذا تتسرب من خلاله للتدخل في الشأن الجزائري بل و تسطير على مستقبل الدولة الجزائرية السياسي بالشكل الذي يمكنها من ضمان مصالحها الحيوية.

كشف الوزير الأول "ميشال دوبري" أن موضوع هياكل الدولة الجزائرية المستقلة قضية شكلت محور حديثه مع الجنرال ديغول، و تم تناولها بشكل مفصل و مطول. و قد نقل عن الجنرال أن هذه الدولة لن تتلقى المساعدة من فرنسا " إذا لم تستجب لمعايير

---

1) **El Moudjahid**,n 81, 4 juin 1961, p.487
2) **Idem**
3) **El Moudjahid**, préparer l'avenir, n85, 1 octobre , 1961, p. 578

محددة، منها ما يتعلق بحرية الفرنسيين، و **حرية المسلمين الأوفياء لفرنسا** ". ليس الهدف هو حماية هذه الحقوق، و لكن من خلال هذه الضمانات سيتم الاطمئنان إلى أن النظام في الجزائر سيلتزم بعلاقة " الشراكة " مع فرنسا.[1]

فيما يتعلق الجانب العسكري حرصت فرنسا أن تحضى بمعاملة خاصة من الجزائر المستقلة. و نظرا لحساسية هذا الموضوع و انخراط الجيش الفرنسي في عملية القمع الوحشي للمدنيين، تحاشى الطرفان المتفاوضان في إيفيان الحديث عنه تحت عنوان التعاون، كما جرى في كل المسائل الاقتصادية و المالية و التقنية و الثقافية، و اختير له عنوانا غير مستفز للجزائريين:"تصريح مبادئ متعلق بالمسائل العسكرية".[2]

و قد نصت المادة الأولى من هذا التصريح، على أن الجزائر ستسمح لفرنسا باستعمال قاعدة المرسى الكبير لمدة 15 سنة قابلة للتجديد، بالإضافة إلى امتيازات عسكرية أخرى في مناطق مختلفة في الشمال و الجنوب، نصت عليها باقي المواد التي يبلغ عددها ثماني مواد، بالإضافة إلى ملحق من عشر مواد خاص باستغلال قاعدة المرسى الكبير، و التسهيلات الجوية و تنقلات القوات البرية و البحرية.[3]

كانت فرنسا تطمح إلى أن يكون "المرسى الكبير لها بمثابة جبل طارق لإنجلترا، كما تطلعت إلى البحث عن وسيلة تمكنها من الاحتفاظ بسلطتها على بعض المناطق، إذا ما منحت لها الاستقلالية عن السلطة المركزية، و يكون وضعها أحسن من المقاطعات السويسرية ، و هو ما يمكنها بعد ذلك المشاركة في الحياة السياسية للدولة الجزائرية. تصور آخر للحفاظ على سلطتها في الجزائر في إطار فكرة التعاون الوثيق مع فرنسا، و ذلك بأن تقدم فرنسا مساعدة عسكرية محدودة، و السعي نحو إيجاد استقلال ذاتي للعمالات و البلديات، و إبعاد نفوذ السلطة المركزية، ليس فقط

---

1) **كان هذا في مارس 1961** **Sadek Sellam** (postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p. 16

2) 14**M**.**A**.**E**., **S**.**E**.**A**.**A** , 217conclusion d'Evian,op.cit, p.

3) Idem.

فيما يتعلق بالإدارة، و لكن أيضا ببعض مجالات النشاط السياسي لضمان حرية جميع المواطنين أو جزء منهم. كل هذا ورد في تعليمة صادرة عن الوزير الأول تحت عنوان: "لاحتفاظ بالسيادة الفرنسية على بعض القواعد و أيضا على أقسام من التراب الجزائري" ، و هذا دليل واضح و مادي أن فرنسا تريد أن تجعل من قضية الحريات الفردية و الممارسة السياسية وسيلة لتقسيم الجزائر إلى مقاطعات تتمتع بالاستقلال الذاتي، مما سيمكنها من تحقيق هدفها الحقيقي المثبت في عنوان الفقرة.[1]

لم تتنازل فرنسا عن مفهومها للتعاون الوثيق مع الجزائر، و ما يحمله من أبعاد إستراتيجية تحفظ لها مكانتها الخاصة في الجزائر المستقلة، و أرادت أن تكرس هذا المفهوم و تجسده في السؤال الذي سيطرح على الجزائريين لتقرير مصيرهم.

نصت الفقرة أ" للفصل الأول من "التصريحات الحكومية" لـ 19 مارس 1962 على السعي لمعرفة فيما إذا كان الناخبون يريدون أن تكون الجزائر مستقلة، و في هذه الحالة هل يرغبون أن يكون هناك تعاون بين الجزائر و فرنسا ضمن الشروط التي حددتها إيفيان. وبناء على ذلك أصدرت الهيئة التنفيذية المؤقتة، مذكرة تتعلق بالسؤال الذي سيطرح على الناخبين، و اقترحت صيغتين:الصيغة الأولى تدعو إلى صياغة سؤالين : السؤال الأول: هل ترغبون أن تصبح الجزائر مستقلة. السؤال الثاني : هل تريدون في هذه الحالة أن تتعاون الجزائر مع فرنسا في إطار الشروط المحددة في إيفيان. أما الصيغة الثانية تشتمل على وضع سؤال واحد: هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة و متعاونة مع فرنسا ضمن الشروط المحددة في إيفيان.ثم ناقشت المذكرة إيجابيات و سلبيات كل صيغة. فالصيغة الأولى (سؤالين) تتوافق و ظاهر تصريحات الحكومية ل مارس 19 التي قدمت اقتراحين منفصلين، و تسمح **لدعاة الفرنسة** الاعتماد على السؤال الأول لكنها صعبة التجسيد، لأنها تحتم على الناخبين و أغلبهم لا يحسن القراءة، وضع أربع إجابات في أربع ورقات مختلفة اللون، و هذا أمر معقد لم تعرفه لا الجزائر ولا فرنسا، و سيجعل من عملية فرز الأصوات شبه

---

1) **Sadek Sellam** (postface) , vers la paix en Algérie, op. cit. p-p. 2-4

مستحيلة. أما الصيغة الثانية (سؤال واحد) فهي تتماشى– حسب المذكرة دائما– مع روح التصريحات الحكومية، التي لا تفصل بين الاستقلال و التعاون و هي صيغة بسيطة لا تحتاج إلا إلى ورقتين فقط. أما السلطة التنفيذية المؤقتة فقد اقترحت اختيار صيغة السؤال الواحد بهذا الشكل: "هل أنت مع جزائر مستقلة متعاونة مع فرنسا وفقا للشروط المحددة في اتفاقيات(هكذا)إيفيان".[1]

صدر بعد ذلك مشروع مرسوم يحدد تاريخ الاستفتاء و يضبط نص الأسئلة التي تطرح على الناخبين : بالنسبة للتاريخ اقترح يوم الأحد 1 جويلية، أما الأسئلة فهي مقتبسة من تصريح الجنرال ديغول يوم 16 سبتمبر 1959 الذي دعا فيه " السكان الجزائريين " les populations Algériennes لاختيار حل من ثلاثة حلول مقترحة هي: أ– القطيعة ب– الفرنسة الكاملة في ظل المساواة في الحقوق و الواجبات ج– حكومة جزائرية يحكمها جزائريون تعتمد على مساعدة فرنسا و تتحد معها اتحادا وثيقا، تحدثت"تصريحات"إيفيان عن التعاون بين فرنسا و الجزائر و هو ما يتوافق مع الاقتراح الثالث لديغول. اقترح المشروع صياغة سؤالين، الأول يحمل هذه العبارة : هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة أما الثاني: هل تريدون أن الجزائر و فرنسا تتعاونان في ظل الشروط التي حددتها تصريحات إيفيان؟. الإجابة الإيجابية للسؤال الأول و السلبية للثاني تعني القطيعة أما الإجابة السلبية للسؤال الأول تعني القبول بالفرنسة ، الإيجابة الإيجابية للسؤالين تعني القبول بالحل الثالث أي إنشاء دولة جزائرية سيدة و مستقلة متعاونة مع فرنسا.[2]

بناء على تقرير قدمه الوزير الأول و وزير الدولة المكلف بالشؤون الجزائرية و وزير

---

1) **AG/5(1)/1800** , référendum d'autodétermination, résultats , 1er juillet 1962 : question à poser aux électeurs lors du scrutin d'autodétermination 30 mai 1962

2) **AG/5(1)/1800** décret portant convocation des électeurs d'Algérie en vue de leur participation au référendum d'autodétermination en Algérie et fixant le texte des questions auxquelles les électeurs auront à répondre.

العدل ،أصدر رئيس الجمهورية مشروع مرسوم يقضي باستدعاء الهيئة الناخبة يوم 1 جويلية 1962 ، كما نصت على ذلك المادة الأولى منه، أما المادة الثانية فقد نصت على أن الناخبين مطالبون بالإجابة بنعم أو لا على السؤالين الآتيين : هل تريدون أن تصبح الجزائر مستقلة ؟ **هل تريد أن تتعاون الجزائر و فرنسا حسب الشروط المقررة في التصريحات النهائية لإيفيان.**[1]

استشارت السلطات الفرنسية رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة " عبد الرحمن فارس" فألح على وضع سؤالا واحدا لما له من أهمية سياسية حسب رأيه.[2]و هو ما كان بالفعل، فكان سؤال الاستفتاء بهذه الصيغة: هل تريد أن تصبح الجزائر دولة مستقلة متعاونة مع فرنسا حسب الشروط المقررة في تصريحات 19 مارس 1962؟[3]

أثارت اتفاقيات أو تصريحات إيفيان ردود فعل قوية و متباينة كما سبقت الإشارة بينما، سكت الجميع على سؤال الاستفتاء الذي بحث الفرنسيون طويلا في اختيار صيغته المناسبة، نظرا لأهميته في تحديد و رسم مستقبل الجزائر السياسي، و الاقتصادي و الثقافي أيضا، و الذي جعل استقلالها مرتبطا بالموافقة على "الشروط" الواردة في الاتفاقيات. لم ينتبه إلى خطورة سؤال الاستفتاء إلا حزب الشعب الجزائري الذي يتزعمه "مصالي الحاج"، و كان قد أبدى مكتبه السياسي تحفظات على اتفاقيات إيفيان لأنها لا تتماشى و أهداف الثورة الجزائرية، أما مسألة التعاون التي طغت على بنودها، فهو يرى أن هذه القضية يجب مناقشتها بعد الاستقلال و ليس من الطبيعي أن يتم فرضها. و بخصوص الاستفتاء، يرى حزب الشعب أن صيغة السؤال المختارة وضعت الجزائريين بين خيارين متناقضين، إذ لا يوجد جزائري يمكن

---

(1) **هي الصيغة الرسمية تقريبا.** **AG/5(1)/1800** ,décret portant convocation des électeurs d'Algérie, op.cit.

2) **AG/5(1)/1800,** référendum d'autodétermination, résultats , 1er juillet 1962 : traduction du message chiffré N° 7317 /7318, consultation d'autodétermination, 17-05-1962

3) **Idem.**

أن يقول لا للاستقلال، حتى و إن كان مشروطا بالتعاون مع فرنسا، لذلك يدعو الجزائريين إلى أن يصوتوا بنعم عند الاستفتاء. كما لاحظ المكتب السياسي للحزب أن الجزائريين سيصوتون في الحقيقة على خيار وحيد و المتمثل في استقلال الجزائر المشروط بتعاون وثيق مع فرنسا، كما نصت عليه تصريحات إيفيان و هذا يعني أنهم سيصوتون على اتفاقيات إيفيان في نفس الوقت، و هو ما يتعارض مع الحق في تقرير المصير،لأنهم سيصوتون على مصير سبق تحديده من قبل.[1]

مفهوم التعاون الوثيق لدى المستعمر مبني على مبدأين أولا: الاتحاد مع فرنسا لأنه من مصلحة الشعوب الضعيفة أن تبقى متحدة مع الوطن الأم. ثانيا: اعتبار الأمة الجزائرية أمة غير مكتملة التكوين.[2]

عندما تم الإعلان عن نتائج الاستفتاء[3] و حصلت الجزائر على الاستقلال، بعث "رئيس الجمهورية الفرنسية " شارل ديغول " برقية تهنئة إلى "عبد الرحمن فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة، و ليس إلى "بن يوسف بن خدة" رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة ،لأنه ببساطة لم يكن يعترف بها و بمسؤوليها.[4]

التزمت الدولة الفرنسية بمبدأ التعاون الوثيق أو الشراكة الذي نصت عليه في"

---

1) جاء هذا في بيان لحزب الشعب و قد وردت فيه عبارةاتفاقيات إيفيان و مرة عبارة تصريحات إيفيان. AG/5(1)/1800 , manifeste du parti du peuple algérien sur le scrutin d'autodétermination du 1er juillet 1962- 25 juin 1962

2) يعتبر هذين المبدأين عقيدة لدى الحزب الشيوعي الفرنسي عبر عنها أمينه العام " موريس طوريز" في عدة مناسبات ، و هي عقيدة لدى فرنسا الاستعمارية أيضا، و هذا " التكافل" بين الطرفين أي فرنسا كدولة استعمارية و الحزب الشيوعي قديم، في 8 ماي 1945 عندما شارك الشيوعيون في قمع مظاهرات الجزائريين و في مارس 1956 عندما صوت نواب الحزب على قانون السلطات الخاصة و هو قانون قمعي بالأساس.أنظر: **El Moudjahid**, N°22, 16 avril, 1958 , p.427

3) من بين 6 مليون ناخب أجاب 5.971.581 ناخب بنعم على سؤال الاستفتاءمقابل 16.534 أجابوا بلا على السؤال. انظر: **PierreMontagnon**, dictionnaire de la colonisation Française, op.cit, p. 267.

4) أنظر نص الرسالة في: **Benjamin Stora**,histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962,op.cit, p.83.

تصريحاتها الحكومية، و " قدمت مساعدة مالية للدولة الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1 جويلية إلى 31 ديسمبر 1962 ، و بداية 1 جانفي 1963 مولتها بمعدل 2 مليار فرنك يوميا، و ذلك عقب زيارة قام بها "وزير الفلاحة الجزائري " عمار أوزقان" إلى باريس ليشرح للحكومة الفرنسية إجراءات الإصلاح الفلاحي في الجزائر.[1]

و تذكر مراجع فرنسية أخرى أن مساعدات فرنسا للدولة الجزائرية بلغت بين 1963-1970 3307 مليون فرنك.[2]

رغم ذلك فقد لاحظ بعض الفرنسيين أن الجزائر بعد الاستقلال لم تعد كما كانت الزبون الأول لفرنسا، فقد تراجعت وارداتها منها بشكل ملفت، وسياسيا فإن الجزائر أصبحت دولة أجنبية بل معادية. [3]و في ذلك تلميح بأن فرنسا كانت خاسرة في علاقاتها مع الجزائر.

نظرا لطبيعة الصراع المعقد بين الجزائر و الاستعمار الفرنسي، فإنه لا يمكن أن نضع نتيجة نهائية له فنقول أن هذا الطرف انتصر و ذلك انهزم، إلا إذا استسلمت كل عناصره، و لم يبد أي نوع من المقاومة و هذا لم يحصل، فالانتصار نسبي و الحرب سجال كما يقال، و النصر سيكون حليف من يعطي أهمية للفكرة و يؤمن بقدرتها على التغيير، و هذا لا يكون إلا بالاستثمار في الإنسان قبل المال، و الثروة كما فعلت اليابان مثلا، التي تحولت إلى بلد غني رغم صعوبة الجغرافيا و فقرها، و كما فعلت أوروبا قبل ذلك حيث عرفت ما يسمى بحركة الأنسنة Humanisme[4]،و الاهتمام بالمخطوط و الثقافة المحلية ، والاستفادة من تركة الحضارة الإسلامية،

---

1) **Jacques Soustelle** ,sur une route nouvelle,op.cit, p.60.
2) **Guy Pervillé** ,trente ans après,op.cit, p.380
3) **Jacques Soustelle** ,sur une route nouvelle,op.cit, p-p.62-63.
4) ظهرت هذه النزعة في إيطاليا أولا ثم انتقلت إلى سائر أوروبا و تقسم إلى نزعة إنسانية مؤمنة و أخرى ملحدة و جوهرها إعطاء الأولوية لعقل الإنسان في الإدراك و نبذ كل أشكال الاضطهاد احتراما للكرامة الإنسانية. أنظر :**مصطفى كيحل** ، الأنسنة و التأويل في فكر محمد أركون ، منشورات الاختلاف ، ط1، الجزائر، 2011، ص-ص. 58-59.

و هذه العناصر ساهمت في انبثاق النهضة الأوروبية، بعد أن حددت موقفها من الدين و الكنيسة. و ها هو العالم اليوم يعيش عصر الحضارة الغربية بامتياز إلى أن يوجد البديل،[1] أي بروز حضارة جديدة يؤمن أصحابها بأن التغيرات الكبرى في التاريخ لا تأتي من أعمال العنف ذات الصدى، و لكن من القدرة على تغيير الآراء و التصورات و المعتقدات،[2] و هي الثورة الحقيقية التي يجب على الجزائر أن تخوضها، للحفاظ على مكتسبات ثورتها المسلحة، و محو الآثار الاجتماعية و الثقافية البعيدة المدى لإصلاحات الإدارة الاستعمارية. فهل تستطيع أجيال ما بعد الاستقلال كسب هذا التحدي، و تطهير البلد من مخلفات الاستعمار لإتمام إنجاز مشروع الثورة الحضاري.؟

---

1) تنبأ الألماني شبنجلر Spengler Oswald1880-1923 سنة 1918 ،بتدهور الحضارة الغربية في كتابه : le déclin de l'occident , trad :Mohand Tazrout, 2V, Gallimard , 1948. و اليوم الفيلسوف الفرنسي ميشال أونفريMichel Onfray يتوقع للحضارة الغربية نفس المصير و يرى البديل ربما حضارة إسلامية أو حضارة آسيوية. في كتابه : **Michel Onfray**, décadence,de Jésus à Ben Laden, vie et mort de l'Occident, Flammarion, paris, 2017

2) **Alfred Boissenot**, l'islam et la guerre d'Algérie, op.cit, p.124

الخـــــــــــاتمة

أحصى المؤرخون الفرنسيون كل مظاهر التخلف التي كانت تعاني منها الجزائر حكاما و محكومين واتخذوا من ذلك مبررا لاحتلالهم البلد، و لسياستهم التي اتبعوها في إدارته بعد ذلك. و لاشك أن هذا المنطق غير أخلاقي و هو من قبيل الحق الذي يراد به الباطل، و هو حق مر بالنسبة للجزائريين لأن الكثير مما قاله الفرنسيون عن أحوالهم – وحتى طباعهم – المتدهورة صحيح ولم يكن كله اختلاق أو كذب. ثم لماذا تُحرق الأعصاب وتسخر الأقلام في الرد على أكاذيب المدرسة التاريخية الفرنسية وتحاملها المغرض وفي نفس الوقت نلمس لدى العامة والمثقفين– أحيانا– افتخارا ببعض الإنجازات المادية، التي تعود إلى الفترة الاستعمارية.؟ أليس في ذلك تصديق عملي لادعاءات المحتل وإقرار بأننا كنا متخلفين وأن الاستعمار فتح أعيننا على الحضارة.؟ بل صدقناه فيما هو أخطر من ذلك في تبني تحقيبه التاريخي لماضينا، ندرسه في المدارس والجامعات كما حدده لنا المستعمر،ألم يقولوا أن تاريخ الجزائر الحديث يبدأ بالعهد العثماني وينتهي بنهايته، وأن تاريخها المعاصر يبدأ باحتلالهم لها سنة 1830 ، فحصل الإجماع على ذلك دون نقاش أو محاولة تغيير؟، أليس هذا اعتراف لهم بأن ما كتبوه عن تخلف مستعمرتهم وفضلهم عليها صحيح؟ وأكثر من ذلك فإن هذا الاعتراف يعتبر مثالا حي لاختراق الفكر الاستعماري لوعينا الجماعي، و قد قبلنا بهذا الاختراق دون تذمر أو قلق، ربما لاعتقاد الكثير من المثقفين أن مصطلحات: التاريخ الحديث والتاريخ المعاصر عبارات حيادية، وهذا غير صحيح.

تعتبر الإصلاحات الاستعمارية الوجه الآخر للصراع الجزائري الفرنسي، و الوجه العميق للحرب بين الطرفين، و قد أحاطتها الإدارة بدعاية كبيرة، ، و كانت لها آثار نفسية سلبية إذ حولت الإنسان الجزائري إلى إنسان مستهلك بالدرجة الأولى، ينتظر من الدولة أن تقدم له كل شيئ.

و قد انعكست هذه الظاهرة على مواقف الحركة الوطنية بمختلف توجهاتها، و على نوعية المطالب التي رفعتها أيضا. لقد نجحت المدرسة الفرنسية في تشتيت النخبة الجزائرية ثقافيا و منه سياسيا أيضا، حدث هذا التشتت في كثير من الأحيان برعاية فرنسية و تشجيع من الإدارة، التي تستخدم أساليب الترهيب و الترغيب، فكانت فرنسا بالنسبة للبعض ديمقراطية و

حامية لحقوق الإنسان و حاملة للحضارة، و هي بالنسبة للبعض الآخر ظالمة و عنصرية و معيقة لرقي المجتمع و ازدهاره . بالإضافة إلى هذا الانقسام فإن عناصر الحركة الوطنية أو بعضها على الأقل لم تلتزم خطا واحدا في مواقفها، فنراها تنتقل من معسكر لآخر، و ذلك حسب الظروف و طبيعة التجارب التي مرت بها، و أيضا حسب درجة الاضطهاد و القمع الذي تعرضت له، و من المفارقات أن الاستعمار الفرنسي الذي ساهم في خلق هذا التشتت، ساهم أيضا أحيانا في توحيد الصفوف عندما يبالغ في الترهيب، و يوزع القمع و الاضطهاد على الجميع دون تمييز بين معتدل أو متطرف، فهي تأخذ البريء بذنب المجرم و تنظر إلى الجزائيين مسالمين أو ثائرين نظرة واحدة.

كل هذا الظروف و المعطيات أنتجت داخل الحركة الوطنية، و النخبة الجزائرية مفاهيم مختلفة، و وجهات نظر تصل أحيانا حد التضارب، و التناقض، و لعل من أهم القضايا التي اختلفت حولها المفاهيم بين الجزائريين قضية التغيير، و الإصلاح المنشود، هل يكون بالتعاون مع الإدارة كما كان يدعو فرحات عباس، و غيره لفترة طويلة، أم بدونها كما يرى الجناح الثوري من الحركة الوطنية.؟

إن السياسة الاستعمارية أحدثت بلا شك تحولات ملموسة في المجتمع الجزائري لكنها متباينة ، إذ لم تكن الاستجابة واحدة أو متجانسة عند كل فئاته.

الاستعمار الفرنسي في الجزائر لم يكن استعمارا عاديا ، ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنه يمثل أكبر أزمة إنسانية يواجهها الإنسان الحديث، إذ عرَّض الجزائري لصدمة خلخلت كيانه الاجتماعي و الثقافي و اللغوي.

حاولت قدر المستطاع الإلمام بكل جوانب موضوع الإصلاحات، و هو موضوع متشعب و متشابك ، و كذلك كان لسياسة الاحتلال الاستعمارية انعكاسات متعددة، شملت فترة الاحتلال و ما بعده ، و قد أريد لاتفاقيات إيفيان أن تكرس الأهداف الاستعمارية للإصلاحات.

في ختام هذا البحث توصلت إلى النتائج الآتية :

1. التسمية التي كان يطلقها الفرنسيون على الجزائريين مثل المسلمين، أو الفرنسيين المسلمين أو الفرنسيين من أصول شمال إفريقية، كلها تسميات سياسية، الفرنسيون أنفسهم يدركون أنها غير واقعية، و الدليل على ذلك وجود الكثير من الوثائق الرسمية للحكومة الفرنسية يطلقون عليهم الاسم الصحيح "الجزائريون " و يعنون به المسلمين و هذا المؤشر يكشف عن اضطراب السياسة الاستعمارية في الجزائر.
2. رغم الانتقادات التي يوجهها كل مسؤول فرنسي جديد لسابقه، حول سياسته في الجزائر، و زعمه بأنه جاء لتصحيح و تدارك أخطاء الماضي، فإن الحقيقة أنهم كلهم متشابهون و سياسة اللاحق امتداد و تطوير لسياسة السابق، لتصل هذه السياسة إلى طريق مسدود و وصل الحريق إلى داخل البيت الفرنسي.
3. ديغول لم يقبل بالعودة إلى السلطة كي ينقذ الجزائر الفرنسية فقط و بطريقته الخاصة ، و لكن لينقذ فرنسا من المعضلة الجزائرية، دون التفريط في المصالح الحيوية و الاستراتيجية للدولة الفرنسية في الجزائر، أي إيجاد جزائر فرنسية جديدة، و هو ما لم يستوعبه رفقاؤه و المعمرون.
4. ديغول كما تؤكده وثائق الدولة الفرنسية و الجرائد الصادرة في تلك الفترة، لم يقبل باستقلال الجزائر تكرما منه، بل اضطر إلى ذلك أولا : بسبب صمود الثورة و تصميم قادتها على تحقيق الأهداف المعلنة في بيان أول نوفمبر. ثانيا: بسبب للضغوطات الخارجية و الأمريكية بصفة خاصة، و لكنه كان يريد أن يظهر للرأي العام بمظهر المنتصرن الذي قرر بنفسه أن ينهي المشكل الجزائري. و وضع برامج للجزائريين ظاهرها السخاء و الكرم، و باطنها التمهيد لإخضاع الجزائر لنوع جديد من الاستعمار.
5. إشاعة عمالة المفرنسين للمحتل، أو تأخر انضمام المعربين طلبة و إطارات للثورة، و ضعف مشاركتهم ليست دائما صحيحة، فهي تعكس جانبا من الصراع الإديولوجي بين الجزائريين قبل و بعد الاستقلال و الرغبة في الاستحواذ على السلطة و إقصاء كل من يخالف القادة الرأي. و هذا الخلاف المؤدلج أضر بالوطن، و مستقبله الثقافي و التنموي، و هو خلاف يمكن أن نصفه بالمأساة، نظرا لحجم الضرر الذي ألحقه بالبلد و لأنه أيضا لا ينبني على أسس واقعية و إنما على اتهامات بغرض

الإقصاء، تماما كما حدث بين جبهة التحرير و أنصار مصالي الحاج، فالصراع بينهما أدى بسبب عدم نزاهته – الخلاف – إلى ظهور عمالات و خيانات انتقامية كانت نتائجها كارثية على الحركة الوطنية و الجزائر المستقلة أيضا.

6. الإصلاحات لم تكن فقط الوجه الأخر للحرب، و لكن الطعم الذي استدرجت به الإدارة المجتمع الجزائري بكل فئاته على اختلاف انتماءاتها الإديولوجية إلى مستنقع المطالب، أي التبعية.
7. برامج الترقية الاجتماعية كان الهدف الأساسي منها ترقية نخب محلية ستكون الوريث المناسب للإدارة الاستعمارية بعد الاستقلال، **و التي اشترط الاستعمار فيها أن تكون مؤهلة و مقبولة.** الكثير من هذه الإطارات ضعيفة الصلة بالشعب الجزائري، و لا تنتمي للوطن إلا انتماءا جغرافيا، و قد مارست ضد الجزائريين بعد الاستقلال أبشع أنواع البيروقراطية و المحسوبية و الابتزاز.

8. ديغول كان مقتنعا حتى قبل عودته للسلطة أن لا حل للمعضلة الجزائرية إلا بالاعتراف باستقلال الجزائر، و قد حاول في البداية مراوغة رفقائه في الحكومة، لكن حبل الكذب قصير كما يقال، فقد اضطر في الأخير إلى التصريح علانية بما كان يقوله سرا في جلسات خاصة، و لكن إرضاء لكبريائه قام بعملين : أولا أراد ان يظهر أمام الشعب الفرنسي و الرأي العام الدولي بمظهر المتفضل على الجزائريين بالاستقلال، ثانيا أطلق يد الجيش الفرنسي الذي قام بعمليات عسكرية كبرى لخنق الثوار.
9. مشاريع ديغول و برنامج الترقية الاجتماعية كانت مجرد دعاية و عمل بسيكولوجي اتجاه الشعب الجزائري، لكن هدفه الأساسي هو تحضير إطارات جزائرية فرانكوفونية و فرانكوفيلية لتسيير البلد بعد الاستقلال، و المراهنة عليها لربط الجزائر بفرنسا "ربطا وثيقا"، و هذا ربما ما يفسر استمرار المساعدات الفرنسية للدولة الجزائرية بعد الاستقلال رغم تنصلها من اتفاقيات إيفيان، كما يذكر الفرنسيون.

10. لا يمكن أن ننكر أن الجزائريين استفادوا من الاستعمار، و تعلموا منه، لكن هذا الاستفادة مشوهة لأمرين : أولا لأنها لم تكن مقصودة من المستعمر لذاتها، و لكن لأغراض أخرى كتكريس الاستعمار، و منع تسرب الوعي الوطني للجزائريين، و إحداث تغييرات في حياتهم الاجتماعية، لم تكن لها آثار إيجابية دائما، ثم للتأكيد على تفوق الفرنسيين و حاجة الجزائر إليهم. الأمر الثاني، أن هذه الاستفادة افتكها الجزائريون من المستعمر، و أخذوها منه غلابا، و دفعوا ثمنها غاليا ، فهي أشبه ما يكون بغنيمة حرب، و ادعاء الفرنسيين أنهم قدموها للجزائريين على طبق من ذهب مغالطة تاريخية، و شرف لا يستحقونه.

11. شكلت جمعية العلماء المسلمين خطرا حقيقيا على الاستعمار الفرنسي فلم تكن حركة عادية في تاريخ المقاومة الجزائرية، و تميزت عن باقي الحركات الوطنية باعتمادها أساسا على المقاومة الثقافية، و إعادة بناء الشخصية الجزائرية التي خربها الاستعمار، و تميزت أيضا بأنها كانت قادرة على الجمع بين تقديم المطالب و الإنجاز الفوري على أرض الواقع من خلال حركة التعليم الشعبية و الجولات التي كان يقوم بها أعضائها في القرى و المدن لإلقاء الدروس و المحاضرات.

12. الجزائر الجديدة أو جزائر الغد، كلها عناوين و عبارات من إنتاج السلطات الاستعمارية، ليست إلا صيغة معدلة للجزائر الفرنسية. و كذلك الجزائر الجزائرية، فهي بالمفهوم الديغولي ليست إلا نسخة جديدة من الجزائر الفرنسية، تتمتع فيها الأقلية الأوروبية و "المسلمين الأوفياء" بالنفوذ الثقافي و السياسي و الاقتصادي، ليبقى الوضع كما كان قبل الاستقلال، لكن تحت عنوان جزائري.

13. كان يُتصور أن تصبح الجزائر بعد الاستقلال يابان إفريقيا لكن الذي حدث أنه لم ترق حتى لأن توصف بأنها برتغال إفريقيا، و تعتبر الإطارات الجزائرية التي حرصت السلطات الاستعمارية على تكوينها مباشرة بعد الثورة – ازداد هذا الحرص بين 1958–1962 – إلى جانب الضباط الجزائريين الفارين من الجيش الفرنسي من أهم أسباب هذه الانتكاسة، فقد ورث الطرفان أساليب الاستعمار في الاقتصاد و الثقافة أيضا.

14. من المهم جدا أن تهتم الشعوب المستعمرة بتحرير تاريخها من الاستعمار و الرد على ادعاءاته و تزويره، و التحذير من وثائقه المدسوسة، لكن هذا العمل ينتهي بمجرد الكشف عن الكذب و التزوير، و فضح الوثائق المصطنعة ، في حين الاستعمار له ألوان و حيل ثقافية و بسيكولوجية ، تؤثر تأثيرا خفيا، و تجعل من الإنسان تابعا و تشل طموحه نحو التغيير و الإبداع. لذا من الضروري الاهتمام بتحرير الوعي من الاستعمار، و هي عملية تتجاوز مجرد الكشف عن " الأغاليط " التي ارتكبها في حق تاريخ الشعوب المستعمرة.

15. اتفاق وقف إطلاق النار هو الاتفاق الوحيد الذي تضمنته "اتفاقيات" إيفيان، و الذي مهد لإجراء الاستفتاء المفضي لاستقلال الجزائر، و ما سوى ذلك لا يحمل أي قوة قانونية أو إلزامية للطرف الجزائري ، ففرنسا رفضت أن تسميها اتفاقيات بل مجرد تصريحات حكومية و كلمة حكومية هنا نسبة للحكومة الفرنسية فقط أما الحكومة الجزائرية المؤقتة فلم تكن فرنسا تعترف بها، و عندما تم الإعلان عن استقلال الجزائر في 3 جويلية 1962 لم يهنئ ديغول رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة "بن يوسف بن خدة" و لكن هنأ "عبد الرحمن فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة.

16. إشاعة تقديم الوفد الجزائري تنازلات للفرنسيين من خلال اتفاقيات إيفيان كلام لا أساس له من الصحة، و هم من إفرازات الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة و هيئة الأركان العامة، و تكذبه محاضر جلسات إيفيان الأولى و "لي روس" و "إيفيان الثانية" التي دلت على استماتة الوفد الجزائري في الدفاع عن الإرادة الحرة للجزائريين و تحقيق الاستقلال التام للبلد. أما وجود اتفاقيات سرية غير معلنة، فهي خرافة و طعن في وطنية و إخلاص جزائريين بذلوا زهرة شبابهم في منافحة الاستعمار و مراوغته حتى تحقيق النصر، بل إن هذا الزعم إلهاء للجزائريين كي يتناحروا و يتصارعوا فيما بينهم ، و يخلو الجو للإطارات الإدارية و العسكرية التي أعدها ديغول لتسيير البلد نيابة عن الفرنسيين، و بالفعل كانت لهم اليد الطولى في دواليب الإدارة الجزائرية ، و ناصبوا اللغة العربة العداء كما لم يفعل المستعمر و

مارسوا بيروقراطية مقيتة في حق أبناء وطنهم، و يمكن اعتبارهم من أخطر ما أفرزته الإصلاحات الاستعمارية في الجزائر.

الملاحق

الملحق رقم (1)

مراقبة مصالح الأمن الفرنسية لتحركات أعضاء جمعية العلماء.

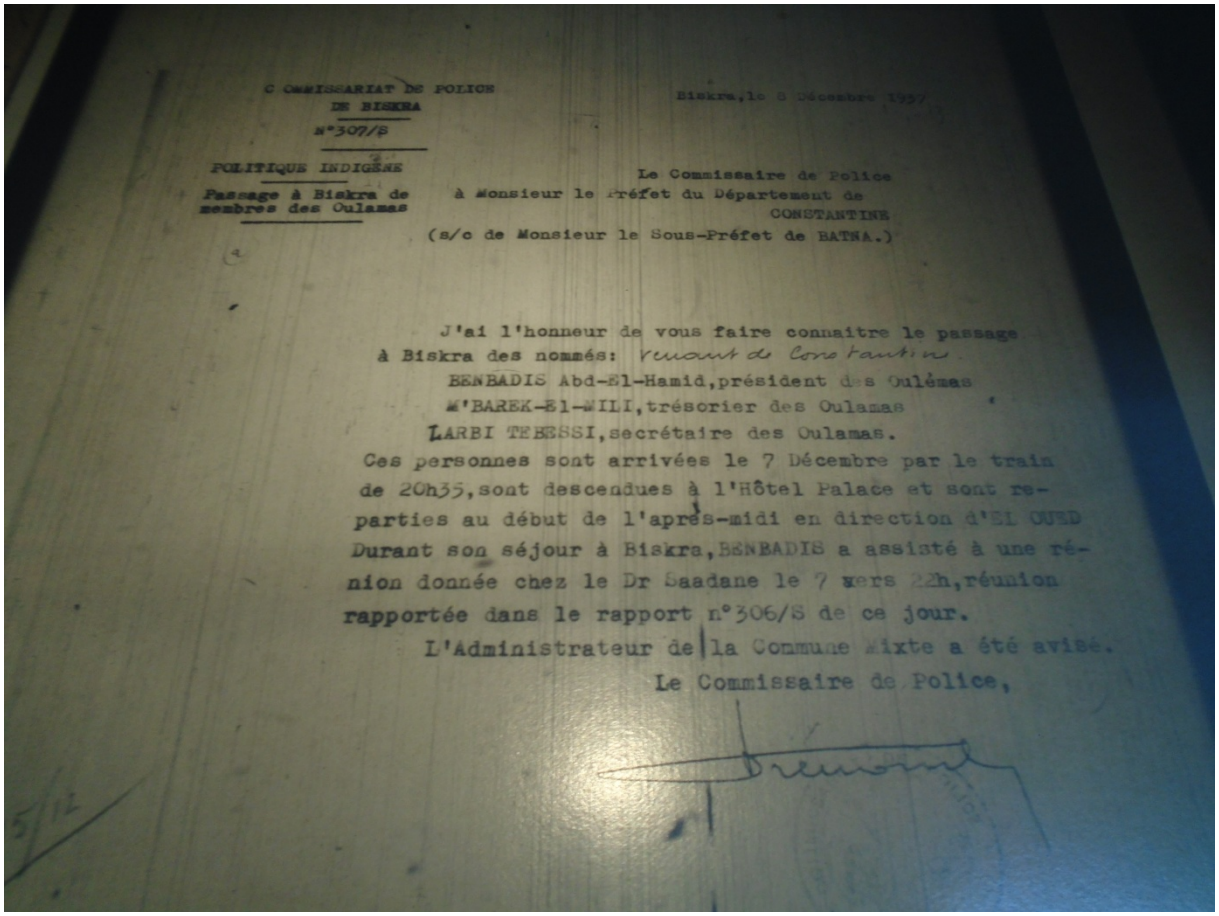

COMMISSARIAT DE POLICE
DE BISKRA
N°307/S

POLITIQUE INDIGENE

Passage à Biskra de membres des Oulamas

Biskra, le 8 Décembre 1937

Le Commissaire de Police
à Monsieur le Préfet du Département de
CONSTANTINE
(s/c de Monsieur le Sous-Préfet de BATNA.)

J'ai l'honneur de vous faire connaitre le passage à Biskra des nommés: venant de Constantine

BENBADIS Abd-El-Hamid, président des Oulémas
M'BAREK-El-MILI, trésorier des Oulamas
LARBI TEBESSI, secrétaire des Oulamas.

Ces personnes sont arrivées le 7 Décembre par le train de 20h35, sont descendues à l'Hôtel Palace et sont reparties au début de l'après-midi en direction d'EL OUED

Durant son séjour à Biskra, BENBADIS a assisté à une réunion donnée chez le Dr Saadane le 7 vers 22h, réunion rapportée dans le rapport n°306/S de ce jour.

L'Administrateur de la Commune Mixte a été avisé.

Le Commissaire de Police,

25H32/Dossier N° 13 : nationalisme –relations avec l'Algérie.

1936-1944

الملحق رقم (2)

مقال فرحات عباس في جريدة الوفاق.

L'Entente

FRANCO-MUSULMANE

ORGANE HEBDOMADAIRE DE LA FÉDÉRATION DES ELUS DES MUSULMANS DU DEPARTEMENT DE CONSTANTINE POUR L'UNION ET LA DEFENSE DES INTERETS DES MUSULMANS ALGERIENS

ns habiles ; des extravagances
tes par des gens d'esprit ; des
imes commis par d'honnêtes
ns... »
(De Bonald)

L'ENTENTE est autorisée à publier les annonces légales et judiciaires.

8, Rue de Chabron - CONSTANTINE - 30c

Directeur Politique Docteur BENDJELLOUL
Rédacteur en chef : Mohammed-el-Aziz KESSOUS

30c Abonnement Annuel - VINGT FRANCS -

MARGE DU NATIONALISME

La France c'est moi !

par Ferhat ABBAS

traits aux exemples fâcheux de la rue. Est-ce cet effort louable qui devrait porter ombrage à nos dirigeants si le mot « éducation » n'était pas un mythe pour certains d'entre eux ?

Si les Ulémas étaient des « racistes », des « panislamistes », nous, amis politiques du Docteur BENDJELLOUL, nous serions des Nationalistes. L'accusation n'est pas nouvelle. Je me suis entretenu avec diverses personnalités de cette question. Mon opinion est connue. Le nationalisme est ce sentiment qui pousse un peuple à vivre à l'intérieur de frontières territoriales, sentiment qui a créé ce réseau de nations. Si j'avais découvert la « Nation Algerienne », je serais nationaliste et je n'en rougirais pas comme d'un crime. Les hommes morts pour l'idéal national sont journellement honorés et respectés. Ma vie ne vaut pas plus que la leur. Et cependant je ne ferai pas ce sacrifie. L'Algérie en tant que Patrie est un mythe. Je ne l'ai pas découverte. J'ai interrogé l'Histoire; j'ai interrogé les morts et les vivants; j'ai visité les cimetières: personne ne m'en a parlé. Sans doute ai-je trouvé « l'Empire Musulman », qui

A la Mémoire de l'Emir KHALED

POUR HONORER LA MEMOIRE DU GRAND MUSULMAN QUE FUT L'EMIR KHALED, TOUS NOS CORELIGIONNAIRES SONT CONVIES A SE RENDRE LE MERCREDI 4 MARS, JOUR DE L'AID-EL-KEBIR, A TROIS HEURES DE L'APRES-MIDI DANS LES CIMETIERES MUSULMANS POUR SE RECUEILLIR ET DIRE EN COMMUN LA « PRIERE DE L'ABSENT ».

TOUS LES [illegible] NOTABLES ET MILITANTS SONT CHARGES D'ORGANISER CETTE GRANDIOSE MANIFESTATION DE LA RECONNAISSANCE POPULAIRE ENVERS LE GRAND MARTYR, MORT EN TERRE D'EXIL.

NOTRE EXCELLENT CONFRERE « LA DEFENSE » A CHOISI POUR LA MANIFESTATION LA DATE DU 15 FEVRIER ET CE JOUR-LA NOMBREUX FURENT LES MUSULMANS QUI PRIERENT POUR LUI.

NOUS VOULONS ESPERER QUE LE 4 MARS PROCHAIN, ILS IRONT A NOUVEAU RENDRE A LA MEMOIRE DE L'ILLUSTRE DISPARU, UN UNANIME HOMMAGE.

SUGGESTIONS

Brusquement, voilà [illegible] l'Algérie musulmane fait de nouveau l'objet des préoccupations de la Grande Presse métropolitaine algérienne.

« Le Temps » a affirmé qu'à l'occasion de la réunion du Haut Comité Méditerranéen, et en présence du Gouverneur Général Le Beau, des [illegible] et, même, allaient être envisagées, le [illegible] Bendjelloul à Ch[illegible]

[illegible] abus, un peu plus d'égalité, de justice et d'équité. Et surtout, qu'on ne nous fasse plus l'injure de douter de notre sincérité !...

Qu'on se souvienne de la Grande Tourmente et du Sol de la Patrie quand il était détrempé du sang de nos frères!... Qu'on ne nous parle plus des réformes de 1919: elles ont été un véritable mécompte pour ne pas dire un leurre ! Et qu'on ne nous dise plus, surtout que l'Indigénat [illegible] INEXISTANT

LA SEMAINE POLITIQUE

(Par télégramme de notre correspondant Parisien).

Les évènements vont vite et semblent avoir une logique interne, l'aveugle hostilité des droites à la constitution du cabinet Sarraut commence à porter ses fruits. Le nouveau Président du Conseil est certes un radical de stricte observance, mais à la manière de Clémenceau et de Léon Bourgeois ! Son dessein, lorsque M. Lebrun lui a offert le pouvoir, a été de mettre sur pied une combinaison de large union, autrement dit de concentration républicaine. La fureur de ceux que le départ de M. Laval laisse inconsolés, n'a fait que le précipiter dans les bras des chefs d'extrême gauche.

L'attentat dont a été victime M. Léon Blum a permis à M. Sarraut de définir la doctrine politique de son gouvernement. Tout d'abord il a autorisé la formidable manifestation populaire qui, dimanche dernier, a déferlé, durant plusieurs heures, du Panthéon à la statue de Baudin. Il a donné à ce sujet, lors du débat qui s'est engagé au Palais Bourbon, des explications particulièrement heureuses et pertinentes, il a voulu éviter que la loi du Talion s'exerçât, en prévenant les représailles, toujours possibles de la part de la multitude ouvrière exaspérée. C'est sous l'empire de ce sentiment qu'il a agi. « Pour qui sentait monter l'orage qui pouvait éclater soudainement, s'est-il écrié, il fallait ouvrir la soupape de sûreté. Je l'ai ouverte, et je n'en ai [illegible]

L'Entente Franco –Musulmane : n21 , 27 février 1936

الملحق رقم (3)

مشروع بلوم فيوليت.

الفصل الأول : يتاح للأهالي الجزائريين الفرنسيين بالعمالات الثلاث بالقطر الجزائري الذين تتوفر فيهم الشروط المبينة بالفقرات الآتية التمتع بالحقوق السياسية للفرنسويين بدون ان ينتج عن ذلك أي تغيير في حالتهم الشخصية أو في حقوقهم المدنية و هذه بصورة نهائية ما عدى تطبيق التشريع الفرنسوي الخاص بزوال الحقوق السياسية.

أولا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين بارحوا الجيش برتبة ضابط.

ثانيا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون من صغار الضباط الذين بارحوا الجيش برتبة باش شاوش ، أو برتبة فوقها بعد أن خدموا العسكرية مدة خمسة عشر عاما و بعد خرجوا منها و بأيديهم شهادة حسن سيرة.

ثالثا – الأهالي الجزائريون الفرنسيون الذين قضوا خدمتهم العسكرية و خصلوا جميعا على الوسام العسكري و على صليب الحرب.

رابعا – الهالي الجزائريون الفرنسويون الذين بأيديهم إحدى الشهادات العليا الآتية :

–شهادة التعليم العالي و باكالورية التعليم الثانوي و شهادة البروفي العليا و البروفي الثانوية و شهادة الدروس الثانوية و شهادة الدروس و شهادة الخروج من مدرسة وطنية للتعليم الصناعي أو الفلاحي أو التجاري و كذلك المتوظفون الذين وقع انتخابهم في وظائفهم بمناظرة.

خامسا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون المنتخبون بالحجرات التجارية و الفلاحية أو المعينون من طرف مجلس إدارة جهة اقتصادية و من طرف الحجرات الفلاحية بالقطر الجزائري على الشروط المبينة بالفصل الثاني.

سادسا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون الباش أغوات و الأغوات و القياد الذين باشروا وظيفتهم مدة لا تقل عن الأربعة أعوام.

ثامنا – الأهالي الجزائريون الفرنسويون المحرزون على الصنف الثاني من وسام اللجيون دونور أو الذين أحرزوا على أحد أصناف ذلك الوسام بالطريقة العسكرية.

تاسعا – العملة الذين أحرزوا على وسام الشغل و كتبة نقابات العملة المعينون بصورة نظامية بعد مباشرة وظائفهم مدة عشرة أعوام.

الفصل الثاني – إن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين بإحدى دوراته التي ستعقب تطبيق هذا القانون 200 تاجر أو صانع أو عامل من كل عمالة جزائرية و عندها تعطى لهم الحقوق السياسية الممنوحة بالفصل الأول من هذا القانون بقرار من الوالي العام و ستعين بالحجرات الفلاحية الثلاث بالقطر الجزائري كل واحدة على نفس الشروط و لنفس الغاية 200 فلاح بالدورة الأولى من كل سنة من السنوات التي ستعقب تطبيق هذا القانون.

و أن مجلس إدارة الجهة الاقتصادية بالقطر الجزائري سيعين على نفس الشروط أنفا 50 تاجرا أو صانعا أو عاملا من كل عمالة و أن الحجرات الفلاحية الثلاث ستعين كل واحدة على نفس الشروط و لنفس الغاية خمسين فلاحا.

الفصل الثالث – إن الأحكام المنصوص عنها بقانون 2 فيفري 1852 الفصلية 15 و 16 و كذلك كل عزل وقع إزاء أصحاب الوظائف المنصوص عنها بالفصل الأول بالعددين 6 و 7 و كذلك تشطيب الاسم من جرائد اللجيون دونور و الوسام العسكري تقضي بكامل الحق تشطيب الاسم من الجرائد الانتخابية.

الفصل الرابع – يمكن لكل أهلي جزائري فرنسوي متمتع بنصوص هذا القانون أن يسحب منه التمتع بالنصوص المذكورة أنفا بتطبيق ما تضمنه الفصل و الفقرة 5 من قانون 10 أوت 1927.

الفصل الخامس – ليس لما تضمنه هذا القانون أي مفعول فيما مضى و لا ينطبق إلا على الأهالي الجزائريين الفرنسويين الذين تتوفر فيهم الآن أو ستتوفر فيهم في المستقبل الشروط المبينة.

الفصل السادس – ستتحقق نيابة الجزائر بمجلس الأمة على حساب نائب بالنسبة لـ 70.000 ناخب مرسومة أسماؤهم أو قسم 20.000.

و كلف وزير الداخلية بتنفيذ هذا القانون .

الشهاب ج3م13 ، ربيع الأول 1356هـ– 2 ماي 1937 ص–ص. 161–163

الملحق رقم (4)

مطالب المؤتمر الإسلامي.

هذه هي مطالب الأمة التي أرادتها و التي أملتها في مؤتمر يوم 7 جوان 1936 ثم حررتها و رتبتها لجنة التنسيقات:

أولا – إلغاء سائر القوانين الاستثنائية التي لا تنطبق إلا على المسلمين.

ثانيا – إلحاق الجزائر بفرنسا رأسا و إلغاء الولاية العامة الجزائرية ، و مجلس النيابة المالية ، و نظام البلديات المختلطة.

ثالثا – المحافظة على الحالة الشخصية الإسلامية مع إصلاح هيئة المحاكم الشرعية بصفة حقيقية و مطابقة لروح القانون الإسلامي ، و تحرير هذا القانون

– فصل الدين عن الدولة بصفة تامة ، و تنفيذ هذا القانون حسب مفهومه ومنطوقه.
– إرجاع سائر المعاهد الدينية إلى الجماعة الإسلامية لتتصرف فيها بواسطة جمعيات دينية مؤسسة تأسيسا صحيحا.

– إرجاع اموال الأوقاف لجماعة المسلمين ليمكن بواسطتها القيام بأمور المساجد و المعاهد الدينية و الذين يقومون بها.

– إلغاء كل ما تاخذ ضد اللغة العربية من وسائل استثنائية و إلغاء اعتبارها لغة أجنبية.

– الحرية التامة في تعلم اللغة العربية ، و حرية القول للصحافة العربية.

4 – الإصلاحات الاجتماعية : التعليم الإجباري للبنين و البنات – الشروع بسرعة في بناء المدارس الكافية لتعميم التعليم الإجباري. – جعل التعليم مشتركا بين

المسلمين و الأوروبيين. – الزيادة في معاهد الصحة من مستشفيات و مستوصفات ، و في معاهد الإغاثة كالمطاعم الشعبية. و إنشاء خزينة خاصة للعاطلين من العمال.

5 – الإصلاحات الاقتصادية : تساوي الأجر إذا تساوى العمل – تساوي الرتبة إذا تساوت الكفاءة – توزيع إعانات الميزانية الجزائرية للفلاحة و الصناعة و التجارة و الاحتراف على الجميع و على مقتضى الاحتياج دون ميز بين الأجناس. – تكوين جمعيات تعاونية فلاحية ، و مراكز لتعليم الفلاحين.

– الإقلاع عن انتزاع ملكية الأرض.

– توزيع الأراضي الشاسعة البور على صغار الفلاحين و العمال الفلاحين.

– إلغاء قانون الغاب.

6 – مطالب سياسية : إعلان العفو السياسي العمومي – توحيد هيئة الناخبين في سائر الانتخابات – إعطاء الحق لكل ناخب في ترشيح نفسه – النيابة في مجلس الأمة.

هذه هي المطالب الأساسية الرئيسية التي قررها المؤتمر و التي سافر الوفد للنضال عنها لشرحها و تأييدها لدى الحكومة الفرنسية و المراجع العليا بباريس.

الشهاب ، ملحق ج4 م12 ، ربيع الثاني 1355هـ – جويلية 1936 ، ص–ص. 236–237.

الملحق رقم (5)

غلاف أحد أعداد مجلة صوت المستضعفين.

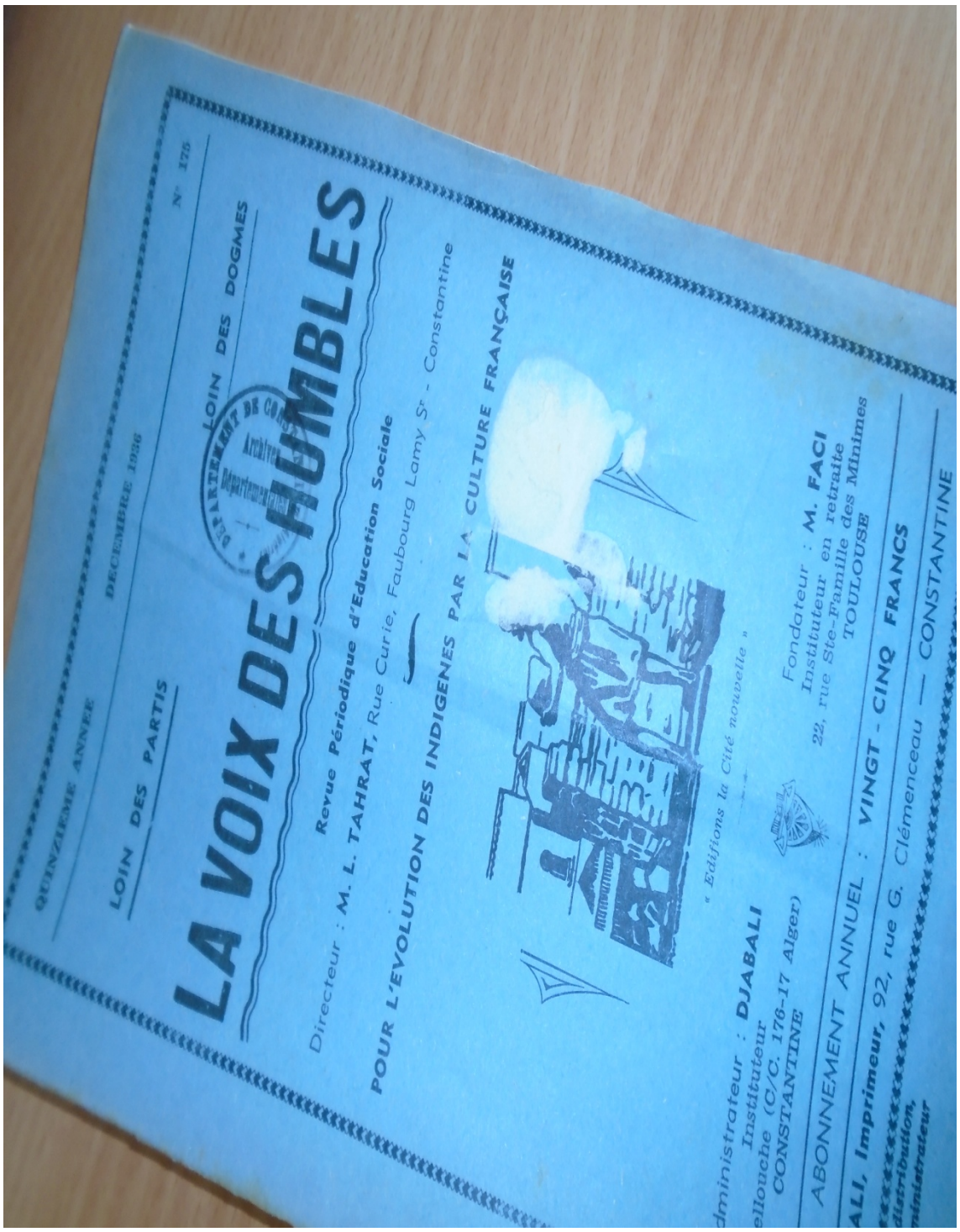

A.W.C

الملحق رقم (6)

دراسة عن منطقة مزاب.

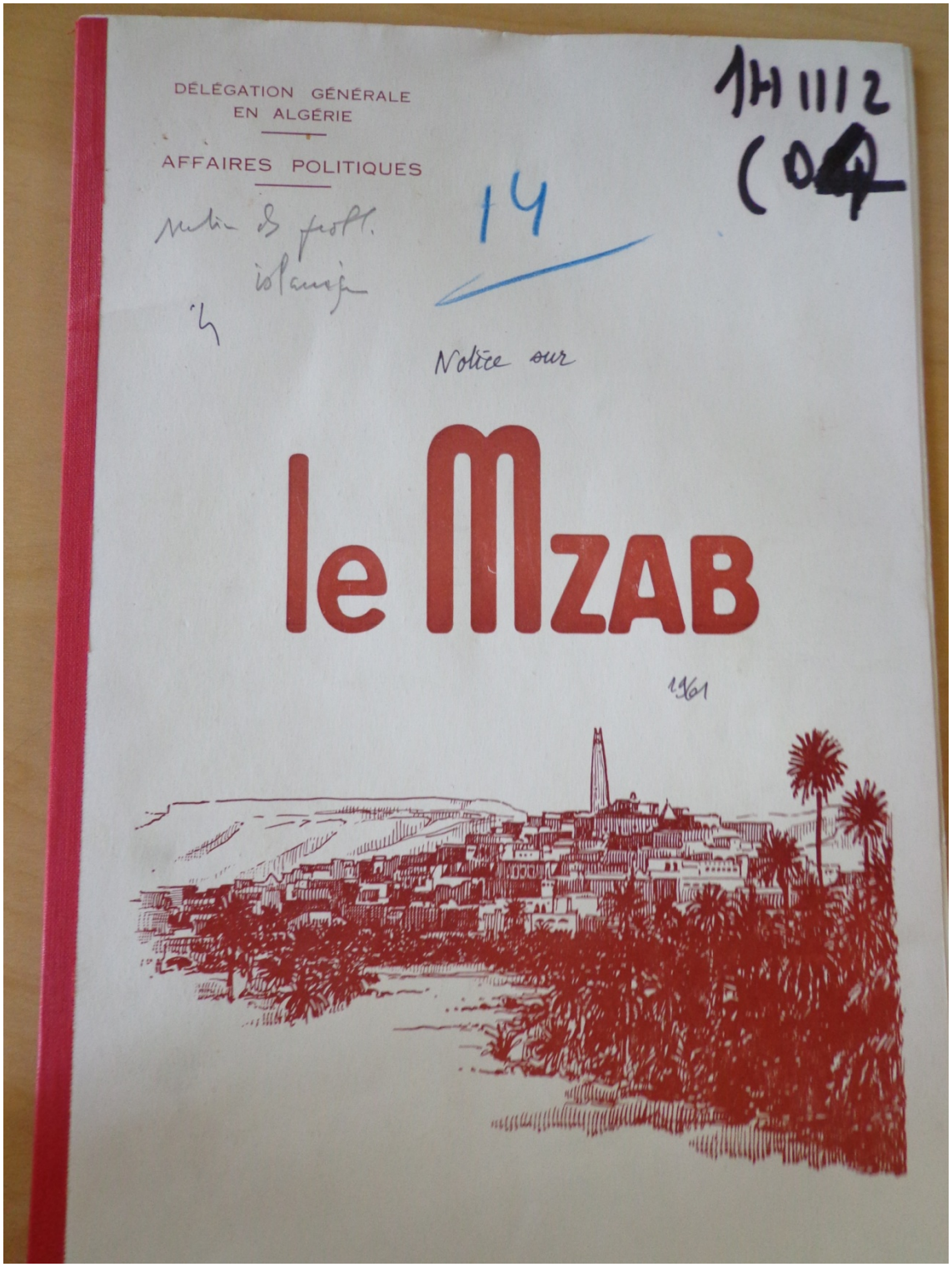

DÉLÉGATION GÉNÉRALE
EN ALGÉRIE

DELEGATION GENERALE EN ALGERIE

AFFAIRES POLITIQUES

Section des Problèmes Islamiques

N° 667 /AP/SPI

Alger, le 3 Juin 1961

LE DELEGUE GENERAL EN ALGERIE

à

Messieurs les Préfets d'Algérie

(Cabinet-D.A.S.L.)

OBJ.- Etude sur le M'Zab.

P.J.- Une.

J'ai l'honneur de vous faire parvenir ci-joint, pour votre documentation, une plaquette sur le M'Zab rédigée par les Affaires Politiques.

Cette étude n'a pas la prétention d'être exhaustive. Elle ne fait que schématiser en quelques pages les traits essentiels qui caractérisent le M'Zab. En particulier sur le plan politique, l'aperçu qu'elle donne des différentes tendances qui s'affrontent au sein de la communauté ibadite est essentiellement évolutif étant donné d'une part les difficultés de sondage d'opinion dans ces milieux qui ne se livrent guère et, d'autre part, une situation rendue fluctuante par le contexte politique actuel.

Néanmoins, je pense que cette synthèse pourrait vous conduire à étudier le comportement des mozabites résidant dans votre département.

./...

GENat | Gal | E.M. | S. Ch. I | S. Ch. II
- 8 JUIN 1961
2
SUITE

POL. | OPE. | PLIT. | EXPL.
PSY. | SET.
VU
Fichiers

Contrôle : à faire faire note doc.

Je vous serais reconnaissant de bien vouloir me faire part de votre sentiment sur cette délicate question./.

AMPLIATION à :

- MM. les Sous-Préfets d'Algérie (aux mêmes fins).
- M. le Directeur des Cabinets Civil et Militaire.
- M. le Lt.Colonel Directeur du Cabinet Militaire
- M. le Secrétaire Général de l'Administration.
- MM. les Préfets Inspecteurs Généraux Régionaux d'Alger - Oran - Constantine.
- M. le Général d'Armée Commandant en Chef des Forces en Algérie E.M.I. 2ème Bureau

pour information.

P. le Directeur des Affaires Politiques.

Le Chef de la S.P.I. :

Signé : Cdt. CARRET

SHAT, 1H1112,D4 :notice sur le Mzab,1961

الملحق رقم (7) قرار إنشاء المكتب الخامس، 11 جانفي 1957.

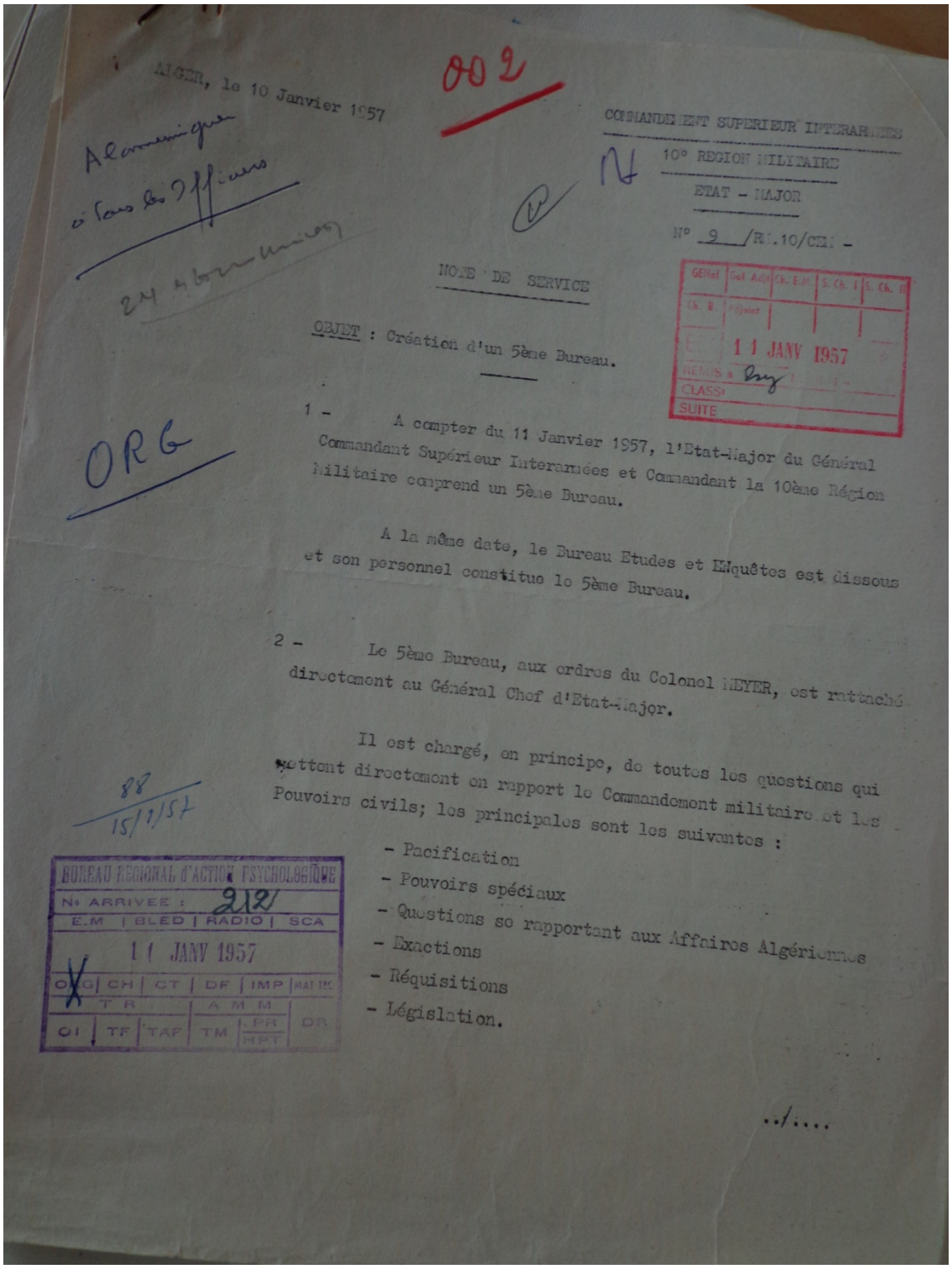

ALGER, le 10 Janvier 1957

002

COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES
10e REGION MILITAIRE
ETAT - MAJOR
N° 9 /R.10/CM -

NOTE DE SERVICE

OBJET : Création d'un 5ème Bureau.

1 - A compter du 11 Janvier 1957, l'Etat-Major du Général Commandant Supérieur Interarmées et Commandant la 10ème Région Militaire comprend un 5ème Bureau.

A la même date, le Bureau Etudes et Enquêtes est dissous et son personnel constitue le 5ème Bureau.

2 - Le 5ème Bureau, aux ordres du Colonel MEYER, est rattaché directement au Général Chef d'Etat-Major.

Il est chargé, en principe, de toutes les questions qui ressortent directement au rapport le Commandement militaire et les Pouvoirs civils; les principales sont les suivantes :

- Pacification
- Pouvoirs spéciaux
- Questions se rapportant aux Affaires Algériennes
- Exactions
- Réquisitions
- Législation.

../....

GEMel | Sel Adjt | Ch. E.M. | S. Ch. I | S. Ch. II
Ch. B. | Objet
11 JANV 1957
REMIS à
CLASS
SUITE

BUREAU REGIONAL D'ACTION PSYCHOLOGIQUE
N° ARRIVEE : 212
E.M | BLED | RADIO | SCA
11 JANV 1957
OG | CH | CT | DF | IMP | MAT PS
T R | A M M
OI | TF | TAF | TM | PR | DR

ORG

88
15/1/57

SHAT,1H2403,D2 ,10em région militaire , note de service ,création d'un 5em bureau

الملحق رقم (8) مقارنة بين عدد الأوروبيين و الجزائريين في مختلف مراحل التعليم

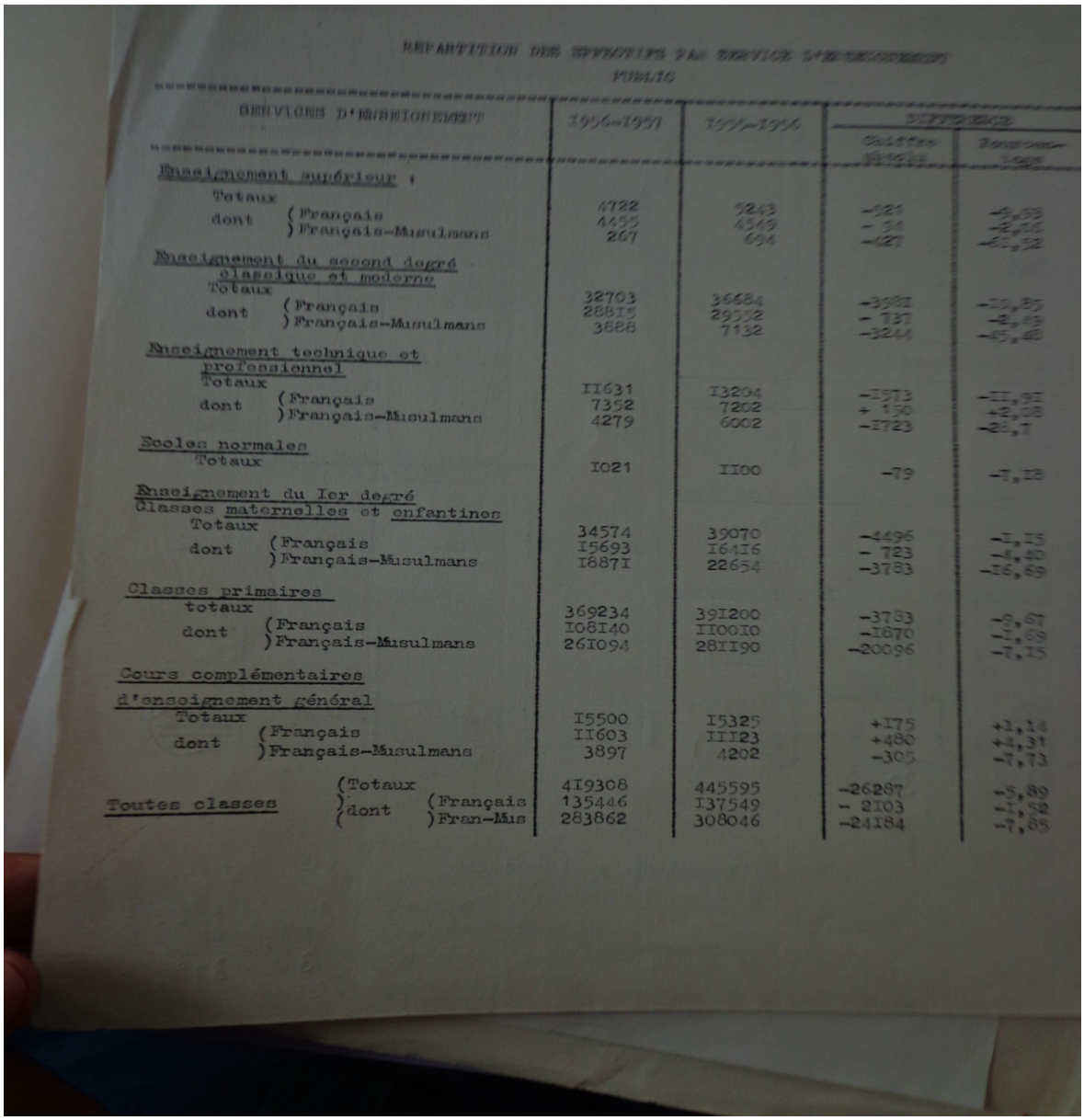

RÉPARTITION DES EFFECTIFS PAR SERVICE D'ENSEIGNEMENT

PUBLIC

SERVICES D'ENSEIGNEMENT	1956-1957	1957-1958	DIFFÉRENCE	
			Chiffre absolu	Pourcentage
Enseignement supérieur :				
Totaux	4722	5243	+521	+9,93
dont (Français	4455	4549	+ 94	+2,11
dont)Français-Musulmans	267	694	+427	+61,52
Enseignement du second degré classique et moderne				
Totaux	32703	36684	+3981	+10,85
dont (Français	28815	29552	+ 737	+2,49
dont)Français-Musulmans	3888	7132	+3244	+45,48
Enseignement technique et professionnel				
Totaux	11631	13204	+1573	+11,91
dont (Français	7352	7202	+ 150	+2,08
dont)Français-Musulmans	4279	6002	+1723	+28,7
Ecoles normales				
Totaux	1021	1100	+79	+7,18
Enseignement du Ier degré				
Classes maternelles et enfantines				
Totaux	34574	39070	+4496	+11,15
dont (Français	15693	16416	+ 723	+4,40
dont)Français-Musulmans	18871	22654	+3783	+16,69
Classes primaires				
totaux	369234	391200	+3783	+9,67
dont (Français	108140	110010	+1870	+1,69
dont)Français-Musulmans	261094	281190	+20096	+7,15
Cours complémentaires d'enseignement général				
Totaux	15500	15325	+175	+1,14
dont (Français	11603	11123	+480	+4,31
dont)Français-Musulmans	3897	4202	+305	+7,73
Toutes classes (Totaux	419308	445595	+26287	+5,89
dont (Français	135446	137549	+ 2103	+1,52
dont)Fran-Mus	283862	308046	+24184	+7,85

SHAT ,1H2570, D4 documentation enseignement, 1956- 1958, recensement, des étudiants des facultés d'Alger et des élèves des établissement d'enseignement public de l'académie d'Alger, année scolaire 1956- 1957

الملحق رقم (9) تعيين عدد من الجزائريين إطارات في مختلف المصالح طبقا لقانون 29 أكتوبر 1958

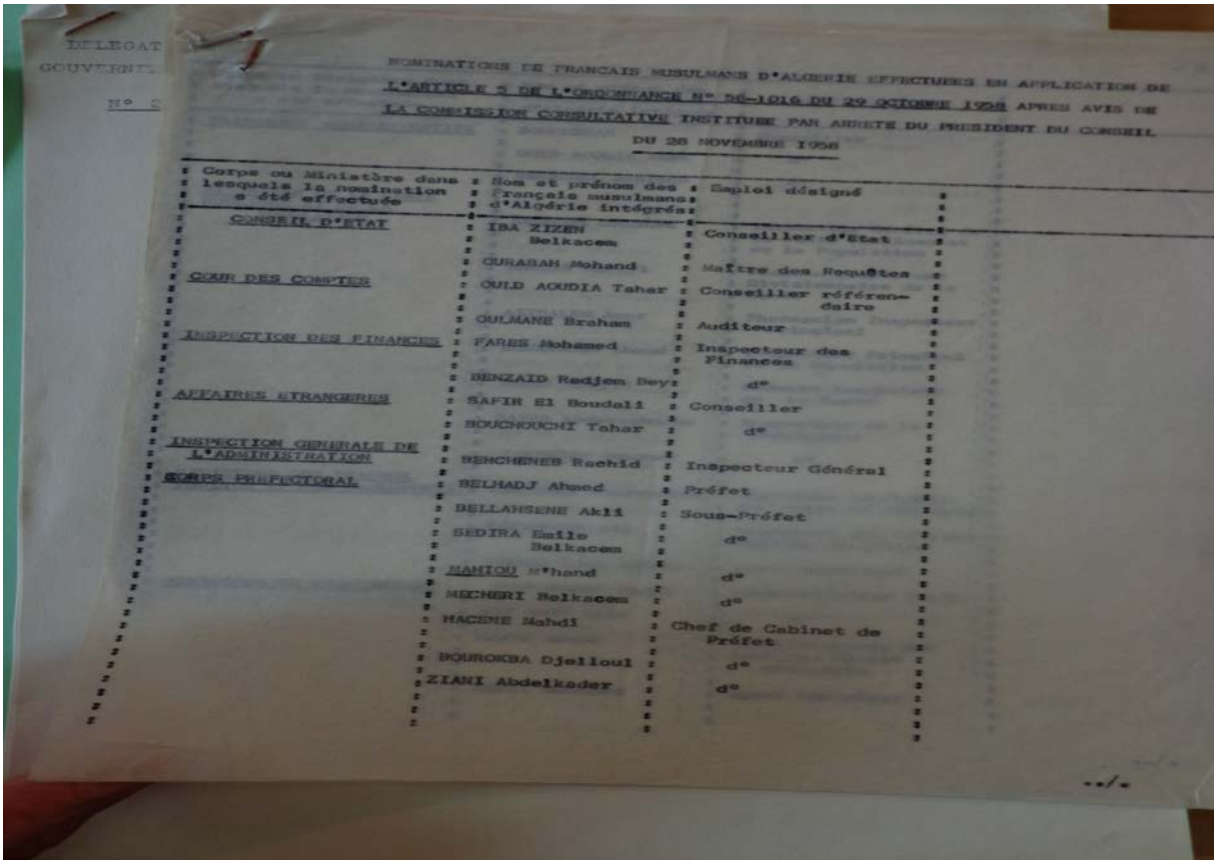

DELEGAT
GOUVERNE
N° S

NOMINATIONS DE FRANCAIS MUSULMANS D'ALGERIE EFFECTUEES EN APPLICATION DE L'ARTICLE 5 DE L'ORDONNANCE N° 58-1016 DU 29 OCTOBRE 1958 APRES AVIS DE LA COMMISSION CONSULTATIVE INSTITUEE PAR ARRETE DU PRESIDENT DU CONSEIL DU 28 NOVEMBRE 1958

Corps ou Ministère dans lequel la nomination a été effectuée	Nom et prénom des Français musulmans d'Algérie intégrés	Emploi désigné
CONSEIL D'ETAT	IBA ZIZEN Belkacem	Conseiller d'Etat
	OURABAH Mohand	Maître des Requêtes
COUR DES COMPTES	OULD AOUDIA Tahar	Conseiller référendaire
	OULMANE Braham	Auditeur
INSPECTION DES FINANCES	FARES Mohamed	Inspecteur des Finances
	BENZAID Redjem Dey	d°
AFFAIRES ETRANGERES	SAFIR El Boudali	Conseiller
	BOUCHOUCHI Tahar	d°
INSPECTION GENERALE DE L'ADMINISTRATION	BENCHENEB Rachid	Inspecteur Général
CORPS PREFECTORAL	BELHADJ Ahmed	Préfet
	BELLAHSENE Akli	Sous-Préfet
	SEDIRA Emile Belkacem	d°
	MAHTOU M'hand	d°
	MECHERI Belkacem	d°
	HACENE Mahdi	Chef de Cabinet de Préfet
	BOUROKBA Djelloul	d°
	ZIANI Abdelkader	d°

--/-

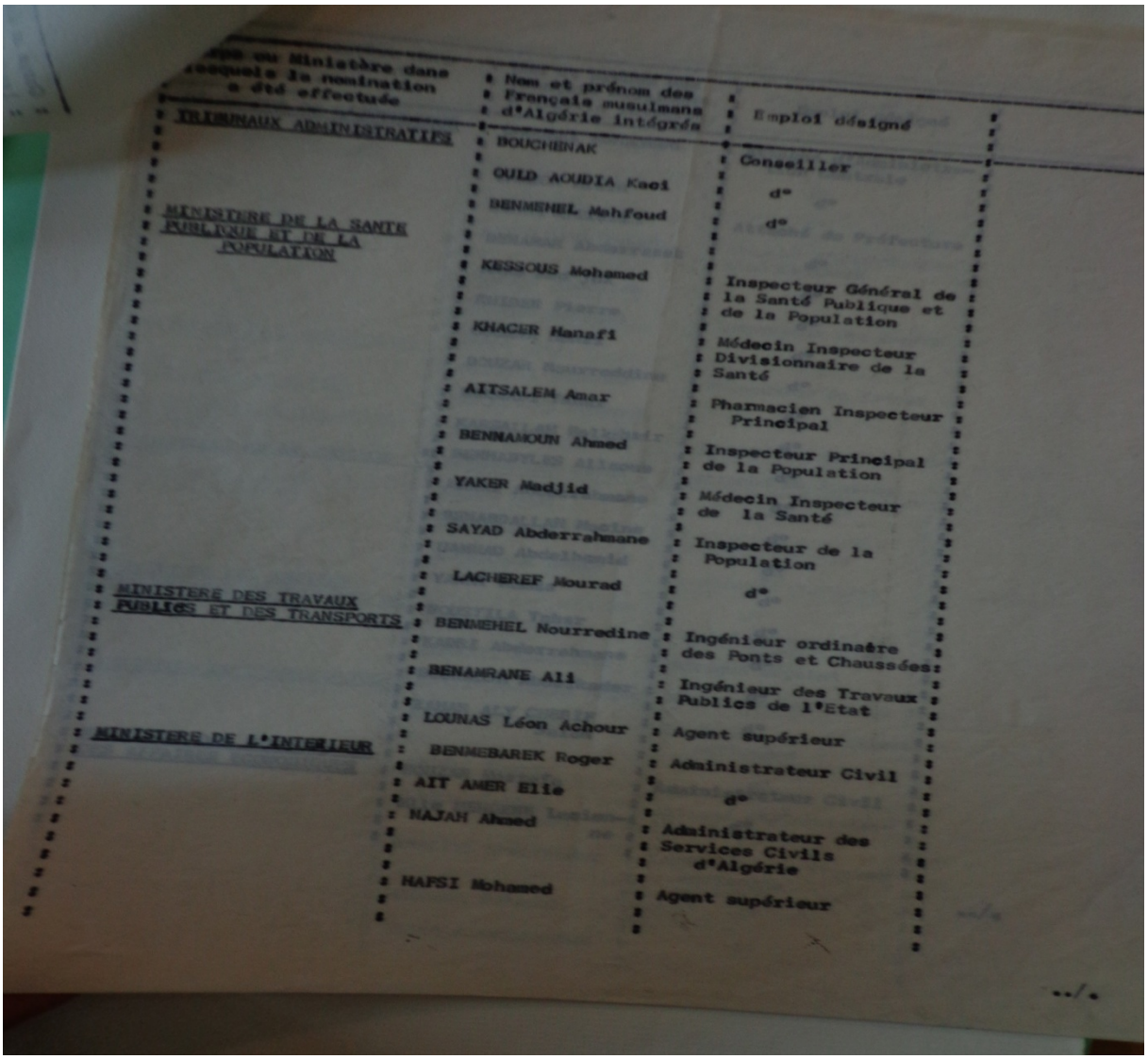

...ps ou Ministère dans ...lequel la nomination ... été effectuée	Nom et prénom des Français musulmans d'Algérie intégrés	Emploi désigné
TRIBUNAUX ADMINISTRATIFS	BOUCHENAK	Conseiller
	OULD AOUDIA Kaci	d°
	BENMEHEL Mahfoud	d°
MINISTERE DE LA SANTE PUBLIQUE ET DE LA POPULATION	KESSOUS Mohamed	Inspecteur Général de la Santé Publique et de la Population
	KHACER Hanafi	Médecin Inspecteur Divisionnaire de la Santé
	AITSALEM Amar	Pharmacien Inspecteur Principal
	BENNAMOUN Ahmed	Inspecteur Principal de la Population
	YAKER Madjid	Médecin Inspecteur de la Santé
	SAYAD Abderrahmane	Inspecteur de la Population
	LACHEREF Mourad	d°
MINISTERE DES TRAVAUX PUBLICS ET DES TRANSPORTS	BENMEHEL Nourredine	Ingénieur ordinaire des Ponts et Chaussées
	BENAMRANE Ali	Ingénieur des Travaux Publics de l'Etat
MINISTERE DE L'INTERIEUR	LOUNAS Léon Achour	Agent supérieur
	BENMEBAREK Roger	Administrateur Civil
	AIT AMER Elie	d°
	NAJAH Ahmed	Administrateur des Services Civils d'Algérie
	HAFSI Mohamed	Agent supérieur

../.

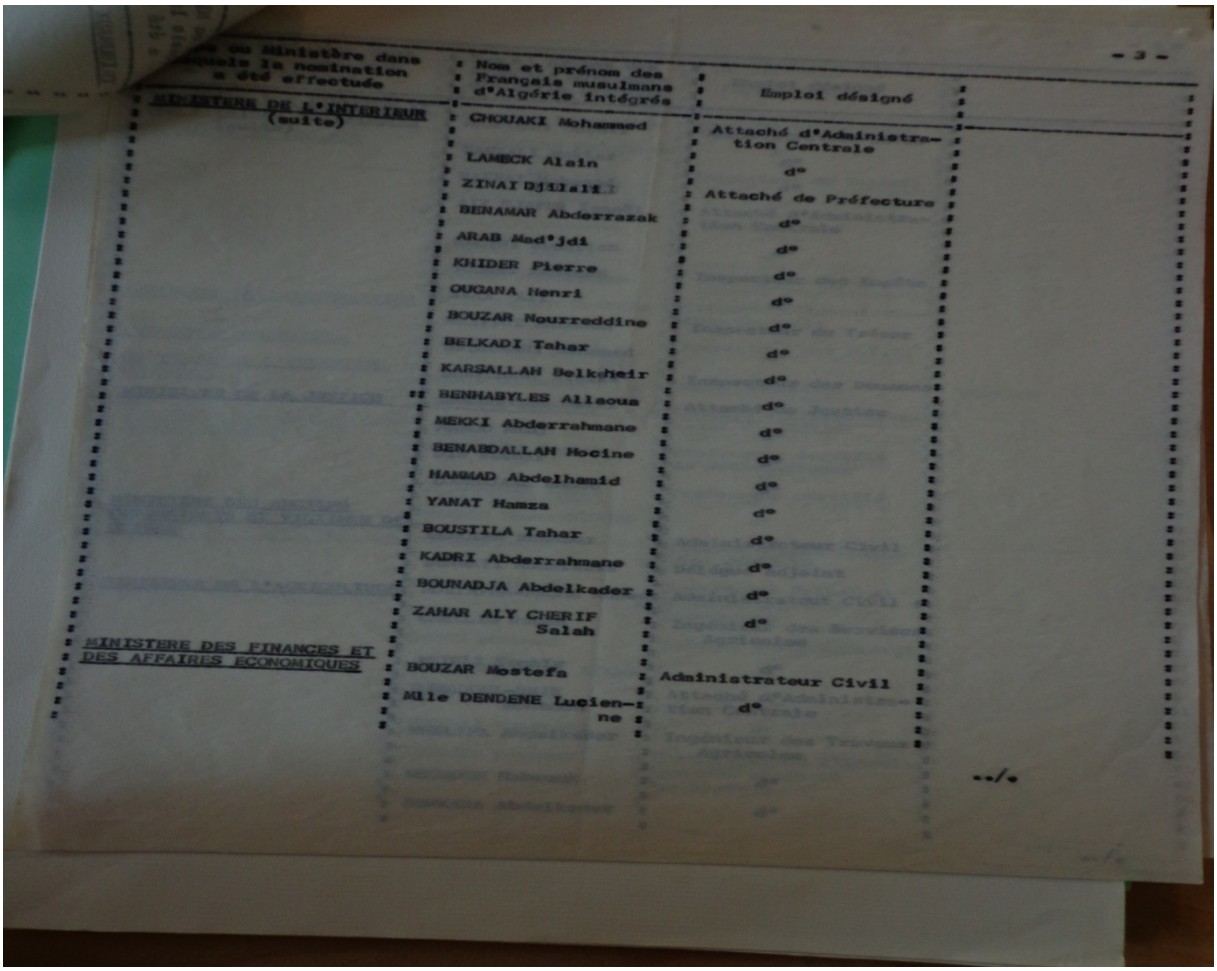

- 3 -

Ministère dans lequel la nomination a été effectuée	Nom et prénom des Français musulmans d'Algérie intégrés	Emploi désigné	
MINISTERE DE L'INTERIEUR (suite)	CHOUAKI Mohammed	Attaché d'Administration Centrale	
	LAMECK Alain	d°	
	ZINAI Djilali	Attaché de Préfecture	
	BENAMAR Abderrazak	d°	
	ARAB Mad'jdi	d°	
	KHIDER Pierre	d°	
	OUGANA Henri	d°	
	BOUZAR Nourreddine	d°	
	BELKADI Tahar	d°	
	KARSALLAH Belkheir	d°	
	BENHABYLES Allaoua	d°	
	MEKKI Abderrahmane	d°	
	BENABDALLAH Hocine	d°	
	HAMMAD Abdelhamid	d°	
	YANAT Hamza	d°	
	BOUSTILA Tahar	d°	
	KADRI Abderrahmane	d°	
	BOUNADJA Abdelkader	d°	
	ZAHAR ALY CHERIF Salah	d°	
MINISTERE DES FINANCES ET DES AFFAIRES ECONOMIQUES	BOUZAR Mostefa	Administrateur Civil	
	Mlle DENDENE Lucienne	d°	

--/-

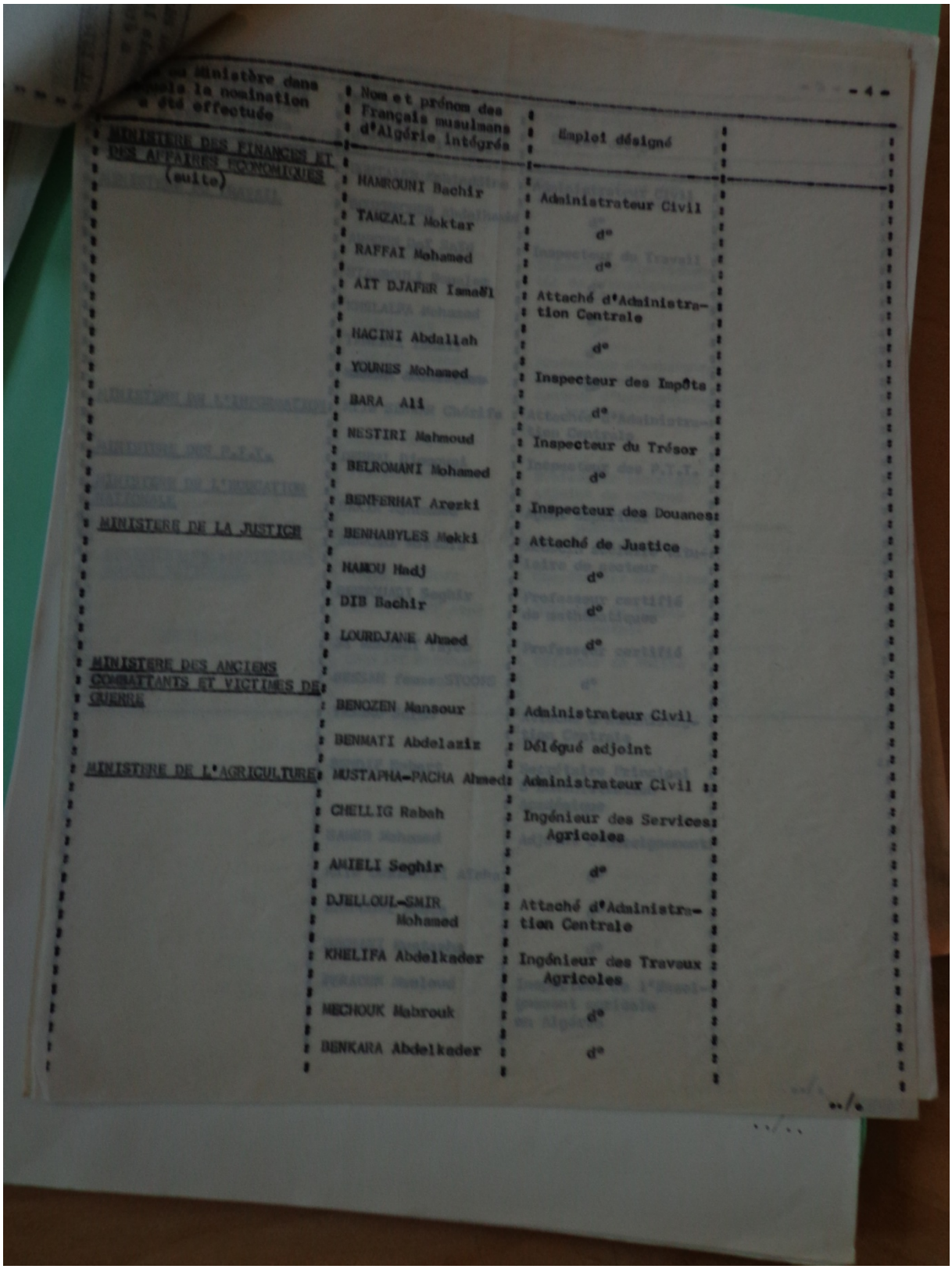

- 4 -

Ministère dans lequel la nomination a été effectuée	Nom et prénom des Français musulmans d'Algérie intégrés	Emploi désigné
MINISTERE DES FINANCES ET DES AFFAIRES ECONOMIQUES (suite)	HAMROUNI Bachir	Administrateur Civil
	TAMZALI Moktar	dº
	RAFFAI Mohamed	dº
	AIT DJAFER Ismaël	Attaché d'Administration Centrale
	HACINI Abdallah	dº
	YOUNES Mohamed	Inspecteur des Impôts
	BARA Ali	dº
	NESTIRI Mahmoud	Inspecteur du Trésor
	BELROMANI Mohamed	dº
	BENFERHAT Arezki	Inspecteur des Douanes
MINISTERE DE LA JUSTICE	BENHABYLES Mekki	Attaché de Justice
	HAMOU Hadj	dº
	DIB Bachir	dº
	LOURDJANE Ahmed	dº
MINISTERE DES ANCIENS COMBATTANTS ET VICTIMES DE LA GUERRE	BENOZIEN Mansour	Administrateur Civil
	BENMATI Abdelaziz	Délégué adjoint
MINISTERE DE L'AGRICULTURE	MUSTAPHA-PACHA Ahmed	Administrateur Civil
	CHELLIG Rabah	Ingénieur des Services Agricoles
	AMIELI Seghir	dº
	DJELLOUL-SMIR Mohamed	Attaché d'Administration Centrale
	KHELIFA Abdelkader	Ingénieur des Travaux Agricoles
	MECHOUK Mabrouk	dº
	BENKARA Abdelkader	dº

../..

Ministère dans … le nomination a été effectuée	Nom et prénom des Français musulmans d'Algérie intégrés	Emploi désigné
MINISTERE DES ARMEES	BOUTALEB Mohieddine	Administrateur Civil
MINISTERE DU TRAVAIL	BOUKHECHEM Abdelhamid	d°
	ARROUM Daï Saïd	Inspecteur du Travail
	STAMBOULI Boualem	d°
	KHELALFA Mohamed	d°
	TAMZALI Ismaïl	d°
	[redacted]	[redacted]
MINISTERE DE L'INFORMATION	Mlle SERRAR Chérifa	Attachée d'Administration Centrale
MINISTERE DES P.T.T.	DERBAL Djemouai	Inspecteur des P.T.T.
MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE	BAKIR Mohammed	Agent Supérieur
	BENKARA Mostefa	Médecin scolaire titulaire de secteur
	BENDOUADI Seghir	Professeur certifié de mathématiques
	SI MERABET Tayeb	Professeur certifié
	BESSAH femme STOOPS	d°
	YESSAD Salah	Attaché d'Administration Centrale
	BENDIF Robert	Secrétaire Principal D'Administration Académique
	SAHEB Mohamed	Adjoint d'Enseignement
	Mlle GUELLATTI Aïcha	d°
	ZERDOUMI Abbas	d°
	MOKRANI Mustapha	d°
	FERAOUN Mouloud	Inspecteur de l'Enseignement agricole en Algérie

../.

../..

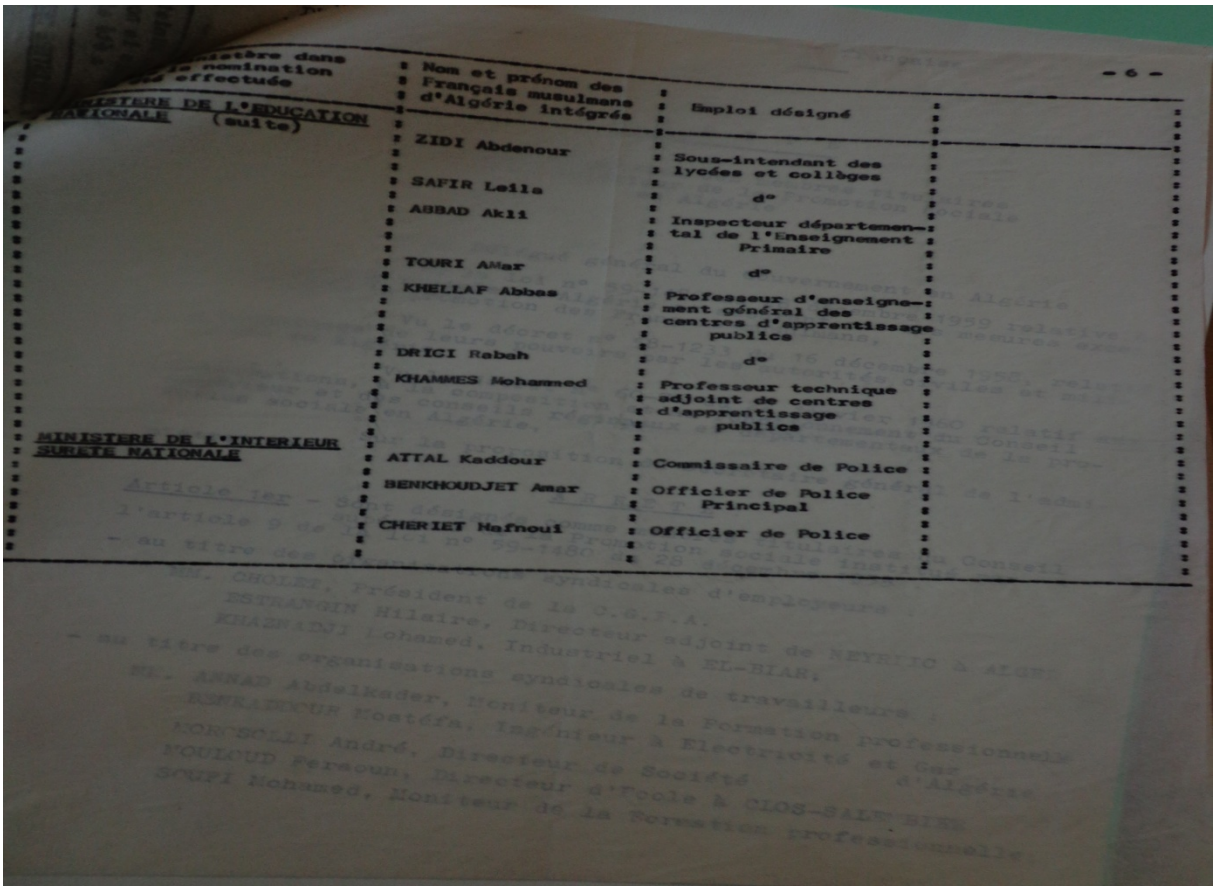

Nom et prénom des Français musulmans d'Algérie intégrés	Emploi désigné
MINISTERE DE L'EDUCATION NATIONALE (suite)	
ZIDI Abdenour	Sous-intendant des lycées et collèges
SAFIR Leila	dº
ABBAD Akli	Inspecteur départemental de l'Enseignement Primaire
TOURI AMar	dº
KHELLAF Abbas	Professeur d'enseignement général des centres d'apprentissage publics
DRICI Rabah	dº
KHAMMES Mohammed	Professeur technique adjoint de centres d'apprentissage publics
MINISTERE DE L'INTERIEUR SURETE NATIONALE	
ATTAL Kaddour	Commissaire de Police
BENKHOUDJET Amar	Officier de Police Principal
CHERIET Hafnoui	Officier de Police

SHAT, 1H1147,D4 : nomination sur titres de français musulmans d'Algérie, après avis de la commission du consultative instituée par arrêté du président du conseil du 28 novembre 1958.

الملحق رقم (10) مرسوم يحدد أعضاء المجلس الأعلى للترقية الاجتماعية.

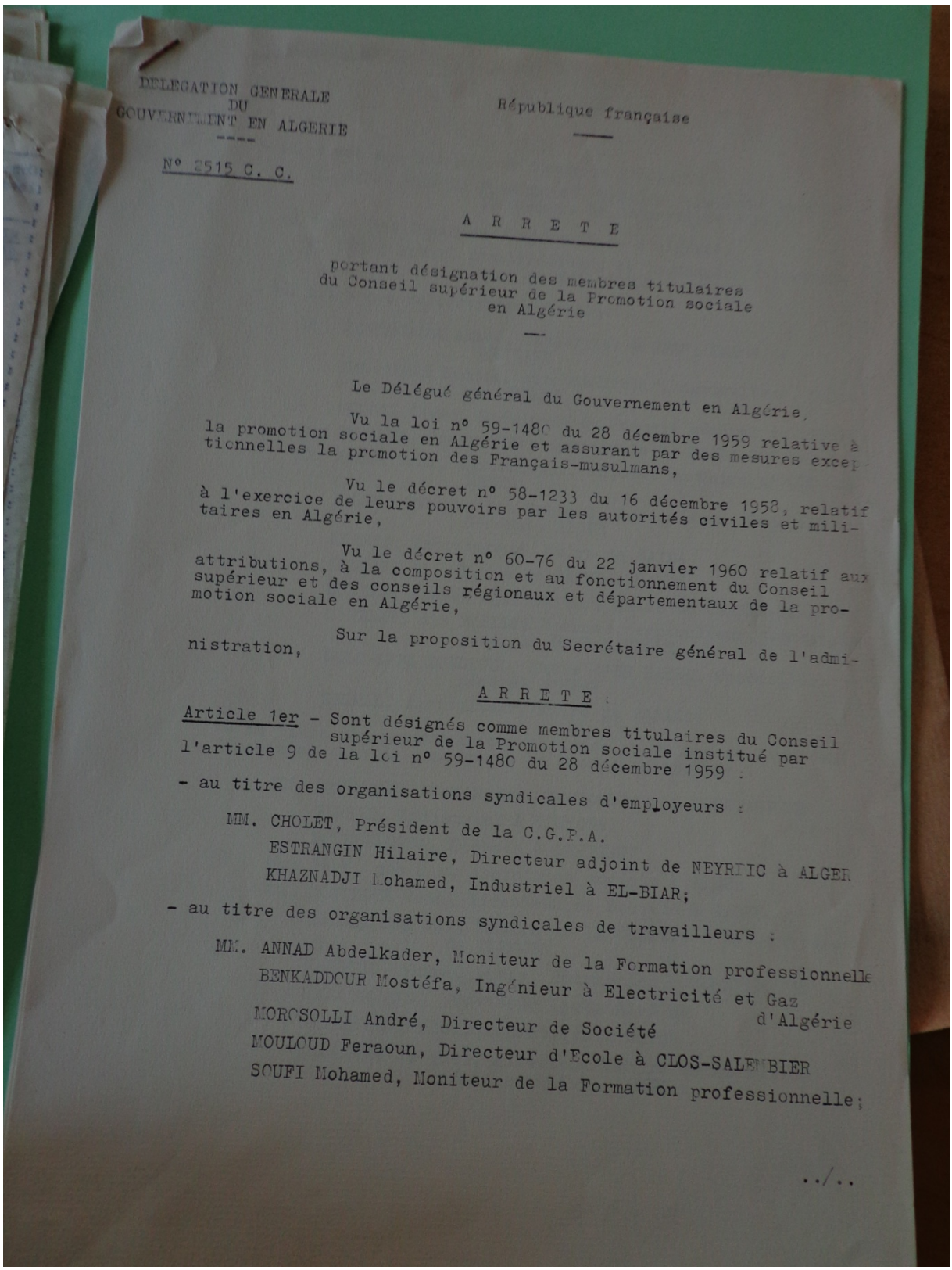

DELEGATION GENERALE
DU
GOUVERNEMENT EN ALGERIE

République française

N° 2515 C. C.

A R R E T E

portant désignation des membres titulaires
du Conseil supérieur de la Promotion sociale
en Algérie

Le Délégué général du Gouvernement en Algérie,

Vu la loi n° 59-1480 du 28 décembre 1959 relative à la promotion sociale en Algérie et assurant par des mesures exceptionnelles la promotion des Français-musulmans,

Vu le décret n° 58-1233 du 16 décembre 1958, relatif à l'exercice de leurs pouvoirs par les autorités civiles et militaires en Algérie,

Vu le décret n° 60-76 du 22 janvier 1960 relatif aux attributions, à la composition et au fonctionnement du Conseil supérieur et des conseils régionaux et départementaux de la promotion sociale en Algérie,

Sur la proposition du Secrétaire général de l'administration,

A R R E T E :

Article 1er - Sont désignés comme membres titulaires du Conseil supérieur de la Promotion sociale institué par l'article 9 de la loi n° 59-1480 du 28 décembre 1959 :

- au titre des organisations syndicales d'employeurs :

MM. CHOLET, Président de la C.G.P.A.
ESTRANGIN Hilaire, Directeur adjoint de NEYRTIC à ALGER
KHAZNADJI Mohamed, Industriel à EL-BIAR;

- au titre des organisations syndicales de travailleurs :

MM. ANNAD Abdelkader, Moniteur de la Formation professionnelle
BENKADDOUR Mostéfa, Ingénieur à Electricité et Gaz d'Algérie
MORCSOLLI André, Directeur de Société
MOULOUD Feraoun, Directeur d'Ecole à CLOS-SALEMBIER
SOUFI Mohamed, Moniteur de la Formation professionnelle;

../..

- au titre des Chambres de Commerce d'Algérie .
M. BADJI KHELIL, Pharmacien, Premier Vice-Président de la Chambre de Commerce de Bône;

- au titre des Chambres d'Agriculture d'Algérie .
M. OULD I Rabah, Vice-Président de la Chambre d'Agriculture de TIZI-OUZOU;

- au titre des collectivités locales :

MM. BENHAMOUDA Ahmed, Industriel à ORAN, Maire de RELIZANE

BEN TAHAR Seddik, dit "MAHIOUDI", Agriculteur, Maire de MEGANE

COLOLI César, Président du Conseil général de SETIF,

Mme DEHAMNA, Conseillère municipale de BORDJ-BOU-ARRERID.

MM. FAURE Paul, Agriculteur, adjoint au Maire d'OUED-EL-KHEIR

HALIMI Dahmane Ben Mohamed, Agriculteur, Conseiller Général, ALGER

KOENIG, Instituteur, Maire de SAIDA

LOUTARI Ali, Maire de SAINT-ARNAUD

MERMIER André, agriculteur, Maire de CHABET-EL-AMEUR

M'SELATI dit M'SILTI Mohamed, agriculteur, Conseiller général, ORLEANSVILLE

OULD CADI DJELLOUL, Maire d'ER RAHEL, Conseiller général d'ORAN

SEKKAI, Agriculteur, Maire de BARIKA;

- au titre des personnalités choisies en raison de leur compétence dans le domaine de la Promotion sociale :

MM. BACHTARZI Abdelkader, Agriculteur à CONSTANTINE

BENSID, Industriel à TLEMCEN

BOUKHELLOUA, Médecin à RELIZANE

Mme BRUN, née SAB, Assistante sociale à ALGER

MM. COUTELEN Jean, Directeur de Société à ALGER

DJAMAI Ben Ali, Membre de la Chambre d'Agriculture de TLEMCEN

HADDOUD Mohamed Tahar, Pharmacien à CONSTANTINE

HADJ SADDOK, Proviseur Lycée EL-BIAR

HAMID ZENBOUDJI, Industriel à ALGER

MABILEAU Jacques, Directeur Centre de Formation administrative, ALGER

../..

- 3 -

MM. M'HAI SAMJI, Proviseur lycée franco-musulman de CONSTANTINE

PEPIN Paul, Secrétaire général du Secrétariat social, ALGER

Article 2.- Le Secrétaire général de l'Administration en Algérie est chargé de l'exécution du présent arrêté qui sera publié au Recueil des Actes administratifs de la Préfecture en Algérie et au Journal officiel du Gouvernement en Algérie.

ALGER, le 30 MARS 1960

Le Délégué général du Gouvernement en Algérie

Bleud P. DELOUVRIER

1H1147,D4 , membres titulaire du C.S.P.S, 30 mars 1960.

الملحق رقم (11) منشور بعنوان "مبادئ الثورة" يبين طبيعة الحرب و ضرورة محاربة الجبهة و الحركة الوطنية على حد سواء

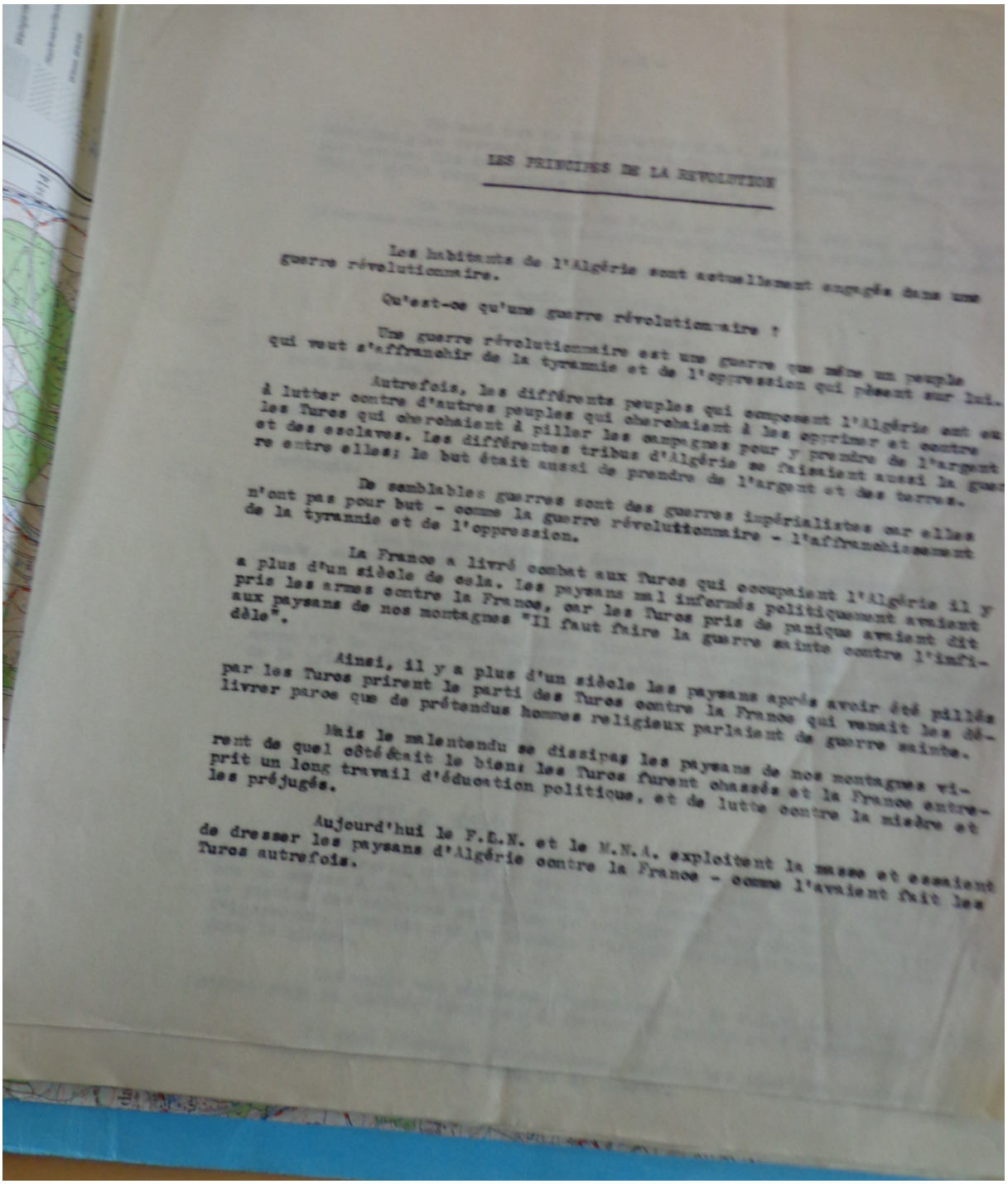

LES PRINCIPES DE LA REVOLUTION

Les habitants de l'Algérie sont actuellement engagés dans une guerre révolutionnaire.

Qu'est-ce qu'une guerre révolutionnaire ?

Une guerre révolutionnaire est une guerre que mène un peuple qui veut s'affranchir de la tyrannie et de l'oppression qui pèsent sur lui.

Autrefois, les différents peuples qui composent l'Algérie ont eu à lutter contre d'autres peuples qui cherchaient à les opprimer et contre les Turcs qui cherchaient à piller les campagnes pour y prendre de l'argent et des esclaves. Les différentes tribus d'Algérie se faisaient aussi la guer re entre elles; le but était aussi de prendre de l'argent et des terres.

De semblables guerres sont des guerres impérialistes car elles n'ont pas pour but - comme la guerre révolutionnaire - l'affranchissement de la tyrannie et de l'oppression.

La France a livré combat aux Turcs qui occupaient l'Algérie il y a plus d'un siècle de cela. Les paysans mal informés politiquement avaient pris les armes contre la France, car les Turcs pris de panique avaient dit aux paysans de nos montagnes "Il faut faire la guerre sainte contre l'infi- dèle".

Ainsi, il y a plus d'un siècle les paysans après avoir été pillés par les Turcs prirent le parti des Turcs contre la France qui venait les dé- livrer parce que de prétendus hommes religieux parlaient de guerre sainte.

Mais le malentendu se dissipa; les paysans de nos montagnes vi- rent de quel côté était le bien; les Turcs furent chassés et la France entre- prit un long travail d'éducation politique, et de lutte contre la misère et les préjugés.

Aujourd'hui le F.L.N. et le M.N.A. exploitent la masse et essaient de dresser les paysans d'Algérie contre la France - comme l'avaient fait les Turcs autrefois.

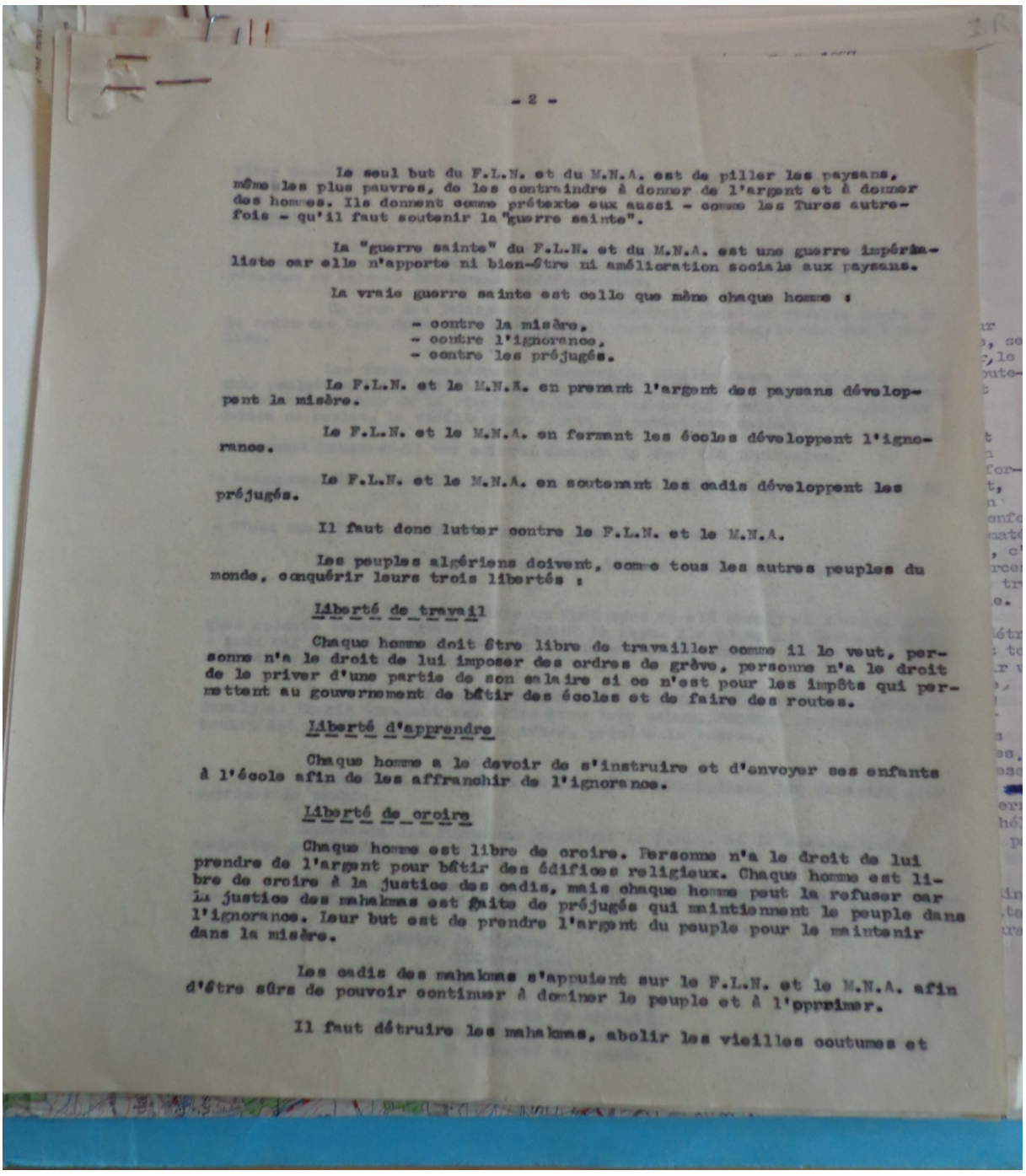

- 2 -

Le seul but du F.L.N. et du M.N.A. est de piller les paysans, même les plus pauvres, de les contraindre à donner de l'argent et à donner des hommes. Ils donnent comme prétexte eux aussi - comme les Turcs autrefois - qu'il faut soutenir la "guerre sainte".

La "guerre sainte" du F.L.N. et du M.N.A. est une guerre impérialiste car elle n'apporte ni bien-être ni amélioration sociale aux paysans.

La vraie guerre sainte est celle que mène chaque homme :

- contre la misère,
- contre l'ignorance,
- contre les préjugés.

Le F.L.N. et le M.N.A. en prenant l'argent des paysans développent la misère.

Le F.L.N. et le M.N.A. en fermant les écoles développent l'ignorance.

Le F.L.N. et le M.N.A. en soutenant les cadis développent les préjugés.

Il faut donc lutter contre le F.L.N. et le M.N.A.

Les peuples algériens doivent, comme tous les autres peuples du monde, conquérir leurs trois libertés :

Liberté de travail

Chaque homme doit être libre de travailler comme il le veut, personne n'a le droit de lui imposer des ordres de grève, personne n'a le droit de le priver d'une partie de son salaire si ce n'est pour les impôts qui permettent au gouvernement de bâtir des écoles et de faire des routes.

Liberté d'apprendre

Chaque homme a le devoir de s'instruire et d'envoyer ses enfants à l'école afin de les affranchir de l'ignorance.

Liberté de croire

Chaque homme est libre de croire. Personne n'a le droit de lui prendre de l'argent pour bâtir des édifices religieux. Chaque homme est libre de croire à la justice des cadis, mais chaque homme peut la refuser car la justice des mahakmas est faite de préjugés qui maintiennent le peuple dans l'ignorance. Leur but est de prendre l'argent du peuple pour le maintenir dans la misère.

Les cadis des mahakmas s'appuient sur le F.L.N. et le M.N.A. afin d'être sûrs de pouvoir continuer à dominer le peuple et à l'opprimer.

Il faut détruire les mahakmas, abolir les vieilles coutumes et

SHAT,1H2538,D3 la France et la guerre révolutionnaire– technique de la pacification, lés principe de la révolution SD

الملحق رقم (12) هيكل مصالح العمل البسيكولوجي.

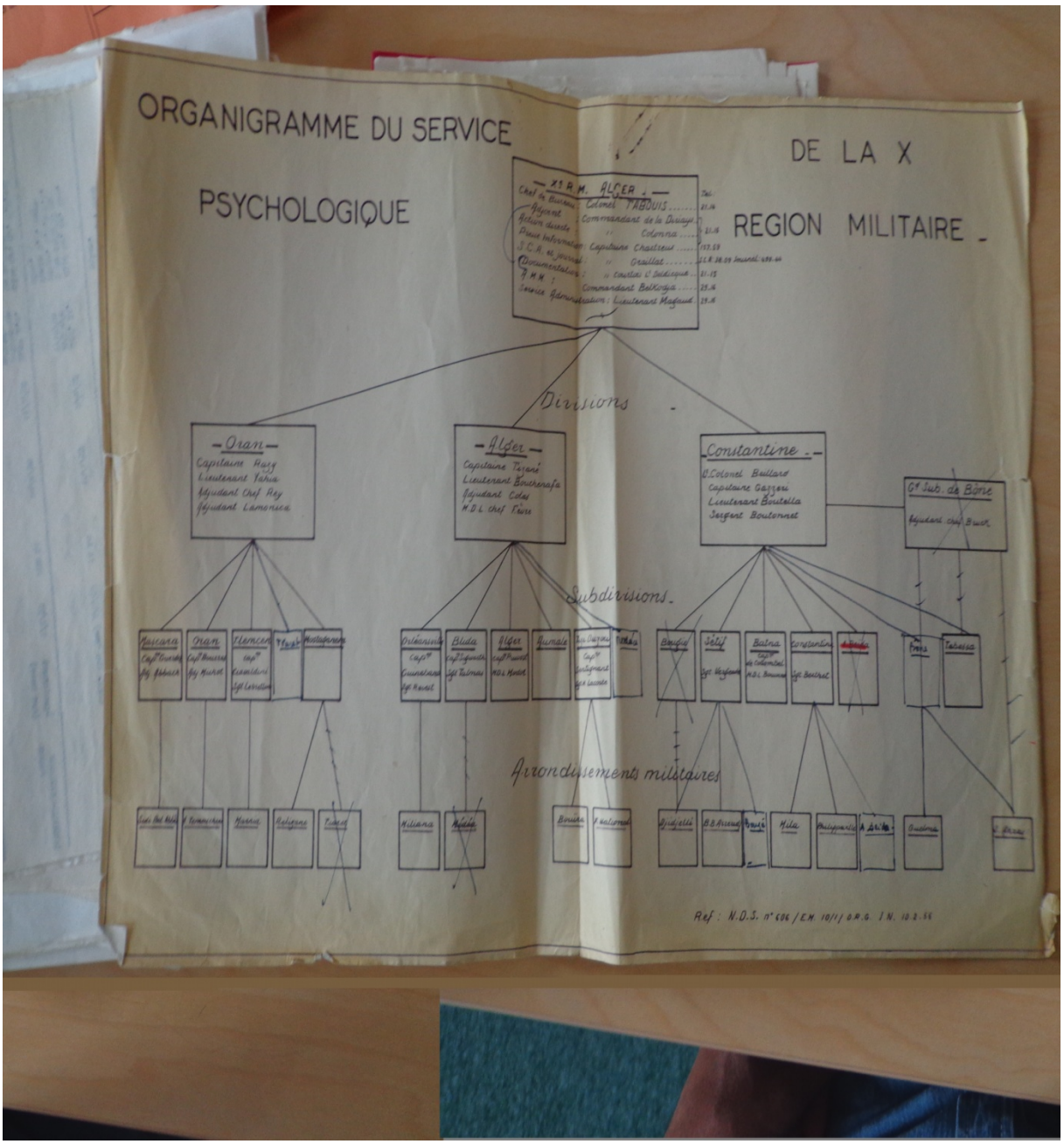

SHAT,1H2403,D2 organigrame du service psychologique de la X région militaire, 10.02.1956.

الملحق رقم (13) مساهمة الجيش في التعليم و الصحة و الأشغال العمومية.

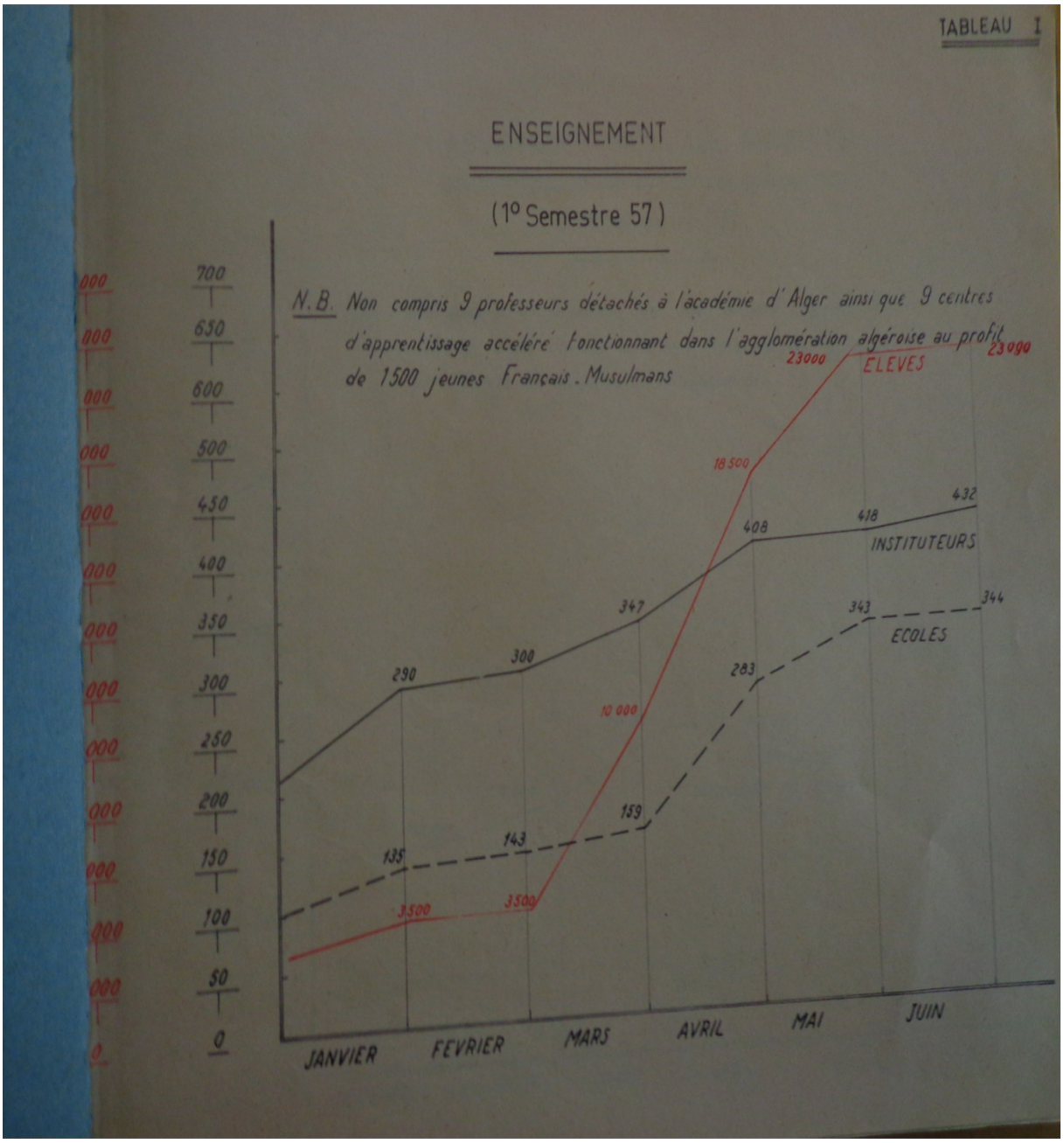

TABLEAU II

ASSISTANCE MEDICALE GRATUITE

(1º Semestre 57)

N.B. Non compris les Territoires du Sud où une moyenne de 250 000 consultations et soins sont mensuellement prodigués par 70 médecins militaires ou conventionnés.

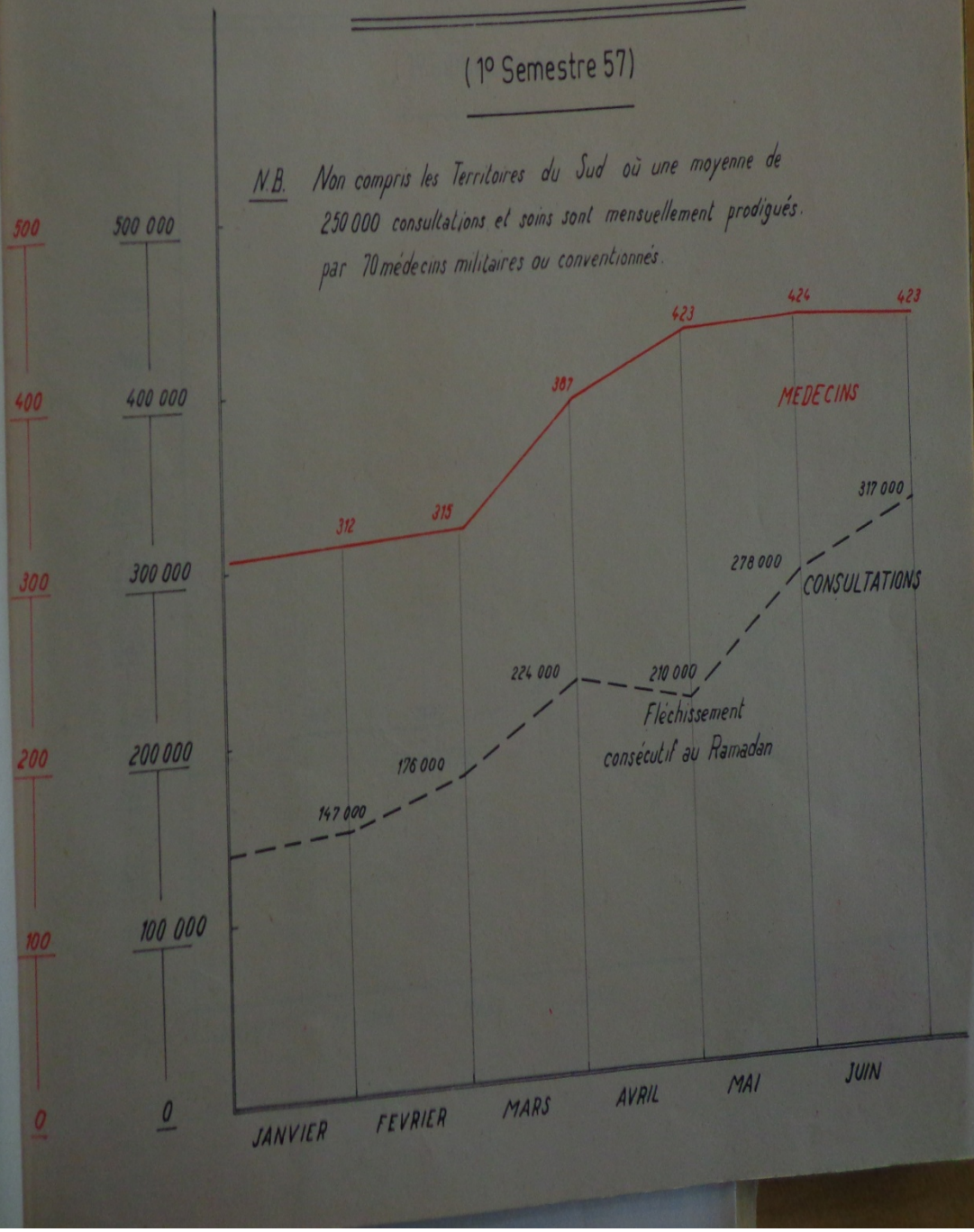

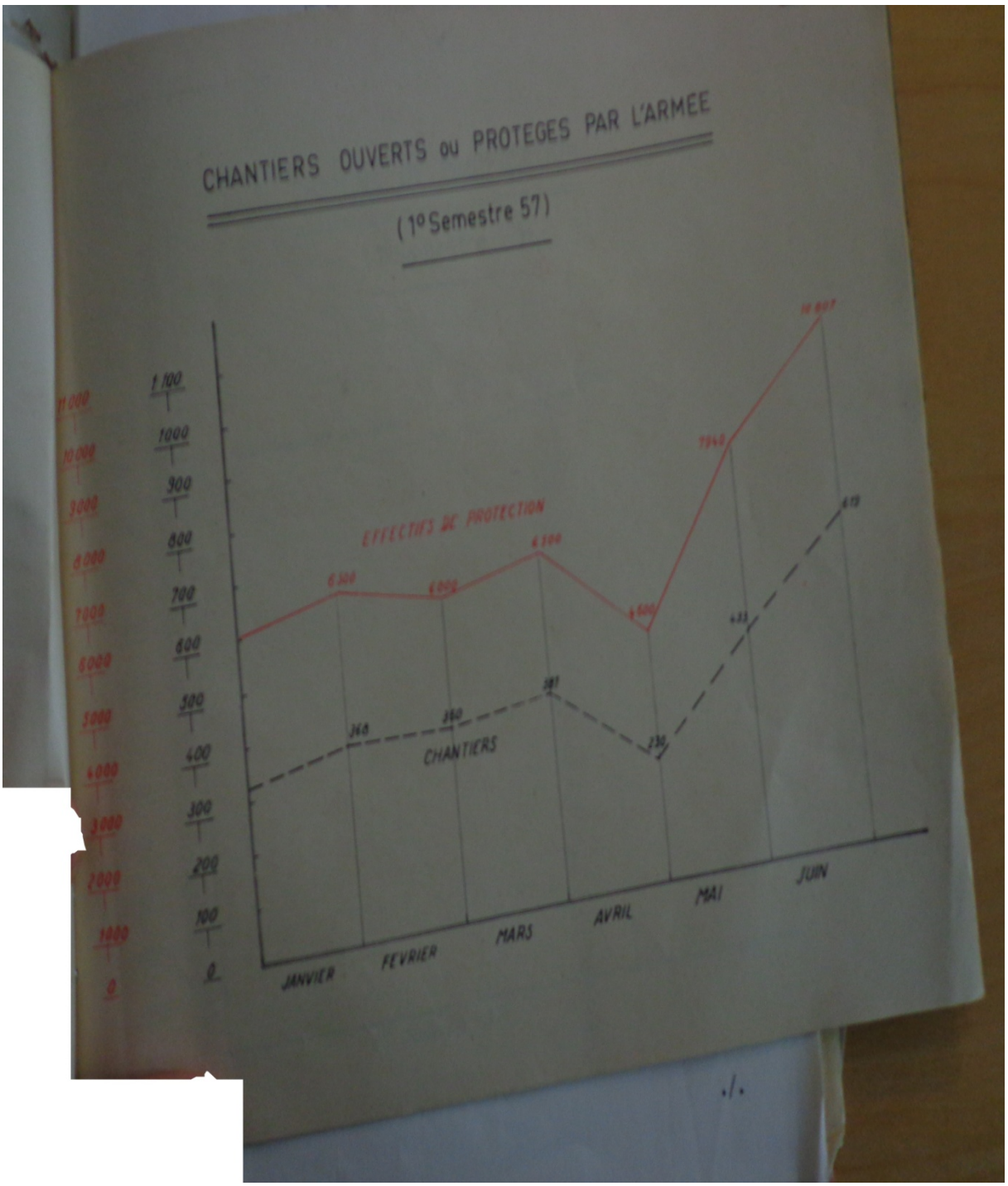

SHAT,1H2538, D1 contribution de l'armée à l'œuvre de pacification , annexes, 1957

الملحق رقم (14) أعضاء المجلس الأعلى لمشروع قسنطينة.

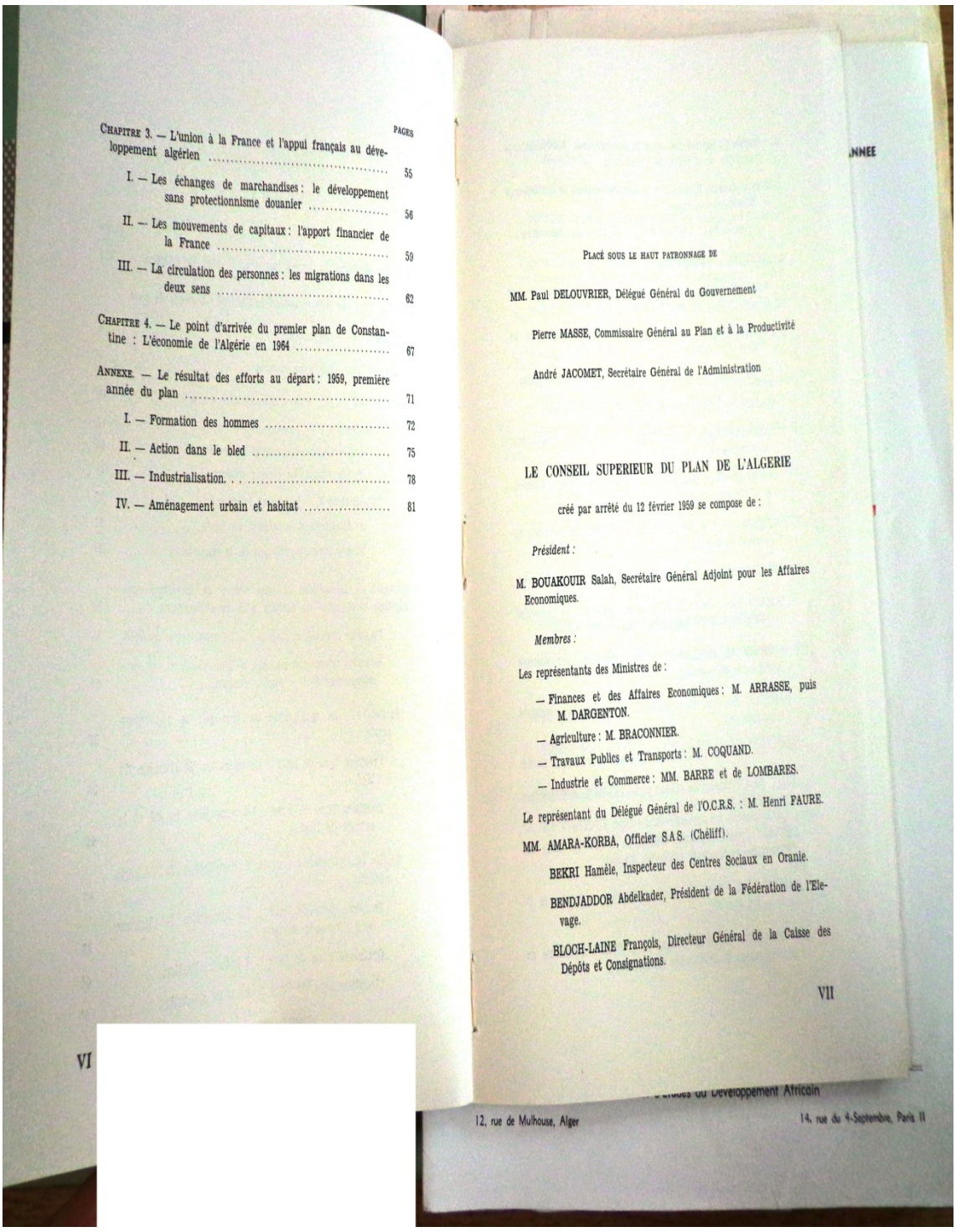

PAGES

CHAPITRE 3. — L'union à la France et l'appui français au développement algérien 55

I. — Les échanges de marchandises : le développement sans protectionnisme douanier 56

II. — Les mouvements de capitaux : l'apport financier de la France 59

III. — La circulation des personnes : les migrations dans les deux sens 62

CHAPITRE 4. — Le point d'arrivée du premier plan de Constantine : L'économie de l'Algérie en 1964 67

ANNEXE. — Le résultat des efforts au départ : 1959, première année du plan 71

I. — Formation des hommes 72

II. — Action dans le bled 75

III. — Industrialisation. 78

IV. — Aménagement urbain et habitat 81

PLACÉ SOUS LE HAUT PATRONNAGE DE

MM. Paul DELOUVRIER, Délégué Général du Gouvernement

Pierre MASSE, Commissaire Général au Plan et à la Productivité

André JACOMET, Secrétaire Général de l'Administration

LE CONSEIL SUPERIEUR DU PLAN DE L'ALGERIE

créé par arrêté du 12 février 1959 se compose de :

Président :

M. BOUAKOUIR Salah, Secrétaire Général Adjoint pour les Affaires Economiques.

Membres :

Les représentants des Ministres de :

— Finances et des Affaires Economiques : M. ARRASSE, puis M. DARGENTON.

— Agriculture : M. BRACONNIER.

— Travaux Publics et Transports : M. COQUAND.

— Industrie et Commerce : MM. BARRE et de LOMBARES.

Le représentant du Délégué Général de l'O.C.R.S. : M. Henri FAURE.

MM. AMARA-KORBA, Officier S.A.S. (Chéliff).

BEKRI Hamèle, Inspecteur des Centres Sociaux en Oranie.

BENDJADDOR Abdelkader, Président de la Fédération de l'Elevage.

BLOCH-LAINE François, Directeur Général de la Caisse des Dépôts et Consignations.

12, rue de Mulhouse, Alger

14, rue du 4-Septembre, Paris II

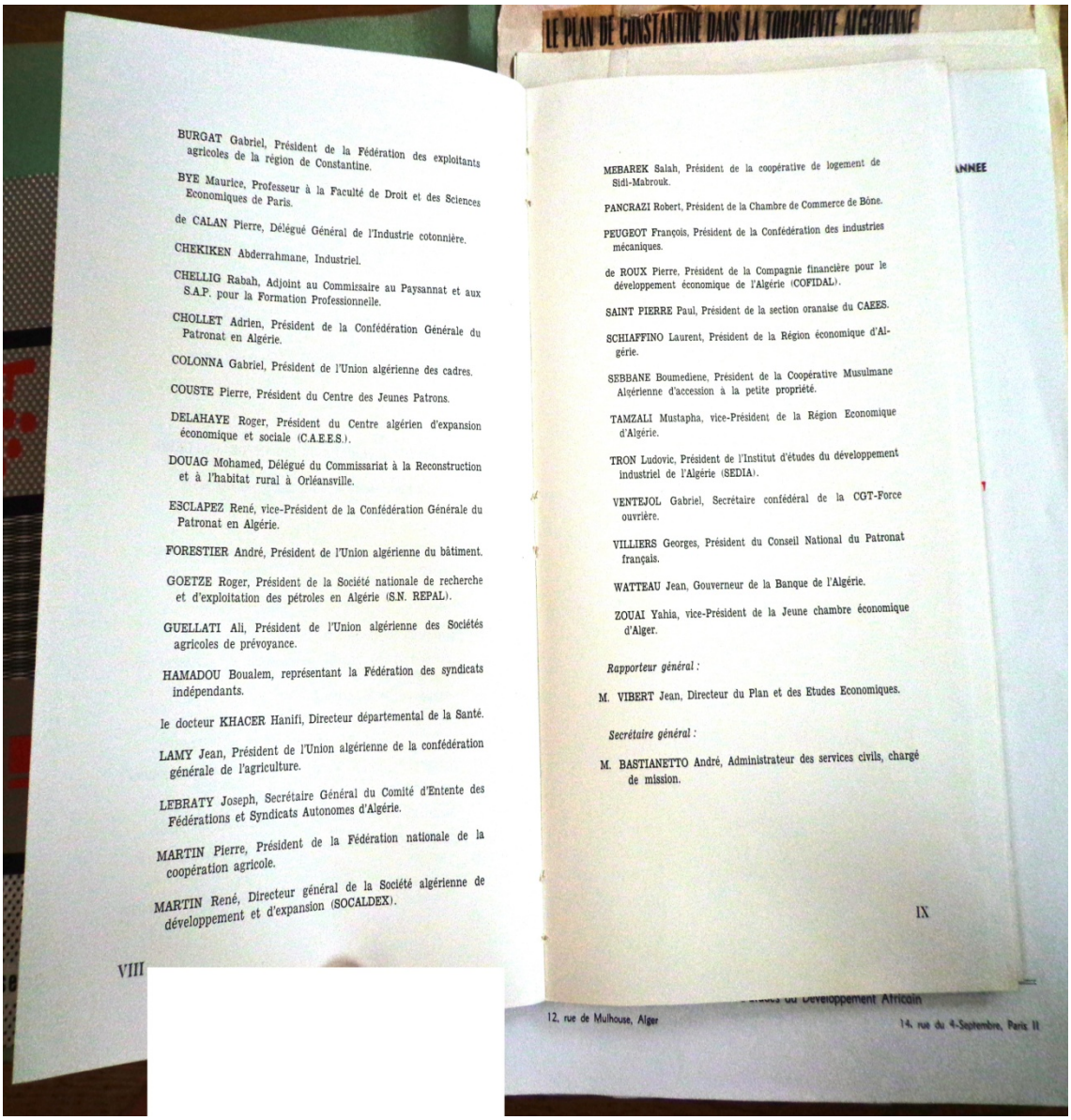

BURGAT Gabriel, Président de la Fédération des exploitants agricoles de la région de Constantine.

BYE Maurice, Professeur à la Faculté de Droit et des Sciences Economiques de Paris.

de CALAN Pierre, Délégué Général de l'Industrie cotonnière.

CHEKIKEN Abderrahmane, Industriel.

CHELLIG Rabah, Adjoint au Commissaire au Paysannat et aux S.A.P. pour la Formation Professionnelle.

CHOLLET Adrien, Président de la Confédération Générale du Patronat en Algérie.

COLONNA Gabriel, Président de l'Union algérienne des cadres.

COUSTE Pierre, Président du Centre des Jeunes Patrons.

DELAHAYE Roger, Président du Centre algérien d'expansion économique et sociale (C.A.E.E.S.).

DOUAG Mohamed, Délégué du Commissariat à la Reconstruction et à l'habitat rural à Orléansville.

ESCLAPEZ René, vice-Président de la Confédération Générale du Patronat en Algérie.

FORESTIER André, Président de l'Union algérienne du bâtiment.

GOETZE Roger, Président de la Société nationale de recherche et d'exploitation des pétroles en Algérie (S.N. REPAL).

GUELLATI Ali, Président de l'Union algérienne des Sociétés agricoles de prévoyance.

HAMADOU Boualem, représentant la Fédération des syndicats indépendants.

le docteur KHACER Hanifi, Directeur départemental de la Santé.

LAMY Jean, Président de l'Union algérienne de la confédération générale de l'agriculture.

LEBRATY Joseph, Secrétaire Général du Comité d'Entente des Fédérations et Syndicats Autonomes d'Algérie.

MARTIN Pierre, Président de la Fédération nationale de la coopération agricole.

MARTIN René, Directeur général de la Société algérienne de développement et d'expansion (SOCALDEX).

VIII

LE PLAN DE CONSTANTINE DANS LA TOURMENTE ALGÉRIENNE

MEBAREK Salah, Président de la coopérative de logement de Sidi-Mabrouk.

PANCRAZI Robert, Président de la Chambre de Commerce de Bône.

PEUGEOT François, Président de la Confédération des industries mécaniques.

de ROUX Pierre, Président de la Compagnie financière pour le développement économique de l'Algérie (COFIDAL).

SAINT PIERRE Paul, Président de la section oranaise du CAEES.

SCHIAFFINO Laurent, Président de la Région économique d'Algérie.

SEBBANE Boumediene, Président de la Coopérative Musulmane Algérienne d'accession à la petite propriété.

TAMZALI Mustapha, vice-Président de la Région Economique d'Algérie.

TRON Ludovic, Président de l'Institut d'études du développement industriel de l'Algérie (SEDIA).

VENTEJOL Gabriel, Secrétaire confédéral de la CGT-Force ouvrière.

VILLIERS Georges, Président du Conseil National du Patronat français.

WATTEAU Jean, Gouverneur de la Banque de l'Algérie.

ZOUAI Yahia, vice-Président de la Jeune chambre économique d'Alger.

Rapporteur général :

M. VIBERT Jean, Directeur du Plan et des Etudes Economiques.

Secrétaire général :

M. BASTIANETTO André, Administrateur des services civils, chargé de mission.

IX

12, rue de Mulhouse, Alger

14, rue du 4-Septembre, Paris II

M.A.E., S.E.A.A, , 184 , D.G.G.A. , plan de Constantine 1959- 1963, rapport général , 1er partie : orientations générales, liste des membres du conseil supérieure du plan de l'Algérie, p. VII

الملحق رقم (15) حجم المساعدات المالية التي يقدمها المهاجرون الجزائريون و الدول العربية للجبهة.

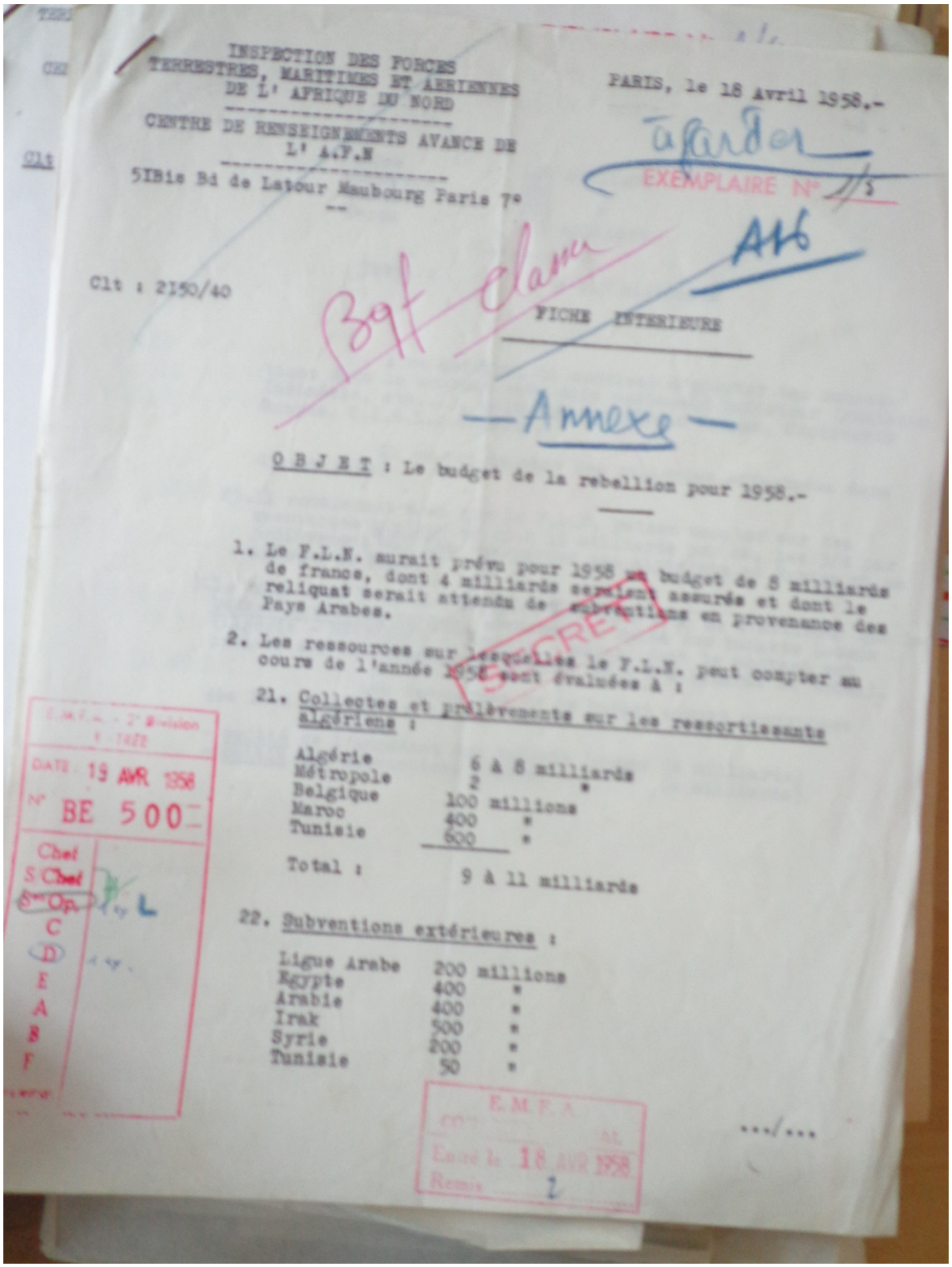

INSPECTION DES FORCES
TERRESTRES, MARITIMES ET AERIENNES
DE L' AFRIQUE DU NORD

CENTRE DE RENSEIGNEMENTS AVANCE DE
L' A.F.N

5IBis Bd de Latour Maubourg Paris 7e

PARIS, le 18 Avril 1958.-

EXEMPLAIRE N° 2/5

Clt : 2150/40

FICHE INTERIEURE

— Annexe —

OBJET : Le budget de la rebellion pour 1958.-

1. Le F.L.N. aurait prévu pour 1958 un budget de 8 milliards de francs, dont 4 milliards seraient assurés et dont le reliquat serait attendu de subventions en provenance des Pays Arabes.

2. Les ressources sur lesquelles le F.L.N. peut compter au cours de l'année 1958 sont évaluées à :

21. Collectes et prélèvements sur les ressortissants algériens :

Algérie	6 à 8 milliards
Métropole	2 "
Belgique	100 millions
Maroc	400 "
Tunisie	600 "
Total :	9 à 11 milliards

22. Subventions extérieures :

Ligue Arabe	200 millions
Egypte	400 "
Arabie	400 "
Irak	500 "
Syrie	200 "
Tunisie	50 "

SECRET

E.M.F. - 2e Division - 1 TAZE
DATE : 19 AVR 1958
N° BE 500

Chef
S/Chef
S/Op.
C
D
E
A
B
F

E.M.F. A
Entré le 18 AVR 1958
Remis 1

.../...

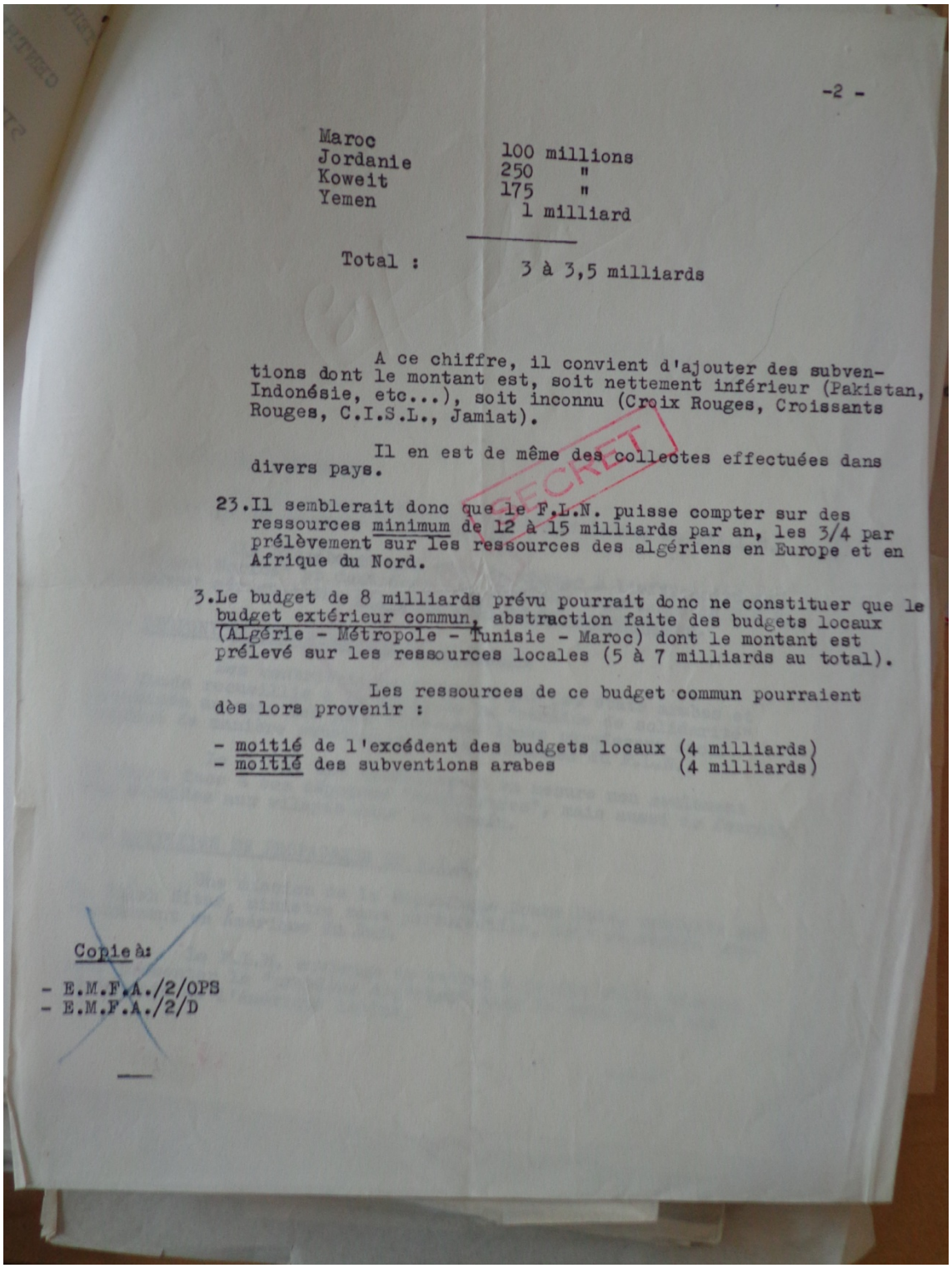

-2 -

Maroc	100 millions
Jordanie	250 "
Koweit	175 "
Yemen	1 milliard
Total :	3 à 3,5 milliards

A ce chiffre, il convient d'ajouter des subventions dont le montant est, soit nettement inférieur (Pakistan, Indonésie, etc...), soit inconnu (Croix Rouges, Croissants Rouges, C.I.S.L., Jamiat).

Il en est de même des collectes effectuées dans divers pays.

SECRET

23. Il semblerait donc que le F.L.N. puisse compter sur des ressources minimum de 12 à 15 milliards par an, les 3/4 par prélèvement sur les ressources des algériens en Europe et en Afrique du Nord.

3. Le budget de 8 milliards prévu pourrait donc ne constituer que le budget extérieur commun, abstraction faite des budgets locaux (Algérie - Métropole - Tunisie - Maroc) dont le montant est prélevé sur les ressources locales (5 à 7 milliards au total).

Les ressources de ce budget commun pourraient dès lors provenir :

- moitié de l'excédent des budgets locaux (4 milliards)
- moitié des subventions arabes (4 milliards)

Copie à:

- E.M.F.A./2/OPS
- E.M.F.A./2/D

SHAT, 1H1101, le budget de la rebellions pour 1958, 18 avril 1958

الملحق رقم (16) تحديد الشخصيات التي سيتم استجوابها بالجزائر من قبل الصحفيين الأجانب.

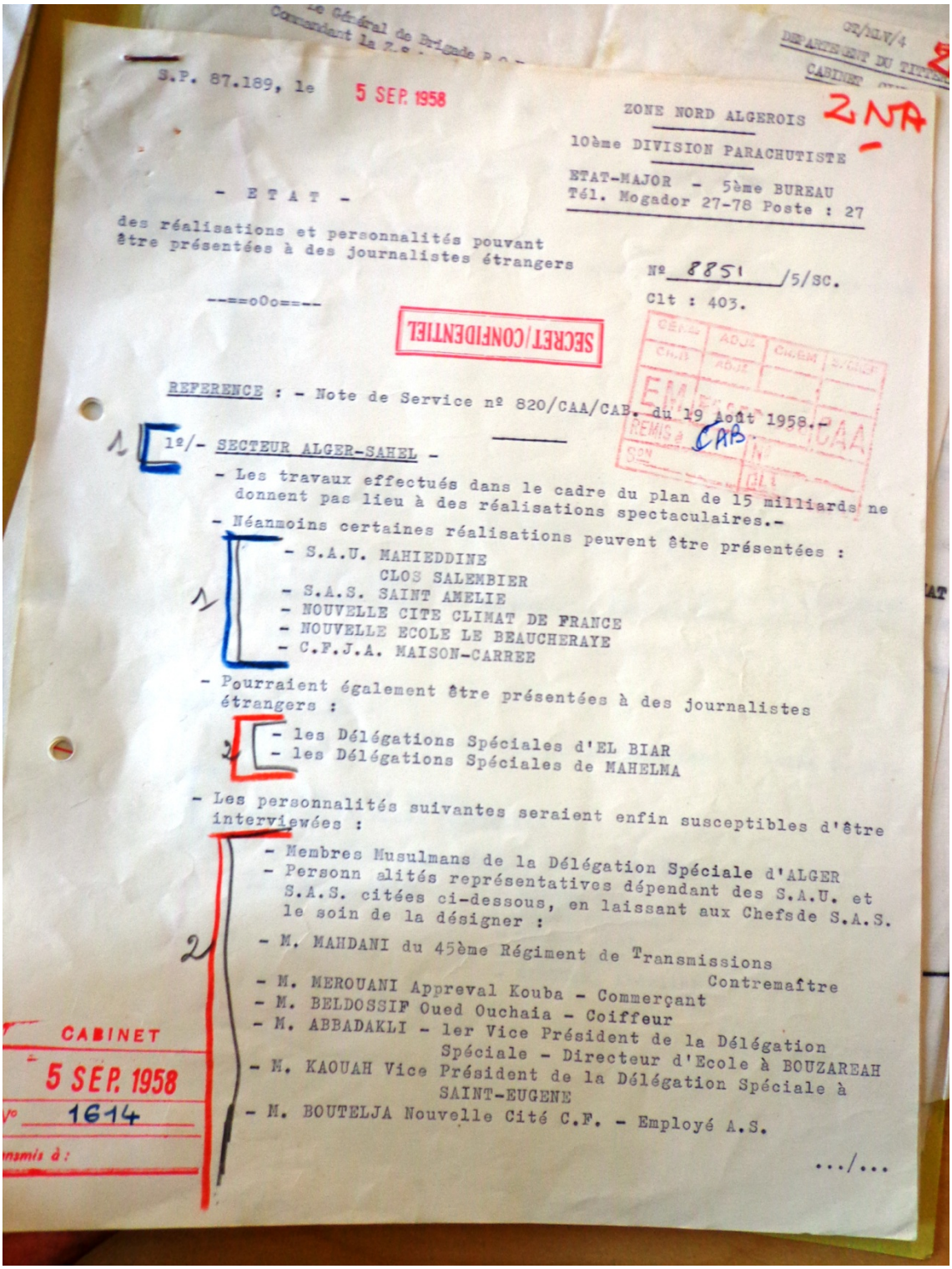

Le Général de Brigade P.C.
Commandant la Z.e.

S.P. 87.189, le 5 SEP. 1958

ZONE NORD ALGEROIS
10ème DIVISION PARACHUTISTE
ETAT-MAJOR - 5ème BUREAU
Tél. Mogador 27-78 Poste : 27

- E T A T -

des réalisations et personnalités pouvant être présentées à des journalistes étrangers

N° 8851 /5/SC.
Clt : 403.

---=oOo=---

SECRET/CONFIDENTIEL

REFERENCE : - Note de Service n° 820/CAA/CAB. du 19 Août 1958.-

1°/- SECTEUR ALGER-SAHEL -

- Les travaux effectués dans le cadre du plan de 15 milliards ne donnent pas lieu à des réalisations spectaculaires.-
- Néanmoins certaines réalisations peuvent être présentées :
  - S.A.U. MAHIEDDINE
    CLOS SALEMBIER
  - S.A.S. SAINT AMELIE
  - NOUVELLE CITE CLIMAT DE FRANCE
  - NOUVELLE ECOLE LE BEAUCHERAYE
  - C.F.J.A. MAISON-CARREE
- Pourraient également être présentées à des journalistes étrangers :
  - les Délégations Spéciales d'EL BIAR
  - les Délégations Spéciales de MAHELMA
- Les personnalités suivantes seraient enfin susceptibles d'être interviewées :
  - Membres Musulmans de la Délégation Spéciale d'ALGER
  - Personn alités représentatives dépendant des S.A.U. et S.A.S. citées ci-dessous, en laissant aux Chefsde S.A.S. le soin de la désigner :
  - M. MAHDANI du 45ème Régiment de Transmissions
  - M. MEROUANI Appreval Kouba - Commerçant Contremaître
  - M. BELDOSSIF Oued Ouchaia - Coiffeur
  - M. ABBADAKLI - 1er Vice Président de la Délégation Spéciale - Directeur d'Ecole à BOUZAREAH
  - M. KAOUAH Vice Président de la Délégation Spéciale à SAINT-EUGENE
  - M. BOUTELJA Nouvelle Cité C.F. - Employé A.S.

.../...

CABINET
5 SEP. 1958
N° 1614
Transmis à :

2/
- M. AOUARI - Entreprise Ballot - Rue Bab Azoun
- M. BOURAIL - Bel Abri

2°/- SECTEUR MAISON BLANCHE-AIN TAYA -

- Réalisations susceptibles d'être présentées dans le cadre du plan des 15 milliards :

  - LE CAROUBIER — en MY 67 D 34
  - HAMMAM MELOUANE — en MY 35 A 43

- Dans le cadre de l'amélioration de l'habitat :

  - BEN ZERGA — MY 48 L 41
  - KEDDARA — MY 66 L 92

- Personnalités musulmanes susceptibles d'être interviewées :

  - au CAROUBIER
    - M. NEDJAR - rallié interprète
    - M. CHENOUF MASSOUD - Agriculteur
    - M. SETIH Ahmed - Epicier
  - à HAMMAM MELOUANE - M. BOUZIANE - Président de la Délégation Spéciale du BENI MISCERA
  - à BEN ZERGA - M. AOUAR Boualem - Facteur

3°/- SECTEUR DE BLIDA -

- Réalisations susceptibles d'être présentées dans le cadre du plan des 15 milliards :

  - Village d'AIN ROMANA
  - Village du SAHEL (BOURKIKA)

- Liste de Musulmans susceptibles d'être interviewés :

  - Village du SAHEL
    - MOUSSA Ali
    - ZAIDA Sahnoun
    - MOUSSA Amar
    - ZAIDA Daïf
    - ERROUKMA Abdellah

.../...

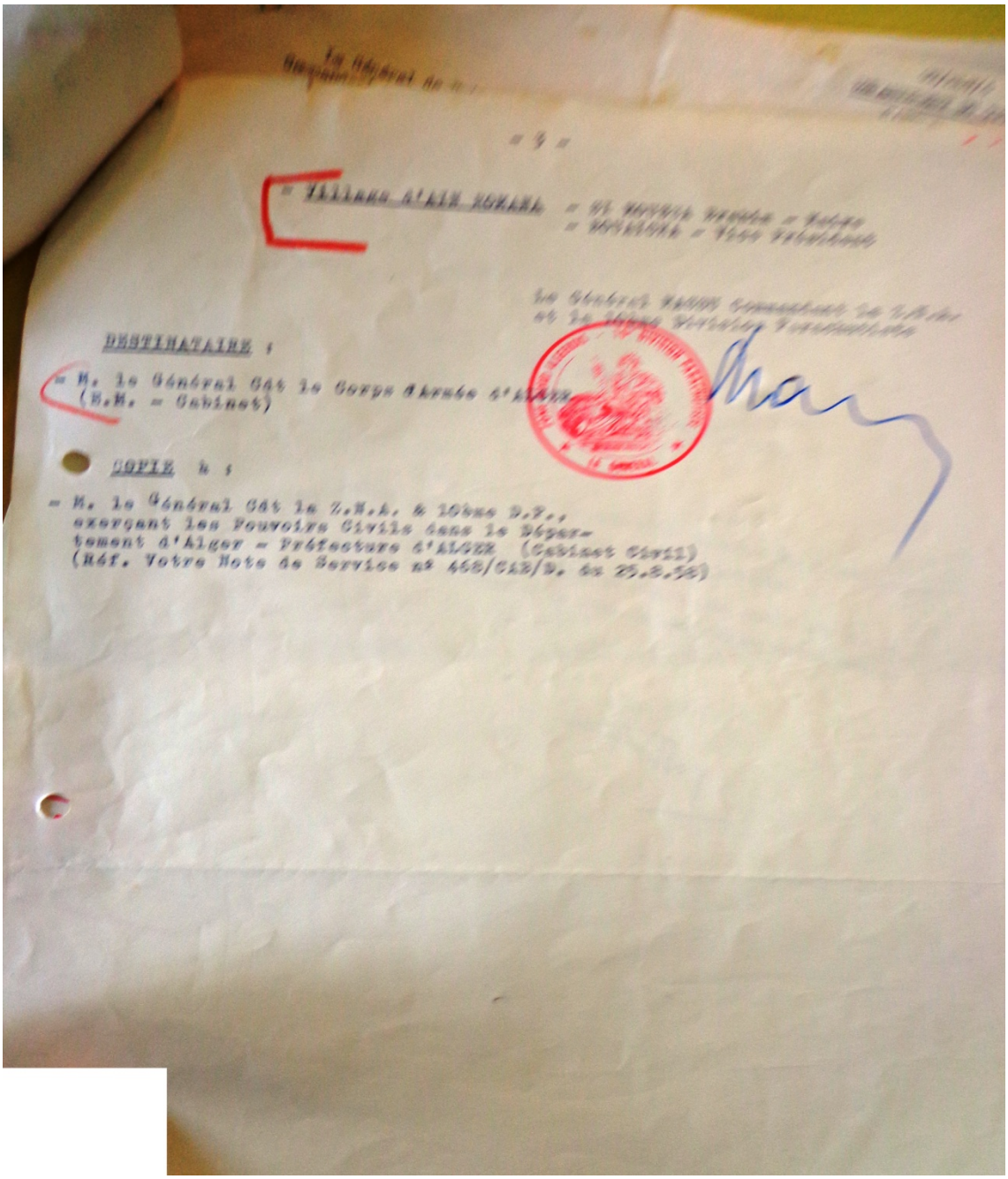

DESTINATAIRE :

- M. le Général Cdt le Corps d'Armée d'Alger (E.M. - Cabinet)

COPIE à :

- M. le Général Cdt le Z.N.A. & 10ème D.P., exerçant les Pouvoirs Civils dans le Département d'Alger - Préfecture d'ALGER (Cabinet Civil)
(Réf. Votre Note de Service nº 468/CAB/D. du 25.8.58)

1H2697,D3 : état des réalisations et personnalités pouvant être présentées à des journalistes étrangères, 5 septembre, 1958

الملحق رقم (17) نص خطاب الجنرال ديغول في قسنطينة 3 أكتوبر 1958.

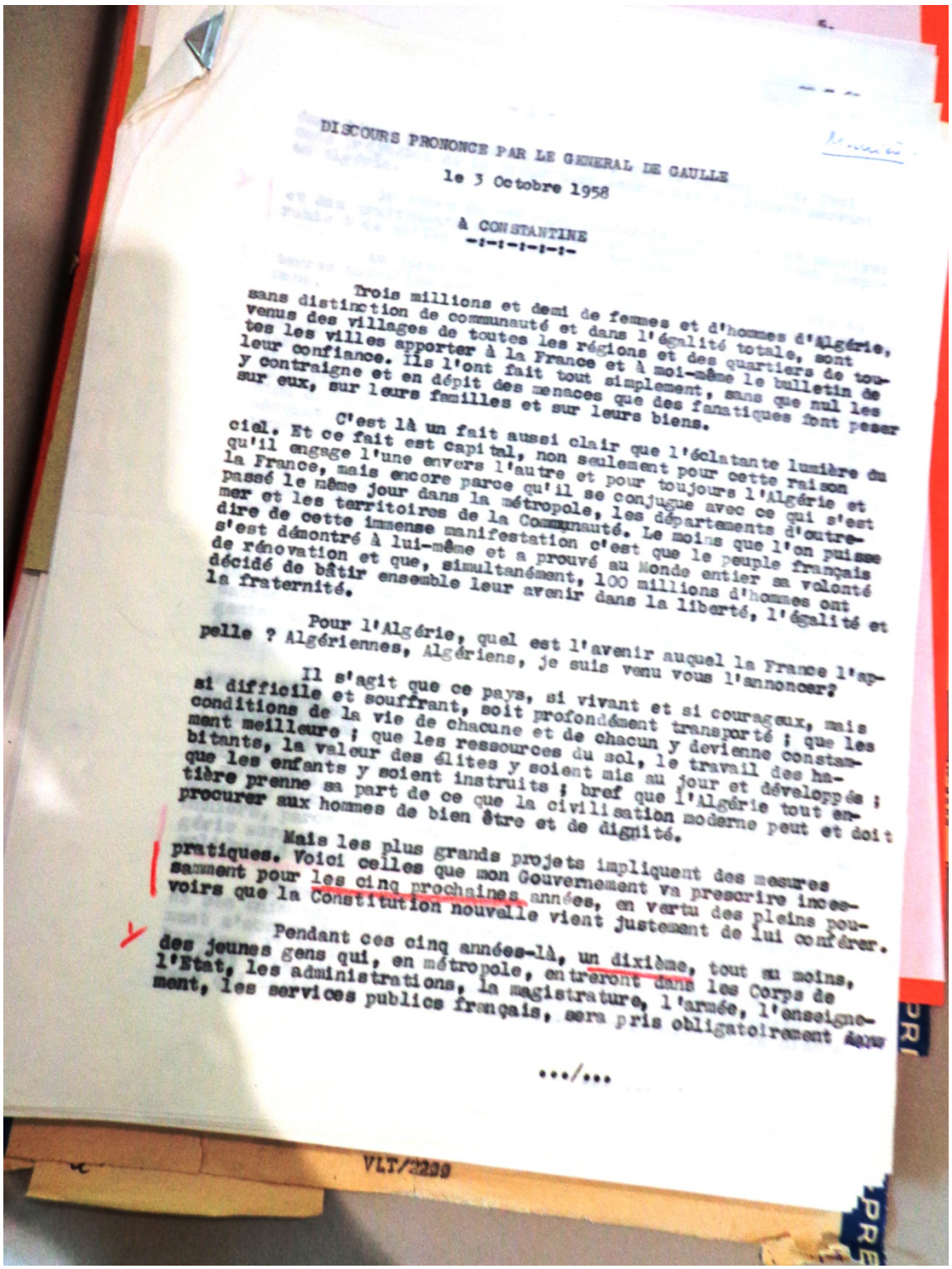

DISCOURS PRONONCE PAR LE GENERAL DE GAULLE

le 3 Octobre 1958

A CONSTANTINE

-:-:-:-:-:-

Trois millions et demi de femmes et d'hommes d'Algérie, sans distinction de communauté et dans l'égalité totale, sont venus des villages de toutes les régions et des quartiers de toutes les villes apporter à la France et à moi-même le bulletin de leur confiance. Ils l'ont fait tout simplement, sans que nul les y contraigne et en dépit des menaces que des fanatiques font peser sur eux, sur leurs familles et sur leurs biens.

C'est là un fait aussi clair que l'éclatante lumière du ciel. Et ce fait est capital, non seulement pour cette raison qu'il engage l'une envers l'autre et pour toujours l'Algérie et la France, mais encore parce qu'il se conjugue avec ce qui s'est passé le même jour dans la métropole, les départements d'outre-mer et les territoires de la Communauté. Le moins que l'on puisse dire de cette immense manifestation c'est que le peuple français s'est démontré à lui-même et a prouvé au Monde entier sa volonté de rénovation et que, simultanément, 100 millions d'hommes ont décidé de bâtir ensemble leur avenir dans la liberté, l'égalité et la fraternité.

Pour l'Algérie, quel est l'avenir auquel la France l'appelle ? Algériennes, Algériens, je suis venu vous l'annoncer?

Il s'agit que ce pays, si vivant et si courageux, mais si difficile et souffrant, soit profondément transporté ; que les conditions de la vie de chacune et de chacun y devienne constamment meilleure ; que les ressources du sol, le travail des habitants, la valeur des élites y soient mis au jour et développés ; que les enfants y soient instruits ; bref que l'Algérie tout entière prenne sa part de ce que la civilisation moderne peut et doit procurer aux hommes de bien être et de dignité.

Mais les plus grands projets impliquent des mesures pratiques. Voici celles que mon Gouvernement va prescrire incessamment pour les cinq prochaines années, en vertu des pleins pouvoirs que la Constitution nouvelle vient justement de lui conférer.

Pendant ces cinq années-là, un dixième, tout au moins, des jeunes gens qui, en métropole, entreront dans les Corps de l'Etat, les administrations, la magistrature, l'armée, l'enseignement, les services publics français, sera pris obligatoirement dans

.../...

VLT/2239

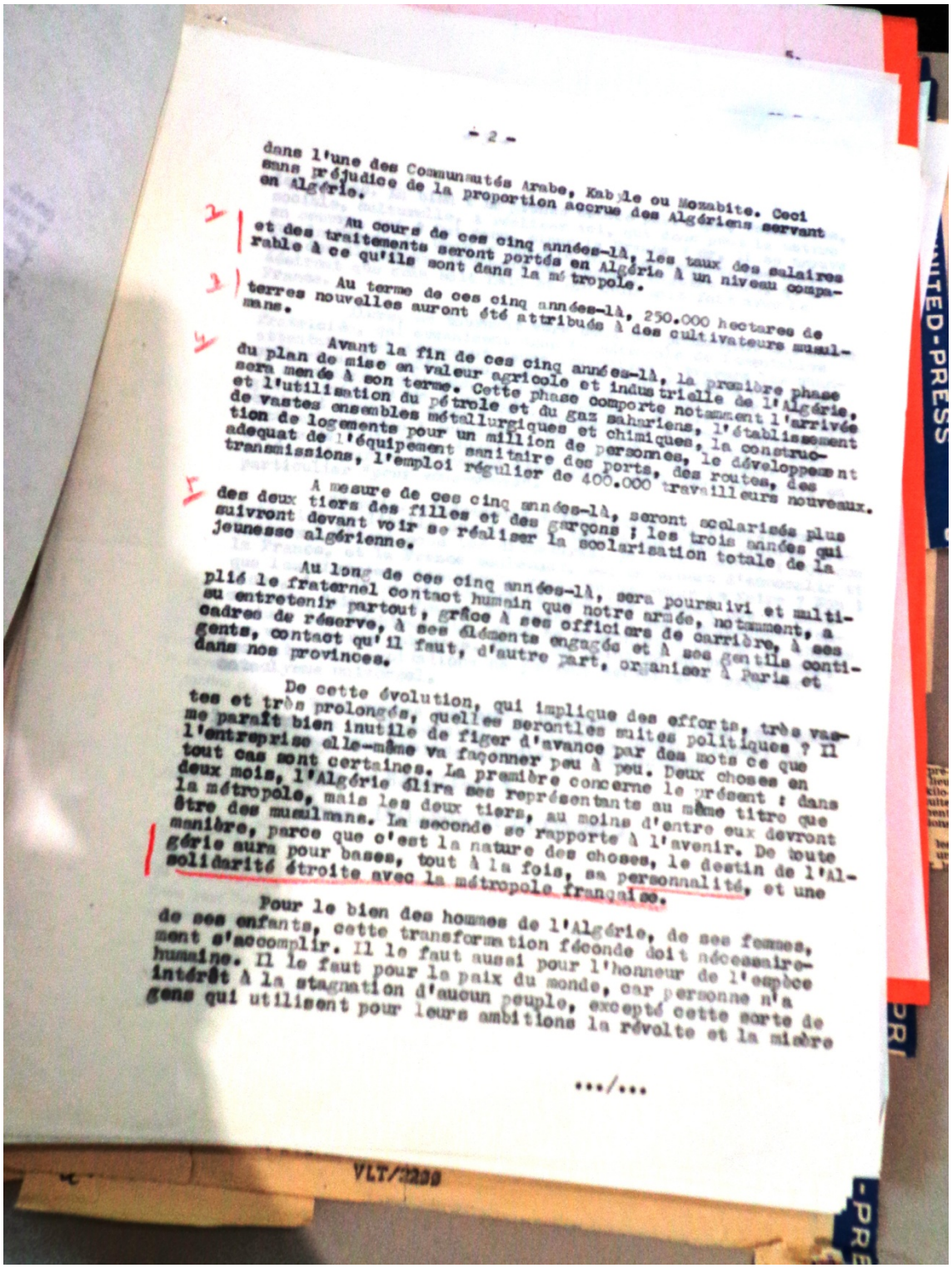

dans l'une des Communautés Arabe, Kabyle ou Mozabite. Ceci sans préjudice de la proportion accrue des Algériens servant en Algérie.

2 Au cours de ces cinq années-là, les taux des salaires et des traitements seront portés en Algérie à un niveau comparable à ce qu'ils sont dans la métropole.

3 Au terme de ces cinq années-là, 250.000 hectares de terres nouvelles auront été attribués à des cultivateurs musulmans.

4 Avant la fin de ces cinq années-là, la première phase du plan de mise en valeur agricole et industrielle de l'Algérie, sera menée à son terme. Cette phase comporte notamment l'arrivée et l'utilisation du pétrole et du gaz sahariens, l'établissement de vastes ensembles métallurgiques et chimiques, la construction de logements pour un million de personnes, le développement adéquat de l'équipement sanitaire des ports, des routes, des transmissions, l'emploi régulier de 400.000 travailleurs nouveaux.

5 A mesure de ces cinq années-là, seront scolarisés plus des deux tiers des filles et des garçons ; les trois années qui suivront devant voir se réaliser la scolarisation totale de la jeunesse algérienne.

Au long de ces cinq années-là, sera poursuivi et multiplié le fraternel contact humain que notre armée, notamment, a su entretenir partout, grâce à ses officiers de carrière, à ses cadres de réserve, à ses éléments engagés et à ses gentils contingents, contact qu'il faut, d'autre part, organiser à Paris et dans nos provinces.

De cette évolution, qui implique des efforts, très vastes et très prolongés, quelles seront les suites politiques ? Il me paraît bien inutile de figer d'avance par des mots ce que l'entreprise elle-même va façonner peu à peu. Deux choses en tout cas sont certaines. La première concerne le présent : dans deux mois, l'Algérie élira ses représentants au même titre que la métropole, mais les deux tiers, au moins d'entre eux devront être des musulmans. La seconde se rapporte à l'avenir. De toute manière, parce que c'est la nature des choses, le destin de l'Algérie aura pour bases, tout à la fois, sa personnalité, et une solidarité étroite avec la métropole française.

Pour le bien des hommes de l'Algérie, de ses femmes, de ses enfants, cette transformation féconde doit nécessairement s'accomplir. Il le faut aussi pour l'honneur de l'espèce humaine. Il le faut pour la paix du monde, car personne n'a intérêt à la stagnation d'aucun peuple, excepté cette sorte de gens qui utilisent pour leurs ambitions la révolte et la misère

.../...

VLT/2230

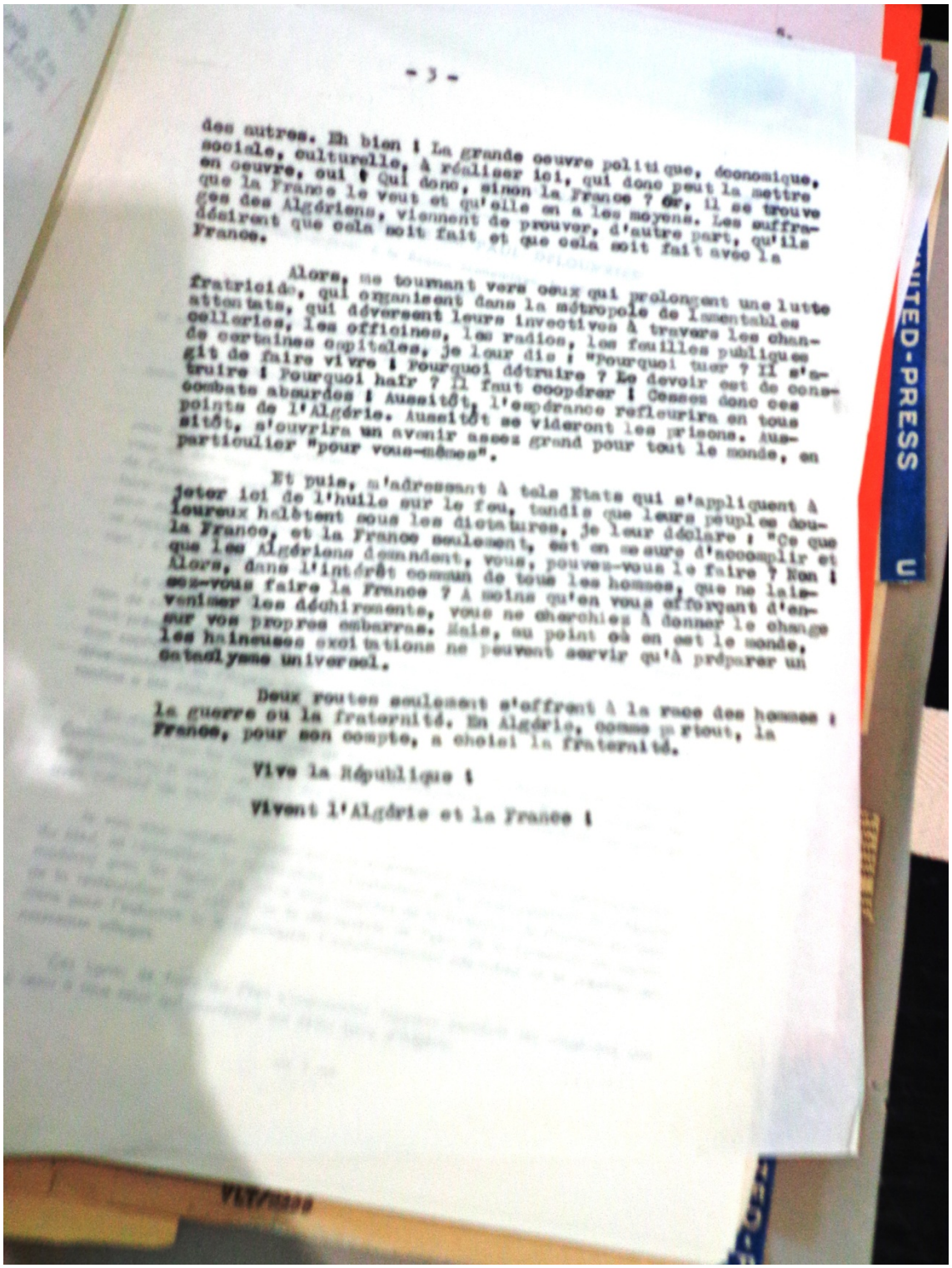

- 3 -

des autres. Eh bien ! La grande oeuvre politique, économique, sociale, culturelle, à réaliser ici, qui donc peut la mettre en oeuvre, oui ? Qui donc, sinon la France ? Or, il se trouve que la France le veut et qu'elle en a les moyens. Les suffrages des Algériens, viennent de prouver, d'autre part, qu'ils désirent que cela soit fait et que cela soit fait avec la France.

Alors, me tournant vers ceux qui prolongent une lutte fratricide, qui organisent dans la métropole de lamentables attentats, qui déversent leurs invectives à travers les chancelleries, les officines, les radios, les feuilles publiques de certaines capitales, je leur dis : "Pourquoi tuer ? Il s'agit de faire vivre ! Pourquoi détruire ? Le devoir est de construire ! Pourquoi haïr ? Il faut coopérer ! Cessez donc ces combats absurdes ! Aussitôt, l'espérance refleurira en tous points de l'Algérie. Aussitôt se videront les prisons. Aussitôt, s'ouvrira un avenir assez grand pour tout le monde, en particulier "pour vous-mêmes".

Et puis, s'adressant à tels Etats qui s'appliquent à jeter ici de l'huile sur le feu, tandis que leurs peuples douloureux halètent sous les dictatures, je leur déclare : "Ce que la France, et la France seulement, est en mesure d'accomplir et que les Algériens demandent, vous, pouvez-vous le faire ? Non ! Alors, dans l'intérêt commun de tous les hommes, que ne laissez-vous faire la France ? A moins qu'en vous efforçant d'envenimer les déchirements, vous ne cherchiez à donner le change sur vos propres embarras. Mais, au point où en est le monde, les haineuses excitations ne peuvent servir qu'à préparer un cataclysme universel.

Deux routes seulement s'offrent à la race des hommes : la guerre ou la fraternité. En Algérie, comme partout, la France, pour son compte, a choisi la fraternité.

Vive la République !

Vivent l'Algérie et la France !

AG/5(1)1857, discours prononce par le général De Gaule le 3octobre 1958 à Constantine

الملحق رقم (18) تعليمة للوزير الأول موجهة لوزير الخارجية للقيام بحملة دعائية تبرز إنجازات فرنسا في الجزائر.

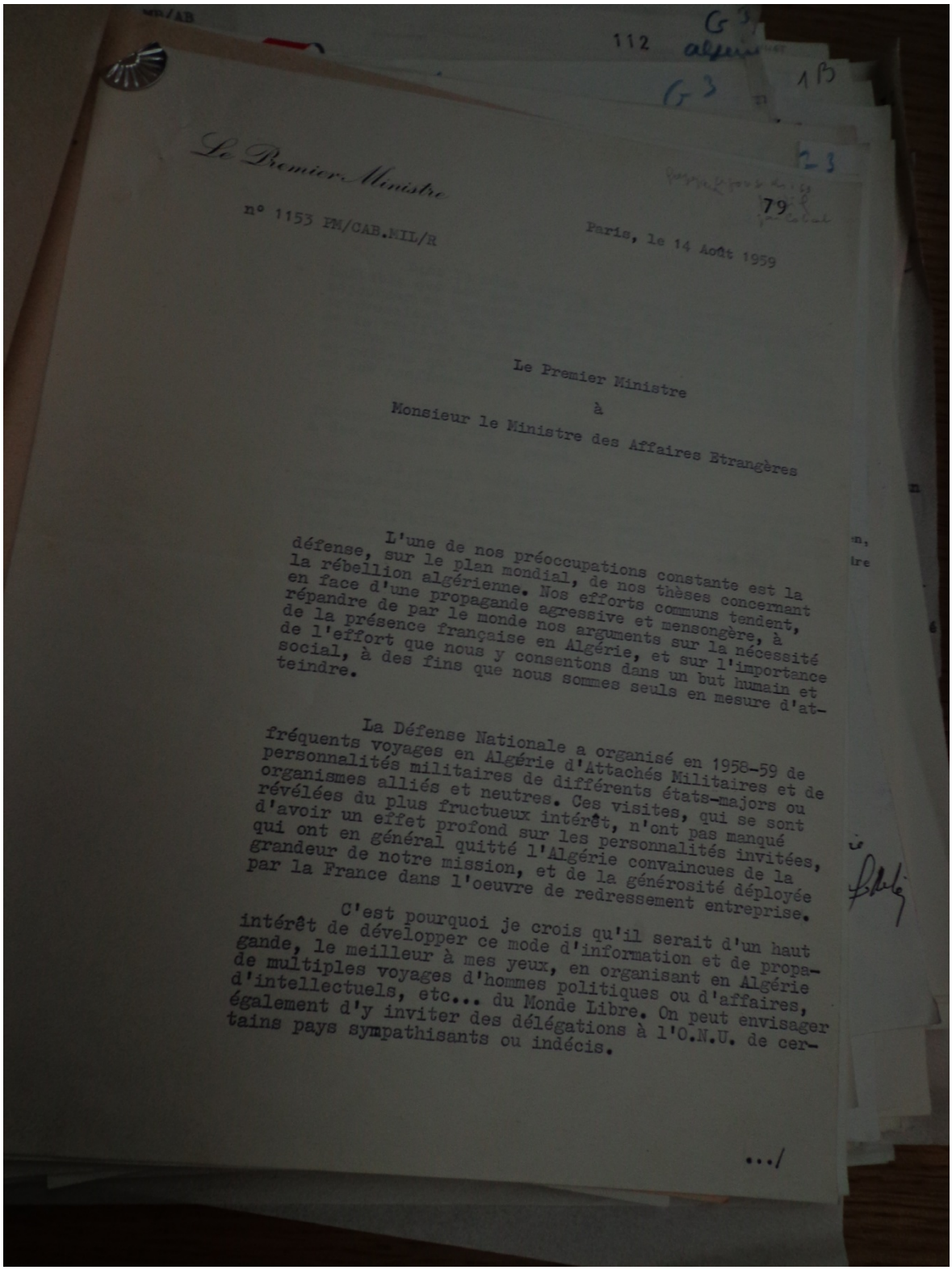

Le Premier Ministre

n° 1153 PM/CAB.MIL/R

Paris, le 14 Août 1959

Le Premier Ministre
à
Monsieur le Ministre des Affaires Etrangères

L'une de nos préoccupations constante est la défense, sur le plan mondial, de nos thèses concernant la rébellion algérienne. Nos efforts communs tendent, en face d'une propagande agressive et mensongère, à répandre de par le monde nos arguments sur la nécessité de la présence française en Algérie, et sur l'importance de l'effort que nous y consentons dans un but humain et social, à des fins que nous sommes seuls en mesure d'atteindre.

La Défense Nationale a organisé en 1958-59 de fréquents voyages en Algérie d'Attachés Militaires et de personnalités militaires de différents états-majors ou organismes alliés et neutres. Ces visites, qui se sont révélées du plus fructueux intérêt, n'ont pas manqué d'avoir un effet profond sur les personnalités invitées, qui ont en général quitté l'Algérie convaincues de la grandeur de notre mission, et de la générosité déployée par la France dans l'oeuvre de redressement entreprise.

C'est pourquoi je crois qu'il serait d'un haut intérêt de développer ce mode d'information et de propagande, le meilleur à mes yeux, en organisant en Algérie de multiples voyages d'hommes politiques ou d'affaires, d'intellectuels, etc... du Monde Libre. On peut envisager également d'y inviter des délégations à l'O.N.U. de certains pays sympathisants ou indécis.

.../

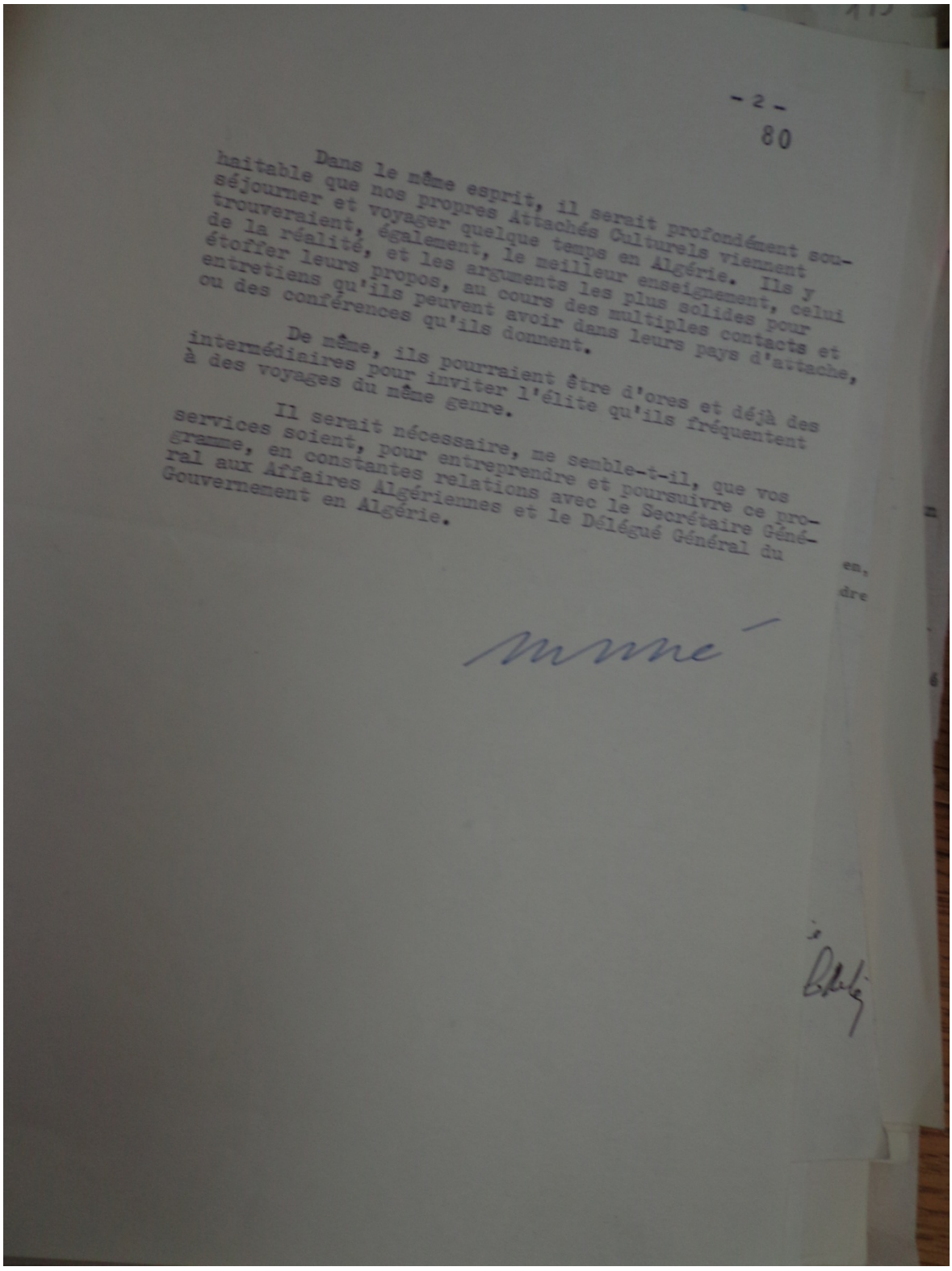

-2-
80

Dans le même esprit, il serait profondément souhaitable que nos propres Attachés Culturels viennent séjourner et voyager quelque temps en Algérie. Ils y trouveraient, également, le meilleur enseignement, celui de la réalité, et les arguments les plus solides pour étoffer leurs propos, au cours des multiples contacts et entretiens qu'ils peuvent avoir dans leurs pays d'attache, ou des conférences qu'ils donnent.

De même, ils pourraient être d'ores et déjà des intermédiaires pour inviter l'élite qu'ils fréquentent à des voyages du même genre.

Il serait nécessaire, me semble-t-il, que vos services soient, pour entreprendre et poursuivre ce programme, en constantes relations avec le Secrétaire Général aux Affaires Algériennes et le Délégué Général du Gouvernement en Algérie.

M .A.E archives diplomatiques , 125, cabinet du ministre M.Couve De Murville le programme économique et social de Constantine, décembre 1958

الملحق رقم (19) إعادة تنظيم الفرق الإدارية و تفعيل دورها.

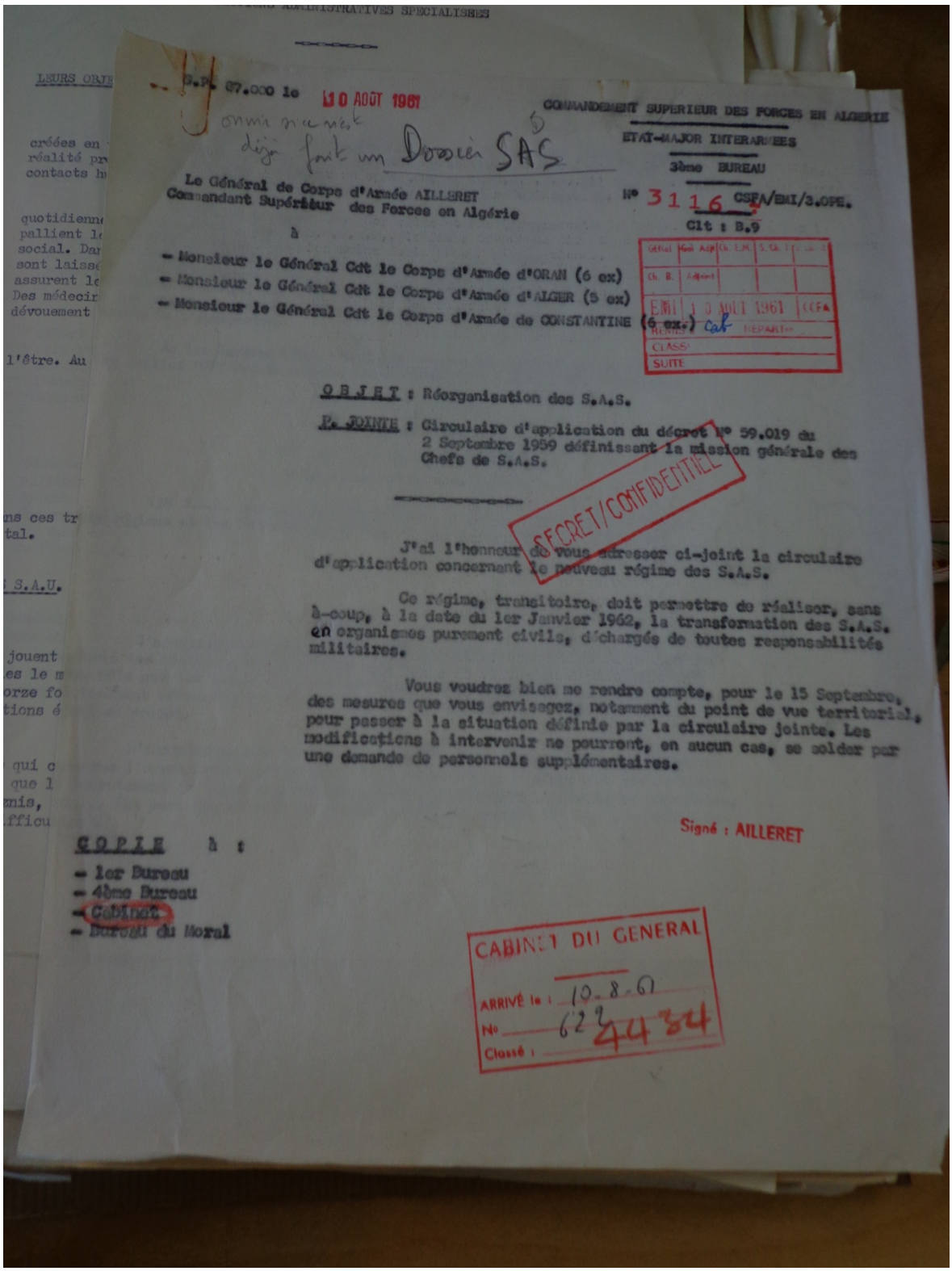

ADMINISTRATIVES SPECIALISEES

LEURS OBJ

crées en
réalité pr
contacts h

quotidienn
pallient l
social. Dar
sont laiss
assurent l
Des médecir
dévouement

l'être. Au

ns ces tr
tal.

S.A.U.

jouent
es le m
orze fo
tions é

qui c
que l
mais,
ffica

S.P. 87.000 le 10 AOUT 1961

COMMANDEMENT SUPERIEUR DES FORCES EN ALGERIE
ETAT-MAJOR INTERARMEES
3ème BUREAU

N° 3116 CSFA/EMI/3.OPE.
Cit : B.9

Le Général de Corps d'Armée AILLERET
Commandant Supérieur des Forces en Algérie

à

- Monsieur le Général Cdt le Corps d'Armée d'ORAN (6 ex)
- Monsieur le Général Cdt le Corps d'Armée d'ALGER (5 ex)
- Monsieur le Général Cdt le Corps d'Armée de CONSTANTINE (6 ex.)

EMI 10 AOUT 1961 CCFA

OBJET : Réorganisation des S.A.S.

P. JOINTE : Circulaire d'application du décret n° 59.019 du 2 Septembre 1959 définissant la mission générale des Chefs de S.A.S.

SECRET/CONFIDENTIEL

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint la circulaire d'application concernant le nouveau régime des S.A.S.

Ce régime, transitoire, doit permettre de réaliser, sans à-coup, à la date du 1er Janvier 1962, la transformation des S.A.S. en organismes purement civils, déchargés de toutes responsabilités militaires.

Vous voudrez bien me rendre compte, pour le 15 Septembre, des mesures que vous envisagez, notamment du point de vue territorial, pour passer à la situation définie par la circulaire jointe. Les modifications à intervenir ne pourront, en aucun cas, se solder par une demande de personnels supplémentaires.

Signé : AILLERET

COPIE à :
- 1er Bureau
- 4ème Bureau
- Cabinet
- Bureau du Moral

CABINET DU GENERAL
ARRIVÉ le : 12-8-61
N° 622 4484
Classé :

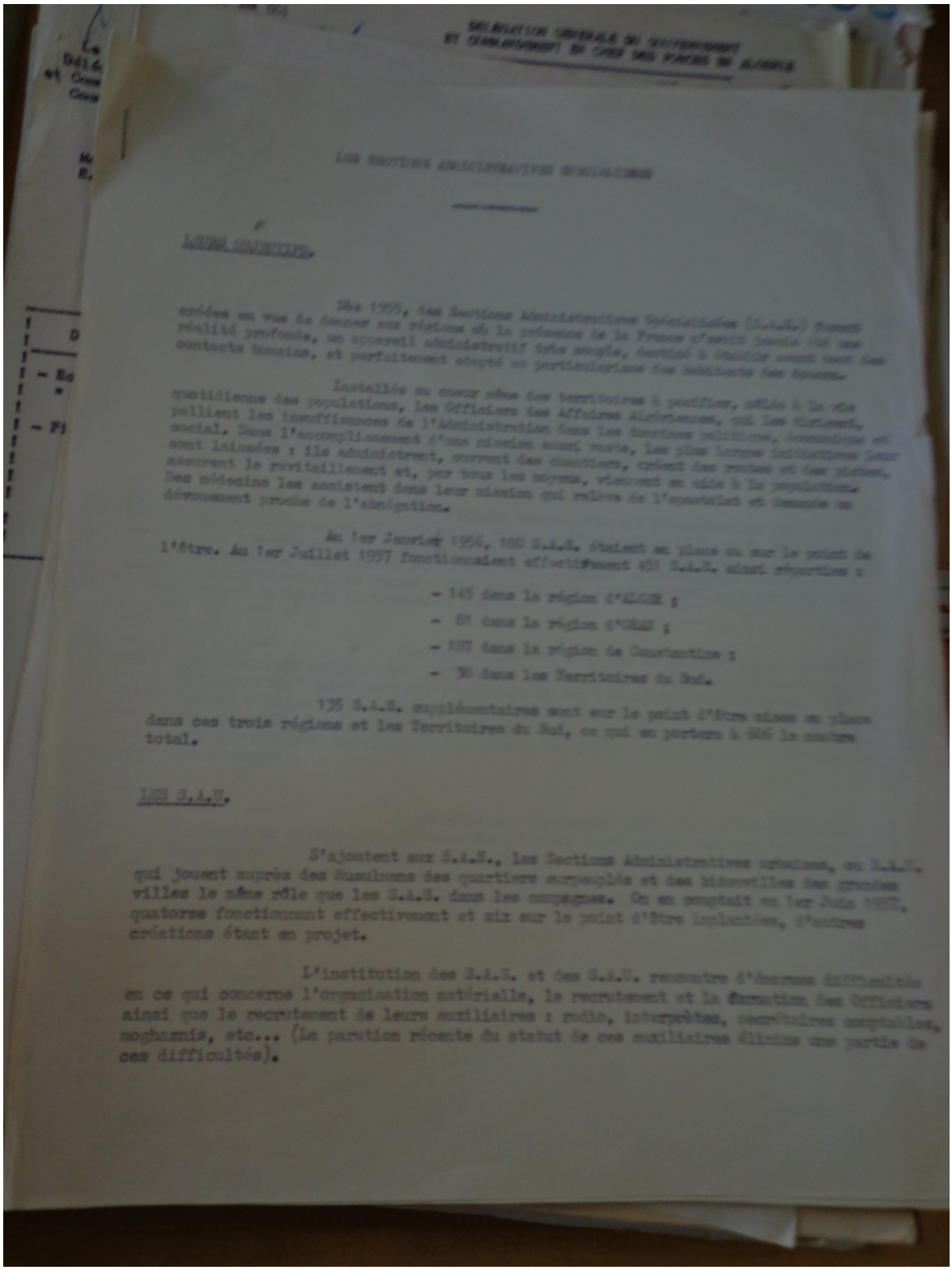

LES SECTIONS ADMINISTRATIVES SPECIALISEES

LEUR CREATION.

Dès 1955, des Sections Administratives Spécialisées (S.A.S.) furent créées en vue de donner aux régions où la présence de la France n'avait jamais été une réalité profonde, un appareil administratif très souple, destiné à établir avant tout des contacts humains, et parfaitement adapté au particularisme des habitants des douars.

Installés au cœur même des territoires à pacifier, mêlés à la vie quotidienne des populations, les Officiers des Affaires Algériennes, qui les dirigent, pallient les insuffisances de l'Administration dans les domaines politique, économique et social. Dans l'accomplissement d'une mission aussi vaste, les plus longues initiatives leur sont laissées : ils administrent, ouvrent des chantiers, créent des routes et des pistes, assurent le ravitaillement et, par tous les moyens, viennent en aide à la population. Des médecins les assistent dans leur mission qui relève de l'apostolat et demande un dévouement proche de l'abnégation.

Au 1er Janvier 1956, 160 S.A.S. étaient en place ou sur le point de l'être. Au 1er Juillet 1957 fonctionnaient effectivement 451 S.A.S. ainsi réparties :

- 145 dans la région d'ALGER ;
- 81 dans la région d'ORAN ;
- 107 dans la région de Constantine ;
- 30 dans les Territoires du Sud.

135 S.A.S. supplémentaires sont sur le point d'être mises en place dans ces trois régions et les Territoires du Sud, ce qui en portera à 606 le nombre total.

LES S.A.U.

S'ajoutent aux S.A.S., les Sections Administratives urbaines, ou S.A.U. qui jouent auprès des Musulmans des quartiers surpeuplés et des bidonvilles des grandes villes le même rôle que les S.A.S. dans les campagnes. On en comptait au 1er Juin 1957, quatorze fonctionnant effectivement et six sur le point d'être implantées, d'autres créations étant en projet.

L'institution des S.A.S. et des S.A.U. rencontre d'énormes difficultés en ce qui concerne l'organisation matérielle, le recrutement et la formation des Officiers ainsi que le recrutement de leurs auxiliaires : radio, interprètes, secrétaires comptables, moghazenis, etc... (La parution récente du statut de ces auxiliaires élimine une partie de ces difficultés).

DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMENT
ET COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE

E 1 a

— ORGANISATION —

En 1955, M. SOUSTELLE, Gouverneur Général de Algérie eut l'idée de la création des S.A.S. dont les premiers éléments ont été fournis par un certain nombre d'Officiers des A.I. du MAROC et des Affaires Sahariennes en Avril 1955. C'était l'équipe PARLANGE qui s'implantait dans les AURES, avec mission de reprendre en main la population.

A partir de ce moment là, étant donné l'efficacité du système, le nombre des S.A.S. s'est multiplié. Mais il fallait trouver un support administratif à tout ce personnel militaire "parachuté" dans la nature, car, juridiquement, il ne pouvait pas être purement et simplement intégré dans le Cadre Administratif existant.

Les premiers textes prévoyant l'organisation des S.A.S. datent de Septembre 1955. C'est en effet, le 26 Septembre 1955 que M. SOUSTELLE prit l'Arrêté créant le Service de l'Action Administrative Economique et le Service des Affaires Algériennes. Le premier était rattaché au Secrétariat Général de l'Administration, le second était, en fait, une grande Chancellerie rattachée au Cabinet Militaire du Gouverneur Général.

Lorsque M. DELOUVRIER arriva en Algérie, il lui apparut nécessaire de grouper sous l'autorité d'un même "patron" la gestion du personnel militaire et l'Administration des S.A.S. Ce fut l'objet des arrêtés de Mai 1959 créant l'Inspection Générale des Affaires Algériennes que le Gouvernement confia au Général PARTIOT. L'Action Administrative Economique, prit le nom de "Service Administratif des Affaires Algériennes", le Service des Affaires Algériennes est devenu "Service du Personnel".

Au-dessous de l'Inspection Générale à l'Echelon Délégation Générale, on retrouve la présence des Affaires Algériennes à l'Echelon Départemental : Dans chacun des 13 Départements, un Colonel, en mission auprès du Préfet est le Chef de Corps du Personnel Militaire des Affaires Algériennes et il en assure la gestion, il est, d'autre part, le Chef Départemental du Service Administratif des Affaires Algériennes.

../...

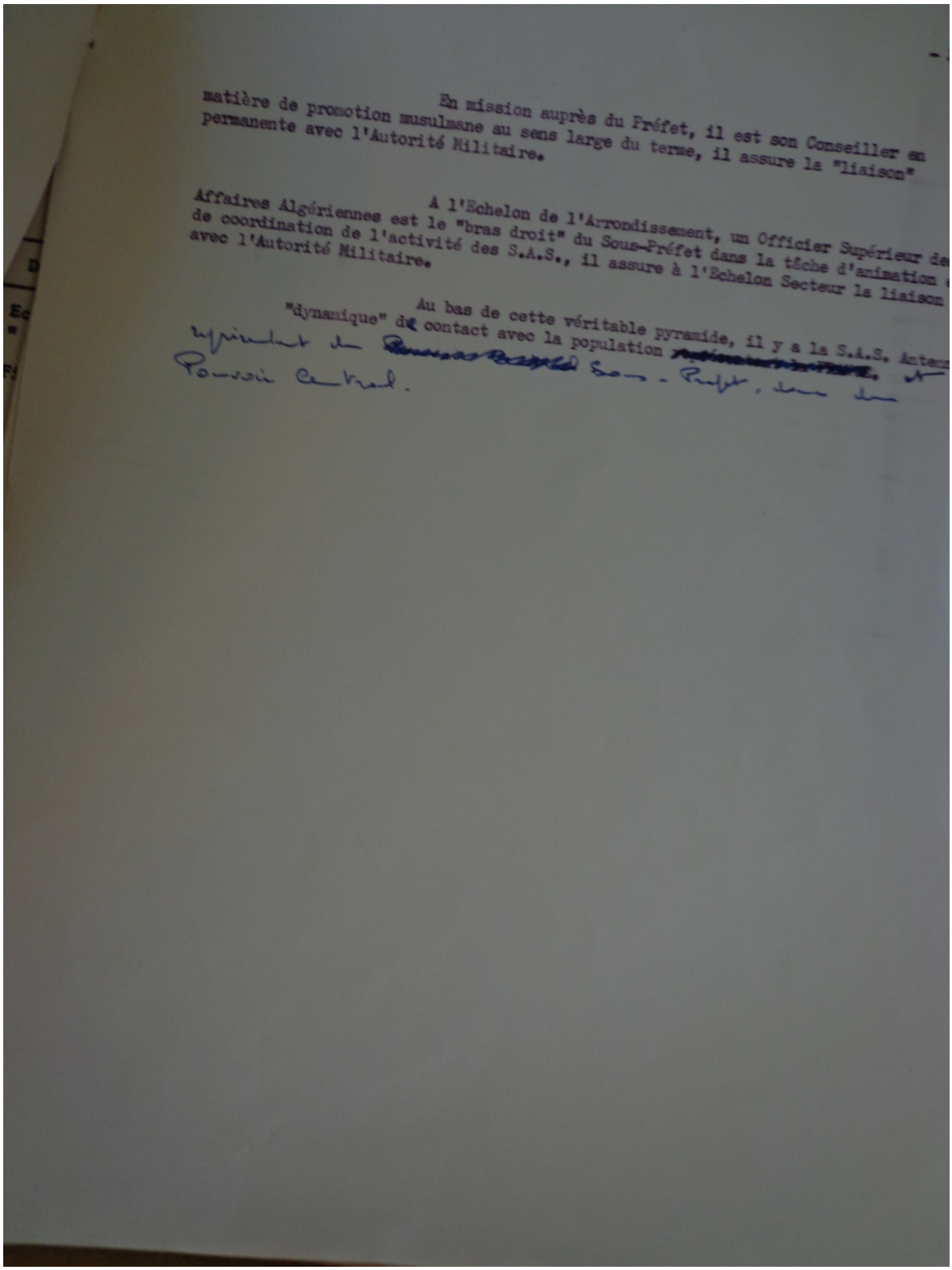

En mission auprès du Préfet, il est son Conseiller en matière de promotion musulmane au sens large du terme, il assure la "liaison" permanente avec l'Autorité Militaire.

A l'Echelon de l'Arrondissement, un Officier Supérieur de Affaires Algériennes est le "bras droit" du Sous-Préfet dans la tâche d'animation de coordination de l'activité des S.A.S., il assure à l'Echelon Secteur la liaison avec l'Autorité Militaire.

Au bas de cette véritable pyramide, il y a la S.A.S. Autor "dynamique" de contact avec la population

Pouvoir Central.

1H1206, D1,commandement supérieure des forces en Algérie, état-major interarmées, 3^{em} bureau, réorganisation des S.A.S, 10 aout 1961

الملحق رقم (20) مدير مصلحة الصحة بالجيش يشتكي إلى القيادة الأعباء المتزايدة التي يتحملها الأطباء العسكريون في إطار المساعدات الطبية المجانية المقدمة للجزائريين

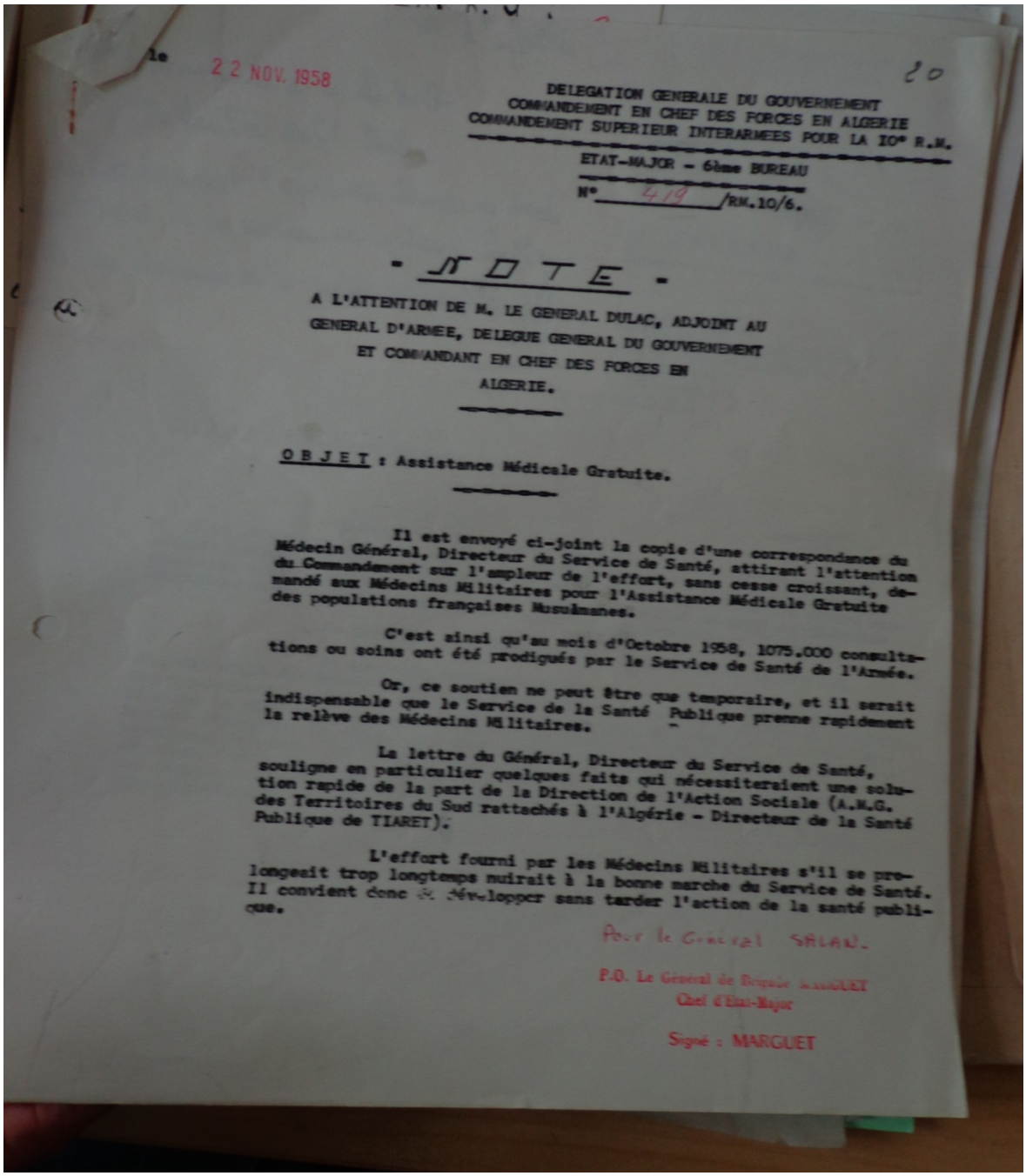

le 22 NOV. 1958

20

DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMENT
COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE
COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES POUR LA IO^e R.M.

ETAT-MAJOR - 6ème BUREAU

N° 419 /RM.10/6.

- NOTE -

A L'ATTENTION DE M. LE GENERAL DULAC, ADJOINT AU GENERAL D'ARMEE, DELEGUE GENERAL DU GOUVERNEMENT ET COMMANDANT EN CHEF DES FORCES EN ALGERIE.

OBJET : Assistance Médicale Gratuite.

Il est envoyé ci-joint la copie d'une correspondance du Médecin Général, Directeur du Service de Santé, attirant l'attention du Commandement sur l'ampleur de l'effort, sans cesse croissant, demandé aux Médecins Militaires pour l'Assistance Médicale Gratuite des populations françaises Musulmanes.

C'est ainsi qu'au mois d'Octobre 1958, 1075.000 consultations ou soins ont été prodigués par le Service de Santé de l'Armée.

Or, ce soutien ne peut être que temporaire, et il serait indispensable que le Service de la Santé Publique prenne rapidement la relève des Médecins Militaires.

La lettre du Général, Directeur du Service de Santé, souligne en particulier quelques faits qui nécessiteraient une solution rapide de la part de la Direction de l'Action Sociale (A.M.G. des Territoires du Sud rattachés à l'Algérie - Directeur de la Santé Publique de TIARET).

L'effort fourni par les Médecins Militaires s'il se prolongeait trop longtemps nuirait à la bonne marche du Service de Santé. Il convient donc de développer sans tarder l'action de la santé publique.

Pour le Général SALAN.

P.O. Le Général de Brigade MARGUET
Chef d'Etat-Major

Signé : MARGUET

SHAT ,1H2570, D1 , Fonctionnement de l’assistance médicale , 1957- 1959

الملحق رقم (21) الجنرال "ألار" يشيد بالدور الذي قام به الأطباء العسكريون، و مدير مصلحة الصحة العسكرية.

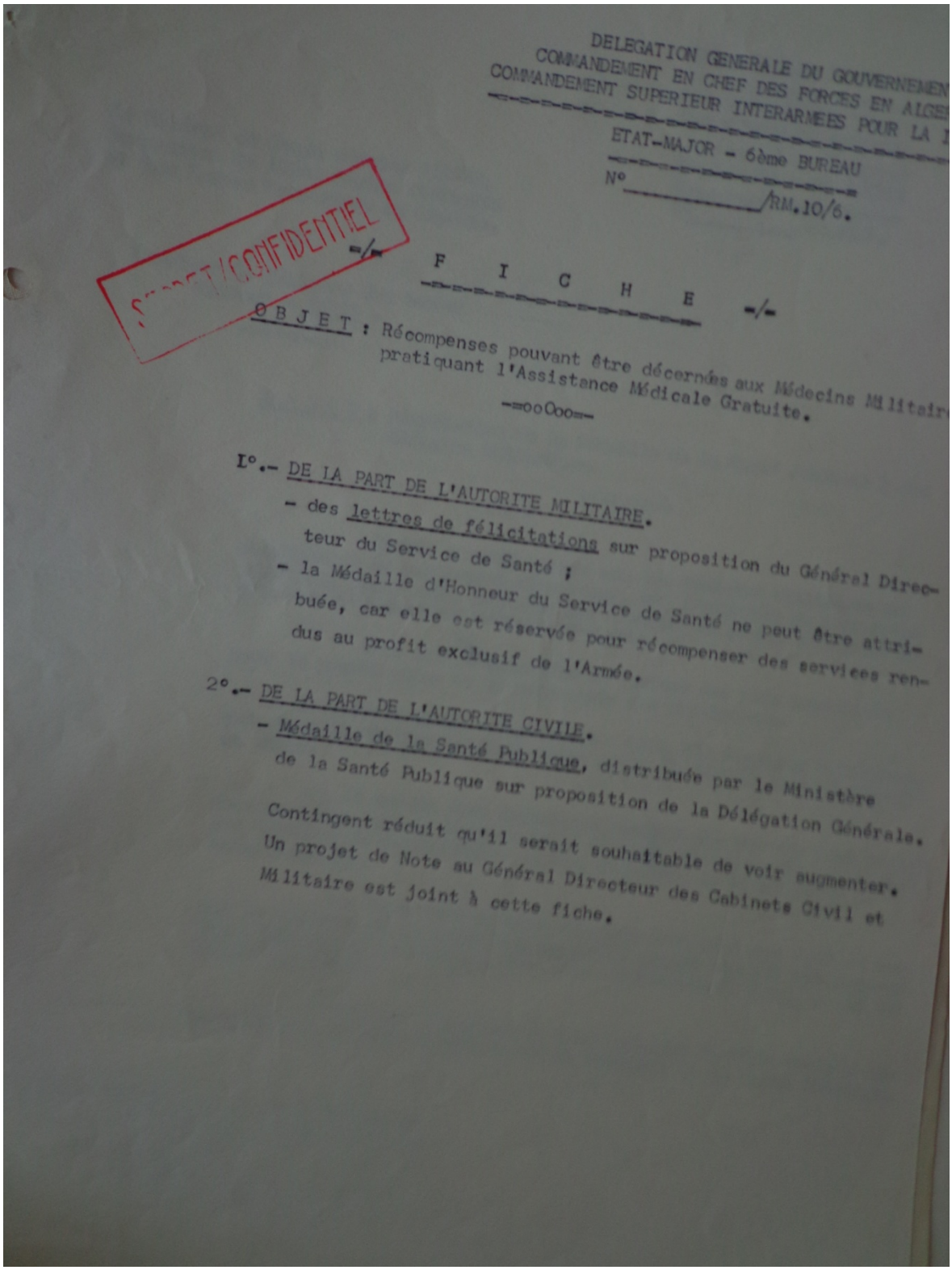

DELEGATION GENERALE DU GOUVERNEMEN
COMMANDEMENT EN CHEF DES FORCES EN ALGE
COMMANDEMENT SUPERIEUR INTERARMEES POUR LA
ETAT-MAJOR - 6ème BUREAU
N°
/RM.10/6.

SECRET/CONFIDENTIEL -/-

F I C H E -/-

OBJET : Récompenses pouvant être décernées aux Médecins Militair
pratiquant l'Assistance Médicale Gratuite.

-=oOoo=-

I°.- DE LA PART DE L'AUTORITE MILITAIRE.

- des lettres de félicitations sur proposition du Général Direc-
teur du Service de Santé ;
- la Médaille d'Honneur du Service de Santé ne peut être attri-
buée, car elle est réservée pour récompenser des services ren-
dus au profit exclusif de l'Armée.

2°.- DE LA PART DE L'AUTORITE CIVILE.

- Médaille de la Santé Publique, distribuée par le Ministère
de la Santé Publique sur proposition de la Délégation Générale.
Contingent réduit qu'il serait souhaitable de voir augmenter.
Un projet de Note au Général Directeur des Cabinets Civil et
Militaire est joint à cette fiche.

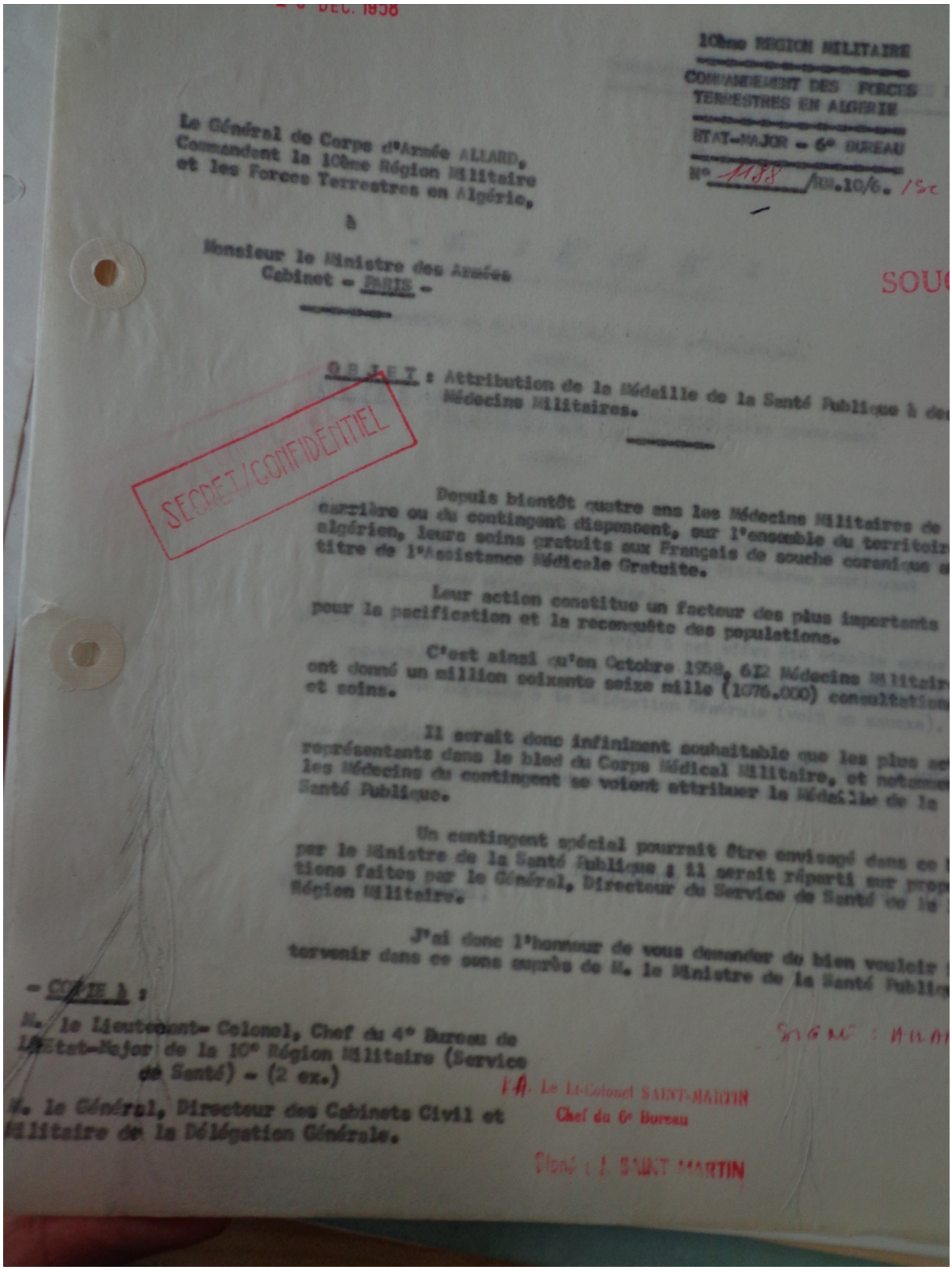

DEC. 1958

10ème REGION MILITAIRE
COMMANDEMENT DES FORCES TERRESTRES EN ALGERIE
ETAT-MAJOR - 6e BUREAU
N° 1188 /EM.10/6. 15c

Le Général de Corps d'Armée ALLARD,
Commandant la 10ème Région Militaire
et les Forces Terrestres en Algérie,

à

Monsieur le Ministre des Armées
Cabinet - PARIS -

SOU

OBJET : Attribution de la Médaille de la Santé Publique à des Médecins Militaires.

SECRET/CONFIDENTIEL

Depuis bientôt quatre ans les Médecins Militaires de carrière ou du contingent dispensent, sur l'ensemble du territoire algérien, leurs soins gratuits aux Français de souche coranique au titre de l'Assistance Médicale Gratuite.

Leur action constitue un facteur des plus importants pour la pacification et la reconquête des populations.

C'est ainsi qu'en Octobre 1958, 612 Médecins Militaires ont donné un million soixante seize mille (1076.000) consultations et soins.

Il serait donc infiniment souhaitable que les plus actifs représentants dans le bled du Corps Médical Militaire, et notamment les Médecins du contingent se voient attribuer la Médaille de la Santé Publique.

Un contingent spécial pourrait être envisagé dans ce but par le Ministre de la Santé Publique ; il serait réparti sur propositions faites par le Général, Directeur du Service de Santé de la Région Militaire.

J'ai donc l'honneur de vous demander de bien vouloir intervenir dans ce sens auprès de M. le Ministre de la Santé Publique.

P.O. Le Lt-Colonel SAINT-MARTIN
Chef du 6e Bureau

Signé : L. SAINT MARTIN

- COPIE à :

M. le Lieutenant-Colonel, Chef du 4e Bureau de l'Etat-Major de la 10e Région Militaire (Service de Santé) - (2 ex.)

M. le Général, Directeur des Cabinets Civil et Militaire de la Délégation Générale.

10ème REGION MILITAIRE

COMMANDEMENT DES FORCES TERRESTRES EN AL

ETAT-MAJOR - 6° BUREAU

N° _____/RM.10/6.

- F I C H E -

à l'attention de M. le Colonel, Chef d'Etat-Major.

-=oOo=-

SECRET/CONFIDENTIEL

OBJET :Récompenses pour Médecins Militaires pratiquant l'Assistance Médicale Gratuite.

-=oOo=-

1°.- Le Général MARGUET avait demandé dans quelles conditions pouvaient être récompensés les Médecins Militaires pratiquant l'Assistance Médicale Gratuite.

2°.- La fiche jointe en souche avait à cet effet été établie après consultation du Service de Santé, et une Note n° II24/RM.10/6.SC. avait été adressée à la Délégation Générale (voir en annexe).

3°.- Le Cabinet Militaire a fait connaitre verbalement qu'il y aurait lieu de saisir également le Ministère des Armées de cette question.

Dans ce but, la présente lettre est transmise à la signature du Général.

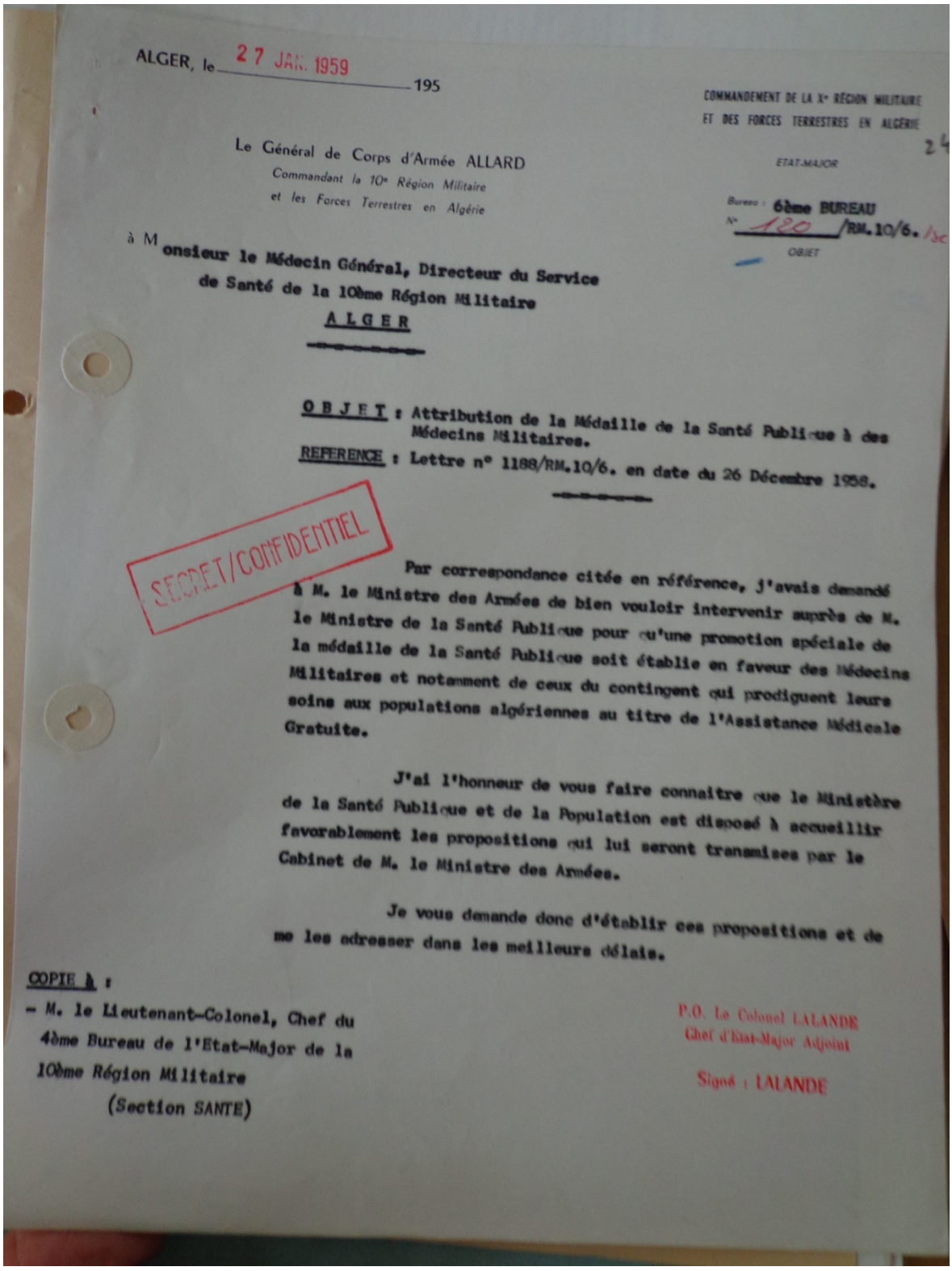

ALGER, le 27 JAN. 1959 195

COMMANDEMENT DE LA Xe RÉGION MILITAIRE
ET DES FORCES TERRESTRES EN ALGÉRIE
ETAT-MAJOR
Bureau : 6ème BUREAU
N° 120 /RM.10/6.
OBJET

Le Général de Corps d'Armée ALLARD
Commandant la 10e Région Militaire
et les Forces Terrestres en Algérie

à Monsieur le Médecin Général, Directeur du Service
de Santé de la 10ème Région Militaire
ALGER

OBJET : Attribution de la Médaille de la Santé Publique à des Médecins Militaires.
REFERENCE : Lettre n° 1188/RM.10/6. en date du 26 Décembre 1958.

SECRET/CONFIDENTIEL

Par correspondance citée en référence, j'avais demandé à M. le Ministre des Armées de bien vouloir intervenir auprès de M. le Ministre de la Santé Publique pour qu'une promotion spéciale de la médaille de la Santé Publique soit établie en faveur des Médecins Militaires et notamment de ceux du contingent qui prodiguent leurs soins aux populations algériennes au titre de l'Assistance Médicale Gratuite.

J'ai l'honneur de vous faire connaitre que le Ministère de la Santé Publique et de la Population est disposé à accueillir favorablement les propositions qui lui seront transmises par le Cabinet de M. le Ministre des Armées.

Je vous demande donc d'établir ces propositions et de me les adresser dans les meilleurs délais.

COPIE à :
- M. le Lieutenant-Colonel, Chef du 4ème Bureau de l'Etat-Major de la 10ème Région Militaire (Section SANTE)

P.O. Le Colonel LALANDE
Chef d'Etat-Major Adjoint
Signé : LALANDE

SHAT ,1H2570, D1 :attribution de la médaille de la santé publique à des médecins militaires, pratiquant l'assistance médicale gratuite, 27 janvier 1959

الملحق رقم (22) تعريف بالحركة الوطنية من أجل الإدماج و الأخوة.

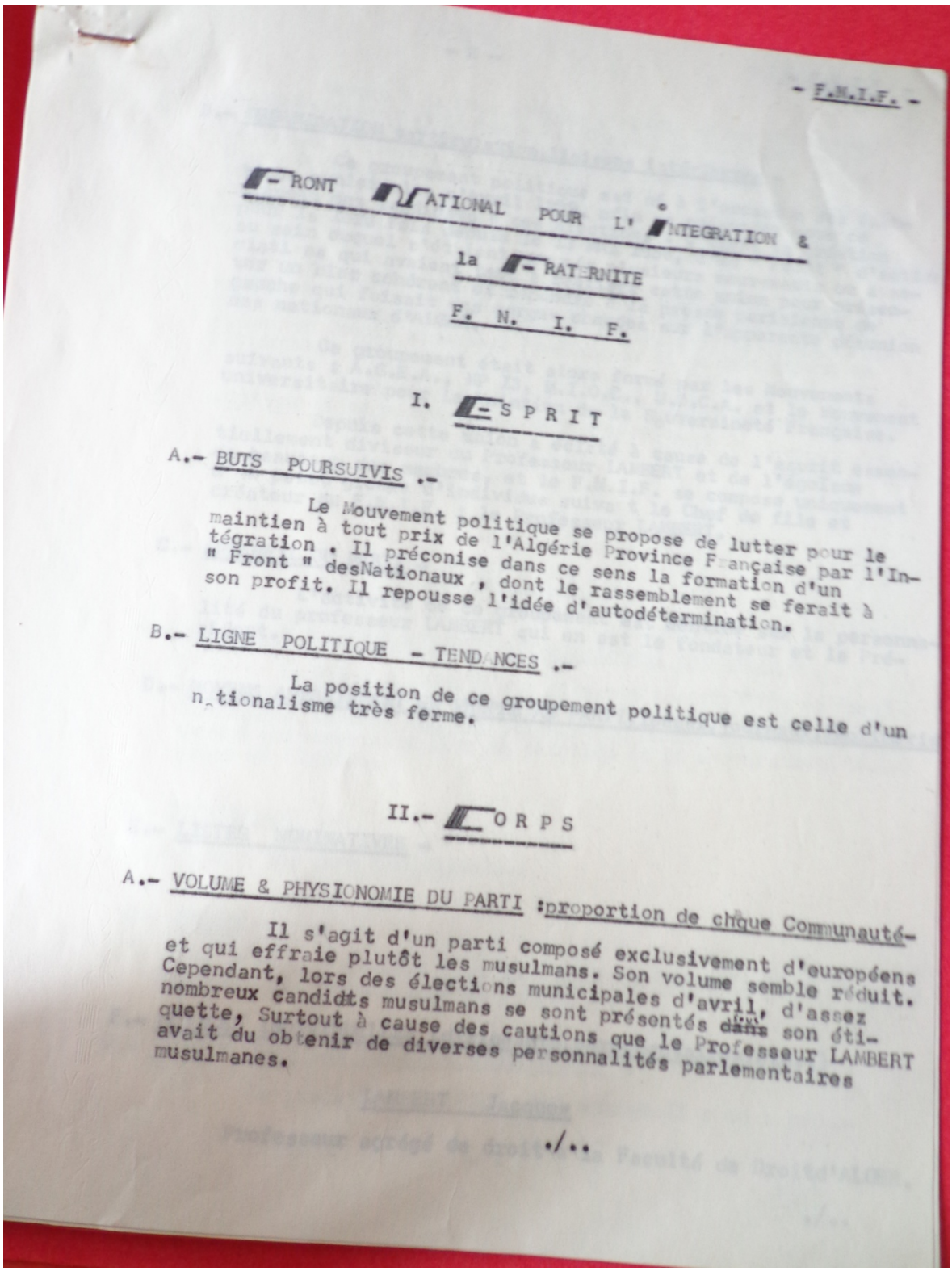

- F.N.I.F. -

FRONT NATIONAL POUR L'INTEGRATION & la FRATERNITE

F. N. I. F.

I. ESPRIT

A.- BUTS POURSUIVIS .-

Le Mouvement politique se propose de lutter pour le maintien à tout prix de l'Algérie Province Française par l'Intégration . Il préconise dans ce sens la formation d'un " Front " desNationaux , dont le rassemblement se ferait à son profit. Il repousse l'idée d'autodétermination.

B.- LIGNE POLITIQUE - TENDANCES .-

La position de ce groupement politique est celle d'un nationalisme très ferme.

II.- CORPS

A.- VOLUME & PHYSIONOMIE DU PARTI :proportion de chque Communauté-

Il s'agit d'un parti composé exclusivement d'européens et qui effraie plutôt les musulmans. Son volume semble réduit. Cependant, lors des élections municipales d'avril, d'assez nombreux candidats musulmans se sont présentés dans son étiquette, Surtout à cause des cautions que le Professeur LAMBERT avait du obtenir de diverses personnalités parlementaires musulmanes.

./..

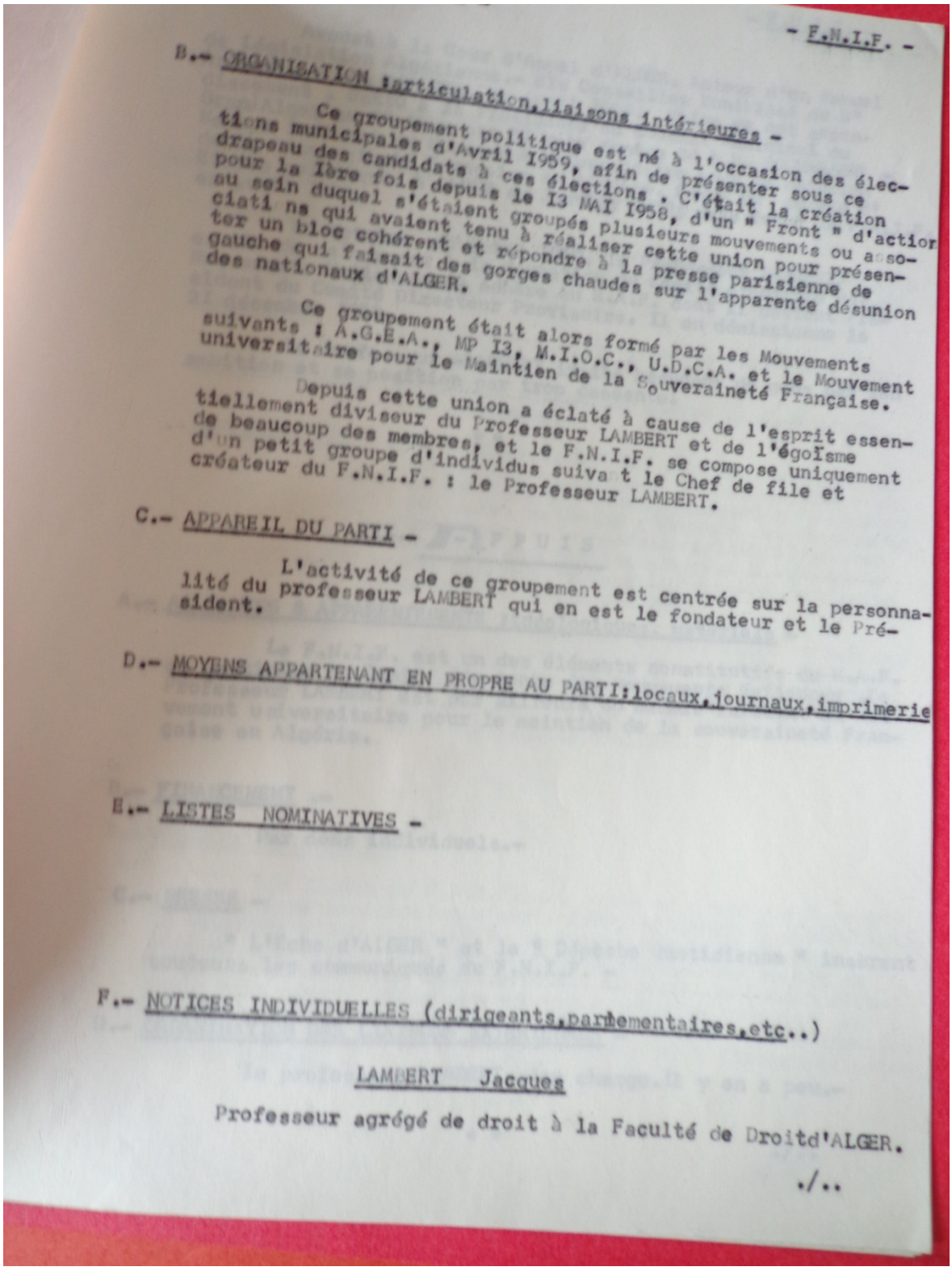

- F.N.I.F. -

B.- ORGANISATION :articulation,liaisons intérieures -

Ce groupement politique est né à l'occasion des élections municipales d'Avril 1959, afin de présenter sous ce drapeau des candidats à ces élections . C'était la création pour la 1ère fois depuis le 13 MAI 1958, d'un " Front " d'action au sein duquel s'étaient groupés plusieurs mouvements ou associati ns qui avaient tenu à réaliser cette union pour présenter un bloc cohérent et répondre à la presse parisienne de gauche qui faisait des gorges chaudes sur l'apparente désunion des nationaux d'ALGER.

Ce groupement était alors formé par les Mouvements suivants : A.G.E.A., MP 13, M.I.O.C., U.D.C.A. et le Mouvement universitaire pour le Maintien de la Souveraineté Française.

Depuis cette union a éclaté à cause de l'esprit essentiellement diviseur du Professeur LAMBERT et de l'égoïsme de beaucoup des membres, et le F.N.I.F. se compose uniquement d'un petit groupe d'individus suivant le Chef de file et créateur du F.N.I.F. : le Professeur LAMBERT.

C.- APPAREIL DU PARTI -

L'activité de ce groupement est centrée sur la personnalité du professeur LAMBERT qui en est le fondateur et le Président.

D.- MOYENS APPARTENANT EN PROPRE AU PARTI:locaux,journaux,imprimerie

E.- LISTES NOMINATIVES -

F.- NOTICES INDIVIDUELLES (dirigeants,parlementaires,etc..)

LAMBERT Jacques

Professeur agrégé de droit à la Faculté de Droitd'ALGER.

./..

SHAT,1H2695, D1, F.N.I.F..,mouvement et partis 1959- 1960,

الملحق رقم (23) بعض فصول اتفاقيات إيفيان.

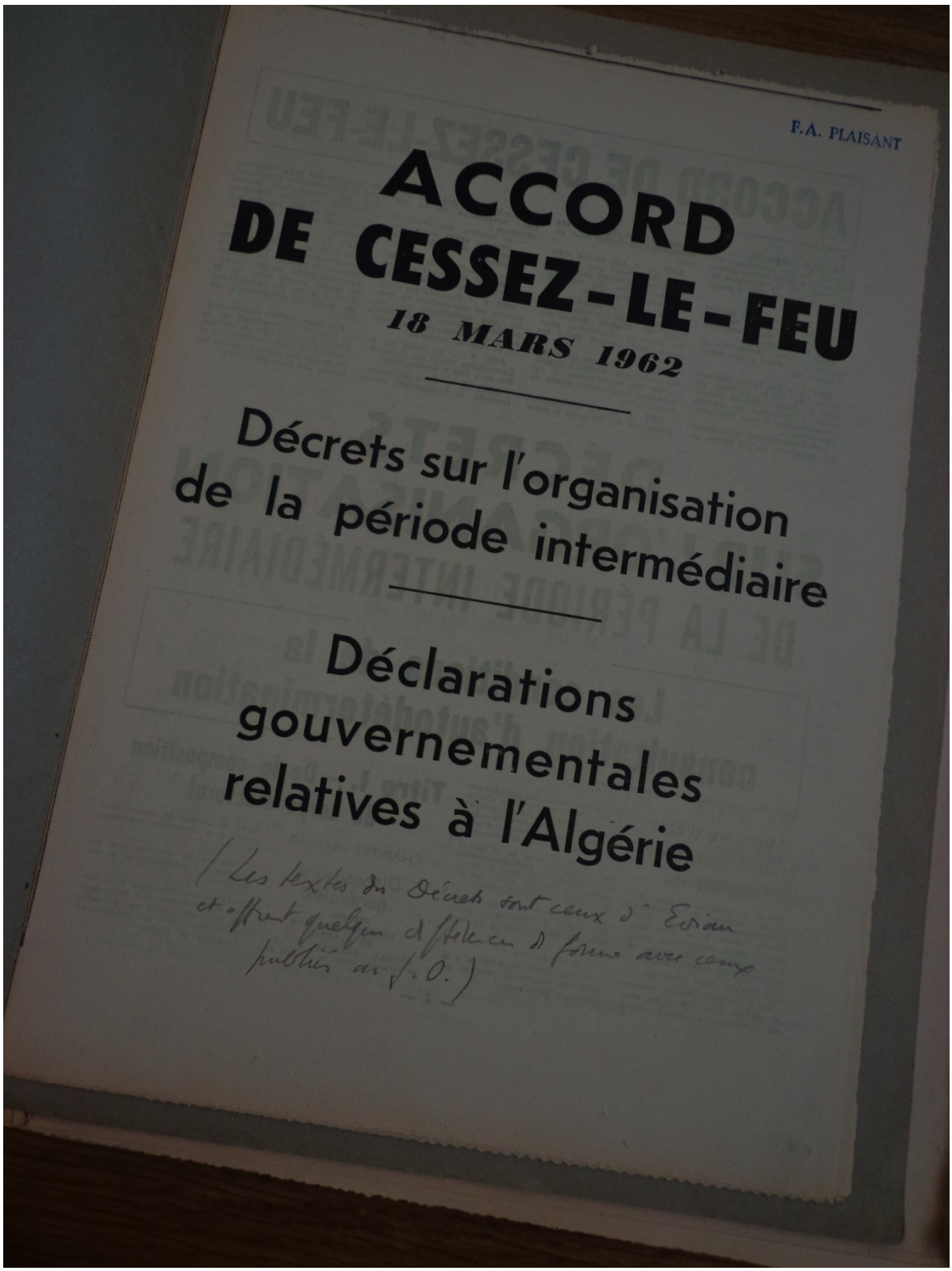

F.A. PLAISANT

ACCORD DE CESSEZ-LE-FEU

18 MARS 1962

Décrets sur l'organisation de la période intermédiaire

Déclarations gouvernementales relatives à l'Algérie

(Les textes des décrets sont ceux d'Evian et diffèrent quelquefois de forme avec ceux publiés au J.O.)

ACCORD DE CESSEZ-LE-FEU

ARTICLE PREMIER. — Il sera mis fin aux opérations militaires et à toute action armée sur l'ensemble du territoire algérien le 19 mars 1962 à douze heures.

ART. 2. — Les deux parties s'engagent à interdire tout recours aux actes de violence collective et individuelle.

Toute action clandestine et contraire à l'ordre public devra prendre fin.

ART 3. — Les forces combattantes du F.L.N. existant sur le jour du cessez-le-feu se stabiliseront à l'intérieur des régions correspondant à leur implantation actuelle.

Les déplacements individuels des membres de ces forces en dehors de leur région de stationnement, se feront sans armes.

ART. 4. — Les forces françaises stationnées aux frontières ne se retireront pas avant la proclamation des résultats de l'autodétermination.

ART. 5. — Les plans de stationnement de l'armée française en Algérie prévoiront les mesures nécessaires pour éviter tout contact entre les forces.

ART. 6. — En vue de régler les problèmes relatifs à l'application du cessez-le-feu, il est créé une Commission mixte de cessez-le-feu.

ART. 7. — La Commission proposera les mesures à prendre aux instances des deux parties ; notamment en ce qui concerne :

— la solution des incidents relevés, après avoir procédé à une enquête sur pièces ;

— la résolution des difficultés qui n'auraient pu être réglées sur le plan local.

ART. 8. — Chacune des deux parties est représentée au sein de cette commission par un officier supérieur et au maximum dix membres, personnel de secrétariat compris.

ART. 9. — Le siège de la Commission mixte du cessez-le-feu sera fixé à Rocher-Noir.

ART. 10. — Dans les départements, la Commission mixte du cessez-le-feu sera présidée, à tour de rôle, et les décisions prises par des commissions mixtes composées de deux membres pour chacune des parties, fonctionnant selon les mêmes principes.

ART. 11. — Tous les prisonniers faits au cours des combats par chacune des parties au moment de l'entrée en vigueur du cessez-le-feu seront remis dans les 30 jours à dater du cessez-le-feu aux autorités désignées à cet effet.

Les deux parties informeront le Comité international de la Croix-Rouge du lieu de détenement de leurs prisonniers afin de toutes les mesures prises en faveur de leur libération.

DÉCRETS SUR L'ORGANISATION DE LA PÉRIODE INTERMÉDIAIRE

Les conditions de la consultation d'autodétermination

Ministère d'Etat chargé des affaires algériennes

Décret n° 62-385 du 19 mars 1962 portant règlement du référendum d'autodétermination dans les départements d'Alger, Saïda, Batna, Bône Constantine, Médéa, Mostaganem, Oasis, Orléansville, Saida, Sétif, Tiaret, Tizi-Ouzou, Tlemcen.

Le Président de la République,

Sur le rapport du Premier ministre, du ministre d'Etat chargé des affaires algériennes, du ministre d'Etat chargé du Sahara, des départements d'outre-mer et des territoires d'outre-mer, du garde des sceaux, ministre de la justice, et du secrétaire d'Etat au Sahara aux départements d'outre-mer et aux territoires d'outre-mer,

Vu la loi n° 61-44 du 14 janvier 1961 concernant l'autodétermination des populations algériennes et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie avant l'autodétermination ;

Vu le décret n° 62-306 du 19 mars 1962 relatif à l'organisation provisoire des pouvoirs publics en Algérie ;

Vu le code électoral ;

Vu l'ordonnance n° 59-220 du 4 février 1959 relative à l'élection des conseillers municipaux,

Titre I. - De la composition du corps électoral

CHAPITRE PREMIER

Dispositions générales

SECTION I

CONDITIONS DE VOTE EN ALGERIE

ARTICLE PREMIER. — Toutes les personnes ayant la capacité électorale et résidant en Algérie participent à la consultation d'autodétermination.

L'exercice du droit de vote est subordonné à l'inscription sur la liste électorale.

Le vote par procuration et le vote par correspondance sont admis dans les conditions prévues par les textes particuliers qui en réglementent l'exercice en Algérie.

SECTION II

CONDITIONS DE VOTE A L'EXTERIEUR DU TERRITOIRE ALGERIEN

ART. 2. — Les électeurs qui, ayant inscrit sur une liste électorale en Algérie, résident en dehors de ce territoire, peuvent voter par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent cette matière en Algérie.

ART. 3. — Les personnes nées en Algérie et qui, résidant en France métropolitaine, dans les départements d'outre-mer ou dans les territoires d'outre-mer, ne sont pas inscrites sur une liste électorale en Algérie, participent au scrutin d'autodétermination à condition, soit d'avoir été inscrites antérieurement sur une liste électorale en Algérie, soit de fournir par tous moyens la preuve d'une résidence d'au moins cinq ans en Algérie.

Pour pouvoir prendre part au vote, les personnes remplissant les conditions susénoncées doivent se faire inscrire, dans un délai de 10 jours à compter de la publication du présent règlement, sur une liste spéciale provisoire ouverte, en vue du scrutin d'autodétermination, dans chaque commune d'Algérie.

Les personnes visées au présent article peuvent se faire inscrire dans l'une des communes suivantes :

— commune de naissance,

— commune de leur dernier domicile,

— commune de leur dernière résidence,

à condition que cette résidence ait été de 6 mois au moins.

Elles votent par correspondance ou par procuration dans les conditions prévues par les textes particuliers qui réglementent cette matière en Algérie.

CHAPITRE II

Dispositions particulières

ART. 4. — Les militaires du contingent qui, au moment de leur incorporation, ne remplissaient pas les conditions de résidence requises pour pouvoir être inscrits sur les listes électorales en Algérie, ne peuvent être inscrits sur ces listes. Ceux qui s'y trouvent déjà inscrits sont rayés d'office.

CHAPITRE III

Révision des listes électorales et établissement des listes spéciales temporaires

ART. 5. — En vue du scrutin d'autodétermination, il sera institué dans chaque commune une commission de révision présidée par un délégué de la commission départementale de contrôle et comprenant le maire ou un adjoint et un délégué de l'Exécutif provisoire.

Cette commission procédera à une révision exceptionnelle de la liste électorale de la commune.

Elle établira ou vu des justifications qui lui auront été fournies par les intéressés, les listes spéciales temporaires prévues à l'article 3.

Le travail contenant ces additions et les retranchements à la liste électorale, ainsi que les listes spéciales temporaires, seront déposés au secrétariat de la commune.

ART. 6. — Les personnes qui auront avisé les autres à tort de la liste électorale ou des listes spéciales temporaires peuvent, dans un délai de huit jours, former une réclamation motivée devant la commission départementale de contrôle siégeant au chef-lieu de département.

La commission départementale de contrôle peut demander à la commission de révision de lui faire connaître sa décision dans un délai déterminé ou décider dans un délai de huit jours à dater de la réception de la réclamation.

ART. 7. — Les décisions de la commission départementale de contrôle peuvent faire l'objet d'un recours devant la commission centrale de contrôle. Ce recours doit être formé dans un délai de huit jours.

La commission centrale de contrôle peut être saisie d'un recours contre le refus implicite d'une réclamation résultant du silence gardé par la commission départementale de contrôle pendant le délai qui lui est imparti pour rendre ses décisions.

La commission centrale de contrôle statue dans un délai de huit jours.

Titre II

De la propagande électorale

ART. 8. — La campagne électorale s'ouvre trois semaines avant la date prévue pour la consultation.

ART. 9. — Les écrits ou groupements à caractère politique sont admis à participer à la campagne mis à bénéficier des dispositions électorale et à bénéficier des dispositions du présent règlement, à condition de figurer sur les listes établies par la commission centrale ou, pour les sections locales par la commission départementale de contrôle, conformément à l'article 34 ci-dessous.

ART. 10. — Des emplacements spéciaux seront, dans chaque commune, réservés aux affiches électorales par l'autorité municipale, sous le contrôle de la commission.

ART. 11. — Les groupements agréés pourront organiser librement des réunions électorales dans le respect de l'ordre public.

ART. 12. — La commission centrale de contrôle répartira entre les groupements agréés l'horaire d'émissions réservé à la campagne électorale sur la radiodiffusion et la télévision.

Toute propagande par haut-parleurs montés sur véhicules, toute émission radiophonique autres que celles autorisées par la commission centrale sont interdites. La C.C.C. réservera de même les moyens d'impression et de messagerie existant en Algérie.

ART. 13. — Les rapatriements de la presse de toute nationalité seront autorisés par la C.C.C. sur présentation de la carte professionnelle de journaliste et de l'autorisation donnée par l'organisme d'information qui les emploie, à pénétrer en territoire algérien et à y circuler librement pendant toute la durée de la campagne électorale, à condition de ne participer en aucune manière à cette campagne.

ART. 14. — Les infractions aux règles relatives à la propagande électorale seront sanctionnées par tout électeur sous forme de recours écrits motivés et circonstanciés, à la commission départementale de contrôle. La commission dispose, à titre de sanction, du droit de suspendre l'activité ou le groupement politique fautifs. L'appel est porté devant la commission centrale. Il n'est pas suspensif.

Titre III

De l'organisation du scrutin

CHAPITRE PREMIER

Opérations préparatoires au scrutin et opérations de vote

ART. 15. — Le scrutin est ouvert à la même date sur toute l'étendue de l'Algérie.

ART. 16. — Des arrêtés des préfets et de sous-préfets fixeront pour chaque commune le nombre et l'emplacement des bureaux de vote, après avis de la commission départementale de contrôle.

ART. 17. — Le bureau de vote est composé :

— d'un délégué de la commission départementale de contrôle, président ;

— du maire ou d'un adjoint délégué par la commission départementale de contrôle, et d'un délégué de l'Exécutif provisoire, vice-présidents ;

— de deux électeurs de la commune désignés par la commission départementale de contrôle, assesseurs.

Les membres du bureau désignent un secrétaire parmi les électeurs sachant lire et écrire, inscrits dans la commune.

ART. 18. — Tout parti ou groupement ayant participé à la campagne électorale a le droit de contrôler, dans chaque lieu de vote, par un de ses membres ou par un délégué, toutes les opérations de vote, de dépouillement des bulletins et de décompte des voix, ainsi que d'exiger l'inscription au procès-verbal de toutes observations, protestations ou contestations sur lesdites opérations.

ART. 19. — Le président du bureau de vote a la police de la salle du scrutin et de ses abords. Il y fait respecter l'ordre public et la liberté des électeurs. A cet effet, il peut requérir les éléments de la force publique mis à sa disposition. En cas d'incident grave, il rend compte aussitôt à la commission départementale de contrôle.

ART. 20. — Les vice-présidents assistent de plein droit, dans toutes les attributions qui leur sont dévolues par le président en titre, le président empêché.

ART. 21. — Nul ne peut pénétrer porteur d'armes apparentes ou cachées dans la salle du scrutin, sous les membres de la force publique légalement requis.

CHAPITRE II

Dépouillement et recensement des votes

ART. 22. — Immédiatement après la clôture du scrutin, il sera procédé au public, dans chaque bureau, au dépouillement des votes.

ART. 23. — La désignation des scrutateurs est faite dans les conditions prévues pour les élections municipales. Les membres du bureau des partis ou groupements ayant participé à la campagne électorale peuvent désigner des scrutateurs. Toutefois, excepté en cas de partis ou groupements qui sont déjà représentés sur le bureau des scrutateurs.

ART. 24. — Si le nombre des enveloppes est plus ou moins grand que celui des émargements, il en est fait mention au procès-verbal.

Si une enveloppe contient plusieurs bulletins, le vote est nul quand les bulletins portent des mêmes contre-indications. Les bulletins multiples ne comptent que pour un seul quand ils portent la même réponse.

Les bulletins de vote autres que ceux fournis par l'Administration, les bulletins tronqués, dans l'urne sans enveloppe ou dans une enveloppe non réglementaire, les bulletins ou enveloppes portant des signes ou inscriptions n'entrent pas en compte dans le résultat du dépouillement. Ils sont annexés au procès-verbal ainsi que les enveloppes non réglementaires et contresignés par les membres du bureau de vote.

ART. 25. — Les procès-verbaux des résultats relevés au double exemplaire seront signés par les membres du bureau. L'un de ces procès-verbaux sera conservé par le Préfet. L'autre sera adressé à la Commission départementale de contrôle.

ART. 26. — La Commission départementale de contrôle totalise les résultats obtenus dans l'ensemble des communes du département. Elle en dresse un procès-verbal qui est adressé à la Commission centrale de contrôle.

ART. 27. — La Commission centrale de contrôle opère le recensement général des votes et annonce dès qu'elle le juge possible les résultats provisoires de la consultation.

ART. 28. — Sur tous les points non réglés par les articles 13 à 27, les dispositions prévues pour les élections municipales en Algérie sont applicables au scrutin d'autodétermination.

ART. 29. — La liberté et la sincérité de la consultation sont assurées par le contrôle d'une commission centrale et de commissions départementales, sous l'autorité de l'Exécutif provisoire.

Titre IV

Du contrôle de la consultation

CHAPITRE PREMIER

Composition des organes de contrôle

ART. 30. — La Commission centrale de contrôle comprend :

— un président,

Institution d'un tribunal de l'ordre public

Ministère de la justice

DÉCLARATIONS GOUVERNEMENTALES RELATIVES A L'ALGÉRIE

Déclaration générale

Le peuple français a, par le référendum du 8 janvier 1961, reconnu aux Algériens le droit de choisir, par voie d'une consultation au suffrage direct et universel, leur destin politique par rapport à la République française.

Les pourparlers qui ont eu lieu à Evian du 7 mars au 18 mars 1962 entre le gouvernement de la République et le F.L.N. ont abouti à la conclusion suivante.

Un cessez-le-feu est conclu. Il sera mis fin aux opérations militaires et à la lutte armée sur l'ensemble du territoire algérien le 19 mars.

Les garanties relatives à la mise en œuvre de l'autodétermination et l'organisation des pouvoirs publics en Algérie pendant la période transitoire ont été définies d'un commun accord.

La formation, à l'issue de l'autodétermination d'un Etat indépendant et souverain paraissant conforme aux réalités algériennes et, dans ces conditions, la coopération de la France et de l'Algérie répondant aux intérêts des deux pays, le gouvernement français estime avec le F.L.N. que la solution de l'indépendance de l'Algérie en coopération avec la France est celle qui correspond à cette situation. Le gouvernement et le F.L.N. ont donc défini d'un commun accord cette solution dans des déclarations qui seront soumises à l'approbation des électeurs lors du scrutin d'autodétermination.

CHAPITRE I

De l'organisation des pouvoirs publics pendant la période transitoire et des garanties de l'autodétermination

CHAPITRE II

De l'indépendance et de la coopération

A. — De l'indépendance de l'Algérie

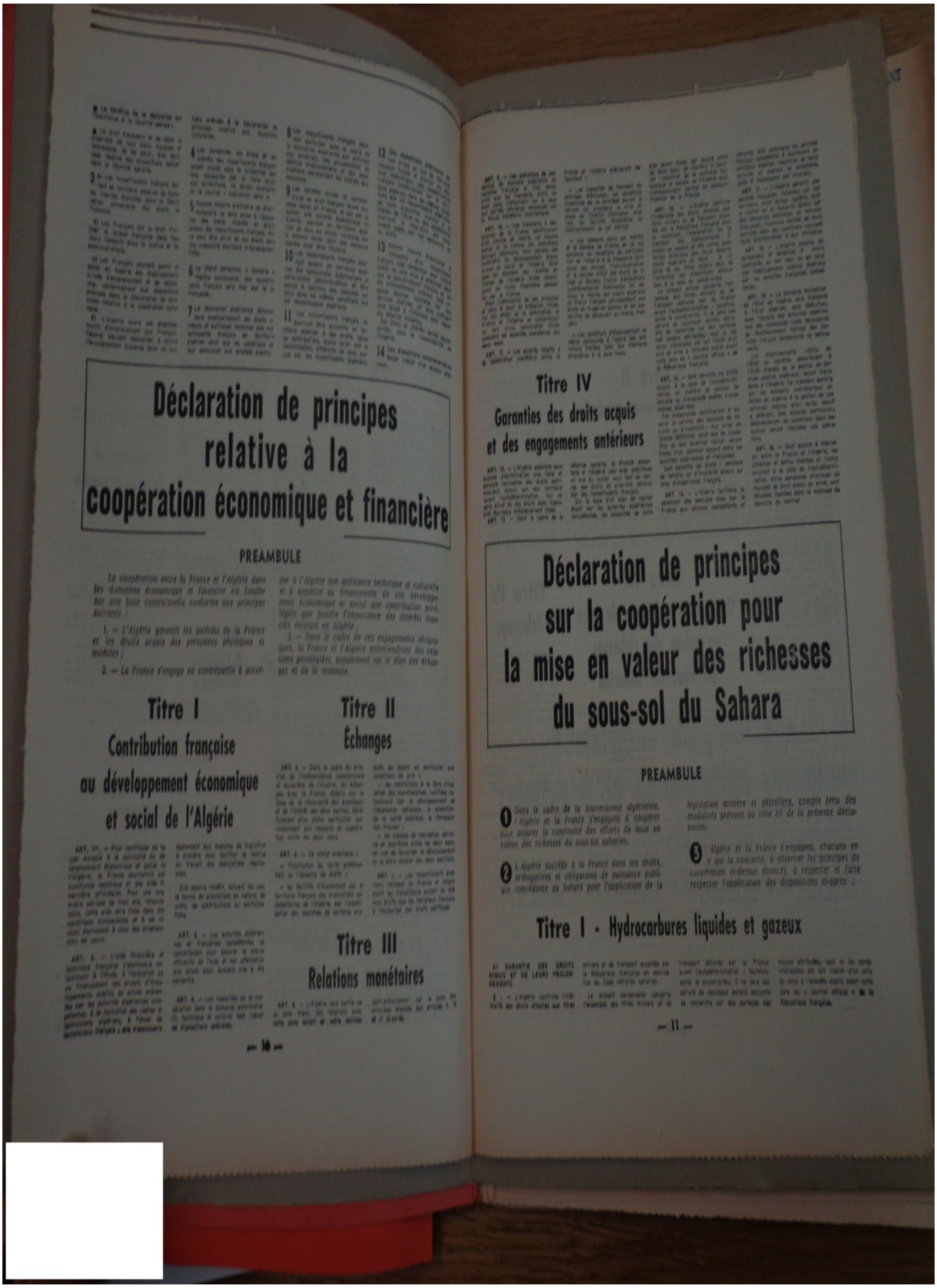

Déclaration de principes relative à la coopération économique et financière

PREAMBULE

La coopération entre la France et l'Algérie dans les domaines économique et financier est fondée sur une base contractuelle conforme aux principes suivants :

1. — L'Algérie garantit les intérêts de la France et les droits acquis des personnes physiques et morales ;

2. — La France s'engage en contrepartie à accorder à l'Algérie son assistance technique et culturelle et à apporter au financement de son développement économique et social une contribution privilégiée que justifie l'importance des intérêts français existant en Algérie ;

3. — Dans le cadre de ces engagements réciproques, la France et l'Algérie entretiendront des relations privilégiées, notamment sur le plan des échanges et de la monnaie.

Titre I
Contribution française au développement économique et social de l'Algérie

Titre II
Échanges

Titre III
Relations monétaires

— 10 —

Titre IV
Garanties des droits acquis et des engagements antérieurs

Déclaration de principes sur la coopération pour la mise en valeur des richesses du sous-sol du Sahara

PREAMBULE

1. Dans le cadre de la souveraineté algérienne, l'Algérie et la France s'engagent à coopérer pour assurer la continuité des efforts de mise en valeur des richesses du sous-sol saharien.

2. L'Algérie succède à la France dans ses droits, prérogatives et obligations de puissance publique concédante au Sahara pour l'application de la législation minière et pétrolière, compte tenu des modalités prévues au titre III de la présente déclaration.

3. L'Algérie et la France s'engagent, chacune en ce qui la concerne, à observer les principes de coopération ci-dessus énoncés, à respecter et faire respecter l'application des dispositions ci-après :

Titre I - Hydrocarbures liquides et gazeux

— 11 —

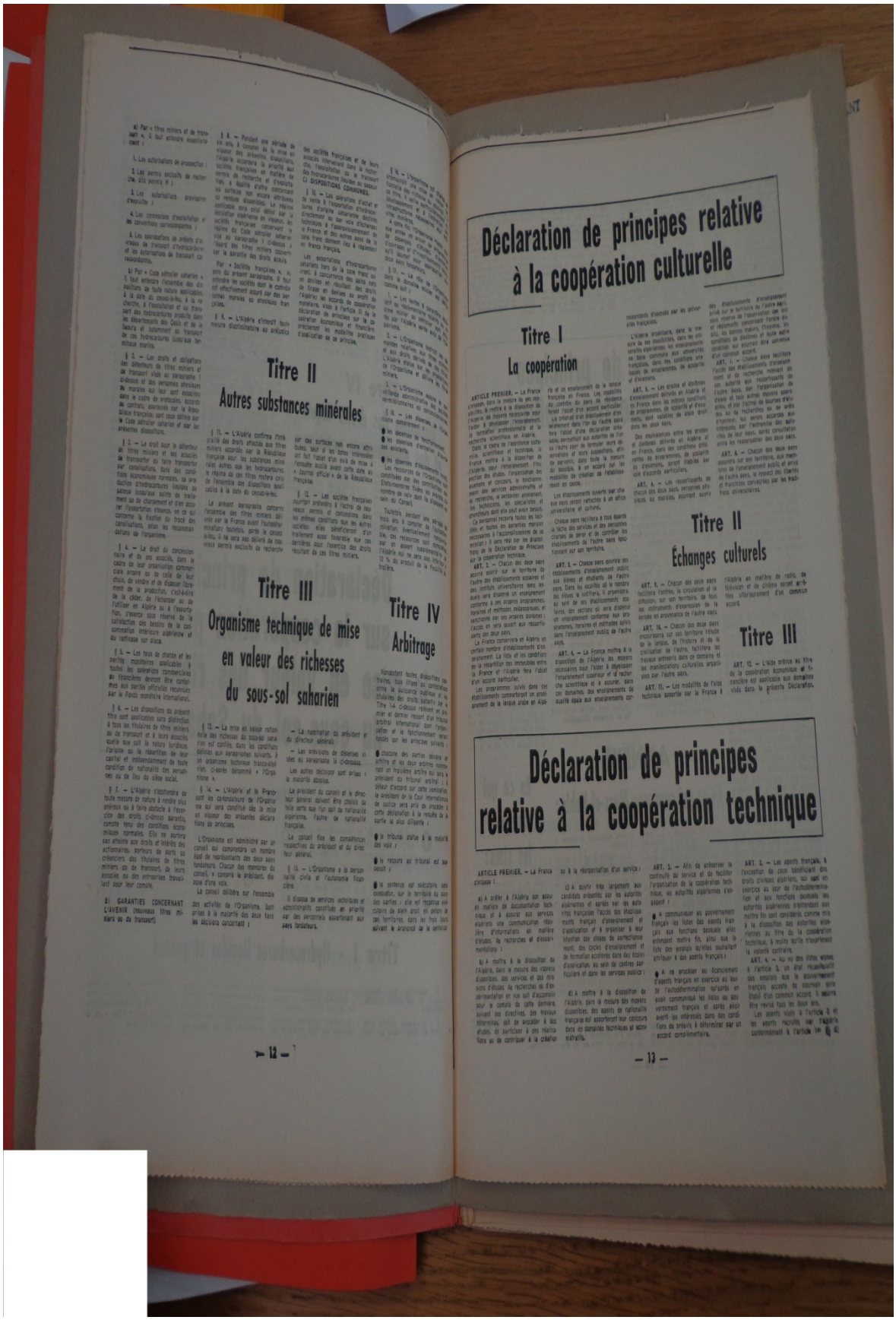

Déclaration de principes relative à la coopération culturelle

Titre I
La coopération

ARTICLE PREMIER. — La France s'engage, dans la mesure de ses possibilités, à mettre à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement, la formation professionnelle et la recherche scientifique en Algérie.

Dans le cadre de l'assistance culturelle, scientifique et technique, la France mettra à la disposition de l'Algérie, pour l'enseignement, l'inspection des études, l'organisation des examens et concours, le fonctionnement des services administratifs et de la recherche, le personnel enseignant, les techniciens, les spécialistes et chercheurs dont elle peut avoir besoin.

Ce personnel recevra toutes les facilités et toutes les garanties morales nécessaires à l'accomplissement de sa mission ; il sera régi par les dispositions de la Déclaration de Principes sur la coopération technique.

ART. 2. — Chacun des deux pays pourra ouvrir sur le territoire de l'autre des établissements scolaires et des instituts universitaires dans lesquels sera dispensé un enseignement conforme à ses propres programmes, horaires et méthodes pédagogiques, et sanctionné par ses propres diplômes ; l'accès en sera ouvert aux ressortissants des deux pays.

La France conservera en Algérie un certain nombre d'établissements d'enseignement. La liste et les conditions de la rétrocession des immeubles entre la France et l'Algérie fera l'objet d'un accord particulier.

Les programmes suivis dans ces établissements comporteront un enseignement de la langue arabe en Algérie et un enseignement de la langue française en France. Les modalités du contrôle du pays de résidence feront l'objet d'un accord particulier.

Le principe d'un établissement d'enseignement dans l'un de l'autre dans les mêmes conditions, fera l'objet d'une déclaration applicable, permettant aux autorités de l'un ou l'autre pays de fermer leurs établissements d'enseignement, afin de rendre, dans toute la mesure du possible, à un accord sur les modalités de création de l'établissement en cause.

Les établissements ouverts par chacune des deux parties seront reflétés à un office universitaire et culturel.

Chaque pays facilitera à tous égards la tâche des services et des personnels chargés de gérer et de contrôler les établissements de l'autre pays fonctionnant sur son territoire.

ART. 3. — Chaque pays ouvrira ses établissements d'enseignement public aux élèves et étudiants de l'autre pays. Dans les académies où le nombre des élèves le justifiera, il organisera, au sein de ses établissements scolaires, des sections où sera dispensé un enseignement conforme aux programmes, horaires et méthodes suivis dans l'enseignement public de l'autre pays.

ART. 4. — La France mettra à la disposition de l'Algérie les moyens nécessaires pour l'aider à développer l'enseignement supérieur et la recherche scientifique et à assurer, dans ces domaines, des enseignements de qualité égale aux enseignements correspondants dispensés par les universités françaises.

L'Algérie organisera, dans la mesure de ses possibilités, dans les universités algériennes, les enseignements de même commune aux universités français, dans des conditions analogues de programmes, de scolarité et d'examens.

Des équivalences entre les grades et diplômes délivrés en Algérie et en France, dans des conditions définies au programme, de scolarité et d'examens, sont valables de deux côté dans les deux pays.

Des équivalences entre les grades et diplômes délivrés en Algérie et en France, dans des conditions définies au programme, de scolarité et d'examens, seront établies par voie d'accords particuliers.

ART. 4. — Les ressortissants de chacun des deux pays pourront suivre librement, sous réserve des dispositions en vigueur, les enseignements des établissements d'enseignement privé sur le territoire de l'autre partie, sous réserve de l'observation des lois et règlements concernant l'ordre public, les bonnes mœurs, l'hygiène, la sécurité, les diplômes et toute autre condition qui pourrait être convenue d'un commun accord.

ART. 5. — Chaque pays facilitera l'accès des établissements d'enseignement et de recherche relevant de son autorité aux ressortissants de l'autre pays, sur l'organisation de stages et tous autres moyens appropriés, et par l'octroi de bourses d'études ou de recherches ou de prêts d'honneur, aux mêmes accordés aux intéressés par l'intermédiaire des services de leur pays, après consultation entre les responsables des deux pays.

ART. 6. — Chacun des deux pays assurera sur son territoire, aux membres de l'enseignement public et privé de l'autre pays, le respect des libertés et franchises consacrées par les traditions universitaires.

Titre II
Échanges culturels

ART. 8. — Chacun des deux pays facilitera l'entrée, la circulation et la diffusion, sur son territoire, de tous les instruments d'expression de la pensée en provenance de l'autre pays.

ART. 10. — Chacun des deux pays encouragera sur son territoire l'étude de la langue, de l'histoire et de la civilisation de l'autre, facilitera les travaux entrepris dans ce domaine et les manifestations culturelles organisées par l'autre pays.

ART. 11. — Les modalités de l'aide technique accordée par la France à l'Algérie en matière de radio, de télévision et de cinéma feront artificiellement l'objet d'un commun accord.

Titre III

ART. 12. — L'aide prévue au titre de la coopération économique et financière est applicable aux domaines visés dans la présente Déclaration.

Déclaration de principes relative à la coopération technique

ARTICLE PREMIER. — La France s'engage :

a) A prêter à l'Algérie son assistance en matière de documentation technique et à assurer aux services algériens une communication régulière d'informations en matière d'études, de recherches et d'expérimentations ;

b) A mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des services et des missions d'études, de recherches ou d'expérimentation en vue soit d'accomplir pour le compte de cette dernière, suivant ses directives, des travaux déterminés, soit de procéder à des études, de participer à des réalisations ou de contribuer à la création ou à la réorganisation d'un service ;

c) A ouvrir très largement aux candidats présentés par les autorités algériennes et agréés par ces autorités françaises l'accès des établissements français d'enseignement et d'application et à organiser à leur intention des stages de perfectionnement, des cycles d'enseignement et de formation accélérés dans des écoles d'application, au sein de centres particuliers et dans les services publics ;

d) A mettre à la disposition de l'Algérie, dans la mesure des moyens disponibles, des agents de nationalité française qui assureront leur concours dans les domaines techniques et administratifs.

ART. 2. — Afin de sauvegarder la continuité du service et de faciliter l'organisation de la coopération technique, les autorités algériennes s'engagent :

● A communiquer au gouvernement français les listes des agents français aux fonctions desquels elles entendent mettre fin, ainsi que la liste des emplois qu'elles souhaitent attribuer à des agents français ;

● A ne procéder au licenciement d'agents français en exercice sur leur de l'autodétermination qu'après en avoir communiqué les noms au gouvernement français et après avoir averti les intéressés dans des conditions de délais à déterminer par un accord complémentaire.

ART. 3. — Les agents français, à l'exception de ceux bénéficiant des droits civiques algériens, qui sont en exercice au jour de l'autodétermination et aux fonctions desquels les autorités algériennes n'entendent pas mettre fin sont considérés comme mis à la disposition des autorités algériennes au titre de la coopération technique, à moins qu'ils n'expriment la volonté contraire.

ART. 4. — Au vu des listes visées à l'article 2, un état récapitulatif des emplois dus le gouvernement français accepte de pourvoir sera établi d'un commun accord ; il pourra être revisé tous les deux ans.

Les agents visés à l'article 3 et les agents recrutés par l'Algérie conformément à l'article [illegible]

Déclaration de principes relative aux questions militaires

ARTICLE PREMIER. — L'Algérie concède à bail à la France l'utilisation de la base aéronavale de Mers-el-Kébir pour une période de 15 ans à compter de l'autodétermination. Ce bail est renouvelable par accord entre les deux pays.

Le caractère algérien du territoire sur lequel est édifiée la base de Mers-el-Kébir est reconnu par la France.

ART. 2. — La base de Mers-el-Kébir est délimitée conformément à la carte annexée à la présente déclaration.

Sur le pourtour de la base, l'Algérie s'engage à accorder à la France en des points précisés sur la carte annexée et situés dans les communes d'El Ancer, Bou Tlelis et Misserghin ainsi que dans les îles Habibas et Plane, les installations et facilités nécessaires au fonctionnement de la base.

ART. 3. — L'aérodrome de Lartigue et l'établissement de l'Arbal délimités par le permètre figurant sur la carte annexée à la présente déclaration seront considérés pendant une durée de 3 ans comme faisant partie de la base de Mers-el-Kébir et seront soumis au même régime.

Après la mise en service de l'aérodrome de Bou-Sfer, l'aérodrome de Lartigue pourra être utilisé comme terrain de dégagement, lorsque les circonstances atmosphériques l'exigeront.

La construction de l'aérodrome de Bou-Sfer s'effectuera en une durée de trois années.

ART. 4. — La France utilisera pour une durée de 5 ans les sites comprenant les installations d'In Ekker, Reggane et de l'ensemble de Colomb-Béchar-Hamaguir, dont le périmètre est délimité dans le plan annexé, ainsi que les stations techniques de localisation correspondantes.

Les mesures temporaires que comporte le fonctionnement des installations à l'extérieur de celles-ci, notamment en matière de circulation terrestre et aérienne, seront prises par les services français en accord avec les autorités algériennes.

ART. 5. — Des facilités de liaison aérienne seront mises à la disposition de la France dans les conditions suivantes :

- Pendant 5 ans sur les aérodromes de Colomb-Béchar, Reggane, In Amguel. Ces terrains seront ensuite transformés en terrains civils sur lesquels la France conservera des facilités techniques et le droit d'escale.
- Pendant 5 ans sur les aérodromes de Bâne et de Boufarik où la France aura des facilités techniques ainsi que des possibilités d'escale, de ravitaillement et de réparations ; les deux pays s'entendront sur les facilités qui seront ensuite consenties sur ces deux terrains.

ART. 6. — Les installations militaires énumérées ci-dessus ne serviront en aucun cas à des fins offensives.

ART. 7. — Les effectifs des forces françaises seront progressivement réduits à partir du cessez-le-feu.

Cette réduction aura pour effet de ramener les effectifs, dans un délai de 12 mois à compter de l'autodétermination, à 80.000 hommes. La rapatriement de ces effectifs devra avoir été réalisé à l'expiration d'un second délai de 24 mois. Jusqu'à l'expiration de ce dernier délai, des facilités seront mises à la disposition de la France sur les terrains nécessaires au regroupement et à la circulation des forces françaises.

ART. 8. — Les annexes ci-jointes font partie intégrante de la présente déclaration.

ANNEXE

En ce qui concerne Mers-el-Kébir :

ARTICLE PREMIER. — Les droits reconnus à la France à Mers-el-Kébir comprennent l'utilisation du sol et du sous-sol, des eaux territoriales de la base et de l'espace aérien survolant.

ART. 2. — Seuls les aéronefs militaires français circulent librement dans l'espace aérien de Mers-el-Kébir, dans lequel les autorités françaises assurent le contrôle de la circulation aérienne.

ART. 3. — Dans la base de Mers-el-Kébir, les populations civiles sont administrées par les autorités algériennes pour tout ce qui ne concerne pas l'utilisation et le fonctionnement de la base.

Les autorités françaises exercent tous les pouvoirs nécessaires à l'utilisation et au fonctionnement de la base, notamment en matière de défense, de sécurité et de maintien de l'ordre, dans la mesure où celui-ci concerne directement la défense et la sécurité.

Elles assurent la police et la circulation de tous engins terrestres, aériens et maritimes. Les missions de gendarmerie sont assurées par la prévôté militaire.

ART. 4. — L'installation de nouveaux habitants sur le territoire de la base pourra faire l'objet des restrictions nécessaires par accord entre les autorités françaises et les autorités algériennes.

Si des circonstances rendant l'évacuation de tout ou partie de la population civile pouvaient être prescrite par les autorités algériennes à la demande de la France.

ART. 6. — Tout individu qui trouve l'entre, dans la mesure où il porte atteinte à la défense et à la sécurité de la base, est remis par les autorités françaises aux autorités algériennes.

ART. 7. — Les aéronefs militaires français utilisant ou se trouvant aux abords de l'espace aérien relevant de la souveraineté algérienne se conformeront aux règles de la circulation aérienne générale établies par les autorités algériennes.

ART. 8. — Les aéronefs militaires français utilisant ou se trouvant aux abords de l'espace aérien relevant de la souveraineté algérienne se conformeront aux règles de la circulation aérienne générale établies par les autorités algériennes.

ART. 9. — Les autorités algériennes donnent à tous les aéronefs français l'aide et la protection accordées à leurs propres forces aériennes. Elles garantissent à ces derniers le droit de transiter en conditions brèvues par la Déclaration de principes relative à la coopération économique et financière.

Ces agents français ne peuvent en aucun cas faire l'objet d'une saisie administrative ou d'une mesure motivée à la disposition de leur gouvernement, ils ne peuvent être saisis sans leur consentement exprès par leur gouvernement.

ART. 10. — Les propriétés, droits et intérêts des ressortissants français en Algérie ainsi que des sociétés contrôlées par ces derniers seront respectés. Leur propriétaire ne peut être exproprié que pour cause d'utilité publique légalement constatée et moyennant une juste et préalable indemnité fixée d'accord parties.

ART. 11. — Les mesures prises en matière de sécurité sociale à l'égard des travailleurs français en Algérie ne pourront être moins favorables que celles dont ils bénéficient au moment de la signature de la présente déclaration.

En ce qui concerne les sites :

ART. 11. — Dans les sites visés à l'article 4 de la Déclaration de principes, la France maintient la sécurité, les installations, et entretient les équipements et matériaux techniques qui lui sont nécessaires.

ART. 12. — Les autorités françaises peuvent dans les aéroplanes de Reggane, Colomb-Béchar, In Amguel, maintenir le personnel, entretenir les blocks, les installations, équipements et matériels techniques qu'elles jugent nécessaires.

ART. 13. — Tout individu se trouvant sans titre ou troublant l'ordre public dans les sites et aérodromes ci-dessus est remis aux autorités algériennes par les autorités françaises.

En ce qui concerne les facilités aériennes :

ART. 14. — Les aéronefs militaires français utilisant ou se trouvant aux abords de l'espace aérien relevant de la souveraineté algérienne se conformeront aux règles de la circulation aérienne générale établies par les autorités algériennes.

ART. 15. — Les aéronefs militaires français utilisant ou se trouvant aux abords de l'espace aérien relevant de la souveraineté algérienne se conformeront aux règles de la circulation aérienne générale établies par les autorités algériennes.

ART. 16. — Les services météorologiques français et algériens coordonnent en prévoit mutuellement au sol.

En ce qui concerne les facilités de circulation terrestre :

ART. 17. — Les éléments constitutifs des forces françaises et tous les matériels y afférents ainsi que les membres isolés des forces, circulent librement sur le territoire entre tous les points et stationnent des forces, en utilisant les moyens ferroviaires ou routiers existant en Algérie.

Les déplacements importants se font avec l'accord des autorités algériennes.

En ce qui concerne les facilités de circulation maritime :

ART. 19. — Les bâtiments publics français transportant des personnels et des matériels militaires auront accès à certains ports algériens. Les modalités d'application seront réglées entre les deux gouvernements.

ART. 20. — L'accès de navires de guerre français à des ports algériens fera l'objet d'accords particuliers.

En ce qui concerne les télécommunications :

ART. 21. — La France a le droit d'exploitation exclusive des moyens de télécommunications de la base de Mers-el-Kébir et des installations implantées dans les oasis sahariennes et dans les sites visés à l'article 4 de la Déclaration. Elle traitera directement des attributions de fréquences avec l'Union internationale des télécommunications.

ART. 22. — Les forces françaises peuvent utiliser pour leurs liaisons les circuits téléphoniques et télégraphiques de l'Algérie, et en particulier les faisceaux hertziens d'interconnexion suivants :

— Oran-Bône, avec les relais de Chréa, Saïda, Kef-el-Akhal et Bou-Zizi ;

— Oran Colomb-Béchar, avec les relais de Saïda, Mecheria-Aïn-Sefra.

Des accords ultérieurs fixeront les conditions d'utilisation des installations techniques correspondantes.

En ce qui concerne le statut des forces en Algérie :

ART. 23. — Sont désignés pour l'application du présent statut par le terme Membres des forces armées françaises :

a) Les militaires des trois armées en service et transit ou en permission en Algérie ;

b) Le personnel civil employé, à titre statutaire ou contractuel par les forces armées françaises à l'exclusion des nationaux algériens ;

c) Les personnes à la charge des individus ci-dessus visés.

ART. 24. — Les membres des forces françaises entrent en Algérie et en sortent sur la présentation des seules pièces suivantes :

— Carte d'identité nationale ou militaire, ou passeport ;

— Pour les personnes civiles, carte d'identité et attestation d'appartenance aux forces françaises.

Ils circulent librement en Algérie.

ART. 25. — Les unités et détachements constitués sont astreints au port de l'uniforme. Le force de ville des isolés fera l'objet d'un règlement ultérieur.

Les membres des forces armées en détachement seront autorisés au port d'armes apparentes.

En ce qui concerne les dispositions judiciaires :

ART. 26. — Les infractions commises par des membres des forces armées, soit au service de la force armée, soit au préjudice de la force armée, relèvent des autorités françaises, sauf dans les cas où les infractions commises en Algérie, notamment en matière d'ordre public, quant de la compétence des juridictions militaires françaises. Les autorités françaises peuvent y renoncer. Les autorités algériennes sont informées de la suite donnée aux plaintes et notes infractions.

ART. 27. — Les personnes de nationalité algérienne, auteurs d'infractions commises à l'intérieur des enceintes, sont remises sans délai, en vue de leur jugement, aux autorités algériennes.

ART. 28. — Toute infraction non visée à l'article 26 ci-dessus est de la compétence des tribunaux algériens.

Les deux gouvernements peuvent toutefois renoncer à exercer leur droit de juridiction.

ART. 29. — Les membres des forces françaises détenus devant les juridictions algériennes et dont la détention est jugée nécessaire sont maintenus dans les locaux réintégrations désignés par les autorités françaises.

Ils sont remis, sur leur demande, aux autorités militaires françaises.

En ce qui concerne les dispositions d'ordre économique et financier :

ART. 31. — Les forces armées françaises et les membres de ces forces peuvent se procurer sur place les biens et services leur étant nécessaires, dans les mêmes conditions que les nationaux algériens.

ART. 32. — Les autorités militaires françaises peuvent disposer d'un service de Poste aux Armées et d'une agence militaire.

ART. 33. — Les dispositions fiscales seront réglées par des accords ultérieurs.

Déclaration de principes relative au règlement des différends

La France et l'Algérie résoudront les différends qui viendraient à surgir entre elles par des moyens de règlement pacifique. Elles auront recours soit à la conciliation soit à l'arbitrage. A défaut d'accord sur ces procédures, chacun des deux Etats pourra saisir directement la Cour internationale de justice.

M.A.E., S.E.A.A. 127, conclusion d'Evian accord et textes d'application

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع

أولا : الوثائق الأرشيفية.

- **أرشيف وزارة الدفاع الفرنسية (المصلحة التاريخية للجيش البري الفرنسي SHAT :**

1- **SHAT, 1H2467, D1** ,le plan français,1ER étude / compagnes menées contre le plan français du générale De Gaulle sur l'Algérie,- campagne menée par le G.P.R.A contre le plan français, 24 novembre 1959.

2- **SHAT, 1H2467, D1** , le plan français , 2eme étude compagne susceptible d'être menée pour la réussite du Plan Français du générale de Gaule sur l'Algérie, pièce N° 2, 24 novembre 1959

3- **SHAT, 1H2467, D1** , Eléments d'une campagne pour le plan français , pièce n° 5, détermination des slogans des milieux à touché, 24 novembre 1959

4- **SHAT, 1H2467, D1** ,Bilan des discisions intervenues et des affairessoumises au ouvoir centrale du 13 mai au 19 décembre 1958 .

5- **SHAT, 1H2467, D1** , allocution prononcée au Pala de l'Elysée parle général de Gaulle le 29 janvier 1960

6- **SHAT, 1H2467, D1 , D6** : documentation concernant essentiellement le cessez-le-feu, 1961- 1962

7- **SHAT, 1H2568**, synthèse trimestrielle d'activité, note àl'attention de monsieur le colonel chef du 3e bureau,/ EMSI

8- **SHAT, 1H2568**, Organisation des E.M.S.I., 1957- 1962.

9- **SHAT, 1H2568**, déclaration du général Salan à la Voix du Nord 9 juin 1958.

10- **SHAT, 1H2568**, Note de service , plan de Constantine , 4 aout 1959.

11- **SHAT ,1H1117** : le FLN et le referendum en Algérie.

12- **SHAT,1H1093,D2** : le cabinet du ministre résidant , les titres d'ouvrage et de brochures qu'il a diffusé depuis 15 mois.

13- **SHAT,1H1093,D2** ,Bulletin de service de l'information du gouvernement général de l'Algérie , 28 mai 1957

14- **SHAT,1H1093**,Bulletin de service de l'information du gouvernement général de l'Algérie , 14 mai 1957

15- **SHAT,1H1093**, Bulletin de service de l'information du gouvernement général de l'Algérie , 3 mars 1957

16- **SHAT,1H1093**, Bulletin de service de l'information du gouvernement général de l'Algérie , 19 février 1957

17- **SHAT,1H1093**, Bulletin de service de l'information du gouvernement général de l'Algérie , 12 février 1957

18- **SHAT,1H1093,D4:** académie des sciences coloniales, les problème d'Afrique du Nord, séance du 17 février 1956, le problème algérien, par Louis Milliot, professeur à la faculté de droit de Paris.

19- **SHAT,1H1093,D4**, Jacques Carret, le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, imprimerie officielle , Alger, 1959

20- **SHAT,1H1093,D4**, Jacques Carret , déférents aspects de l'islam Algérien, le maraboutique et les confréries religieuses musulmanes en Algérie.

21- **SHAT,1H1093,D4**, sur les évènements et le problème Algérien , lettre d'un groupe d'enseignants à leur collègues d'Algérie, Alger le 23 janvier 56

22- **SHAT,1H1093,D4**, Jacques Carret, le reformisme en islam ; l'association des oulama d'Algérie, décembre 1959

23- **SHAT ,1H2570, D1** ,attribution de la médaille de la santé publique à des médecins militaires, pratiquant l'assistance médicale gratuite 1958-1959

24- **SHAT ,1H2570, D1** , Fonctionnement de l'assistance médicale , 1957-1959

25- **SHAT ,1H2570, D1** , effectifs médecins, 1957- 1958

26- **SHAT ,1H2570, D4** documentation enseignement, 1956- 1958, recensement, des étudiants des facultés d'Alger et des élèves des établissement d'enseignement public de l'académie d'Alger, année scolaire 1956- 1957.

27- **SHAT ,1H2570, D4**, sélection d'articles de presse.

28- **SHAT ,1H2570, D4** , contribution de l'armée à l'enseignement publique 1957- 1960.

29- **SHAT ,1H2570 , D5**,Action culturelle , 1959- 1962-projet de : groupe d'action culturelle.

30- **SHAT,1H1101, D2** , les français de statut coranique dans les unités militaires ou paramilitaire à la fin de 1957

31- **SHAT ,1H2570, D1** , Données démographiques concernant l'A.F.N, 16 mai 1958.

32- - **SHAT,1H1101, D3** , note d'information sur l'évolution de la situation en Afrique du nord,26 décembre- 15 fevrier1958.

33- **1H2022, D1**, lutte contre O.P. A urbain,17 decembre 1960.

34- **1H2022, D2**, graphique sur les groupes d'autodéfense , l'assistance médicale gratuite la scolarisation.

35- **1H2504,D1**,la femme musulmane, mars, juin, 1956 .

36- **SHAT,1H2504,D1** ,note sur la politique du contact, Alger, le 22 juillet 1955.

37- **SHAT,1H2504,D1**,Vous connaissez l'Algérie, 1956

38- **SHAT,1H2504,D1**, les institutions sociales, 195- 1956.

39- **SHAT,1H2504,D2** ,propagande par l'image ,janvier- aout 1956.

40- **SHAT,1H 2567, D2**,mouvement chrétien pour la paix, 1960.

41- **SHAT,1H 2567, D2** ,fédération des association familiales rurales d'Algérie.

42- **SHAT,1H2697,D1** ,publication interdites dans les locaux militaires, 1avril 1960 .

43- **SHAT, 1H2088,D2** ,message hebdomadaires de renseignements psychologique, 28.05.1961/21.9.1961.

44- **SHAT,1H2697,D3** ,note de service , visites des journaliste àl'occasion du référendum, Alger 19 Aout 1958

45- **SHAT,1H2403,D2** ,organigramme du commandement et de l'état-major, note de service création d'un 5eme bureau,11,janvier1957.

46- **SHAT,1H2403,D2**, organisation de commandement et de l'état- major, 1957.

47- **SHAT, 1H2088, D1**, bulletin d'information N°4 , du 16 au 31 Avril 1961

48- **SHAT,1H2403,D2,** 5em bureau – réorganisation.

49- **SHAT,1H2403,D2**, organisation du bureau psychologique, octobre 1956

50- **SHAT,1H2403,D2** , bureau régional d'action psychologique, organisation interne, 4 -9 -1955

51- **SHAT,1H2403,D2**, organigramme du service psychologique, 10-2-1956

52- **SHAT,1H2403,D1**organisation + du service psychologique,14 decembre1955.

53- **SHAT,1H2403,D1**, création d'un organisme d'action psychologique, 1955.

54- **SHAT,1H2403,D1**directives pour l'établissement de document de rens-psycho 1961,

55- **SHAT,1H2403,D1**, liste des ouvrages de la bibliothèque du 5e bureau 1959.

56- **SHAT, 1H2088, D3**, insoumission – désertion- aide au FLN

57- **SHAT,1H2088,D4** , action sur les milieux féminins en Algérie, 27 mars 1960 .

58- **SHAT,1H2569,D1** ,E.M.S.I corps d'armée d'Oran, 1960.

59- **SHAT,1H2569,D1** , avis de l'état major du 5° bureau aux chef des EMSI

60- **SHAT,1H2569,D1** , Implantation des équipes et personnel , constantine 1957- 1962.

61- **SHAT,1H2569,D1** , EMI synthèse d'activité mensuel, 1958- 1961.

62- **SHAT,1H2569,D1** , synthèse trimestrielle d'ativité des EMSI 1959- 1962

63- **SHAT,1H1207,D1** ,commission de réforme des S.A.S.

64- **SHAT,1H1207, D1** ,note d'étude sur quelque principes directeurs d'une réforme des S.A.S.

65- **SHAT,1H1207** D3 , note concernant le renforcement administratif dans les grandes villes.

66- **1H1207,D3** ,note concernant le renforcement administratif dans les grandes villes.

67- **SHAT,1H1207, D3** , instruction aux chefs de sections administratives urbaines, 27 janvier 1957.

68- **SHAT,1H2538, D3** ,la France et la guerre révolutionaire- technique de la pacification, lés principe de la révolution SD.

69- **SHAT**,**1H2538**, **D1** ,participation de l'armée à l'œuvre de pacification 1955-1957.

70- **SHAT,1H2538,D1** ,participation de l'armée à l'œuvre pacifique, 1955-1957, instruction pour la pacification en Algérie.

71- **SHAT,1H1207, D 3,**commandement supérieur interarmées X^{e} région militaire bureau psychologique – guide pratique de pacification.

72- **SHAT, 1H2539, D1** ,participation de l'armée aux taches de pacification, 2^{e} semestre 1958.

73- **SHAT,1H2460,D1** ,connaissance de l'Algérie , bi-mesuel, n°10, 15 mars 1956.

74- **SHAT,1H2460,D1**, état d'esprit de la population musulmane, 1956-1961.

75- **SHAT,1H2460,D1**, plan d'action psychologique , Constantine ; le 19 decembre 1959

76- **SHAT, 1H2504, D1** ,service de documentation du bureau psychologique de la 10e région militaire- contacts- , octobre 1956.

77- **SHAT, 1H1112,D4** ,**notice sur le Mzab,1961**

78- **SHAT, 1H1112, D2** ,notice sur les confréries religieuses en Algérie 1961- 1962.

79- **SHAT, 1H1112,D3** ,ministère de l'intérieur , direction des affaires d'Algérie, projet de réforme du statut personnel de la femme musulmane et de la femme kabyle en Algérie, juin 1957.

80- **SHAT,1H2090,D2** ,contribution de l'armée à l'œuvre de pacification, septembre – décembre 1961 , janvier- février 1962.

81- **SHAT,1H2090,D2** , Activités de contact armée , population, 1962 .

82- **1H 1117/3**,extraits de discours du Général De Gaule et de quelques personnalités.

83- **SHAT,1H1147, D1** ,Mlle Sid Cara : femme musulmane.

84- **SHAT,1H1147, D1**, renforcement de la loi sur le divorce, fevrier 1959

85- **SHAT,1H1147, D1** , Monsieur Goues Lakhdar, chef de la confrérie El-Amaria en A.F.N.déclare au sujet de l'évolution de la femme musulmane.

86- **SHAT,1H1147, D1**, Saarbruecker Zeitung, Munich 21.02.1959,de nouveaux droits pour les algériennes.

87- **SHAT,1H1147, D1**, le nouveau statut de la femme algérienne et les principe de l'Islam.

88- **SHAT,1H1147, D1** , l'ordonnance du 4 fevrier 1959 et l'évolution de la femme musulmane en Algérie.

89- **SHAT,1H1147, D1** , procès- verbal de la reunion interministrielle tenue au seccretariat général à la présidence du conseil pour les affaires Algériennes le jeudi 18 septembre 1958.

90- **SHAT,1H1147, D1** ,Saarbruecker Zeitung, Munich 21.02.1959,de nouveaux droits pour les algériennes.

91- **SHAT,1H1147, , D3** , le nouveau statut de la femme algérienne et les principe de l'Islam.

92- **SHAT1H1147,D4** , membres titulaire du C.S.P.S, 30 mars 1960

93- **SHAT,1H1147, D3** ,la lutte contre les bidonvilles en métropole

94- **SHAT 1H1147,D4** ,nomination sur titres de français musulmants d'Algerie, décembre 1958.

95- **SHAT 1H1147,D4** , arrêté portant désignation des membres titulaires du conseil supérieure de la promotion sociale en Algérie , 30 mars, 1960.

96- **SHAT 1H1558- D2** ,fiches de renseignements sur l'état d'esprit des population- partis et mouvements politique , M.N.A 1956- 1959.

97- **SHAT 1H2695 ,D3** ,élections législatives 1958France –observateur Les candidats du dernier quart d'heure, 13, novembre1958.

98- **SHAT 1H2695, D2** ,action sur les conseillers municépaeux, 1960

99- **SHAT 1H2695,D1**,dossier MP13 : synthèse rapide d'une mission effectuée a Paris du 3 au 18 -12-1959.

100- **SHAT 1H2695, D1**,Rapport sur l'Algérie présenté par Ali Mallem, député –maire de Batna- les données du problème.

101- **SHAT 1H2695, D1** , mouvement et partis 1959- 1960.

102- **SHAT 1H1206, D1** ,Inspection Générale des Affaires Algériennes , circulaire d'application du décret N° 59-019 du 2 septembre 1959 relatif aux fonction des chefs de S.A.S en matière civil, Alger le 24 octobre 1959.

103- **SHAT 1H1206, D1**, commandement supérieure des forces en Algérie, état-major interarmées, 3em bureau, réorganisation des S.A.S, 10 aout 1961.

104- **SHAT 1H1206,D1**,les sections administratives spécialisées et les officiers des affaires algériennes , Alger, mai 1957.

105- **SHAT 1H1206**, **D1**, directive de monsieur le délégué du gouvernement aux autorités civiles et militaire sur le role et la mission des officiers des Affaires Algériennes , Alger le 18 mai 1959.

106- **SHAT 1H2537, D4** ,compagnes diverses 1959-1961, la fraternité Franco-Musulmane ,mars 1961.

107- **SHAT 1H3092, D1**,**principales** organisation économique syndicales culturelles du département d'Oran, mai 1959.

108- **SHAT 1H1128,D6** , brochure documents algériens série, politique, N°2.916.

109- **SHAT 1H1128,D6**, brochure documents algériens, série politique, N° 5.121.

110- **SHAT 1H1128, D2** ,brochures articles de presse française ou étrangère sur l'Algérie, 1957- 1961.

111- **SHAT 1H1128, D1** ,la situation démographique de l'Algérie en 1954, document Algériens série sociale, n°46,25 mai 1955.

112- **SHAT 1H1128, D1**, la formation universitaire des élites algériennes, document Algériens série sociale, n°49,15 aout 1956.

113- **SHAT 1H1128, D1**,l'année scolaire 1957- 1958, Document Algériens série sociale, n°51 .

114- **SHAT 1H1128, D1**,l'émigration en France des musulmans d'Algérie, par : Jean-Jacques Rager, Document Algériens , Alger 1956.

115- **SHAT 1H1101,D1**,le budget de la rebellions pour 1958, 18 avril 1958.

116- **SHAT 1H3101,D1** , note sur la population en Algérie en 1960.

117- **SHAT 1H4783,D3** ,scolarisation, enseignement au Sahara, 1957- 1961

118- **SHAT 1H4783,D2**, campagne d'information au sujet de l'application de l'ordonnance du 4 fevrier 1959- 24 juillet 1959.

119- SHAT **1H4783,D2**, note au sujet de la réforme de la justice musulmane en Algérie , 12 juillet 1959.

120- **1H4783,D2**, note de service campagne sur l'orddonnance de 4-2-59, deuxième phase, 9 octobre 1959.

121- **SHAT 1H1479 D1** : lutte contre l'Organisation Rurale et Urbaine(l'O .R.U) du F.L.N.

122- **SHAT 1H2473,D1** ,voyage Debré, 9-11/02/1959.

123- **SHAT 1H1749 D2** ,opinion française sur le problème Algérien1956-1960.

124- **SHAT 1H2461,D1** ,action sur la femme musulmane 1957- 1958.

125- **SHAT 1H2461,D1** , la femme algérienne dans la revolution1957.

126- **SHAT 1H2461,D1**, Action des E.M.S.I sur les femmes musulmanes 20 mai 1958-mars 1962.

127- **SHAT 1H2461,D1**, action sur la femme musulmane , révolution-émancipation éducation1958.

128- **SHAT 1H2461, D2** ,propagande sur la population tracts, un exemplaire de l'action psychologique en langue arabe, 24 décembre 1957.

129- **SHAT1H 1117/D4** ,délégation général du gouvernement , commandement supérieur interarmées pour la 10° région militaire, Etat Major 5° bureau , Etude sur l'opinion publique , Alger, 20 Aout 1958.

130- **SHAT1H 1117/D3** ,principes de l'action a mener dans les centres d'education et de rééducation.

131- **SHAT1H 1107/D3**,statistique générale de l'Algérie , 12, rue Bab-Azoune- Alger, 1959-1960.

132- **SHAT1H 1107/ D2** ,G.G.A , direction des services économiques, service central de statistique , statistique comparée des recensements quinquennaux de la population algérienne en 1936 et en1931, mars 1937.

133- **SHAT 1H3092/D3**, mouvement national algérien, bulletin d'information, mars 1962.

- **الأرشيف الوطني الفرنسي / المركز التاريخي للأرشيف الوطني C.H.A.N بباريس سلسلة AG/5(1) :**

1. **AG/5(1)1864**, situation syndicale en Algérie, 12 avril 1962.
2. **AG/(1)/1864** ,Association Nationale Pour le soutien de l'Action du Général de Gaulle , Délégation permanente pour l'est Algérien , 13 novembre, 1960.
3. **AG/(1)/1864**,le renouveau de l'amicale générale des travailleurs Algériens, paris le 24 mai 1961.
4. **AG/(1)/1864** , une note concernant la situation syndicale en Algérie ; 13 avril 1962.
5. **AG/5(1)1864**, Exposé de monsieur A. Daoudi sous préfet, secrétaire générale du conseil supérieur de la promotion sociale en Algérie.- 23janvier 1962.

6. **AG/5(1)1864**, conseille supérieure de promotion sociale en Algérie / promotion des élites locales dans la fonction publique. Raports présentés par H. Roth,chef de service de la fonction publique les 29 décembre 1960 et 6 juin 1961.
7. **AG/5(1)1864**, discussion devant le Senat, séance du 26 novembre 1959du projet de loi concernant la promotion sociale en Algérie, 7-12-1959.
8. **AG/5(1)1864**,Note relative a la promotion musulmane en Algérie, 18-1-1960
9. **AG/5(1)1864**,promotion sociale en Algérie , 20 janvier, 1960.
10. **AG/5(1)1864**,note la promotion sociale en Algérie, 12-4-1960.
11. **AG/5(1)1857,** Situation de l'Algérie dans les domaines économique et social, juin 1960.
12. **AG/5(1)1857**, Enquête sur l'habitat en Algérie ,1958- 1959 ,par le service de l'habitat, direction des travaux, publique et des transports , délégation générale du gouvernement en Algérie.
13. **AG/5(1)1857**, constructions de routes civiles (chemins construits par militaires exclus).
14. **AG/5(1)1857** ,construction/ demandes autorisation de batir accordées pour 58 communes.
15. **AG/5(1)1857**, discours prononce par le général De Gaule le 3octobre 1958 à Constantine
16. **AG/5(1)1857**, la semaine en Algérie du 20 au 26 juin 1960 , N°89, allocution de M. Paul Delouvrier, délégué général , à la Région économique(que présidait M. le sénateur Schiaffino) , le 28 juin 1960,
17. **AG/5(1)1857**,Une déclaration de M. Michel Debre , premier ministre , 28 juin 1960, Actualité.
18. **AG/5(1)1857**, Algérie 1960, l'ambition du plan de constantine, l'analyse de Paul Delouvrier.

19. **AG/5(1)1857**, conférence de presse de M.André Jacomet , secrétaire général de la délégation générale du gouvernement , 23 mai 1960.

20. **AG/5(1)1857**, conférence de presse de M. Paul Delouvrier , le 31 mars 1960 , au conseil supérieur du plan.

21. **AG/5(1)/1800**, référendum d'autodétermination, résultats , 1er juillet 1962 : traduction du message chiffré N° 7317 /7318, consultation d'autodétermination, 17-05-1962.

22. **AG/5(1)/1800** , projet de Note : décret portant convocation ? des électeurs d'Algérie en vue de leur participation au referendum d'autodétermination, 18.05.62.

23. **AG/5(1)/1800** , décret portant convocation ? des électeurs d'Algérie en vue de leur participation au référendum d'autodétermination en Algérie et fixant le texte des questions auxquelles les électeurs auront à répondre.

24. **AG/5(1)/1800** , référendum d'autodétermination, résultats , 1er juillet 1962 : question à poser aux électeurs lors du scrutin d'autodétermination 30 mai 1962.

25. **AG/5(1)/1800** , manifeste du parti du peuple algérien sur le scrutin d'autodétermination du 1er juillet 1962- 25 juin 1962.

26. **AG/5(1)/1800**, la délégation générale vous parle , 9 mars 1962.

27. **AG/5(1)/1800** , la délégation générale en Algérie , compagne psychologique de préparation de cessez-le-feu, Le Rocher Noire , 22 mars 1962.

28. **AG/5(1)/1800** , suggestion pour une représentation de la politique française dans l'affaire Algérienne, 26.01.62.

29. **CHAN, AG/5(1) 1745**, planification économique 1958- 1961- rapport d'information présenté par la délégation de la commission sénatoriale des affaires économique et du plan (7-15 avril 1960) ARN1.

30. **CHAN, AG/5(1) 1745**, directives pour l'élaboration et la mise en œuvredu plan quinquennal de développement économique et sociale de l' Algérie.

31. **CHAN, AG/5(1) 1745**,le programme économique et social de constantine , décembre 1958.

32. **CHAN, AG/5(1) 1745**, Délégation générale en Algérie Affaires politique et information , conférence de presse de monsieur le délégué général , 18 décembre 1961.

33. **CHAN, AG/5(1) 1745**, population niveau de vie emploi 1959- 1961, statistiques démographiques.

34. **CHAN, AG/5(1) 1745**, l'Evolution de la démographie algérienne , par : Fernand Boverat.

- **أرشيف ما وراء البحار بإكس اون بروفانس :**

1. 25H32/Dossier N° 13 : nationalisme –relations avec l'Algérie. 1936-1944 .

ملاحظ: هذه الوثيقة تحصلت عليها من مكتبة المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية / جامعة منوبة – تونس.

- **أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية M.A.E :**
-

1- **M. A. E. 108**, secrétariat d'état aux affaires algériennes(S.E.A.A.)1959-1967 : quelques questions à élucider au sujet du partage, 29 juin 1961.

2- **M. A. E. 108** , le problème du partage – Note préliminaire sur les conditions d'un partage éventuel, 28 juin 1961.

3- **M. A. E. 108**,principaux noyaux de peuplement européen d'apres les résultats provisoires du recensement de 1960.

4- **M.A.E., S.E.A.A.127**-1959- 1967 , interviews de H.Ph Thibaud à la RTF , texte de l'émission diffusé au bulletin de France II le , 3avril 1962

5- **M.A.E., S.E.A.A.127**, accord de cessez-le –feu, 18 mars 1962, décrets sur l'organisation de la période intermédiaire- déclarations gouvernementales relatives, à l'Algérie.

6- **M.A.E., S.E.A.A, , 184** ,délégation générale du gouvernement en Algérie , service de l'information , conférence de presse de MonsieurDelouvrier délégué général du gouvernement en Algérie pour 1960, Alger , le 24 novembre 1959.

7- **M.A.E., S.E.A.A, 184** , délégation générale du gouvernement en Algérie , plan de Constantine 1959- 1963, rapport général , première partie : orientations générales.

8- **M.A.E/ S.E.A.A-boite 17**, 1959-1967 :le F.L.N. origine et doctrine du mouvement.

9- **M.A.E/ S.E.A.A-boite 17**, présidence du conseil – S..D.E.C.E, axes d'effort du FLN, 2juillet1958.

10- **M.A.E/ S.E.A.A-boite 17**, premier ministre- S.D.E.C.E/ notice d'information : le FLN et l'islam, 23avril 1959.

11- **M.A.E/ S.E.A.A-boite 17**, premier ministre S.D.E .C.E, compte rendu de la réunion du conseil national de la révolution algérienne (C.N.R.A)- Tripoli: janvier 1960, 4 janvier 1960.

12- **M.A.E/ S.E.A.A-boite 2**, 1959-1967 , discoure de M. Christian Pineau, ministre des affaire étrangère de France le 4 février 1957 devant la commission politique de l'assemblée générale des Nation Unies.

13- **M.A.E/ S.E.A.A-boite 2**, intervention de M. Soustelle aux Nation Unies le mercredi 6 fevrier 1957

14- **M.A.E/ S.E.A.A, boite 42**,1959-1967 : Organisation Commune des Régions Sahariennes, O.C.R.S texte fondamentaux

15- **M .A.E archives diplomatiques /125**, cabinet du ministre M.Couve De Murville/ le programme économique et social de Constantine, décembre 1958.

16- **M .A.E archives diplomatiques/ 20**/cabinet du ministre Pineau 1956-1958 / : Loi-cadre Algérie, et débat à l'assemblée nationale

17- **M.A.E., S.E.A.A.127**,texte de l'émission diffusée au bulletin de France 2 (13h) ,le 3 Avril 1962.

- **الأرشيف الوطني الجزائري :**

A. N. A., communiqués et lettres adressées aux autorités française par les élus de constantine, Boite 48

- **أرشيف ولاية قسنطينة :**

1. S.**A.W.C**,Enquête écoles coraniques ,circulaire n° 1722 du 4- 2- 1941, boite 17.

2. **S.A.W.C**,écoles coraniques medersas du mouvement réformiste 1939, boite 17

3. **S.A.W.C**,Ensiegnement professionnel des indigènes organisation et extention, instruction et rapports, , 1933 ,boite n° 9.

4. **S.A.W.C**,Enseignement professionnel des indigènes , situation des immeubles , 1933 ,boite n° 9.

5. **S.A.W.C**,autorisationd'ouverturedécoles coranique, arrondissement de Pilippeville, 1939-1942, boite 17.

6. **S.A.W.C**,autorisation d'ouverture d'écoles coranique, arrondissement de Bone, 1939-1942 boite 17.

7. **S.A.W.C**,examens oraux de langue arabe ou berbère – gendarmerie et garde – mobile,10 décembre 1940, boite 10.

8. **S.A.W.C**,Examens oraux arabe-bèrbère,14 octobre,1940, boite 10.

9. **S.A.W.C**demande d'autorisation de donner des cours de Français a de jeunes enfants, boukrame brahim Ben Mohamed, boite 17.

10. **S.A.W.C**, Association diverses, Elhayet El Islamia, boite 2- 21/1.

- **أرشيف ولاية الجزائر:**

1. **A. w.A.**, association déclarées, 1Z67.
2. **A. w.A.**, association déclarées, 1Z56.

ثانيا : الوثائق المنشورة:

أـــ باللغة العربية .

1. **وزارة الإعلام والثقافة**، نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني، 1954 – 1962، الجزائر، أوت 1976.

2. **مذكرة جبهة التحرير الوطني إلى هيئة الأمم المتحدة** ، ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، السنة الثالثة ، ع. الرابع ، 1996/ 1417.ص.256
3. **أول تصريح للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية** أدلى به رئيس الحكومة السيد فرحات عباس، ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، السنة الثالثة ، ع 4 ، 1996/ 1417.ص.266
4. **بيان المجلس الوطني للثورة الجزائرية** عقب اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية من 9-27 اوت 1961 ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، السنة الثالثة ، عالرابع ، 1996/ 1417.ص.296.
5. **بيان رئيس الحكومة المؤقتة السيد بن يوسف بن خدة** للشعب الجزائري بمناسبة إعلان وقف إطلاق النار ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، المتحف الوطني للمجاهد، الجزائر ، السنة الثالثة ، ع .الرابع ، 1996/ 1417.ص-ص.299 - 308
6. **عبد الكريم باجاجة- تحرير-** ، فهرس تحليلي للوثائق الخاصة المحجوزة أثناء حوادث الثامن ماي 1945 ، مطبوعات مديرية الوثائق لولاية قسنطينة ، رقم 3، 1981، ص. 14.
7. **جمعية العلماء المسلمين الجزائريين** قانونها الأساسي و مباديها الإصلاحية، دار الكتب الجزائر، د.ت،ص.5

ب ــ باللغة الأجنبية :

1. **Gouvernement générale de l'Algérie** (service de traduction et de l'interprétation du Mobacher et de la presse arabe), lois décrets et arrêtés concernant les réformes indigènes, texte français avec traduction en langue arabe, Imprimerie Orientale, Fontana Frères,Alger, 1919.

2. **Service de l'information du cabinet du ministre de l'Algérie**. Action du gouvernement en Algérie, Mesures de pacification et reformes, octobre 1957

3. **Journal officiel de la république française**, 5 juillet, 1927, p6968

4. Algérie naissance de mille villages ,Baconnier, Alger, 1961

5. **Bulletin du service d'information du gouvernement** général de l'Algérie, bulletin hebdomadaire : 1er année ,n 11,mardi 21 avril 1953 – 1er année, n 14,mardi 12 mai, 1954 – 1er année, n 16,mardi 26 mai, 1953 – 2e année, n5°,mardi, 21, decembre, 1954 – 4e année, n 3,mardi 17 janvier, 1956– 4e année, n 4,mardi, 24, janvier, 1956 – 4e année, n 5,mardi, 31, janvier, 1956 –4eannée, n 8,mardi 28 fevrier, 1956 –4em année, n 12,mardi 27 mars, 1956 – 4e année, n 30,mardi 31 juillet, 1956.

6. Bulletin d'information de la santé publique ,n 3,année 1959 ,mai– juin,p106

7. **Secrétariat Social d'Alger**, de l'Algérie originelle à l'Algérie modrne, Edition du secretariat Social d'Alger, 1961.

8. **Centre de documentation de la conservation régionale des archives** , préfecture d'Oran ,français et française de bonne volonté l'Algérie a besoin de vous, imprémerie Georges Lang, Paris, 1959.

9. **Gouvernement Général de l'Algérie**, direction des services économiques , service central de statistique mouvement de la population , population européenne, naissances ,annuaire statistique de l'Algérie , année 1937

10. **Gouvernement Général de l'Algérie**, direction générale des finances service de statistique générale, annuaire statistique de l'Algérie : année1937

- année 1938 - nouvelle série , premier volume 1939- 1947 - nouvelle série septième volume, 1954

11. **document inedits du mouvement national**, les Amis du Manifeste et de la Liberté , texte fondamentaux, 1943- 1945 , publication de la direction des archives de la wilaya de Constantine, n°12, novembre 1983
12. **Algérie quelques aspects** des problèmes économiques et sociaux ,Baconnier, Alger, 1957.
13. **journal officiel,** de république française, 5 juillet, 1927
14. **Exposé de la situation générale de l'Algérie**, imprimerie officielle au Gouvernement Général de l'Algérie, 1954.
15. **Bulletin mensuel de presse indigène d'Algérie**, avril 1937.
16. **Service de l'information du cabinet du ministre de l'Algérie**, action du gouvernement en Algérie mesures de pacification et réformes, octobre 1957.
17. **G. G. A**, projet de budget pour l'exercice 1955-1956 , présenté par Jacques Soustelle , gouverneur général de l'Algérie.
18. **Journal officiel de l'état Algérien** , 1er année , N° 1. , vendredi 6 juillet 1962.
19. **Texte fondamentaux du parti du Front de Libération**, Nationale, 1954-1962 , département information et culture , Alger 1981

ثالثا : الجرائد.

أ ــ جرائد باللغة العربية.

1- **مجلة الشهاب** : ج2 م5 ، شوال 1347هـ – مارس 1929 /ج 5 م 7 ، 1 محرم 1350هـ – ماي 1931م / ج8 م7 ، 1 ربيع الثاني 1350هـ- أوت 1931م ، ص. 495. /ج8 م8 ، ربيع الثاني 1351هـ- أوت 1932 ، ص-ص. 392- 401. / ج4م9، ذي القعدة 1351هـ- 12 مارس 1933 ، ص،ص. 181- 188. /ج6 م9 ، محرم 1352 هـ – ماي 1933 م ، ص. 235 / ج1م11 ، محرم 1354هـ – أفريل 1935 / ملحق ج4 م12 ، ربيع الثاني 135(هـ- جويلية 1936 / ج6 م12، جمادى الأولى جمادى الثانية 1355هـ- أوت سبتمبر 1936 / ج10 م12 ، شوال 1355هـ- جانفي 1937 / **الشهاب ج12م12 ، ذي الحجة 1355هـ- فيفري 1937 ص. 504.)** /ج2 م13 ، 1 صفر 1356هـ- 13 أفريل 1937،ص. 62. / ج3م13 2 ماي 1937 ص 159-178/ ج6م13 ،جمادى الثانية 1356- أ وت 1937،ص. 272. / ج 7م13، سبتمبر 1937، ص-ص. 325-326 / ج 8 م13 ، سبتمبر 1937 / ج1م14، محرم 1357هـ- مارس 1938 ،ص. 3 / ج3م12 ،ربيع الأول 1356هـ - 2 ماي 1937. / / ج2م14، محرم 1357هـ- مارس 1938.

2- **البصائر السلسلة الأولى ديسمبر 1935- أوت 1939:**

ع 1 ، 1 شوال 1354هـ – 27 ديسمبر 1935 / ع 2، 22شوال 1354هـ - 10 جانفي 1936 / ع 3 22 شوال 1354 هـ - 17 -1-1936 / ع 4، 29 شوال 1354هـ - 24 جانفي 1936 م / ع 5، 6 ذي القعدة 1354هـ - 31 جانفي 1936 / ع8، 28 ذي القعدة 1354هـ- 21 فيفري 1936 / ع21 ، 8 ربيع الأول ، 1355 - 29 ماي 1936 ص1./ ع23 ، 22 ربيع الأول 1355- 12 جوان 1936 ص2./ ع24 ، 19 ربيع الأول 1355- 19 جوان 1936 ص3 / ع25، 6 ربيع الثاني 1355- 26 جوان 1936 ص4. / العدد26، 13 ربيع الثاني 1355- 2 جويلية 1936 ص3 / لعدد 27 ، 20 ربيع الثاني 1355- 10 جويلية 1936/ ع 33 ، 17 جمادى الثانية – 4 سبتمبر 1936 / ع 37 ، 16 رجب 135هـ- 2أكتوبر 1936/ ع 38، 23 رجب 1355هـ- 9 أكتوبر 1936، /ع39، 20 رجب 1355- 16أكتوبر 1936 / ع40، 7 شعبان 1355- 23 أكتوبر 1936 / ع43، 28 شعبان 1355 – 13 نفامبر 1936 / ع 49، 18 شوال 1355- 1 جانفي 1937. / ع58، 29 ذو الحجة 1355، 12 مارس 1937، / ع59، 6 محرم 1356-19 مارس 1937 / ع60، 13 محرم 1356هـ – 26 مارس 1937 /ع90 ، 6 شوال 1356 - 10 ديسمبر 1937 ./ البصائر،

ع 92 20 شوال 1356هـ / 24 ديسمبر 1937 / ع 95 ، 14 يناير 1938 / ع100، 18 فيفري 1938 / ع103 ، 8 محرم 1357هـ – 11 مارس 1938 / ع114 ، 20 ماي 1938 /

3- **البصائر السلسة الثانية جويلية 1947- أفريل 1956:**

ع7 ، 4 ذو القعدة 13 1366 ، 19 سبتمر 1947. / البصائر ، ع10 ، 28 ذي القعدة 1366هـ – 13 أكتوبر 1947 ،ص-ص. ، 7-8 / ع18 ، 22 صفر 1368هـ – 5جانفي 1948 / ع20 ، 7 ربيع الأول 1367هـ – 19 جانفي 1948 . / ع29 ، 18 جمادى الأولى 1368 هـ – 29 مارس 1948 / ع38 ، 29 رجب 1368هـ- 7 جوان 1948م. / ع41، 20 شعبان 1368هـ- 28 جوان 1948/ ع46 ، 18 شوال 1368هـ – 23 أوت 1948،/ ع47 25 شوال 1368هـ -30 أوت 1948/ ع55، 6 محرم 1368هـ – 8 نوفمبر 1948 / البصائر ع57 ، 10 محرم 1368 – 22 نوفمبر 1948 / ع59 ، 5 صفر 1368هـ- 6 ديسمبر 1948،ص. / ع66، 9 ربيع الثاني 1368هـ – 7 فيفري 1949 / ع 68 23 ربيع الثاني 1368هـ- 21 فيفري 1949م / ع72، 21 جمادى 1368هـ- 21 مارس 1949. / ع74 ، 6 جمادى الثانية 1368هـ- 4 أفريل 1949/ / ع89، 14 شوال 1368هـ- 8 اوت 1949م . / ع93، 9 محرم 1369هـ – 31 أكتوبر 1949م / ع 95 ، 14 يناير 1938 . /ع96، 7 صفر 1369هـ – 28 نفامبر 1949 . / ع116، 29 جمادى الثانية 1369هـ – 17 افريل 1950 . / ع 118، 14 رجب 1369هـ – 1 ماي 1950/ ع122، 19 شعبان 1369هـ- 5جوان 1950، . / ع136 29 ربيع الأول 1370هـ ، 8 جانفي 1951./ ع290، 25 صفر 1374هـ – 22 أكتوبر 1954م / ع 291، 2 ربيع الأول 1374هـ –29 أكتوبر 1954. /ع 292، 9 ربيع الأول 1374هـ – 5 نوفمبر 1954 . / ع312 ، 8 شعبان 1374 هـ – 1أفريل 1955 / ع313، 15 شعبان 1374 – 8 أفريل 1955./ ع318، 21 رمضان 1374هـ- 12 ماي 1955 ./ ع319 ، 28 رمضان 1374 - 20 ماي 1955 / ع328، 2 ذي الحجة 1374هـ – 22 جويلية 1955 / ع330، 8 محرم 1375هـ- 26 أوت 1955م / ع332، 22 محرم 1374هـ- 9 سبتمبر 1955 / ع349، 29 جمادى الأولى 1375هـ- 13 جانفي 1956. / ع 350 ، 7 جمادى الثانية 1375هـ – 2 جانفي 1956/ع351، 14 جمادى الثانية 1375هـ- 27 جانفي 1956 . / ع261 ، 25 شعبان 1375هـ – 6 أفريل 1956 .

4- **جريدة المنار** : ع3، 27 رجب 1370هـ -4 ماي 1951. / ع 4 ، 15 شعبان 1370- 21 ماي 1951ص 6

/ ع7، 13 ذي الحجة 1370هـ – 15 أوت 1951م. / ع12 ، 6 ربيع الثاني 1371هـ – 4 جانفي 1952م ، / ع19، 2 رجب 1371هـ– 28 مارس 1952م . / ع 42 ، 24 شعبان 1372هـ– 8 ماي 1953./ ع41، 24 شعبان 1372هـ– 8 ماي 1953.

5– **مجلة الحياة** ، مجلة كشافية تصدر كل شهرين لسان حال الكشافة الإسلامية الجزائرية : مارس –أفريل 1954

6– **جريدة الزهرة :** ع8819 ، 17 جمادى الأولى 1355، الموافق 5 أوت 1936 .– 1 اكتوبر 1936

7– **جريدة المغرب العربي** (جريدة أسبوعية يحررها نخبة من الجزائريين) أو El–Maghrib El–Arabi , suppliment en langue française, n27, 6–8–1948,p.1

المجاهد : ع 8 ، 5 أوت 1957.– ع 9 20 أغسطس 1957 – ع27 ، 22جويلية 1958 –

8– **جريدة الشرق الأوسط** : 19 /1987/5، 1987/07/28 ،1987/09/22، 1987/11/6، 1987/11/10 .

ب ــجرائد باللغة الأجنبية :

1. **L'Entente Franco –Musulmane** :

n 2 , 05 septembre 1935. – n8 , 17 octobre, – n9 , 24 octobre, 1935– n10 , 31 octobre, 1935. – n12 , 14 novembre, 1935. – n°14 , 28 novembre 1935. – n°15 , 05 decembre, 1935. – n16 , 19 decembre, 1935. – n17 , 02 janvier, 1936. – , n18 , 09 janvier, 1936. –, n19 , 16 janvier, 1936. – n20 , 23 janvier, 1936. n21 , 30 janvier 1936– , n22 , 8 fevrier, 1936. – n° 24 27 fevrier, 1936.

2. **El Moudjahid organe central du Front de Libération** Nationale,Yougoslavie , juin 1962 : N°16, 15 janvier,1958, p. 266 – N°22, 16 avril, 1958 , p.427 – N° 29, 17 septembre, 1958, p.580 – N° 11, 1 novembre 1957 – N° 81, 4 juin 1961–

N°82, 25 juin , 1961- N°83, 19 juillet 1961- N° 84, 29 Aout , 1961- N° 85, 1 octobre, 1961 - N°91,19 mars , 1962, p. 708- N° 90, 9 mars , 1962, p. 684 – N26, 4 juillet, 1958, p. 524 - N°27, 22 juillet, 1958 , p. 542. - N° 35, 15 janvier 1959, p129 - N°60, 20 fevrier 1960, p 669.

3. **Alger Républicain** ,: N 1073, 2-3 janvier, 1947 - N° 1079, 10 janvier 1947. – N° 1088, 21 janvier 1947 - N° 1127, 6 mars 1947 - N° 1159, 12 avril 1947- N° 1160, 13-14 avril 1947,p.1- N° 1164, 18 avril 1947,p.1- N° 1177, 4-5 mai, 1947,p.1- N° 1185, 19 mai, 1947,p.1- N° 1190, 20 mai, 1947,p.1 - N° 1193, 23 mai, 1947,p.1 - N° 1194, 24 mai, 1947,p.1- N° 1195, 25-26 mai, 1947,p.1 - N° 1198, 29 mai, 1947,p.1- N° 1199, 30 mai, 1947,p.1- N° 1216, 19 juin, 1947,p.1.

4. **The New York Times**, sundy, February, 10, 1957

5. **New York Herald Tribune, Paris**. :

Friday, April 6, 1956, p. - 2Saturday, April 21, 1956 , P.2- Thursday, April 26, 1956 , P.1.- Wednesday, May 2 3, 1956 , P.3- Thursday, May 2 4, 1956 - Thursday, june 18, 1956 , P.2 - Thursday, june 20, 1956 , P.2 -Thursday, june 21, 1956 , P.2- Wednesday, june 27, 1956 , P.2.

6. **Dernière Heure** : 18 juillet, 1949, p2 - 27 juillet, 1949, p2

7. La Dépêche quotidienne d'Algérie : 1-2 janvier, 1956,

8. 7 janvier 1958 - 8 janvier 1958, -14 janvier 1958- 15 janvier 1958- 17 janvier 1958- 19 janvier 1958 - 23 janvier 1958 - 29 janvier 1958 .

9. **Le Monde** : 5-1-1957, 11-1-1957, 1-10-1960 / 3-10-1960 / 4-10-1960, / 5-10-1960 / 6-10-1960,/ 7-10-1960 / 11-11-1960 / 19-11-1960, / 8-12-1960 / 21 aout 1956 - 29 juin 1961- 16 décembre, 1959 - 13 aout, 1957

10. **l'antijuif algérien**, 5° année, n° 310,23 décembre, 1900.

11. **Dimanche matin**, 20-27-octobre 1957

رابعا : الدوريات و المجلات.

1. **Documents Nord – Africains:** N° 221, 31 mars 1956ème année, - N° 222, 07 avril 1956 - N° 224, 21 avril 1956 - N° 228, 25 mai 1956, - N° 238, 3 septembre, 1956, - N° 244, 24 octobre, 1956, - N° 247, 20 novembre, 1956 - ,N° 252, 26 décembre, 1956 - No 354 – 18 juin 1959– No 355 – 29 juin 1959
2. **Revue Africaine, n° 81, 1937, . office des publications universitaires,Alger, 1998. p,p. 9, 21.**

خامسا : الكتب.

أ ــ كتب باللغة العربية أو المترجمة إليها:

1. **الإبراهيمي أحمد طالب (جمع و تقديم)** ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، ج1 ، د. غ. إ. ط1، ،بيروت لبنان، 1997 .
2. **الإبراهيمي أحمد طالب (جمع و تقديم)** ، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي ، ج2 ، د.غ.إ، ط1 ،بيروت لبنان، 1997 .
3. **الإبراهيمي أحمد طالب** ، مذكرات جزائرية ، ج. 1. أحلام و محن ، 1932- 1965، دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2006.
4. **إبراهيم موسى** ، معالم الفكر السياسي الحديث و المعاصر ، مؤسسة عز الدين للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان ، 1994.
5. **أبو رمان محمد** ، الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي ، ش.ع.أ.ن. ط1، بيروت ، لبنان ، 2010.
6. **أبو العيد دودو** ، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830- 1855 ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1989.

7. **أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني** ، المعجم الكبير ،ج. 9، تحقيق : عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، د.ت.

8. **الأخضر لطيفة** ، الإسلام الطرقي كيف و لماذا وقفت الطرق الصوفية إلى جانب فرنسا ، دار سراس للنشر ، تونس، 1993 .

9. **آدمس تشارلز** ، الإسلام و التجديد في مصر ، تر: عباس محمود ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، مصر ، 2015.

10. **أركون محمد** ، الفكر العربي ، ترجمة الدكتور عادل العوا ، منشورات عويدات بيروت –باريس ، ط3 1985.

11. **أركون محمد** ، من فيصل التفرقة إلى فصل المقال ، أين هو الفكر الإسلامي المعاصر، ترجمة و تعليق هاشم صالح ، دار الساقي ، ط2 ، بيروت لبنان ، 1995.

12. **أركون محمد**، الفكر الإسلامي قراءة علمية ، ترجمة : هاشم صالح ، ط. الثانية، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، المغرب ، 1996 .

13. **أركون محمد**، نزعة الأنسنة في الفكر العربي جيل مسكويه و التوحيدي ، تر: هاشم صالح ، دار الساقي ، ط1، بيروت ، 1997.

14. **أركون محمد**، تاريخية الفكر العربي الإسلامي ، تر: هاشم صالح ، المركز الثاقفي العربي ، ط.2، الدار البيضاء ، 1996

15. **أركون محمد** ، الفكر الأصولي و استحالة التأصيل نحو فكر آخر للفكر الإسلامي ، تر : هاشم صالح ، دار الساقي ، ط.1 ، بيروت ، 1999.

16. **محمد أركون** ، الفكر الإسلامي نقد و اجتهاد ، تر: هاشم صالح ، م. و. ك. ، الجزائر ،2007

17. **آيت حمو الطاهر** ، رجال صنعوا التاريخ ، لقاء مع الرئيس بن يوسف بن خدة ، دار الخلدونية ، الجزائر ، 2011.

18. **أرنولد دافيد** ، الطب الامبريالي و المجتمعات المحلية ، ترجمة : مصطفى إبراهيم فهمي ، سلسلة ع. م. إصدار المجلس الثقافي للفنون و الثقافة و الآداب ، الكويت ، 1998.

19. **الأزرق مغنية** ، نشوء الطبقات في الجزائر دراسة في الاستعمار و التغيير الاجتماعي –السياسي ، ترجمة سمير كرم ، مؤسسة الأبحاث العربية ،بيروت ، 1980.

20. **الأمير عبد القادر** ، ذكرى العاقل و تنبيه الغافل ، دمشق، بدون تاريخ .

21. **أوماليل علي** ، أفكار مهاجرة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، بيروت ، 2013.

22. **أوماليل علي**، الإصلاحية العربية ، و الدولة ، ط1، دار التنوير للطباعة و النشر، بيروت لبنان ، 1985.

23. **إفريت**. أ . **هاجين** ، حول نظرية التغيير الاجتماعي ، ترجمة : عبد الغني سعيد ، مكتبة الأنجلو مصرية ، القاهرة ، 1979.

24. **البشير شنيتي محمد** ، أضواء على تاريخ الجزائر القديم ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2003.

25. **بلغيث محمد الأمين** ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ط 1 ، دار البلاغ للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2001

26. **بلغيث محمد الأمين** ،(إعداد و تنسيق)،رحيل شيخ المؤرخين، الجزائر ، 2014.

27. **ابن أشنهو عبد اللطيف** ، تكوين التخلف في الجزائر ، ترجمة نخبة من الأساتذة ، ش. و. ن. ت .، الجزائر، 1979.

28. **ابن باديس عبد الحميد** ، مجالس التذكير من حديث البشير النذير ، من مطبوعات وزارة الشؤون الدينية ،ط. 1، الجزائر ، 1403هـ – 1983م .

29. **بن خدة بن يوسف** ، نهاية حرب التحرير في الجزائر – اتفاقيات إيفيان – ، تعريب لحسن زغدار ، د. م. ج. ، الجزائر ، 1987.

30. **بن خدة بن يوسف** ، جذور أول نوفمبر ، تر: مسعود حاج مسعود ، دار هومة ، الجزائر ، 2010.

31. **بن داهة عدة** ، الاستيطان و الصراع حول الملكية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830-1962 ، الثاني ، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 2008 ، ص.

32. **بن رحال امحمد** ،مستقبل الإسلام و كتابات أخرى، منشوراتANEP ، الجزائر، 2007.

33. **بن زكري محمد السعيد** ، أوضح الدلائل على وجوب إصلاح الزوايا ببلاد القبائل ، عرض و تقديم محمد أرزقي فراد ، دار هومة ، الجزائر ، 2015.

34. **بن العقون عبد الرحمن** ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثانية 1936-1945 ، الجزء الثاني، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1984.

35. **بن العقون عبد الرحمن** ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر ، الفترة الأولى 1920-1936، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر ، 1984.

36. **بن العقون عبد الرحمن** ، الكفاح القومي و السياسي من خلال مذكرات معاصر الفترة الثالثة 1947-1954 ، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1986.

37. **بن عثمان خوجة** ، المرآة ، تقديم و تعريب : الزبيري محمد العربي ، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع ، ط.2، الجزائر ، 1982.

38. **بن عمر بكلي عبد الرحمن** ، مسيرة الإصلاح في جيل 1918-1948 ، إعداد و تقديم مصطفى صالح باجو ، المطبعة العربية ، غرداية ، الجزائر ، 2004.

39. **بلعيد عبد السلام** ، الاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين ، المؤسسة الوطنية للنشر و الاشهار و الاتصال ، الجزائر ، 2011.

40. **بن نبي مالك** ، شروط النهضة ، ترجمة : عبد الصابور شاهين ، دار الفكر ،دمشق ، سوريا ، 1986.

41. **بن نبي مالك** ، مذكرات شاهد للقرن ،الطبعة الثانية، دار الفكر دمشق ، 1984.

42. **بن نبي مالك** ، في مهب المعركة ، دار الفكر، دمشق، ط.3، 2002.

43. **بن نبي مالك** ، مشكلة الأفكار في العالم الإسلامي ، تر: بسام بركة و أحمد شعبو، ذار الفكر ، ط.1، 2002

44. **بن نبي مالك**، بين الرشاد و التيه ، ط.2، دار الفكر، دمشق، 1988.

45. **بن نعمان أحمد**، التعريب بين المبدأ و التطبيق، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر، 1981.

46. **بن نعيمة عبد المجيد (رئيس المشروع)** ، موسوعة أعلام الجزائر ، منشورات ، م. و. د. ب. ح. و. ث. ، الجزائر ، 2007.

47. **بورقعة لخضر** ، مذكرات الرائد سي لخضر ، شاهد على اغتيال الثورة ، دار الحكمة للترجمة و النشر ، ط.1، الجزائر، 1990.

48. **بوشيبة مختار** ، الهجرة الجزائرية إلى تونس 1832-1962، دار الأوطان للثقافة و الإبداع ، الجزائر، 2018.

49. **بوصفصاف عبد الكريم** ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1، دار الهدى للطباعة و النشر ، الجزائر ، 2013.

50. **بوضياف محمد** ، التحضير لأول نوفمبر ، عناية و تقديم عيسى بوضياف ، دار النعمان للطباعة و النشر، ط. 2، الجزائر ، 2011.

51. **بوعزة بوضرساية**، سياسة فرنسا البربرية في الجزائر و انعكاساتها في المغرب العربي 1830-1962، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010.

52. **بوعزيز يحيى** ، أعلام الفكر و الثقافة في الجزائر المحروسة ج1 ، دار الغرب الإسلامي، ط1،بيروت ، لبنان، 1995

53. **بوعلام بلقاسمي** ،- رئيس المشروع - ، موسوعة أعلام الجزائر أثناء الثورة ، منشورات م. و . د. ب. ح . ث ،الجزائر ، 2007.

54. **تركي رابح** ، التعليم القومي و الشخصية الجزائرية، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الطبعة الثانية، الجزائر، 1981.

55. **تركي عمامرة رابح** ، الشيخ عبد الحميد بن باديس رائد الإصلاح الإسلامي و التربية في الجزائر ، المؤسسة الوطنية للاتصال النشر و الإشهار ، الجزائر، 2001.

56. **شارل هنري تشرشل**، حياة الأمير عبد القادر، تر: أبو القاسم سعد الله، الدار التونسية للنشر، تونس، 1974.

57. **التميمي عبد الجليل** ، بحوث و وثائق في التاريخ المغربي، الدار التونسية للنشر ، ط.1، تونس ، 1972.

58. **التيمومي الهادي**، المدارس التاريخية الحديثة ، ط1، دار التنوير للطباعة و النشر ، بيروت ، 2013.

59. **الثعالبي عبد العزيز** ، المؤتمر الإسلامي بالقدس 1350هـ-1931 تحقيق و تقديم حمادي الساحلي ، ط1، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، 1988.

60. **جابر أبو بكر الجزائري**، كمال الأمة في صلاح عقيدتها – شرح أية "و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها" ، دار الشهاب للطباعة و النشر ، باتنة ، الجزائر ، د. ت.

61. **الجابري محمد عابد** ،إشكاليات الفكر العربي المعاصر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، ط 1 ، 1989.

62. **الجابري محمد عابد** ، نقد العقل العربي "1" : تكوين العقل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،ط1 بيروت، 1984.

63. **الجرجاني الشريف** علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسن الحسيني الحنفي ، التعريفات ، تحقيق و تعليق : عبد الرحمن عميرة ، عالم الكتب ، ط. 1 ، بيروت ، لبنان ، 1987.

64. **جرمين تيليون** ، الحريم و أبناء العم ، تاريخ النساء في مجتمعات المتوسط، ترجمة عز الدين الخطابي و إدريس كثير، دار الساقي، ط1 ، بيروت لبنان، 2000.

65. **جغلول عبد القادر** ، تاريخ الجزائر الحديث ، دراسة سوسيولوجية ، ط 2 ، ترجمة فيصل عباس ،دار الحداثة للطباعة والنشر و التوزيع بيروت ، لبنان ، 1982.

66. **جغلول عبد القادر** ، الاستعمار و الصراعات الثقافية في الجزائر ، ترجمة : سليم قسطون، دار الحداثة ط1، بيروت ، لبنان ، 1984.

67. **جلال يحيى** ، تاريخ أوروبا في العصور الحديثة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1981.

68. **جوزيف رينو**، الفتوحات الإسلامية في فرنسا و إيطاليا و سيويسرا في القرون الثامن و التاسع و العاشر الميلادي ، تعريب و تقديم : اسماعيل العربي ، د. م. ج. ، ط.1، 1984.

69. **جوليان شارل اندري**، إفريقيا الشمالية تسير ، ترجمة المنجي سليم و آخرون ، الدار التونسية للنشر ، تونس، 1976.

70. **حربي محمد** ، حياة تحد و صمود ، مذكرات سياسية 1945-1962، دار القصبة للنشر ،الجزائر، 2004

71. **حسني عبد الوهاب حسن** ، خلاصة تاريخ تونس، تحقيق حماد الساحلي ، دار الجنوب ، تونس، 2015.

72. **الحفناوي أبو القاسم** ، تعريف الخلف برجال السلف ، مطبعة بيار فونتانة الشرقية ، الجزائر ، 1906.

73. **حوراني ألبرت** ، تاريخ الشعوب العربية ، تعريب: أسعد صقر ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، ط1، دمشق، 1997.

74. **حوراني ألبرت** ، الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939، تر: كريم عزقول ، دار النهار للنشر ، بيروت ، لبنان ، د.ت.

75. **خير الدين الشيخ محمد** ، مذكرات ، الجزء الأول ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، ب,ت.

76. **الدوري عبدالعزيز**،أوراق في التاريخ و الحضارة، م. د. و. ع. ،ط.2، بيروت، 2007.

77. **دويدة نفيسة** ، النخبة الجزائرية مسار و أفكار ، منشورات ثالة ، الجزائر ، 2014

78. **رشيد رضا محمد** ، الوحي المحمدي ، دار الكتب الجزائر ، 1989.

79. **روبير أجرون شارل** ، الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871-1919 ، ج1 ، نقله إلى العربية م , حاج مسعود ، دار الرائد للكتاب الجزائر ، 2007.

80. **روش ليون** ، إثنان و ثلاثون سنة في رحاب الإسلام ، تعريب و تعليق ، محمد خير محمود البقاعي ، ط1 ، جداول للنشر و التوزيع ، بيروت لبنان ، 2011 .

81. **الزبيري محمد العربي** ، تاريخ الجزائر المعاصر ، ج1 ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سوريا ، 1999

82. **محمد العربي الزبيري**، تاريخ الجزائر المعاصر، ج3، دار الحكمة ، 2007.

83. **الزبيري محمد الطاهر**، مذكرات آخر قادة الأوراس التاريخيين 1929- 1962، منشورات ANEP، الجزائر، 2006.

84. **زروقة عبد الرشيد** ، جهاد ابن باديس ضد الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، دار الشهاب ، ط.1 ، بيروت لبنان ، 1999.

85. **زمولي يسمينة** ، الألقاب العائلية في الجزائر من خلال قانون الحالة المدنية أواخر القرن التاسع عشر 1870-1900 ، قسنطينة نموذجا ، دار البصائر ، ط1، الجزائر ، 2007.

86. **زوزو عبد الحميد** ، الدور السياسي للهجرة إلى فرنسا بين الحربين 1914-1939 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2010 .

87. **زوزو عبد الحميد** ، الثقافة و التعليمان الحر و الرسمي في العهد الفرنسي ، دار هومة ، الجزائر، 2017.

88. **زوزو عبد الحميد** ، المرجعيات التاريخية للدولة الجزائرية الحديثة ، دار هومة ، ط.1، الجزائر، 2005.

89. **الساحلي حمادي** ، فصول في التاريخ و الحضارة ، دار الغرب الإسلامي ، ط1، بيروت، 1992.

90. **سان برو شارل** ، حركة الإصلاح في التراث الإسلامي ، ترجمة و تقديم : أسامة نبيل ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، ط.1، 2013.

91. **سترومبرج دونالد** ، تاريخ الفكر الأوروبي الحديث 1601-1977، د. ق. ع. ، ط 3، القاهرة ، 1994م.

92. **ستيفان شوفالييه** ، كريستيان شوفيري ، معجم بورديو ، ترجمة ، الزهرة إبراهيم ، دار الجزائر ، ط.1 ، الجزائر ، 2013

93. **سعد الدين إبراهيم**، المجتمع و الدولة في الوطن العربي ط1 ، م. د. و. ع. ، بيروت ، لبنان ، 1988 .

94. **سعد الله أبو القاسم** ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 1 ،ط 1 ، د . غ . إ ، 2000.

95. **سعد الله أبو القاسم** ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 2 ،ط 4 ، د . غ . إ ، 1992.

96. **سعد الله أبو القاسم** ، الحركة الوطنية الجزائرية ، ج 3 ،ط 4 ، د . غ . إ ، 1992

97. **سعد الله أبو القاسم** ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 3 ، د . غ . إ ، ط.1 ، 1998.

98. **سعد الله أبو القاسم**، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 7 ، د . غ . إ ، ط.1 ، 1998.

99. **سعد الله أبو القاسم** ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 4 ، د . غ . إ ، ط.1 ، 1998.

100. **سعد الله أبو القاسم** ، تاريخ الجزائر الثقافي، ج 6 ، د . غ . إ ، ط.1 ، 1998.

101. **سعد الله أبو القاسم** ، تاريخ الجزائر الثقافي ، ج 9 ، د . غ . إ ، ط.1 ، 1998.

102. **سعد الله أبو القاسم**، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر، ج1، ع. م. ، الجزائر ، 2009.

103. **سعد الله أبو القاسم** ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج2 ، ع. م. ، الجزائر ، 2009.

104. **سعد الله أبو القاسم**، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج3 ، ع. م. ، الجزائر ، 2009.

105. **سعد الله أبو القاسم** ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج4 ، دار الغرب الإسلامي، ط1 ، 1996.

106. **سعد الله أبو القاسم** ، أبحاث و آراء في تاريخ الجزائر ، ج5 ، ع. م. ، الجزائر ، 2009.

107. **سعد الله أبو القاسم**، يوميات مسار قلم ، ج3، دار الغرب الإسلامي ، بيروت لبنان ، 2005.

108. **سعد الله أبو القاسم** ، قضايا شائكة ، دار الغرب الإسلامي د . غ . إ ، ط 2 ، لبنان ، 2005 .

109. **سعد الله أبو القاسم** ، أفكار جامحة ، د . غ . إ ، ط2 ، 2005.

110. **سعد الله أبو القاسم** ، القاضي الأديب الشاذلي القسنطيني، دراسة و نصوص ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر، 1985.

111. **سعد الله أبو القاسم** ، رائد التجديد الإسلامي محمد ابن العنابي ، د . غ . إ ، ط. 2 ، 1990.

112. **سعد الله أبو القاسم** ، الاتجاه العربي في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين ، نشر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية ، مطبعة الجبلاوي ، القاهرة ، 1976 .

113. **سعد الله أبو القاسم** ، خلاصة تاريخ الجزائر، المقاومة و التحرير 1830– 1962 ، د . غ . إ ، ط 1، لبنان،2007.

114. **سعد الله ، أبو القاسم** ، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث بداية الاحتلال، ط3 ، ش.و. ن. ت. ، الجزائر، 1982.

115. **سعد الله أبو القاسم** ، خارج السرب، مقالات و تأملات ، دار البصائر للنشر و التوزيع ، ط.2، الجزائر، 2009.

116. **سعد الله أبو القاسم** ، في الجدل الثقافي، دار الغرب الإسلامي ، ط.2، لبنان ، 2005

117. **سعيد إدوارد** ، الثقافة و الإمبريالية ، ترجمة كمال أبو ديب ، ط.4 ، د. آ. ن. ت. ، بيروت ، لبنان ، 2014.

118. **سعيدوني ناصر الدين** ، من التراث التاريخي و الجغرافي للغرب الإسلامي ، تراجم مؤرخين و رحالة و جغرافيين، د.غ.إ.، ط.1، لبنان، 1999.

119. **سعيدوني ناصر الدين** ، الجزائر منطلقات و آفاق، د. غ. إ. ، ط.1، 2000.

120. **سليمان بن أحمد الطبراني** الحافظ أبي القاسم ، المعجم الكبير ،ج. 9، تحقيق : عبد المجيد السلفي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، د.ت.

121. **شاوش حباسي** ، من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830 – 1962 ، دار هومة ، الجزائر ، 1998.

122. **شرفي عاشور** ، قاموس الثورة الجزائرية، ترجمة عالم مختار دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007.

123. **شريط عبد الله**، معركة المفاهيم، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، د.ت.، الجزائر.

124. **شنوف حمزة بكوشة** (شنوف سهيل) ، ما رأيت و ما رويت ، ط1 ، د. د . ن، الجزائر ، 2012.

125. **شيبان عبد الرحمن** ، مجلة الشهاب، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ، بيروت، لبنان، 2000.

126. **الشيخ سليمان** ، الجزائر تحمل السلاح ، دراسة في تاريخ الحركة الوطنية و الثورة المسلحة ، ترجمة محمد حافظ الجمالي، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2002.

127. **صاري أحمد** ، شخصيات و قضايا من تاريخ الجزائر ، المطبعة العربية ، غرداية – الجزائر ، 2004.

128. **صاريناي يوسف** (المنسق العام للمشروع) ، الجزائر في الوثائق العثمانية، تر: فاضل بيات و محمد صالح الشريف ، رئاسة الوزراء – المديرية العامة لدور المحفوظات رئاسة دائرة الأرشيف العثماني رقم المنشور 115، أنقره، 2010

129. **صبحي أحمد محمود** ، في فلسفة التاريخ ، م.ث.ج. ، الإسكندرية ، مصر ، 1975.

130. **الصديق محمد الصالح** ،أعلام من المغرب العربي ، ج1، موفم للنشر ، الجزائر 2007 .

131. **صغير مريم** ، مواقف الدول العربية من القضية الجزائرية، دار الحكمة ، الجزائر، 2010.

132. **صلاح زكي احمد** ، أعلام النهضة العربية الإسلامية في العصر الحديث، مركز الحضارة العربية ، الطبعة العربية لأولى، القاهرة ، 2001.

133. **الصمد رياض** ، العلاقات الدولية في القرن العشرين ، ج.2 ، م.ج.د.ن.ت.، ط1، بيروت ، 1983

134. **طالبي عمار** (إعداد و تصنيف) ، كتاب آثار ابن باديس ، ج2 من م2 ، مقالات اجتماعية أخلاقية دينية سياسية ، الشركة الجزائرية ، ط1 ، الجزائر ، 1968.

135. **طالبي عمار**، (إعداد و تصنيف) ، كتاب آثار ابن باديس ، المجلد الأول ، تفسير وشرح أحاديث ، الشركة الجزائرية ، ط1 ، الجزائر ، 1968.

136. **الطاهر عبد الله** ، الحركة الوطنية التونسية ، رؤية قومية شعبية جديدة 1830–1956، مكتبة الجماهير ، بيروت ، 1976.

137. **طه حسين** ، مستقبل الثقافة في مصر ، دار المعارف ، ط. 2، القاهرة ، 1996.

138. **الطهطاوي رفاعة رافع** ، تخليص الإبريز في تلخيص باريز" ، كلمات عربية للترجمة و النشر ، القاهرة ، 2012.

139. **عباس فرحات** ، غدا سيطلع النهار ، ترجمة حسين لبراش، دار الجزائر للكتب ، الجزائر ، 2012.

140. عباس فرحات ، الشاب الجزائري ، تر: أحمد منور ، وزارة الثقافة ، الجزائر ، 2007

141. **عباس فرحات** ، تشريح حرب ، ترجمة احمد منور ، المسك ، الجزائر ، 2010 .

142. **عباس محمد** ، مهري – سعد الله ، أصالة جزائرية ، دار هومة، الجزائر ، 2015 .

143. **عباس محمد**، ثوار عظماء ، مطبعة دحلب ، الجزائر ، 1991.

144. **عباس محمد** ، نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية 1954 – 1962 ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2001 .

145. : **محمد عباس** ، في كواليس التاريخ (2) ، مثقفون في ركاب الثورة ، دار هومة ، الجزائر، 2004.

146. **عبد الرحمن طه** ، الحداثة و المقاومة ، ط.1 ، معهد المعارف الحكمية ، بيروت، لبنان.، 2007

147. **عبد العاطي جلال** ، فرنسا في الجزائر ، العالمية للطباعة والنشر، القاهرة ، 1956.

148. **عبد اللطيف كمال** ، الفكر الفلسفي في المغرب ، قراءات في أعمال بالعروي و الجابري ، رؤية للنشر و التوزيع ، ط1القاهرة ، 2008 .

149. **العبدة محمد** ، مالك بن نبي مفكر اجتماعي و رائد إصلاحي ، دار القلم ، ط.1 ، بيروت لبنان ، 2006.

150. **عبيد أحمد** ، التماثل و الاختلاف في حركات التحرر المغاربية ، ابن النديم للنشر و التوزيع ، الجزائر ،

151. **العجيلي التليلي** ، الطرق الصوفية و الاستعمار الفرنسي بالبلاد التونسية 1881–1939 ، منشورات كلية الآداب و الفنون الإنسانية بمنوبة ، الطبعةالثانية ، 2009

152. العربي اسماعيل ، الصحراء الكبرى و شواطئها ، م . و . ك. ، الجزائر ، 1983.

153. **العروي عبد الله** ، العرب و الفكر التاريخي ، المركز الثقافي العربي ، ط.5، المغرب ، 2006.

154. **العروي عبد الله** ، ثقافتنا في ضوء التاريخ ، المركز الثقافي العربي ، ط. 4 ، بيروت لبنان ، 1997.

155. **العروي عبد الله** ، مجمل تاريخ المغرب ، المركز الثقافي العربي، ط. الخامسة، ، بيروت ، لبنان، 1996.

156. **العروي عبد الله** ، مفهوم الإيديولوجيا، ط.5 ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، 1993.

157. **العروي عبد الله**، مفهوم التاريخ ، المركز الثقافي العربي ، ط.4.، الدار البيضاء، المغرب، 2005.

158. **العقاد صلاح** ، المغرب العربي في التاريخ الحديث و المعاصر ، ط.6، مكتبة الأنجلو مصرية ، 1993.

159. **عمارة محمد**،الاستقلال الحضاري ، نهضة مصر للطباعة و النشر ، ط.1، مصر ، 2007.

160. **عمارة محمد** ، الإسلام و ضرورة التغيير ، نهضة مصر للطباعة و النشر ، ط.1، مصر ، 2007.

161. **عمارة محمد**،الإسلام و الثورة ، دار الشروق ، ط. 3 ، القاهرة ، 1988.

162. **عمارة محمد** ، المنهج الإصلاحي للإمام محمد عبده ، مكتبة الإسكندرية ، 2005.

163. **عناد ثابت رضوان** ، 8 ماي 1945 في الجزائر ، د. م. ج. ، الجزائر ، 1986.

164. **العنتري (بن) محمد الصالح** ، تاريخ قسنطينة ، مراجعة و تقديم و تعليق : يحيى بوعزيز، دار هومة ، الجزائر، 2007

165. **الغربي الغالي** ، فرنسا و الثورة الجزائرية، دراسة في السياسات و الممارسات ، 1954-1958 ،غرناطة للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009.

166. **غلاب عبد الكريم** ، التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي في : التعريب و دوره في تدعيم الوجود العربي و الوحدة العربية ، ط2 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت – لبنان- 1986 .

167. **غيلنر إرنست** ، مجتمع مسلم ، ترجمة الدكتور أبو بكر أحمد باقر ، دار المدار الإسلامي ، ط 1 ، بيروت لبنان ، 2004.

168. **فاركلوف نورمان**،تحليل الخطاب – التحليل النصي في البحث الاجتماعي ، ترجمة : طلال وهبة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ط.1 ، 2009.

169. **فضلاء محمد الطاهر** ، الطيب العقبي ، منشورات وزارة الثقافة و السياحة ، مديرية الدراسات التاريخية و إحياء التراث : الجزائر.

170. **فولغين. ف.** ،فلسفة الأنوار، تر: هنرييت عبودي، ذار الطليعة للطباعة و النشر ، بيروت ، 2006

171. **قداش محفوظ** ، 8 ماي 1945 ، تر: سميرة سي فضيل ، منشورات ANEP ، 2007

172. **قنان جمال** ، التعليم الأهلي في عهد الاحتلال ، 1830-1944 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، الجزائر، 2007. (قنان التعليم ، ص.

173. **قنانش محمد** ، المسيرة الوطنية و أحداث 8 ماي 1945، دحلب ، الجزائر ، دت. (قنانش المسيرة

174. **قنانش محمد** ، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربين 1919- 1939 ، ش.و. ن. ت. ، الجزائر، 1982.

175. **القوزي محمد علي** ، دراسات في تاريخ العرب المعاصر ، د. ن. ع. ، بيروت ، ط1، 1999.

176. **كشك محمدجلال** ، كلمتي للمغفلين ، ط3 ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1989.

177. **كشك محمدجلال**، ،مصطلحات و مفاهيم ، القومية و الغزو الفكري، مكتبة المل الكويت ، 1967.

178. **كشيدة عيسى**،مهندسو الثورة ،ط.2 ، منشورات الشهاب ، الجزائر،2010.

179. **كواتي مسعود**،تاريخ الجزائر المعاصر وقائع ورؤى ، دار هومة للنشر ، الجزائر ، 2011.

180. **كيحل مصطفى**، الأنسنة و التأويل في فكر محمد أركون ، منشورات الاختلاف، ط1، الجزائر، 2011

181. **اللولب حبيب حسن** ، أبحاث ودراسات في تاريخ المغرب العربي المعاصر، دار السبيل للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.

182. **لونيسي رابح**،التيارات الفكرية في الجزائر المعاصرة بين الاتفاق و الاختلاف 1920- 1954 ، دار كوكب العلوم ، الطبعة الثانية ، الجزائر، 2009.

183. **لونيسي رابح** ،الجزائر في دوامة الصراع بين العسكريين و السياسيين ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2000.

184. **لونيسي رابح** ، محاضرات و أبحاث في تاريخ الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر ، 2011.

185. **لونيسي رابح** ، دراسات حول إيديولوجية و تاريخ الثورة الجزائرية ، كوكب العلوم و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2012.

186. **مالك رضا**، الجزائر في إفيان، تاريخ المفاوضات السرية 1956 –1962، ترجمة فارس غصوب، دار الفارابي،الجزائر ، 2003.

187. **محمد الصالح محسن** ، القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية و تطوراتها المعاصرة ، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات ، بيرون لبنان ، 2012.

188. **المدني أحمد توفيق**: أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر، ش . و . ن ت، الجزائر 1980

189. **المدني أحمد توفيق** ، حياة كفاح مذكرات، الجزء الثالث، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 1982.

.190

191. **مربيعي السعيد** ، التغيرات السكانية في الجزائر 1936–1966 ، م . و . ك . ، الجزائر ، 1984 .

192. **مرتاض عبد المالك** ، دليلي مصطلحات الثورة 1954–1962 ، منشورات المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 1954 ، 2001 .

193. **المرزوقي أبو يعرب** ، إصلاح العقل في الفلسفة العربية من واقعية أرسطو و أفلاطون إلى اسمية ابن تيمية و ابن خلدون ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 1994.

194. **مريوش أحمد**، محاضرات في تاريخ الجزائر 1900– 1954 ، الجزء الثاني "1 كنوز الرحمة للنشر و التوزيع ، الأبيار ، الجزائر2013

195. **المحجوبي علي** ، النهضة الحديثة في القرن التاسع عشر لماذا فشلت بمصر و تونس و نجحت باليابان ، سراس للنشر ، تونس، 1999. (المحجوبي النهضة)

196. **مركز البحوث و الدراسات** ، التجربة الدعوية للشيخ ابن باديس ، مطابع أضواء المنتدى ، الرياض، 1359هـ .

197. **مسقاوي عمر كامل** ، في صحبة مالك بن نبي ، ج1 ، دار الفكر ، دمشق ، 2013.

198. **مطبقاني مازن صلاح** ، عبد الحميد بن باديس العلم الرباني و الزعيم السياسي ، دار القلم ، ط.2، دمشق ، 1999.

199. **مقدم مبروك** ، الإمام محمد بن عبد الكريم المغيلي التلمساني ، و دوره في تأسيس الإمارة الإسلامية بإفريقيا الغربية خلال القرن التاسع للهجرة الخامس عشر للميلاد ، دار الغرب للنشر و التوزيع ، وهران ، 2006.

200. **المقرحي ميلاد** ، تاريخ أوروبا الحديث ، منشورات جامعة قار يونس ، بنغازي ، ليبيا ، ط.1، 1996.

201. **مناصرية يوسف**، مهمة ليون روش في الجزائر ، 1832-1847 ، م. و. ك. ، الجزائر ، 1990،

202. **مناصرية يوسف** ، الاتجاه الثوري في الحركة الوطنية بين الحربية ، 1919- 1939 ، م .و. ك. الجزائر ، 1988.

203. **موريس كروزيه** ، (مفتش المعارف العام في فرنسا) ، تاريخ الحضارات العام ، العهد المعاصر ، م 7 ، نقله إلى العربية يوسف أسعد داغر ، فريد م.داغر ، ط 4، منشورات عويدات ، بيروت – باريس ، 1998.

204. **مؤنس حسين** ، التاريخ و المؤرخون ، دار المعارف، القاهرة 1984.

205. **موسى سلامة** ، ما هي النهضة ، مؤسسة الهنداوي للتعليم و الثقافة ، القاهرة ، 2012.

206. **مهساس أحمد** ، الحركة الثورية في الجزائر 1914- 1954 ، دار المعرفة ، الجزائر، 20077.

207. **الميلي محمد** ، ابن باديس و عروبة الجزائر، م. و.ن. ت.ط2 ، الجزائر، 1973.

208. **ناصر محمد**،الصحف العربية بالجزائر 1939-1947 ، م. و. ن. ت. ، الجزائر، 1980.

209. **نصار بيار** ، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة : نخلة فريفر ، المركز الثقافي العربي ، ط. 1 ، بيروت لبنان ، 1992

210. **نايجل سي ـ غابسون** ، فانون المخيلة بعد الكورونيالية ، ترجمة خالد عايد أبو هديب ، المركز العربي للأبحاث و الدراسات السياسية ، ط1، بيروت ، 2013 .

211. **نايت بلقاسم مولود قاسم** ، ردود الفعل داخلا و خارجا على غرة أول نوفمبر أو بعض مآثر فاتح نوفمبر ، ط. 1 ، دار البعث ، قسنطينة، 1983.

212. **نويهض عادل** ، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر ، مؤسسة نويهض ، لبنان ، ط. 2، 1980

213. **هاملي لونغريغ ستيفن** ، تاريخ سوريا و لبنان تحت الانتداب الفرنسي ، تر: بيار عقل ، دار الحقيقة بيروت ، لبنان ، د.ت.

214. **الهرماسي عبد اللطيف** ، المجتمع و الإسلام و النخب الإصلاحية في تونس و الجزائر، دراسة مقارنة من منظور علم الاجتماع التاريخي، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، بيروت ، لبنان ، ط.1، 2018

215. **الهواري عدي** ، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي و الاجتماعي 1830- 1960 ، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1 ، د. ح. ط. ن. ت. ، بيروت لبنان ، 1983.

216. **هنري كلود و آخرون** ، الاستعمار الفرنسي في المغرب العربي ، ترجمة محمد عيستافي، مكتبة المعارف . ب. ت.

ب ــ كتب باللغة الأجنبية.

1. **Accoce Pierre**, ces assassins qui ont voulu changer l'histoire, Plon,Paris, 1999.
2. **Adli Lahouari**, de l'Algérie précoloniale a l'Algérie coloniale, économie et société , entreprise National du Livre, Alger, 1985.
3. **Adli Labourai**, les mutations de la société algérienne,Edition la découverte, Paris, 1999.
4. **Ageron,Charles robert**, les classe moyennes dans l'algérie coloniale : origines, formation et évaluation quantitative, s.d

5. **Ageron Charles-Robert**, genèse de l'Algérie algérienne, EDIF,Alger, 2000.
6. **Ageron , Charles – Robert**. Politiques Coloniales Au Maghreb, Collection Hier, Presse Universitaires De France, Paris, 1972.
7. **Ageron Charles-robert**, histoire de l'Algérie contemporaine 1830-1973 , Cinquième édition , Presses Universitaires de Françe, Paris ,1974.
8. **Ageron Charles-robert**, les chemins de la décolonisation de l'Empire colonial Française, colloque organisé par l'I.H.T.P,les 4et 5 octobre 1984, Editions du C.N.R.S , Paris, 1986.
9. **Ageron,Charles-robert**, l'Algérie algérienne de Napoléon III à de Gaulle, Edition Sindbad,Paris,1980.
10. **Ageron Charles-Robert** (présentation par) , l'Algérie des Français, Editions du Seuil, 1993.
11. **Ait Ahmed Hocine**, la guerre et l'après guerre, Editions Scolie, Alger, 2013.
12. **Ajchembaum Yves Marc** (conseiller éditorial), la guerre d'Algérie, Editions Points, Paris, 2011.
13. **Alazard .J et Bencheneb. S, et autres** , Initiation a l'Algérie , Librairie d'Amérique et d'Orient, Paris , 1957.
14. **Amine Samir** , l'économie du Maghreb, les Edition de Minuit, Paris, 1966.
15. **Amrouche Marcel**,terres et hommes d'Algérie, Société Algérienne de Publication, Alger,

16. **André Julien Charles**–, études maghrébines, Presses Universitaires de France,Paris, 1964.

17. **Argoud Antoine**, la décadence, l'imposture et la tragédie, Fayard,1974.

18. **Arlette Jouanna** (dir.), Histoire et dictionnaire des guerres de religion, 1559–1598, Robert Laffont, coll. Bouquins ,paris, 1998.

19. **Auphan Paul**, histoire d'empire la décolonisation, Editions France–, Paris, 1967.

20. **Babero Roger** . malaventure en Algérie avec le général ,Paris de Bollardière, Plon, paris 1957.

21. **Benabdallah M. Oussedik** , J. Verges, Nuremberg pour l'Algérie , François Maspero, Paris , 1961.

22. **Baduel Pierre Fobert**, chantiers et défis de la recherche sur le maghreb contemporain, Editions Karthala, Paris, 2009.

23. **Belhadj Salah** , FLN crise internes et luttes de pouvoire 1956–1965, Editions Kortoba, Alger, 2007

24. **Belhamissi Moulay**, histoire de Mazouna, S.N.E.D,Alger, 1982

25. **Belkherroubi, Abdelmadjid**, La naissance de la république Algérienne, ENAG/ Éditions, Alger, 2006.

26. **Bély Lucien**, histoire de France , éditions Gisserot, Paris, 1997

27. **Benammar Benmansour Leila**, Ferhat Abbas, l'injustice, Alger–Livres Editons , Alger, 2012.

28. **Ben Khedda Benyoucef**, les origines du 1er novembre 1954, Editions Dahleb,Alger, 1989.

29. **Bensamoun Yvette Katan- Rama chalak**, le Maghreb de l'empire ottoman à la fin de la colonisation française,Editions Belin, 2007.

30. **Benyoucef Amor** , population du Maghreb et communauté à quatre , Société d'Edition d'Enseignement Supérieure, Paris , 1967.

31. **Berk Jacques**, les arabes d'hier a demain, Éditions du Seuil,Paris,1969.

32. **Bernard Droz – Elveyne Lever**, histoire de la guerre d'Algérie, 2ditions du *Seuil, 1982.*

33. **Berstein Serge et Milza Peirre**, histoire de la France au XXe siècle 1930-1945,T2, Editions Complexe, Bruxelles, Belgique,1991

34. **Bidault Georges**, Algérie l'oiseau aux ailes coupées, Editions de La Table Ronde, Paris, 1958.

35. **Henry Bogdan**, la guerre de trente ans 1618-1648, Librairie Académique Perrin, 1997.

36. **Boissenot Alfred**, l'islam et la guerre d'Algérie,C.E.L, Editeur, , Montepelier, 1977.

37. **Bouda Mohammedi - Tabti** , la société algérienne avant l'indépendance dans la littérature les livres, lecture de quelque romans, Office des Publication Universitaires , Alger , 1986.

38. **Boumalit Djemil**, du mystère de la tragédie barbare de Melouza à l'abomination de Sakiet Sidi-Youssef, Editons Bouslama, Tunis.

39. **Bourdieu Pierre** , The Algérians , with a préface by Raymond Aron, – translated by : Alan C. M. Ross, Beacon Press , Boston , 1962.

40. **Bourdieu Pierre**, Sociologie de l'Algérie (document) , Tafat éditions Algérie , 2015

41. **Bourdieu Pierre** , Esquisses Algériennes, Edition du Seuil, Paris, 2008.

42. **Bousquet,G.H.** l'Islam Maghrébin, introduction à l'étude générale de l'Islam, La Maison Des Livres, Alger.

43. **Brace Braud Philippe**, les crises politiques intérieures de la V^{e} république, Librairie Armand Colin, Paris, 1970.

44. **Briere Camille**, ceux qu'on appelle les pieds noirs, Edition de l'Atlanhrope,Paris,1984.

45. **Capitaine le Français** , Une erreur militaire et une faute politique, le service obligatoire pour les musulmans d'Algérie, Berger–Levrault, Editeurs, Paris, 1913.

46. **Carret Jacques** , le réformisme en islam , l'association des oulama d'Alger, imprimerie officielle, Alger, 1959.

47. **Carret Jacques**, le problème de l'indépendance du culte musulman en Algérie, imprimerie officielle , Alger, 1959.

48. **Castoriadis Cornelius**, la société française, Union Générale d'Editions, Paris, 1979.

49. **C.R.E.A.C** , Algériens et Français, mélange d'histoire , L'Harmattan, Paris, 2004.

50. **Chatard Roland-Philippe**, le grand mensonge, la pensée universelle, Paris, 1974.

51. **Chevalier Jacques**, Nous Algériens, Calmann-Levy, Editeurs, Paris, 1958.

52. **Chevalier Louis**, le problème démographique Nord Africain, Institut National d'Etudes Démographiques , Cahier 6, P.U.F, 1947. Louis le probl

53. **Chikh Slimane**, l'Algérie en armes ou temps des certitudes, office des publications Universitaires, Alger, 1981, p. 36

54. **Clark Michael** K., Algéria in turmoil, Thames and Hudson, London, 1960.

55. **Claude Mouton**, la contre révolution en Algérie, , Diffusion de la pensée Française, 19

56. **Cornaton Michel**, les regroupements de la décolonisation en Algérie , les Edidions Ouvrières , Paris, 1967.

57. **Dahleb Saad**, mission accomplie, Editions Dahleb, Alger, 1990.

58. **Decouflé André** , sociologie des révolutions , P.U.F., Paris, 1968.

59. **DjeghloulAbdelkader** , de HamdaneKhodja a KatebYacine, Edition Dar El Gharb, Oran, 2004.

60. **Djeghloul Abdelkader**,éléments d'histoire culturelle Algérienne, Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1984.

61. **Deriche-slimani Karima**, chrétiens de Kabylie 1873-1954 , Editon Bouchene, 2004.

62. **Descloitres Robert , Jean- Claude Reverdy, Claudine Descloitres**, l'Algérie des bidonvilles , Ecole Pratique des Hautes Etudes, Paris , 1961.

63. **Despois Jean**, l'Afrique blanche,Tome premier, l'Afrique du Nord, Presses Universitaires de France , 3em Edition, Paris, 1964.

64. **Dubois André-Louis**, Sergent pière, le malentendu Algérien, Fayard, Paris 1974.

65. **Dubois André-Louis et Sergent Pierre**,le malentendu Algérien, Librairie Arthème Fayard,1974.

66. **El-hammamy Ali**, idris, roman ; S.N.E.D, Alger, 1976

67. **Elsenhans Hartmut**, l'échec de la colonisation française en Algérie, Casbah Editions , Alger, 2015.

68. **Elsenhans, Hartmut** . La guerre d'Algérie 1954- 1962, la transition d'une France à une autre. Le passage de la IVem à la Vem république, Éd. Publisud, paris, 1999

69. **Eug. Vallet**, les évènement de Constantine, 5 Aout 1934 , quelques documents, Baconnier , Alger , 1934.

70. **Eveno Patrick et Planchais Jean** , la guerre d'Algérie,Editions Laphomic, Alger, 1990

71. **Faivre, Maurice**. les archives inédites de la politique algérienne, 1958-1962, L'HAMATTAN, paris, 2000

72. **Fery Raymond**, situation sanitaire de l'Algérie Orientale au 31 décembre 1954, Grande Imprimerie Damrémont, 1960.

73. **Gadant Monique**, Islam et nationalisme en Algérie , d'après « El Moudjahid » organe central du FLN de 1956 à 1962, Editions l'Harmattan, Paris, 1988.

74. **Ganiage**,**Jean** Histoire contemporaine du Maghreb de 1830 à nos jours, Librairie Arthème Fayard, 1994

75. **Gillespie Joan**, Algeria rebellion and revolution, Ernest Benn Limited,London, 1960. (62408 BNH) Gilles Alg rebel

76. **Godard colonel**, . les paras dans la ville, les trois batailles d'Alger, Tome 2,Fayard, paris, 1972, Paris, 1962.

77. **Goldzeiguer Annie Rey**, aux origines de la guerre d'Algérie 1940-1945 , Editions la Découverte , Paris , 2002.

78. **Gordon David**, North Africa's French legacy,1954 – 1962,Harvard Middle Eastern Monograph Series, USA, second printing 1964 .

79. **Gordon David C.**, the passing of french Algeria, London Oxford University Presse, 1966.

80. **Gouvion Edmond et Marthe**, Kitab Aayane el-Marhariba, Imprimerie Orientale Fontana Frères, Alger, 1920.

81. **Grimal Henri**, la décolonisation 1919-1963, Librairie Armand Colin, 3em édition , Paris, 1965.

82. **Grosser Alfred** , la IV république et la politique extérieure, Librairie Armand Colin Paris, 1961.

83. **Guechi Fatima Zohra**, la presse Algérienne de langue arabe 1946- 1954 enjeux politique et jeux de plume, BahaeddineEdition,algérie, 2009.

84. **Guérin Daniel**, quand l'Algérie s'insurgeait, La pensée sauvage, France, 1979.

85. **Guy Klein**, Algérie aimée et trahie, Edité par l'auteur , Dijon, Côte-d'Or ,1960.

86. **Guy Pervillé**, les étudiants algériens de l'université française 1880-1962, Edition du centre national de la recherche scientifique, Paris, 1984. Pervillé les étud

87. **Guy Pervillé** , Atlas de la guerre d'Algérie, Editions Autrement, Paris, 2011.

88. **Mohamed Harbi**, le F.L.N. mirage et réalité , NAQD/ ENAL, Alger, 1993.

89. **Hahn Lorna**, North Africa, (introduction By Senator John F/Kennedy), Public Affairs Press, Washington, D.C, 1960.

90. **Hannache Ahmed** , la longue marche de l'Algérie combattante , 1830-1962 , Edition Dahlab,Alger, 1990.

91. **Henry F.Jackson**, the F.L.N in Algeria, Greenwood Press, London,England,1977.

92. **Horne Alistair**, histoire de la guerre d'Algérie, Albin Michel, Paris, 1980

93. **Alertte Heymann**,. Les libertés publiques et la guerre d'Algérie, Librairie Général De Droit et De Jurisprudence, Paris, 1972

94. **Jacquin Henri** , la guerre secrète en Algérie, Editions Olivier Orban, 1977.

95. **Jovelet Louis**, l'évolution sociale et politique des pays arabes 1930-1933, extrait de la revue des études islamiques année 193 », cahier IV, Librerie Orientaliste Paul Geuthner, Paris, 1933.

96. **Jureidini .Paul A**, case studies in insurgency and revolutionary warfar Algéria, Spésial Operations Research Office, Washington, 1963.

97. **Jurquet Gacques** , la révolution nationale algérienne et le parti communiste français,Tome 3, éditions du centenaire, Paris, 1979.

98. **Kaddache Mahfoud**, histoire du nationalisme Algérien,1919-1951 , Tome 2,2^{em} édition, E.N.A.L. Alger, 1981.

99. **Kaddache Mahfoud**, et l'Algérie se libéra, 1954-1962. Editions Paris-Médéterrannée, Paris, 2003.

100. **Kessous Mohamed-El-Aziz**, la vérité sur le malaise Algérien, préface de D^{r} Benjelloul,

101. **Lachref Mustapha** , l'Algérie nation et société , François Maspero, Paris ,1967.

102. **Lacouture Jean** , cinq hommes et la France, Editions du Seuil, paris, 1961.

103. Lafuente Gilles, la politique berbère de la France et le nationalisme marocain, L'Harmattan, Paris, 1999.

104. **Lanly . A**, le français d'afrique du nord , étude linguistique , P.U.F, Paris, 1962

105. Lauriol Marc, Philippe Marçais, au service de l'Algérie Française nouvelle, Baconnier Frères, Alger, 1960 .

106. Lauriol Marc, l'Algérie angoissée, 2 ém édition , Éd. Baconnier, Alger, 1956

107. Lecourtois André, Algérie années 50, un prêtre témoigne, Lazhari Labter, Editions,Alger, 2013

108. Ligou Daniel, histoire du Socialisme en France, 1871-1961, Presses Universitaires de France ,, Paris , 1962

109. Marchand .H, . C. Kehl , P. Guiho. , le mriage mixte franco-musulman, Librairie Ferraris , Alger, 1956.

110. Mathias, Gregor . les sections administratives spécialisées en Algérie, entre idéal et réalité, 1955-1962, l'harmattan, paris, 1998

111. Mélia Jean, histoire de l'université d'Alger,La Maison des Livres, Alger, 1950.

112. Messali Hdj,le problème algérien, appel aux nations unies, sd

113. Merlo.M, l'organisation administrative de l'Algérie, 2eme édition , Librairie Farraris, Alger, 1953

114. Mirante M.Jean, (sous la direction), directeur des affaires indigènes de l'Algérie la France et les œuvres indigènes en Algérie, cahiers du centenaire de

l'Algérie XI, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie .

115. O'Ballance Edgar,the Algerian insurrection,1954-1962, Archon Books, Great Britain, 1967.

116. **Onfray Michel**, décadence, de Jésus à Ben Laden, vie et mort de l'Occident, Flammarion, paris, 2017

117. **OppermannThomas,**Le problème Algérien, By François Maspero Éditeur,s.a.r.l, Paris, 1961

118. **Oswald Spengler**, le déclin de l'occident, trad :Mohand Tazrout, 2V, Gallimard , 1948.

119. **Ouzegane, Amar**. Le meilleure combat, Julliard, Paris, 1962.

120. **P .J. André (Général)**, l'Asie menace l'Afrique attend, 2ditions Jacques Dervyl,Paris, 1953

121. **Pautard André**, mohammed l'algérien mon ami, les Editions ouvrières , Paris, 1962.

122. **Perroux François**(etude présentée par) ,problèmes de l'Algérie indépendante, P.U.F, 1963

123. **Pervillé Guy** , la guerre d'Algérie , PUF, Paris , 2007.

124. **Nicol Pièrre,**Algérie perdu, Éd. du Fuseau, Paris, 1965.

125. **RaymonAron** ,. l'Algérie et la république, Librairie Plon, Paris, 1958.

126. **Renaudot Françoise**, l'histoire des français en Algérie, Edition Robert Laffont,1979.

127. **Rinn Louis** , marabouts et Khouan, études sur l'Islam en Algérie, Adolphe Jordan, Alger, 1884.

128. **Rioux Jean Pierre**, la France de la quatrième république, 2. L'expansion et l'impuissance 1952-1958, Editions du Seuil, Paris, 1983

129. **Rondot Pierre**, l'Islam et les musulmans d'aujourd'hui, Editions de l'Orante, Paris, 1958

130. **Sahli Mouhamed Chérif** , l'Algérie accuse (le calvaire du peuple algérien les Editions Algériennes Enahdha, Alger, 1949.

131. **Sahli Mohamed** C., décolonisé l'histoire , introduction à l'histoire du Maghreb, calliers libres 77, François Maspero, Paris, 1965.

132. **Sambron Diane**, Femmes musulmanes, guerre d'Algérie 1954-1962, Editions Autrement- Collection Mémoires / histoire, n° 133, Paris, 2007.

133. **Sarmant Theirry** (introduction générale) , Algérie , inventaire de la sous série 1H 1091 – 4881, T1er , 1945-1967, ministère de la défense état-major de l'armée de terre service historique , château de Vincennes, 2000.

134. **Schaefer René**, drame et chances du l'Afrique du nord, Les Edition Inter-ntionales, Paris, 1953.

135. **Sellam Sadek**, la France et ses musulmans, un siècle de politique musulmane 1895-2005, Casbah Editions, Alger, 2007

136. **Sellam Sadek** (postface) , vers la paix en Algérie , Alem El Afkar, Alger, 2012.

137. Serigny (de), Alain. Échos d'Alger, tome II l'abandon, Presse de la cité, Paris, 1974.

138. **Siari Ouanassa-Tengour rt AISSA Kadri**, (Coordonné par), génération engagées et muvement nationaux : le X^{Xem} siècle au maghreb , hommage à Mahfoud Kddache, Centre de Recherche en Anthropologie Sociale et culturelle, C.R.A.S.C, Constantine, 2012.

139. **Serre Louis**, les arabes martyrs, etude sur l'insurection de 1871 en Algérie, E.Lachaud, Editeur, , Paris, 1873

140. **Soualah Mohammed**, la société indigène de l'Afrique du Nord, 1er partie , 3^{em} Edition , imprimeries La Typo-Litho et Jules Carbonel,Alger, 1946.

141. **Soualah Mohammed**, la société indigène de l'Afrique du Nord, ^{3eme} partie :vers l'avenir- l'action de la France et l'évolution des indigènes imprimerie la Typo-Litho et Jules Carbonet réunies, 1946.

142. **Soustelle Jacques** , sur une route nouvelle, Editions du Fuseau, Paris, 1964.

143. **Soustelle Jacques**, l'espérance trahie, Editons de l'Alma, Paris, 1962.

144. Soustelle Jacques, **le drame Algérien et la décadence Française , réponse a Raymond Aron, Plon, 1957.**

145. **Soustelle Jacques**, lettre ouverte aux victimes de la décolonisation, Editions Albin Michel, Paris, 1973.

146. **Soustelle Jacques**, le Sahara d'aujourd'hui et la France de l'an 2000, conférence prononcée par Jacques Soustelle, ministre délégué auprès du premier ministre, le mardi 26 mai 1959,au théâtre des ambassadeurs, sous les auspices des Conférences des Ambassadeurs.

147. **soustelle Jaques**, la page n'est pas tournée, la table ronde, editions la table ronde, 1965.

148. **Smati Mahfoud**, Formation de la nation Algérienne, Edition Zaiache, Alger, SD .

149. **Spillmanna Georges**, l'Afrique du nord et la France , Editions Boursiac, Paris, 1947.

150. **Spielmann Victor**, les grands problèmes Algériens,- le droit à la cité Algérienne -, Editons du Triat-D'Union , Alger, 1934.

151. Stora Benjamin, histoire de la guerre d'Algérie 1954-1962, Editions La Découverte, Paris, 2006.

152. Stora Benjamin, histoire de l'Algérie coloniale, ENAL-RAHMA, Alger, 1996.

153. Surdon Georges, la France en Afrique du Nord, Edition Alger républicain, 1946.

154. **Taliadoros,George**A. la culture politique arabo-islamique et la naissance du nationalisme algérien 1830-1962,Entreprise Nationale du Livre, Alger, 1985

155. **Tazroute Mohand**, histoire politique de l'Afrique du Nord, Editions Subervie, 1961.

156. **Tillion Germaine** , l'Algérien en 1957, Editions de Minuit , Paris, 1957

157. **Tillion, germaine**. les ennemis complémentaires , Ed. minuit, paris , 1960

158. **Tournier Jules**, la conquête religieuse de l'Algérie, 1830 1845 , LibreriePlon,Paris, 1920

159. **Trinquier Roger** (colonel) , le temps perdu,Editions Albin Michel, Paris, 1978.

160. **Turin Yvonne**, affrontements culturel dans l'Algérie coloniale, François Maspero,Paris,1971

161. **Vialet Gerorges**, l'Algérie restera française Sous le drame, Editions Haussmann, 1957.

162. **Voisin Georges** , l'Algérie pour les Algériens, Michel Levy Frère,Laibraires-Editeurs, Paris, 1861.

163. **Winock Michel** , la république se meurt, chronique 1956-1958, Editions du Seuil , Paris , 1978

164. **Xavier Yacono** , les étapes de la décolonisation , P.U.F, 1971, Paris.

165. **Yves Trotignon**, la France au XX^{e} siècle, T.1 jusqu'en 1968, Bordas, Paris, 1968 .

سادسا: الرسائل الجامعية.

أ ــ رسائل جامعية باللغة العربية.

1. **أعراب مراد** ، خطة سوستال لمواجهة الثورة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تاريخ الثورة الجزائرية 1954-1962 ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2001- 2002.

2. **بحري أحمد** ، حاضرة مازونة دراسة تاريخية و حضارية في العصر الحديث 1500-1900 ، رسالة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران ، 2012-2013

3. **بشاني أحسن** ، خطاب الحداثة في الفكر الفلسفي العربي المعاصر و إشكالية الخصوصية و العالمية ، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ، قسم الفلسفة ، السنة الجامعية : 2005-2006 .
4. **بوقرة زيلوخة** ، سوسيولوجيا الإصاح الديني في الجزائر ، جمعية العلماء المسلمين نموذجا ، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع الديني ، جامعة الحاج لخضر ن كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الإسلامية ، السنة الجامعية : 2008-2009 .
5. **الجريبي جلول** ، أسس النهضة عند عبد العزيز الثعالبي ، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الإسلامية ، إشراف الدكتور علي الشابي، جامعة الزيتونة ، السنة الجامعية 1987-1988 .
6. **طاس إبراهيم** ، السياسة الفرنسية في الجزائر و انعكاساتها 1954- 1958، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم التاريخ ، السنة الجامعية، 2008-2009.
7. **عز الدين معزة** ، فرحات عباس و دوره في الحركة الوطنية ، مذكرة ماجستير ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم التاريخ السنة الجامعية 2004-2005.
8. **عميراوي حميدة** ، دور حمدان خوجة في تطور القضية الوطنية ، بحث لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة قسنطينة معهد العلوم الاجتماعية ، دائرة التاريخ، السنة الدراسية 1983-1984
9. **غطاس عائشة** ، الحرف و الحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقاربة اجتماعية اقتصادية ، أطروحة لنيل شهادة دولة في التاريخ الحديث ، ج.1، جامعة الجزائر كلية العلوم الإنسانية ، قسم التاريخ، 2000-2001
10. **مرغيت محمد**، موقف الشهاب من القضايا المعاصرة 1925- 1939 ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر ، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، كلية الآداب و العلوم الإنسانية قسم التاريخ ، 2003.(مرغيت ، ص.)

ب ــ رسائل جامعية باللغة الأجنبية.

1. **Rouina Miloud Karim**, essai d'étude comparative de la guerre d'indépendance de l'Algérie de 1954-1962 à travers les deux villes Oran/ Sidi-Bel-Abbes, doctorat de troisième cycle d'histoire militaire et d'études de Défense

Nationale,Arts et Lettres Langues et Science Humaines, Université Paul Valery, 21juin 1980.

2. **Zeghdar Lahcen**, les liberaux européens d'Algérie et la guerre de libération nationale, mémoire de magistère en droit (option science politiques) , institut des sciences juridiques politiques et administratives , université d'Alger , 27 janvier, 1982.

سابعا: المقالات.

أ ــ مقالات باللغة العربية:

1. **الإبراهيمي الشيخ** (من مآثر 8 ماي في ذاكرة) ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر، السنة الثانية، ع الثاني، ربيع 1995 ، /1415هـ .ص. –ص. 5 – 8.

2. **الإبراهيمي محمد البشير** ، أنا ، مجلة الثقافة ، وزارة الثقافة و السياحة الجزائر ، السنة الخامسة عشرة ، ع87 شعبان –رمضان 1405هـ –مايو –يونيو 1985، ص.–ص. 11– 36

3. **أجرون شارل روبار** ، أحداث سنة 1936 بالجزائر ، تر: عبد الجليل التميمي ، المجلة التاريخية المغربية ، السنة السادسة ، ع15و 16، جويلية 1979، ص. 143 ، ص–ص. 143– 144.

4. **أبو الغد إبراهيم** ، الاستعمار و أزمة التطور في الوطن العربي ، الأصالة ، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الصلي و الشؤون الدينة– الجزائر ، السنة الرابعة ع25 جمادى1–جمادى الثانية2 1395 هـ – ماي جوان ، 1975، ص–ص. 284–296.

5. **أشنهو عبد الحميد بن** ، تطور الاستعمار في الجزائر وفي سائر المستعمرات ، **مجلة الأصالة**، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية ، الجزائر ، السنة الثالثة ، العدد 22 أكتوبر – نوفمبر ديسمبر ، 1974، ص–ص. 170– 180.

6. **ألبير ميمي** ، الوطن الأدبي للمستعمر ، تر: محمد العربي ولد خليفة، مجلة معالم ، مجلة فصلية تعنى بمستجدات الفكر العالمي تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية ع.3 ، صيف 2010 ، ص–ص. 59– 65.

7. **أورغي عبد الحكيم** ، حوار الإباضية مع الآخر في الخطاب الإصلاحي الحديث المصلح محمد بن يوسف أطفيش، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات ، المركز الجامعي بغرداية ، ع14 ، أكتوبر 2011. ص–ص. 128–161.

8. **بابا عربي مسلم** ، محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – كلية الحقوق و العلوم السياسية ، ع. التاسع ، 2013. ص–ص. 233– 248.

9. **بريش محمد** ، مفهوم الإصلاح أو نحو إصلاح لفهم المصطلح ، بحث نشر في حولية "أمتي في العالم " الصادرة عن مركز الحضارة للدراسات الإسلامية بالقاهرة ، المجلد السابع ، 2007، ص–ص. 1–17.

10. **بشيشي الأمين**، دور الإعلام في معركة التحرير ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة التاسعة ، ع104 ، سبتمبر – أكتوبر 1994، ص–ص. 53– 94.

11. **بن العقون عبد الرحمن** ، حول تاريخ الصحافة الوطنية الجزائرية جانب يستحق الدراسة ،مجلة الثقافة ،تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة الثامنة ع46 – شعبان –رمضان 1398 ، أغسطس – سبتمبر 1978، ص–ص. 47– 54.

12. **بن عبد الله عبد العزيز** ، ابن رشد رائد الفكر العلمي المعاصر، الأكاديمية ، مجلة أكاديمية المملكة المغربية ، ع4 ، ربيع الثاني 1408هـ –نوفمبر 1987، ص–ص. 287– 299.

13. **بوباكير عبد العزيز** ، حول تراجم الأدب الجزائري إلى الروسية ، مجلة معالم ، مجلة فصلية تعنى بتر: مستجدات الفكر العالمي تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية عالثالث ، صيف 2010 ، ص–ص. 53 – 57.

14. **بودربالة علي** ، النهضة في الخطاب العربي المعاصر، بين المفهوم و العائق، الحكمة ، مجلة دورية مستقلة محكمة متخصصة ، ع. 8 ، السنة الثالثة ، 2011، ص–ص. 8– 27.

15. **بوضرساية بوعزة** ، بعض جوانب الحركة الوطنية في منظور ديبارمي ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة التاسعة ، ع104 ، سبتمبر – أكتوبر 1994، ص_ص. 106– 117.

16. **البوعبدلي المهدي** ، عبد الرحمن الأخضري و أطوار السلفية في الجزائر، الأصالة ، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الصلي و الشؤون الدينة– الجزائر ، السنة السابعة ، ع53، صفر/محرم 1398هـ – جانفي 1978، ص– ص. 21– 35.

17. **بيطاط رابح** ، كيف حضرنا لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، النائب ، مجلة دورية يصدرها المجلس الوطني الشعبي، الجزائر ، ب.ت ، ص–ص. 6– 8.

18. **تابليت علي** ، من جرائم الاحتلال الفرنسي في الجزائر مذابح 8 ماي 1945 ،الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م.و.م.، الجزائر ، السنة الثانية ، ع. 2، ربيع 1995 ، /1415هـ.ص–ص. 55–78

19. **التميمي عبد الجليل** ، التفكير الديني و التبشيري لدى عدد من المسؤولين الفرنسيين في الجزائر في القرن التاسع عشر. م. ت. م.، ع1، جانفي / كانون الثاني 1974، ص–ص. 12– 24.

20. **عبد الجليل التميمي**، من أصول الثورة الجزائرية و توظيف مبادئها ، الملتقى الدولي حول الثورة الجزائرية و صداها في العالم ، م. و. د. ت. ، 24–28 نوفمبر 1984، ص. 29.

21. **تورين ايفون** ، لمحة حول الاتجاه الفكري في فرنسا خلال حرب الجزائر، الأصالة ، مجلة ثقافية تصدرها و. ت. أ. ش. د. – الجزائر ،ع. 33، السنة الخامسة ، جمادى الأولى 1396هـ . ماي 1976، ص–ص. 70– 87.

22. **الجمالي محمد فاضل** ، المغرب العربي و مؤتمر باندونغ، م. ت. م. ، ع2، جويلية / يوليو 1974، ص– ص. 118– 124.

23. **جورج بول ،طبيعة اللغة** ، تر: بغزو صبرينة ، مجلة معالم ، مجلة فصلية تعنى بتر: مستجدات الفكر العالمي تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية ع.الثالث ، صيف 2010 ، ص–ص. 85 – 116.

24. **الجيلالي عبد الرحمن** ،جوانب من كفاح الشيخ عبد الحليم بن سماية السياسي و الثقافي 1866–1933 ، مجلة الأصالة ، ، و. ت. أ. ش. د. ، الجزائر ، السنة الثالثة ع13 ، صفر– ربيع الأول 1393هـ ، مارس أفريل 1973، ص ص.202 – 212

25. **رفائيل برانش و سيلفي تينو** ، سرية التعذيب أثناء حرب الجزائر ، تر: محمد هناد ، نقد ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، رقم 14-15،خريف-شتاء 2001، ص-ص. 39- 52.

26. **محمد العربي الزبيري** ، «حول انتفاضة 20 أوت 1955 »، **مجلة الثقافة** ، وزارة الثقافة والسياحة ، العدد 83 ، الجزائر ، - سبتمبر - أكتوبر، 1984 .

27. **حربي محمد** ، مؤامرة العموري ، ، نقد ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، ع. 14-15،خريف-شتاء 2001، ص-ص. 9- 37.

28. **الحفناوي هالي**، الجزائر بين عهدين ، مجلة الحياة ، مجلة كشافية تصدر كل شهرين لسان حال الكشافة الإسلامية الجزائرية ع. مارس -أفريل 1954 ، ص-ص. 4-5

29. **حلايلي أحمد** ، من رواد النهضة الحديثة محمد بن يوسف اطفيش الجزائري 1238هـ-1821 / 1332-1914هـ ، مجلة كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ع. الثاني المجلد الثاني نوفمبر 2001 ، ص-ص. 83- 95

30. **حويتي أحمد** ، التغيير التكنولوجي و أثره ، دراسة سيوسيولوجية ، بحوث ، مجلة علمية جامعة الجزائر ، ع1، 1992-1993، ص-ص. 7- 22. ؟

31. **خليفي عبد القادر** ، القول ، المرأة و الثورة التحريرية ، إنسانيات ، م. ب. أ. ا. ث. - وهران، ع25-26، جويلية ديسمبر 2004. ص-ص. 7- 25.

32. **الرويسي يوسف** ، نشاط مكتب المغرب العربي بدمشق ، الحلقة الرابعة : دور مكتب المغرب العربي بدمشق في انعقاد مؤتمر المغرب العربي بالقاهرة ، م. ت. م ، السنة السادسة ، ع15و 16، جويلية 1979، ص-ص. 103- 118.

33. **زبادية عبد القادر** ، التلمساني محمد بن عبد الكريم المغيلي ، الأصالة ، مجلة ثقافية تصدرها و. ت. أ. ش. د. ، الجزائر ، السنة الرابعة ع26 ، رجب - شعبان 1395هـ - جويلية اوت 1975، ص-ص. 203

34. **الزبيري محمد العربي** ، تأملات حول كتاب عبد الناصر و الثورة الجزائرية ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة التاسعة ، ع104 ، سبتمبر – أكتوبر 1994، ص–ص. 27– 52.

35. **زغيدي لحسن محمد** ، الثورة الجزائرية و البعد المغاربي ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، السنة التاسعة ، ع104 ، سبتمبر – أكتوبر 1994، ص–ص. 17– 26.

36. **زغيدي محمد لحسن** ، مجازر 8 ماي، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثانية ، علثاني ، ربيع 1995 ، /1415هـ . ص.–ص. 31–38.

37. **زوزو عبد الحميد** ، الجديد في حركة الثامن ماي 1945 في ذكراها الخمسين ، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، الجزائ ،ع. الأول ، جمادى الأولى 1419 / سبتمبر 1998، 25– 44.

38. **زوزو عبد الحميد** ، التطور السياسي و الاديولوجي لدى المهاجرين الجزائريين بفرنسا 1919 – 1939 ، م. ت. م ، تونس ، ع5، جانفي 1976، ص–ص. 20 – 34.

39. **زيدي عبد الله** ، المقاومة في ثلاثية محمد ديب ، الانسان ، مجلة ما قبل التاريخ و الانتروبولوجيا الثقافية ، مجلة نصف سنوية يصدرها: م. ب. أ. ت.، ع2، 1983، ص–ص. 37– 55.

40. **سعد الله أبو القاسم** ، الثورة الجزائرية في مجلة الآداب ، مجلة الثقافة ، السنة التاسعة ع54 ذو الحجة– محرم 1400، نوفمبر – ديسمبر 1974، ص–ص. 9–25.

41. **سعيدوني ناصر الدين** ، أحداث 8ماي تضحيات جسيمة و عبرة كفاح مرير، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثانية ، علثاني ، ربيع 1995 ، /1415هـ. ص–ص. 9–30.

42. **سعيدوني ناصر الدين** ، نظرة في البعد التاريخي لثورة أول نوفمبر ، حوليات جامعة الجزائر، العدد 1، 1986–1987 ، ص–ص. 193– 205 .

43. **سلام صادق** ، الشيخ الطيب العقبي في نادي الترقي رائد علمانية إسلامية ، نقد ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، عرقم11، ربيع 1998 ، ص–ص. 21–28.

44. **الشاذلي المكي** ، حوادث 8 ماي 1945 حقائقها و أسبابها و نتائجها ، الأصالة ، مجلة ثقافية تصدرها و. ت. أ. ش. د. – الجزائر ، السنة السابعة ، ع53، صفر/محرم 1398هـ – جانفي 1978، ص. ص. 74– 89.

45. **الصالح الصديق محمد** ، من أيام الجزائر الخالدة ، مجلة أول نوفمبر ، (المنظمة الوطنية للمجاهدين) ، ع17 شعبان 1396/ أوت 1976، ص–ص. 27– 33.

46. **صالحي محمد إبراهيم** ، التحديث و إعادة الأقلدة من خلال الحقلين الجمعوي و السياسي . منطقة القبائل نموذجا ، تر: : غالم محمد ، إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، ، م. ب. أ. ا. ث. – وهران، عدد 8، ماي– أوت 1999،ص–ص. 27– 29.

47. **الطاهر بن خرف الله** ، التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي للريف الجزائري 1830–1962 ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثانية ، ع.الثاني، ربيع 1995 ، /1415هـ . ص–ص. 139– 173.

48. **الطيب العلوي** ،قراءة جديدة في بيان نوفمبر الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثانية ، ربيع الثاني، 1995 ، /1415هـ، ص–ص. 207 –221.

49. **عبد الله نجم الدين (عمر)** ، مفهوم الإصلاح في القرآن الكريم ، مجلة ديالي للبحوث الإنسانية ، كلية التربية للعلوم الإنسانية الأصمعي ، العراق ، ع28 ، 2008، ص–ص. 1–12

50. **عقون محمد العربي** ، الإثنوغرافيا الاستعمارية ، شارل فيرو نموذجا ، إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، م. ب. أ. ا. ث. – وهران ، ع28 ، أفريل – جوان 2005 ، ص–ص. 55– 71.

51. **عميراوي أحميدة** ، فاتح الثورة الجزائرية مقارنة بالثورات العالمية ، المصادر ، مجلة سداسية تصدر عن المركز الوطني للدراسات و البحث في الحركة الوطنية و ثورة أول نوفمبر 54، ع . التاسع ، السداسي الأول ، 2004، ص–ص. 17– 24.

52. **عميراوي حميدة** ، الطرق الصوفية و السياسة، مجلة المجلس الإسلامي الأعلى ، الجزائري ،ع.الأول ، جمادى الأولى 1419 / سبتمبر 1998، ص-ص. 208- 222.

53. **عبد الحليم عويس.** أثر دعوة محمد بن عبد الوهاب في الفكر الإسلامي الإصلاحي في الجزائر، بحوث، أسبوع الشيخ محمد عبد الوهاب ، الرياض ، جامعة الإمام د ت .

54. **غاليسو رونيه** ، الحركات الجمعوية و الحركات الاجتماعية علاقة الدولة و المجتمع في تاريخ المغرب، تر: : محمد داود و محمد غالم ، إنسانيات ، المجلة الجزائرية في الأنثروبولوجيا و العلوم الاجتماعية، ، م. ب. أ. ا. ث. – وهران، عدد 8، ماي- أوت 1999 ، ص-ص. 7-13.

55. **الفقيه محمد البصري** ، الوحدة و التجزئة في مسيرة المغرب العربي ، الملتقى ، مجلة شهرية تعنى بالثقافة و الفكر و الأدب ، ع33 ، 1997 ، ص-ص. 5- 11.

56. **قداش محفوظ** ، الأمير خالد و نشاطه السياسي بين 1919-1925 ، مجلة تاريخ و حضارة المغرب ، (جمعية التاريخ الجزائرية) ، ع4 ، يناير 1968 ، ص-ص. 19- 39.

57. **قداش محفوظ** ، حول مشروع إنشاء برلمان استعماري في الجزائر غداة الحرب العالمية الأولى، تر: عبد الحميد حاجيات ، مجلة تاريخ و حضارة المغرب ، (جمعية التاريخ الجزائرية) ، ع11 ، جوان 1974، ص-ص. 63- 70.

58. **قداش محفوظ** ، حوادث قسنطينة أغسطس 1934 ، تر : عبد الحميد حاجيات ، مجلة تاريخ و حضارة المغرب ، (جمعية التاريخ الجزائرية) ، ع12 ، ديسمبر 1974، ص-ص. 73- 93.

59. **قنان جمال** ، تشكيل الحكومة المؤقتة نقلة نوعية في دبلماسية جبهة التحرير الوطني ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثالثة ، ع.4 ، 1996/ 1417، ص-ص. 7- 32.

60. **قنطاري محمد**، مذكرة حزب الشعب الجزائري إلى الجامعة العربية حول أحداث 8 ماي 1945 ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثانية ، ع لثاني، ربيع 1995 ، /1415هـ، ص-ص. 79- 81.

61. **كواتي مسعود** ، محاولات ديغول لفصل الصحراء مناورة أم حقيقة،منشورات ، م. و . د. ب. ح . ث، الجزائر، 1998، ص. ، 143.

62.

63. **كريستلو آلان** ، حول بداية النهضة في الجزائر –كتيب لعبد القادر المجاوي – ، الثقافة ، مجلة تصدرها وزارة الإعلام و الثقافة بالجزائر، العدد46 ، شعبان –رمضان 1398/ أغسطس-سبتمبر، 1978، ص-ص. 55- 62.

64. **لونيسي رابح**، الصراعات الداخلية للثورة الجزائرية في الخطاب التاريخي الجزائري، إنسانيات ، م. ب. أ. ا. ث. – وهران، ع25-26، جويلية ديسمبر 2004، ص-ص. 27- 42.

65. **محمد الصالح رمضان** ، الأديب الشهير حوحو و آثاره ، مجلة الثقافة ، السنة التاسعة ع54 ذو الحجة- محرم 1400، نوفمبر – ديسمبر 1974، ص-ص. 57-64.

66. **مروش منور** ، القديم و الجديد في تاريخ الجزائريين القديم و الحديث للشيخ مبارك الميلي ، نقد ، مجلة الدراسات و النقد الاجتماعي ، ع.رقم11، ربيع 1998، ص_ص. 29- 47.

67. **المعلوف نوماديو** ، تاريخ علم المشرقيات العربية ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، السنة الرابعة 1924 – 1342 هـ دار صادر ، بيروت ، ص 207 –

68. **مناصرية يوسف**، القمع الدموي في 8 من مايو 1945 و نتائجه السياسية و الاجتماعية ، الذاكرة ، مجلة الدراسات التاريخية للمقاومة و الثورة ، م. و. م. ، الجزائر ، السنة الثانية ، ع2، ربيع 1995 ، /1415هـ ، ص- ص. 39- 54.

69. **منور أحمد** ، كتابات حوحو الأدبية في الحجاز ، الانسان ، مجلة ما قبل التاريخ و الانتروبولوجيا الثقافية، مجلة نصف سنوية يصدرها: م. ب. أ. ت.، ع2، 1983، ص-ص. 25- 35.

70. **مهري عبد الحميد** ، مساهمة في النقاش حول اندلاع ثورة نوفمبر ، جريدة صوت الأحرار ، ع3834 ، 20 سبتمبر 2010 ، ص 07

71. **مهري ، عبد الحميد** . أحداث مهدت لفاتح نوفمبر 54 ، **مجلة الأصالة** ، وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية – الجزائر– ، السنة الثالثة ، العدد 22 أكتوبر – نوفمبر – ديسمبر 1974. (مهري ، أحداث ، ص–ص. 8–18.

72. **الميلي محمد** ، وضع العربية خلال العهد الاستعماري ، مجلة اللغة العربية ، دورية تعنى بقضايا اللغة العربية و ترقيتها يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر) ، شتاء 2005 ، ص–ص. 43– 81.

73. **هلال عمار**، النوادي الثقافية الجزائرية التي كانت تنشط قبيل الحرب العالمية الثانية ، مجلة الدراسات التاريخية ، ع السابع –1414 هـ –1993 ، ص– ص 139–140

74. **ونيسي زهور** ، فخر المدارس الحرة التربية و التعليم بقسنطينة، مجلة اللغة العربية ، دورية تعنى بقضايا اللغة العربية و ترقيتها يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية (الجزائر) ، شتاء 2005 ،ص–ص. 101– 107.

ب ــ مقالات باللغة الأجنبية:

1. **Abbas Ferhat,**l'assassinat du mufti d'Alger et arrestation du cheihk el Okbi, la voix des humbles, Organe de l'association des instituteurs d'origine indégène d'Alger, 15 em année, n° 171, aout , 1936, p–p.14–16.
2. **Abbas Ferhat,** doctrine et réalité, La voix des humbles, 15em année N° 167, avril 1936, p–p. 2–3
3. **Abad. J.,** moissons nouvelles et jeunes chômeurs musulmans, Amina, organe de liaison nord africain et France, n°33, juillet–aout–septembre 1943, p–p.108– 112.
4. **Abul Naga El–sayed Attia**, le théâtre arabe et ses origines, UNESCO, revue international cultures, XIV/ 4, 1972.,p–p. 880–898.

5. **Ageron Charles-Robert,** (faculté des lettres et sciences humaines de Tours) , Ferhat Abbas et l'évolution politique de l'Algérie musulmane pendant la deuxieme guerre mondiale, R.H.M.,Tunis, N4, juillet, 1975,p-p.125-144
6. **Ageron ,Ch-R,** sur l'année politique algérienne 1936, R.H.M.,n 15-16, 1979, p.5-33
7. **Ageron Charles-Robert** Les forces internationales et la décolonisation de l'Afrique du NordPublications de l'École Française de Rome Année 1987 N 95 , pp. 195-218.
8. **Barbara Augustin,** Germaine Tillion. Une résistante qui a traversé le siècle. , Hommes et Migrations, n°1273, Mai-juin 2008.pp. 196-202
9. **Benchneb Saadeddine**, quelques historiens arabes modernes de l'Algérie, R .A., V. 1000, N° 446-449, 1956, p-p 475-499.
10. **Bencheneb Rachid** , Rachid Ksentini(1887-1944) , le père du théâtre arabe en Algérie, D. A ., synthèse de l'activité Algérienne, série culturelle, janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p.221-223
11. **Benjeloul Docteur** , pour la liberté de l'enseignement de la langue arabe, l'Entente, 9janvier 1936,p.2
12. **Benriba,** Féminisme et instruction (Turquie et Algérie) , La voix des Humbles , 9^{em} année , n° 92 , 15 octobre 1930, p-p. 5-7
13. **Bonin Huber**t., Brana Pierre & Dusseau Joëlle, Robert Lacoste (1898-1989). De la Dordogne à l'Algérie, un socialiste devant l'Histoire [compte-rendu] Outre-Mers. Revue d'histoire Année 2011 370-371 pp. 330-331
14. **Bouchama (cadi –juge Duperré Alger)** pour le relèvement des musulmans, La voix des humbles, n°60, septième année , mai, 1928, p-p.9-12.

15. **Bousquet .G.H.** (professeur à la faculté de doit d'Alger),Les coutumes berbères, D.A.synthèse de l'activité Algérienne, série culturelle, , janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p. 195-197.

16. **Bouzouzou Mahmoud**, coup d'œil sur la culture maghribine,S .M .A, bulletin d'information, n°5,9 juillet 1951,p-p.27-30.

17. **Branche Raphaele Thenault Sylvi**e , le secret sur la torture pendant la guerre d'Algérie ; Matériaux pour l'histoire de notre temps, n° 58, 2000, pp. 57-63

18. **Fernand Braudel**, Histoire et Sciences sociales : La longue durée, Annales Economies sociales civilisations, 13e année,N° 4, octobre-decembre 1958, p-p. 725-753

19. **Cadi** (**Lt Colonel**) , civilisation Mahométane , La voix des humbles, n° 59, septième année , avril, 1928, p-p. 7-13

20. **Capot-Rey .R.,** l'Institut de Recherches Sahariennes d'Alger, Bulletin de l'académie d'Alger, N°2, novembre 1958, p-p.39-42.

21. **Capot-Rey,** Annales de l'institut de recherche Sahariennes, I.R.S R., D. A., synthèse de l'activité Algérienne, série culturelle, , janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p.219-220.

22. **Cheffaud .M.**, l'enseignement primaire des musulmans d'Alger de 1830-1946 , Commission des réformes, D. A. synthèse de l'activité Algérienne, série politique, janvier 1947 /31 -12 1947, p-p.21-40

23. **Coste** (médecin-colonel, chef du service de la santé des territoire du sud, organisationmédicale du Sahara, les amis du Sahara organe de

l'association » les amis du Sahara, bulletin trimestriel, juillet 1933, p-p.69-78.

24. **Claude-Maurice Robert,** le cercle Franco-Musulman d'Algérie, Algeria, printemps 1958, p-p.48- 52.

25. **Counillon .P.,** l'enseignement de l'arabe en Algérie, Bulletin de l'académie d'Alger, N°2, novembre 1958, p-p., 59-71.

26. **Desparmet, J.**, l'entrée des Français à Alger par le cheikh Abdelkader, R.A. ,vol. 71, 1930, p-p. 225- 256.

27. **Desly**, Maraboutisme et décadence, La voix des humbles, n° 57, septième année , fevrier, 1928, p-p., 18-20 .

28. **Peres Henri** , Desparmt Joseph et son œuvre, R .A, volume 87, 1943,p-p. 251- 266

29. **Duconge Yves** , l'habitat en Algérie , Bulletin économique et juridique, avril 1960, p-p. 87-89.

30. **Elbouni** , les fleaux sociaux Algériens , , La voix des Humbles , , 7em année , n° 66 , novembre 1928, p-p.11-12

31. **Emerit Marcel**, les Bureaux Arabes,D. A., synthèse de l'activité Algérienne, série politique,1 janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p.9-12.

32. **Esmein Paul,**Le professeur Louis Milliot Revue internationale de droit comparé Année 1963, v 15, N°1 p-p. 185-186

33.

34. **Faci,** pourquoi les indigènes même les plus instruits , sont-ils considérés comme indésirables par les Européens, la voix des humbles , 9 em année , n : 95 , 15 janvier 1931, p-p. 2-3

35. **Faure-Sardet**, lettre à Malika pour qu'elle garde son voil, la voix des humbles , quinzième année , n° 167, avril 1936, p-p. 4-6

36. **Feraoun Mouloud**, (adjoint au directeur des centres sociaux éducatifs d'Alger les centres sociaux éducatifs, Algeria, automne 1961 .

37. **Fontaine André**, avec la visite de M.Khrouchtchev, aux Etats Unis 1959 , Le Monde diplomatique, , septième année,N° 69, janvier, 1960, p. 1.

38. **Gaïti Brigitte** , La levée d'un indicible : «l'indépendance» de l'Algérie (1956-62) Politix. Revue des sciences sociales du politique Année 1990 , 10-11 pp. 110-123

39. **Gaïti Brigitte**. Les incertitudes des origines. Mai 58 et la Ve République. In: Politix, vol. 12, n°47, Troisième trimestre 1999, pp. 27-62;

40. **Gautier robert** ; la diplomatie de la IV république vue par Jacques Fauvet, Le Monde diplomatique, mars, 1960, p.5.

41. **Gendarme Ren**é, la résistance des facteurs socio- culturel au développement économique, l'exemple de l' islam en Algérie , revue économique, no 1 , janvier 1959 .

42. **Gladel. P.**, l'éducation nationale au Sahara, Bulletin de l'académie d'Alger, N°2, novembre 1958 , p-p. 83- 88.

43. **Grandguillaume**Gilbert, une medina de l'ouest algérien Nadroma, *Revue* de l'Occident musulman et de la Méditerranée, n°10, 1971. pp. 55-80

44. **Gromier François**, le trouble de l'armée,LA NEF, revue trimestrielle , 18e Année, cahier N° 7, juillet-septembre 1961, p-p. 5-18.

45. **Guy Pervillé** , trente ans après reflexions sur les accords d'Eviand, revue française d'histoire d'outre-mer T. 79, n° 296, 3em trimestre 1992, pp. 367-381.

46. **Guy Pervillé**De Gaulle et le problème algérien en 1958, Outre-mer. Revue d'histoire Année 2008 ,n 358-359, pp. 15-27

47. **Guy Pervillé**,Charles-Robert Ageron (1923-2008), Outre-Mers. Revue d'histoire Année 2008 , n 360-361 pp. 373-388

48. **Heurgon Jacques**, les musulmans fidèles , la revue de Paris, 65 année , janvier, 1958, p-p. 65-73.

49. **Hurtig Serge** La S.F.I.O. face à la Ve République : majorité et minorités Revue française de science politique Année 1964 n 14-3 pp. 526-556

50. **Kebaili.A**, l'émancipation de la femme musulmane, La voix des Humbles , 7em année , n° 74 , fevrier 1929, p-p.

51. **Kellermann**. G. ,A.Demeerseman l'aspect psychologique du problème franco-tunisien,Instiut des Belles-Lettres Arabes I.B.L.A, Amina,11e année, n°24, janvier-fevrier, 1941, p-p., 58-59.

52. **Labatut**. **L**. (avocat général), l'organisation judicaire pour les musulmans en Algérie, D. A. synthèse de l'activité Algérienne, série culturelle, , janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p.201- 206

53. **Lacouture Jean**, les arabes d'hier a demain, Le Monde diplomatique,avril 1960, p. 2.

54. **LaurentMucchielli**. Une lecture de Langlois et de Seignobos, Espaces Temps (Le temps réfléchi - L'histoire au
55. risque des historiens.) revue trimestriel, publiée avec le concours du CNL et du CNRS , N° 59, 1995, p-p. 130-136;
56. **Lechani** , Le gouvernement du front populaire et les reformes indigènes , La voix des humbles,N 173, quinzième année , octobre 1936, p p 1- 4 .
57. **Letellier .G.**,le réalisme dans l'action sociale, Amina,11e année, n°24, janvier-fevrier, 1941, p-p.35-40
58. **Letellier .G.**, vie économique de la Casbah ,Amina,12eannée, n°30 mars-avril, 1942, p-p.35-39.
59. **Le Tourneau roger**, la révolution algérienne , revue de l'occident musulman et de la méditéranée, n° 5, 1968, p-p. 153-160.
60. **Makaci.K,** Droits économiques et sociaux et droits politique, la voix des humbles , 15em année, n° 173, octobre 1936, p-p.5-6
61. **Marbut. M.**, situation de l'agriculture en Algérie, D.A., synthèse de l'activité Algérienne, série économique, janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p. 47-49.
62. **Mélia Jean**, une conquête Musulmane par la naturalisation, , La voix des Humbles , 7em année , n° 74 , fevrier 1929, p-p.
63. **Melia Jean** , la représentation parlementaire des indigène musulmans d'Algérie La voix des humbles, n° 55, sixième année , décembre, 1927, p-p.9-11
64. **Melia Jean**,(rapport de) Le centenaire de la conquête de l'Algérie et les réformes à accorder aux indigènes, La voix des humble N 68 7em année , decembre 1928 , p-p. 14-16

65. **Marçais. G.** (membre de l'institut)l'institut d'études orientales d'Alger, D. A., synthèse de l'activité Algérienne, série culturelle, , janvier 1947 -31 décembre 1947, p-p.206- 209.

66. **Mauger Roger**, les dépenses publiques en Algérie pendant l'année 1962,Bulletin économique et juridique, n° 251, janvier 1962, p-p.7-10.

67. **Nadir Ahmed**., le mouvement réformisteAlgérien et la guerre de liberation national, R.H.M,Tunis, N4, juillet, 1975, p-p.174-183

68. Odile Rudelle, Brigitte Gaïti, De Gaulle, prophète de la Cinquième République (1946-1962) ,Revue française de science politique, 48e année, n°5, 1998. pp. 678-679.

69. **Peres Henri**., l'Institut d'Etudes Supérieures Islamiques d'Alger, Bulletin de l'académie d'Alger, N°2, novembre 1958, p.23-25.

70. **Roman Jean**, les A.S.A.U gagne la bataille des cœurs, Algeria, printemps 1958, p-p. 22- 28.

71. **Saadallah Belkacem**, the Algériean Ulamas, 1919-1931, R.H.M, N° 2,juillet 1974, p-p. 139 -150 .

72. **Sadouillet Alberte**, l'action sociale féminine de l'armée en Algérie, Algeria, octobre, 1958, p-p.46-60.

73. **Sainte-Marie Alain**. Ecoles d'élèves-officiers «indigènes» en Algérie (1912 - 1946). In: *Cahiers de la Méditerranée*, hors série n°7, 1983, pp. 195-207

74. **Satour. A,** Habitat indigène, la voix des humbles , 10em année, n°99, 20 mai 1931, p-p.15-17

75. **Saul Samir,**Roger Le Tourneau : un historien de l'Afrique du Nord face à la décolonisation, Outre-Mers. Revue d'histoire, T.4, N° 350-351, Année 2006 , p-p. 335-365

76. **Soustelle Jacques**, l'épopée du Saharafrançais, Le Monde diplomatique, septième année,N° 69, janvier, 1960

77. **Tahrat. L ,** M. Viollette à Constantine, La Voix des Humbles N° 98, 10em année , Avril 1931, p-p.2-10.

78. **Terrasse Henri**, la vie et l'œuvre de Williame Marçais 1872-1956 , Bulletin de l'académie d'Alger, N°2, novembre1958, p-p.49-58.

79. **Sylvie Thénault** Mouloud Feraoun. Un écrivain dans la guerre d'Algérie, Vingtième Siècle. Revue d'histoire Année 1999 , n 63 pp. 65-74

80. **Violette Maurice**, proposition de loi relative à la célébration du centenaire de la libération des états barbaresques, La voix des humbles N 68, 7em année , decembre 1928, p-p.11-13.

81. **X. Lieutenant**, pourquoi nous avons perdu la guerre d'Algérie,LA NEF, revue trimestrielle , 18° Année, cahier N° 7, juillet-septembre 1961, p-p.19-38

82. **Zenati Rabah** , ce qu'il faut faire tout de suite ,la voix des indigènes,n°373, 28,mai 1936, p.1

83. **Zenati Rabah** (ancien combattant), réponse au Nadjah, La voix des Humbles , 7em année , n° 69 , janvier 1929, p-p.8-9

84. **ZenatiRabah**, la révolution turque et la femme musulmane, La voix des Humbles , 7em année , n° 66 , novembre 1928, p-p. 1-3

85. **Zenati Rabah**, notre ambition, La voix des humbles, n° 58, septième année , mars, 1928, p-p., 1-4.

86. **Zenati Rabah**,la révolution Turque, La voix des humbles, n° 59, septième année , avril, 1928, p-p. 1- 4

87. **ZenatiRabah**, la révolution Turque, La voix des humbles, n°61, septième année, juin 1928, p-p., 1-5

88. **Zenati rabah**, ces pauvres intellectuels indigènes La voix des humblesRabah, N 67, 7em année , novembre 1928, p-p. 1-3.

89. **ZenatiRabah**, rabah, ces pauvres intellectuels indigènes. La voix des humbles N 68, septième année , décembre 1928, p-p.1-4.

ثامنا: الأيام الدراسية و الملتقيات.

أ ــ باللغة العربية.

1. المركز الوطني للدراسات التاريخية ، يوم دراسي حول الأمير خالد الجزائري : الأحد 23 نوفمبر ، 1986 ،

ب ــ باللغة الأجنبية.

2. Algérie 50 ans après etat des savoirs en sciences sociales et humaines, 1954-2004, actes de symposium,Oran, 20-21 septembre 2004, Edition C.R.A.S.C ,2008

3. Secrétariats sociaux d'Alger ,la lutte des algériens contre la faim , journées d'études des, Alger, 29-30 mai, 1954.

تاسعا: القواميس و الموسوعات.

أ ــ باللغة العربية.

1. **الأزهري أبو منصور محمد بن أحم**د ، تهذيب اللغة ، ج.3 ، تحقيق : عبد الكريم العزاوي ، الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، القاهرة ، 1975.

2. **إفرام فؤاد البستاني** ، منجد الطلاب ، دار المشرق ، ط. 36 ، بيروت ، لبنان ، 1956.

3. **بياربونت-ميشال إيزار**، معجم الأثنولوجيا و النتروبولجيا ، ترجمة مصبح الصمد ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2006.

4. **الزركلي خير الدين** ، الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال و النساء من العرب و المستعربين و المستشرقين ،ج3 ، ج7 ، ط15 ، دار العلم للملايين ، بيروت لبنان ، 2002.

5. فرانك بيلي ، معجم العلوم السياسية ، تر: و نشر مركز الخليج للأبحاث ، ط1،إ.ع.م.، 2004

6. **الفراهيدي الخليل ابن أحمد** ، كتاب العين ، ج. 2 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط.1، 1424هـ / 2002م.

7. **الكيالي عبد الوهاب (المؤلف الرئيسي)** ، الموسوعة السياسية ، ج1 ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، بيروت لبنان،

8. منظور ابن ، لسان العرب ، ج. 7، دار إحياء التراث العربي ، ط. 3، بيروت لبنان ، 1419هـ – 1999م.

ب ــ باللغة الأجنبية.

1. **Collin PH**, dictionary of polotics and gouvernement, Bloomsbury Publishing Plc, third edition, London, 2004.
2. **Christophe Charles**,Les professeurs de la faculté des lettres de Paris – Dictionnaire biographique 1809-1908. Paris : Institut national de recherche pédagogique, 1985
3. **Dubois Jean(direction)** , dictionnaire du français contemporain illustré, Librairie Larousse, Paris, 1980.
4. **Gallissot René** (sous déraction), Algérie engagement sociaux et question nationale 1830-1962 , dictionnaire biographique du mouvement ouvrier Maghreb, les Editions Ouvrières, Paris, 2006.

5. **Girard Denis** (**revised by**) , French – English –French, dictionary, Cassell Ltd, London, 1981.

6. **Grand Larousse Encyclopédique**, T 4, T 6, T 7, Librairie Larousse, Paris, 1969.

7. **Luauzu Claude**, dictionnaire de la colonisation française, Larousse, 2007

8. **Littré, E.** , dictionnaire de la langue française , Librairie Hachette, T 1er , Paris, 1873.

9. **Montagnon Pierre**, dictionnaire de la colonisation Française, Pygmalion, Paris, 2010.

10. **Rioux Jean Pierre**, dictionnaire de la France coloniale , Flammarion, 2007.

فهرس الأعلام والأماكن

فهرس الأعلام

أ

آسيا جبار : 380 -

إبربوشن محمد : 192-

ابن باديس: 42- 43- 48- 50- 51- 53- 56- 57- 59- 71- 157-
182- 194- 195- 198- 200- 201- 221- 222- 223- 224-
225- 226- 227- 228- 230- 239- 240- 262.

ابن تيمية : 26- 40-

ابن الحفاف: 35-

ابن خلدون : 26-

ابن دالي: 181-

ابن سعود : 71-

ابن عليوة : 195-

ابن العمالي: 35-

ابن العنتري: 356 -

ابن القيم: 40-

ابن مريم البستاني: 33-

ابن منظور: 17-

ابن الموهوب: 38-

أبو حامد الغزالي: 19-

أبو القاسم الحفناوي: 60-

أبو يعرب المرزوقي: 12- 26-

أبو يعلى الزواوي: 43-

أحمد باي: 34-

أحمد بلاسي نبيل: 12-

أحمد حناش: 11-

أراس : 387-

إزنهاور: 471-

أغسطين بيرك : 211-

الأزهري: 17-

ألار (الجنرال) : 428- 448-

ألان بايرفيت : 463-

ألان سيريني : 260-

ألبر فوسي: 336-

ألبرت لوبران : 237-

ألفرد بواسوني: 10-

أميدي فروجر: 449-

الأمير (عبد القادر) : 35-

الأمين العمودي: 223-

أمينة شكري: 438-

أمين العمودي: 62-

أندري جيد: 238-

أندري جاكومي : 387-

أندري سرفييه : 205-

أندري فورييه: 456-

أندري ماري: 452-

أندري موريس : 452-

أنطوان غاردل: 452-

أولريخ زونجي: 21-

إيدوارد ديبرو : 257- 258-

إيلي (الجنرال) : 461-

إيف شاتينو : 245- 260-

ب

بارتيو (الجنرال) : 403-

بارة علي : 4419-

بانون آكلي: 219-

براي(المقدم) : 336-

بروس (العميد) : 336-

بلخوجة (الرائد) : 336-

بلوخ لان فرانسوا : 387-

بلوم فيوليت (مشروع): 66 -

بن حبيلس مكي : 419-

بن جادور عبد القادر : 387-

بن سالم : 257-

بن شنب رشيد : 419-

بن ناصر: 440-

بن شنوف : 261- 262-

بواسوني: 35-

بوشامة : 222-

البشير (الإبراهيمي): 39- 42- 43- 154-

البشير صفر : 164-

بوشوشي الطاهر: 419-

بوعزة بوضرساية: 13-

بوعلام (الباشاغا) : 474-

بوقندورة (أحمد): 35- 60-

بكري هامل: 387-

بلوصيف :440-

بومدين (رئيس تعاونية): 388-

بول ديلوفرييه : 388- 393- 403- 463-

بيار بلوش: 230-

بيار بوجاد : 453-

بيار بورديو : 423-

بيار بيكار : 451-

بيار روندو : 326-

بيار لاغايار: 456-

بيار لافون : 482-

بيار ماندیس : 22-

بيار ماس : 387-

بيتان (المارشال) : 207-

بيروتون (الجنرال) : 210- 211-

ت

تامزالي مصطفى : 387-

تامزالي اسماعيل: 419-

توفيق المدني (أحمد) : 201-

ج

جاك سوستال: 7- 11- 373- 347- 377- 380 – 387- 417- 451- 452- 473-

جاك شوفالييه: 11- 261- 262-

جاك كاريت: 435-

جاك لومبار: 456-

جاك مارساي : 469-

جرجي زيدان: 34-

جرمان تيون : 252-

جمال الدين الأفغاني : 29- 39- 48-

جورج بيدو: 10- 456- 472-

جورج لوبو : 182-

جول فيري: 62- 65 -

جون جاك روسو : 46-

جون جاك سوزيني: 449-

جون موران: 2- 407-

جون كالفن: 21-

جونار: 40-

ح

الحبيب بورقيبة : 438-

حبيبة منشاري: 73-

حسين آيت أحمد : 477-

حسين (الداي) : 334-

حمادو بوعلام: 387-

حمدان بن عثمان خوجة: 34-

حنفي بن عيسى: 11-

خ

خالد (الأمير): 41- 53- 63 -

خاسر حنيفي: 387-

الخديوي اسماعيل: 48-

الخليل بن أحمد: 17-

خير الدين التونسي : 25-

د

دارجنتو : 387-

دارلان (الأميرال) : 182-

داودي: 8-

دلادييه : 226 -

دواق محمد : 387-

الدوق(دومال): 35-

ديغول (شارل) : 7- 8-11- 184- 211- 211-232- 241- 243-245-
250-259- 446- 447- 457- 467- 471- 472- 474- 477-
482- 527- 546- 547- 548- 551- 555- 558- 559- 563-
564- 565- 567- 572- 574- 577- 579-

ر

راؤول أوبان: 238-

راجف بلقاسم : 192-

راوية فضل: 438-

راوية عطية شمس الدين : 438-

رايمون أرون: 454-

رايمون شارل: 326-

رشيد أوعمارة : 192-

رشيد رضا: 30-

رضا حوحو : 328-

رفاعة الطهطاوي: 30-

روبار لاكوست: 7- 298- 303- 308-309- 310-312- 314- 316-
318- 324- 325- 417- 473-

روبار مارتل : 450-

روجي بوشي: 472-

روجي فراي: 451-

روجي ليونار: 2- 261-

روجي موريس : 462-

روزي (رئيس بلدية) : 238-

روني بليفان : 184-

روني مونطاندو: 389-

ز

زناتي (رابح) : 68- 69 – 70- 72- 73-

زيلر (الجنرال): 463-

س

سايح عبد القادر: 213- 242-243-

ستالين: 75- 76-

سرازاك (العقيد): 407-

سديرة إيميل بلقاسم : 419-

سعدان(الدكتور) : 223-

سعد زغلول: 79-

سعيد فاسي: 68 -

سلامة موسى : 27-

سليم الثالث : 25-

سليمان الشيخ: 12-

سيمونو : 325

سيد قارة (نفيسة) : 388- 397- 423- 438- 477-

السيوطي: 37-

ش

شارل ديغول: 2- 381-

شارل روبار أجرون: 10- 62 – 222-

شال (الجنرال) : 373- 436- 465-

شابان دولماس: 451-

شسان (الجنرال) : 450-

شكيب أرسلان : 193- 219-

شكيكين عبد الرحمن : 387 –

شوان (النقيب) : 192-

شوطان (وزير): 197-

الشوكاني: 40-

ص

صبان كلود: 414-

صالح بوعكوير: 387-

الصالح بن مهنى: 37-

صلاح العقاد: 12-

صلان (السيدة) : 424- 425-

صلان (الجنرال) : 447-

صوالح محمد : 380 -

ط

طالب عبد السلام : 222-

الطاهر بن عاشور: 31-

طه حسين : 27 -

طه عبد الرحمن: 12-

الطيب العقبي: 51- 54- 59- 196- 201- 222- 243-

ع

عباس التركي (الشيخ) : 228-

عبد الحليم بن سماية: 37- 38-

عبد الرحمن بوكردنة : 222-

عبد الرحمن بن عمر باكلي: 36-

عبد العزيز الثميني: 35-

عبد القادر (الأمير): 34-

عبد القادر المجاوي: 36- 60-

عبد الكريم المغيلي: 33-

عبد الله العروي: 12- 19-

عبد الله العنابي : 222-

عبد المجيد (السلطان): 25-

العربي التبسي: 46- 57-

عصمت باشا : 73-

علال الفاسي : 31-

علي بن عمر الطولقي: 37-

عل شكال: 454-

علي معلم: 452-

عمارة كوربة : 387-

عماري أكلي: 414-

عمر بن قدور: 37 -

علولة عبد القادر: 414-

علي بوخرط: 76-

عمار أوزقان : 223- 242-

عمار عيماش: 219-

عمر راسم: 37-

غ

غاستين (الجنرال) : 462-

غي برفييه: 10-

غوطالييه روجي : 453-

ف

فارس محمد : 419-

فرحات عباس : 62- 64 – 65 – 67- 193- 196- 207- 213- 226- 477-

فرحات حشاد: 186-

فلكس شيدر: 399-

فلكس غايار: 7

فوغاس (العميد) : 382-

فيال (السيد) : 453-

فيشي (حكومة) : 182-

فيليب مارسييه : 433-

ق

قاسم (الجنرال) : 438-

قدور بن مراد التركي : 36-

قدور (السي) بن غبريط: 73-

ك

كاترو : 211- 212- 213- 241-

كاتب ياسين: 380 –

كحول (المفتي) : 228-

كريسبان موريس: 450-

كريسيان فوشي: 446-

كوسولت (العقيد) : 336-

كسوس محمد : 419-

كمال أتاتورك: 72-

كمال باشا : 73-

كريبان (الجنرال) : 388-

كوكان : 387-

ل

لخضر عبدلي (إمام) : 424-

لطفي السيد : 27-

لوسيان باي : 326-

لومباس : 387-

لونشامبو : 440-

لوي ميو : 51- 197- 325-

ليستراد كاريبونال : 248-

ليفي برول: 401-

لينين: 76-

م

مارتن لوثر: 20-

مارسيل إدمون نايجلان : 347-

مارك مورغون : 441-

ماسو (السيدة) : 410-

ماسو (الجنرال): 447- 474-

ماسينيون : 380 –

مارك لوريول: 10–

مالك (الإمام) : 30–

مالك بن نبي : 380–

مالك حداد : 500–

مامي اسماعيل : 71–

مالك حداد : 380 –

مانديس فرانس: 186–

ماوردي: 26–

مبارك الميلي: 44– 46–

محمد (النبي) : 43–

محمد ابن أبي شنب: 60–

محمد أركون: 12– 30– 31–

محمد باريلوي : 28–

محمد بن بلقاسم الهاملي: 37–

محمد بن تامي: 64 –

محمد بن رحال: 64 – 65 –

محمد بن صدوق : 454-

محمد بن صيام : 196-

محمد بن عبد الوهاب : 28- 39-

محمد بن العنابي: 33-

محمد بن علي السنوسي: 28-

محمد بن يوسف أطفيش: 36

محمد ديب: 380 –

محمد خير الدين : 222-

محمد السعيد بن زكري: 36-

محمد الصالح (بن جلول): 63- 64 – 67- 213 –222- 223- 226- 230- 241-

محمد السنوسي: 33-

محمد الشاذلي القسنطيني : 35-

محمد عابد الجابري: 12- 17- 26-

محمد عبده: 29- 37- 39- 40- 41- 48-

محمد علي: 25-

محمد علي (الشوكاني) : 28-

محمد قروي: 440-

محمد مولا: 11-

محمود الثاني : 25-

مسعودي صيد : 414-

مصالي الحاج : 187- 189- 192- 193- 194- 219-232- 234-
239- 243- 433- 461-

مصطفى كروش: 453-

مفدي زكريا: 192-

مصطفى الأشرف: 11-

مصطفى بن الخوجة: 37-

موريس طاباوي : 336-

موسى بطرس البستاني : 27-

مولود فرعون : 380 – 419-

ميرفي (القنصل) : 208-

ميشال دبري : 387- 388- 397- 479-

ميشال روزييه : 326-

ميشيل (الأمين العام للعمالة) : 196-

ن

ناصر الدين سعيدوني: 11-

نزلي (الأميرة) : 48-

هـ

هنري فور: 387-

هنري كارنوت : 238-

و

ولد عبد الرحمن مازوز : 414-

ي

يحيى بن صالح الأفضلي: 35-

يوسف (النبي): 200-

فهرس الأماكن

أ

الأصنام : 93-

إفريقيا (شمال): 3- 74- 86- 97- 105- 107- 108- 111- 122- 165- 167- 175-

إفريقيا (الغربية) : 33-

ألمانيا: 21- 61- 142- 184-

ألزاس : 566-

أمبواز (قصر): 35-

أمريكا : 183-

إنجلترا: 50-

أورليونسفيل : 389-

أوروبا : 22- 61- 86- 152- 186- 398-

أوروبا (الغربية) : 22-

إيرلندا: 61-

إيطاليا: 21- 61- 167-

ب

باتنة : 93-

باريز: 30-

باريس: 30- 35- 48- 51- 86- 97- 160- 175- 184- 186- 187-
388- 446- 471-

برازافيل : 119- 183-

برلين : 184-

بريطانيا : 183-

بسكرة: 223-

بلعباس (سيدي): 74- 75- 93- 94-

البليدة : 93- 94- 144- 326- 445-

البوربون (قصر) : 474-

بوتسدام : 184-

بوعرفة : 326-

بوفاريك: 449-

البويرة : 445-

البيض : 412-

ت

تامنراست : 466-

ترانت : 21-

تركيا: 61- 72- 73-

تلمسان : 144- 158-

توات (منطقة): 33-

تولوز : 398-

تونس: 11- 32- 119- 143- 158- 164- 166- 175- 187- 400- 446-

تيارت : 89- 93- 94-

تيزيوزو : 445-

ث

الثعالبية (المكتبة و المطبعة): 36-

ج

الجزائر: 3- 7-8- 9- 11- 32- 33- 34- 40- 41- 42- 58- 62- 64
- 71- 73- 76- 77- 91- 93- 94- 95- 96- 97- 98- 103- 104-
106- 107- 108- 110- 111- 113- 115- 117- 118- 119-
120- 121- 122- 123- 125- 126- 127- 128- 130- 131-
132- 133- 134- 135- 136- 137- 138- 139- 140- 141-
142- 143- 144- 147- 148- 149- 150- 151- 152- 153-
154- 155- 157- 160- 161- 162- 163- 164- 165- 166-
167- 168- 169- 170- 171- 173- 176- 177- 182- 186-
194- 201- 230- 383- 384- 394- 403- 446- 448- 450-453-
457- 459- 466-470- 472- 474- 476- 477- 480- 483-
486- 487-488- 489- 490-491- 493- 494-495-496-499-
565- 566-

جنيف: 21- 193- 399-

ح

الحجاز : 28- 171- 173-

خ

خنشلة: 65 -

د

دانكارك: 466-

ر

روان- موربيان : 398-

ز

زيوريخ: 21-

س

سطيف: 43- 140- 156- 210-

سوريا : 438-

سوق أهراس: 74-

سيدي الكتاني (مسجد): 424-

سيدي مبروك : 388-

ش

الشبلي: 450-

شمال إفريقيا : 193- 332- 410-

الشمال القسنطيني : 337-

ع

العراق: 438-

عنابة : 86- 93- 94- 108- 140- 155- 156- 443-

عين الصفراء: 118- 412-

غ

غرب العالم الإسلامي : 31-

ف

فرنسا: 8- 41- 50- 51- 58- 61- 65 – 77- 79- 82- 85- 86-
94- 99- 103- 105- 107- 111- 115- 118- 120- 121- 122-
123- 125- 133- 136- 138- 139- 140- 141- 143- 147-
151- 152- 153- 154- 159- 163- 170- 172- 173- 175- 176
- 181-182- 184- 185- 384- 394- 396- 448- 453- 463-
466- 470- 472- 474-476- 480- 483- 528- 529-534- 541-
547- 548-550- 553- 554- 555- 556- 558- 560- 561-
562- 563- 564- 565- 566- 568- 569- 570- 572- 574-
575- 576- 577- 579- 580-

فانسان (بلدية): 473-

فيليب فيل : 94- 140- 156-

ق

القبائل (منطقة) : 186-

قالمة : 93-

قسنطينة: 35- 38- 46- 56- 57- 62- 64- 65- 71- 94- 102- 103- 108- 111- 115- 118- 130- 132- 137- 140- 142- 144- 150- 155- 156- 158- 165- 172- 199- 200- 201- 241- 248- 257- 340- 381- 382- 388- 395- 403- 420- 424-

قصر الشلالة :

ك

كورسيكا : 184-

الكونغو: 183-

ل

لورين : 566-

م

مارساي : 398-

مدغشقر: 186-

المدية : 93- 389-

مزاب: 435-

مستغانم: 448-

المشرق (العربي): 27- 31- 79-

مصر: 61- 88- 158- 164- 438-

معسكر: 93-

المغرب: 11- 31- 119- 143- 158- 166- 175- 176- 187- 400-

المغرب العربي: 31- 166-

مليانة : 93-

موسكو: 75-

الميلية: 71- 130-

ن

نادي الترقي: 42-

نانسي: 480

هـ

الهند: 61-

و

واد مزاب (منطقة): 35-

وهران: 64 - 74- 86- 89- 90- 91- 93- 94- 96- 97- 108-
118- 126- 134- 137- 138- 147- 148- 155- 201-202- 207-
210- 382- 383- 403- 420- 429- 448- 457-

ي

اليمن: 28-

فهرس الموضوعـــات

فهـــرس الموضوعـــات

الموضـــــــــــوع	الصفحة
الإهداء	أ
شكر و عرفان	ب
شكر خاص	ت
قائمة المختصرات باللغة العربية	ث
قائمة المختصرات باللغة الأجنبية	ح
الجـــــزء الأول	16-386
مقدمة	16
تمهيد: الإصلاحات بين إشكالية المفهوم و تباين الرؤى	29-97
1.مفهوم الإصلاح	30
أولا: المفهوم اللغوي. أ. في اللغة العربية ب. في اللغة الأجنبية	30
ج- مقارنة بين معنى الإصلاح في المعاجم العربية و الأجنبية.	31
ثانيا: المفهوم الاصطلاحي للإصلاح	33
أ- في التراث الإسلامي و الحركة الإصلاحية المعاصرة	33
ب- في التراث الأوروبي و العلوم الحديثة	35
2. الإصلاح و الثورة	38
3. نبذة تاريخية عن الفكر الإصلاحي في المشرق و اتجاهاته.	39
3-1.اتجاهات الفكر الإصلاحي في المشرق	42
أ- الاتجاه العصراني الحداثي	42
ب- الاتجاه السلفي	43
ج - الاتجاه الانتقائي التوفيقي	45
4. نبذة تاريخية عن الفكر الإصلاحي في الجزائر	47
5. مفهوم الإصلاح لدى التيارات الوطنية الإصلاحية	57
5-1. مفهوم الإصلاح لدى التيار العروبي الإسلامي	57

5-1-1. أنواع الإصلاح لدى جمعية العلماء المسلمين	59
5-1-2. مبادئ الإصلاح و منهجه عند جمعية العلماء المسلمين الجزائريين	62
5-1-3. إخفاء البعد السياسي للحركة الإصلاحية.	68
5-1-4. و سائل الجمعية لتحقيق أهدافها.	69
5-1-5. جمعية العلماء و الفكر الثوري.	71
5-2. مفهوم الإصلاح لدى التيار الليبيرالي.	74
5-2-1. مفهوم الإصلاح لدى حركة الفتيان الجزائريين.	76
5-2-2. مفهوم الإصلاح لدى فدرالية المنتخبين المسلمين.	78
5-2-3. مفهوم الإصلاح لدى فئة المعلمين الجزائريين.	82
5-3. مفهوم الإصلاح لدى التيار اليساري.	89
6. مفهوم الإصلاح لدى التيار الوطني الثوري.	93
7. مفهوم الإصلاح لدى المستعمر.	95
الفصل الأول : الأوضاع العامة في الجزائر 1936-1954.	98-194
1. صدمة الاحتلال.	99
2. المجتمع الجزائري بعد قرن من الاحتلال.	103-124
2-1. الوضع الديمغرافي.	103
2-2. سكان الريف و سكان المدينة.	106
2-3. مشاكل المجتمع الجزائري.	110
2-3-1. مشكلة السكن.	110
2-3-2. مشكلة التعايش بين المجموعتين.	114
3- الأوضاع السياسية والإدارية و الاقتصادية و الثقافية.	124-158
3-1. الأوضاع السياسية و الإدارية.	124
3-2. مستوى تمثيل الجزائريين في المؤسسات السياسية.	133-135
3-2-1.. تمثيل الجزائريين في المجالس العامة و البلدية.	133

3-2-2 تمثيل الجزائريين بالبرلمان الفرنسي.	133
3-2-3.تمثيل الجزائريين بمجلس الجمهورية.	133
3-2-4. تمثيل الجزائر بمجلس الاتحاد الفرنسي.	134
3-3. الأوضاع الاقتصادية و انعكاساتها الاجتماعية.	135
3-3-1. الأوضاع الاقتصادية.	135
3-3-2.الانعكاسات الاجتماعية للوضع الاقتصادي.	144
4- سياسة فرنسا التعليمية و آثارها.	185-158
4-1. موقف الإدارة من التعليم الحر.	169
4-2. انعكاسات سياسة فرنسا التعليمية.	174
5 سياسة فرنسا الدينية و العرقية.	185
الفصل الثاني: الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار مطالب و إصلاحات.	277-195
1. الإطار التاريخي.	196
2. مطالب التيار الثوري.	202
3. مطالب التيار الإصلاحي.	209
4. مطالب التيار اللبيرالي.	218
4-1. رسالة فرحات عباس إلى المارشال بيتان	222
4-2. مذكرة 20 ديسمبر 1942	223
4-3. بيان الشعب الجزائري.	224
5. مطالب التيار اليساري.	231
6. المطالب الجماعية للحركة الحركة الوطنية.	250-233
6-1. المؤتمر الإسلامي.	233
6-1-1. الأطراف المشاركة في المؤتمر.	237
6-1-2. موقف الجزائريين من المؤتمر	239
6-1-2. اغتيال الشيخ كحول و تشتت المؤتمر.	243

6-1-3. موقف الحكومة الفرنسية من مطالب المؤتمر.	245
6-2. أحباب البيان و الحرية	247
7. إصلاحات الإدارة الاستعمارية.	261-250
7-1. مشروع بلوم فيوليت.	250
7-2. لجنة الإصلاحات الإسلامية.	255
8. مجازر الثامن ماي 1945.	261
9. قانون الجزائر .	272
الفصل الثالث :السياسة الإصلاحية للجمهورية الفرنسية الرابعة في الجزائر 1954-1958.	386-278
1- تمهيد	279
2.برنامج فرانسوا متيران الإصلاحي.	280
3. مشروع ماندیس فرانس.	281
4. برنامج جاك سوستال الإصلاحي.	313-284
4-1. تحديات حكومة إدغار فور.	284
4-2. خطة سوستال الإصلاحية	286
4-3. مشروع جاك سوستال الإدماجي.	287
4-3-1. تحديد مفهوم الإدماج.	287
4-3-2. وسائل جاك سوستال لتحقيق سياسته الإدماجية	290
أولا –الترقية الاجتماعية للجزائريين.	292
ثانيا :المراكز الاجتماعية التعليمية .C. S. E	296
ثالثا :الفرق الإدارية المتخصصة.	303
رابعا : البحث عن قوة ثالثة.	307
4-4. عوائق أمام سياسة سوستال الإدماجية	310
5. إصلاحات روبار لاكوست.	349-313
5-1. نبذة عن السياق التاريخي الذي جرت فيه الإصلاحات .	313

5-2. تجربة الحل السياسي من غي مولي إلى فلكس غايار	319
5-3. السلطات الخاصة.	324
5-4. الإصلاحات الإدارية.	327
5-5. الإدماج في عهد روبار لاكوست.	331
5-6. الإدماج عن طريق التربية و التعليم.	337
5-7. الجزائريون في الاتجاه المعاكس للإدماج.	344
6. الإصلاحات و أجهزة العمل البسيكولوجي.	360-349
6-1. مكاتب العمل البسيكولوجي	349
6-2. العمل البسيكولوجي الموجه لعناصر للجيش الفرنسي.	352
6-3. العمل البسيكولوجي الموجه للجزائريين في الداخل.	354
6-4. العمل البسيكولوجي الموجه للجزائريين في المهجر.	358
7. الترويج الإعلامي و الدبلوماسي لإنجازات فرنسا في الجزائر.	360
8. ردود الفعل المختلفة اتجاه إصلاحات الجمهورية الرابعة في الجزائر.	383-366
8-1. ردود الفعل الجزائرية	366
8-2 . ردود الفعل الفرنسية	373
8-3. الانسداد السياسي و انهيار الجمهورية الرابعة.	383
الجـــزء الثانـــي	595-387
الفصل الرابع : إصلاحات ديغول أو السباق نحو المستقبل.	498-387
1.الأسس الفكرية و النظرية لإصلاحات الجمهورية الخامسة بالجزائر	388
2.مشروع قسنطينة 3 أكتوبر 1958	412-396
2-1. المجلس الأعلى لبرنامج قسنطينة.	401
2-2. مشروع قسنطينة بعد عامين.	403
2-3. أهداف مشروع قسنطينة.	407
3. مشروع الترقية الاجتماعية.	449-412

3-1. الظروف المحيطة بمشروع الترقية الاجتماعية.	412
3-2. المجتمع الجزائري بين الفقر و اللجوء.	413
3-3. برنامج الترقية الاجتماعية.	416
3-4. وسائل الترقية الاجتماعية.	420
أولا: الفرق الإدارية.	420
ثانيا: المراكز الاجتماعية و مراكز التكوين.	423
ثالثا : النشاط الثقافي.	428
3-5. الترقية الريفية.	430
3-6. جزأرة الإدارة.	432
3-7. الفرق الطبية و ترقية المرأة.	436
3-7- 1. مساع فرنسية لتغيير واقع المرأة الجزائرية.	436
3-7-2. الفرق الطبية.	440
3-7- 3. منهجية عمل الفرق الطبية و أهدافها الحقيقية.	445
4. أمرية 4 فيفري 1959 مشروع لإصلاح قانون الأسرة الجزائرية.	449
5. المجلس الأعلى للترقية الاجتماعية.	454
6. من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر الجزائرية.	461-498
6-1 . ديغول و الجزائر الفرنسية.	461
6-2. حركات سياسية فرنسية تبنت فكرة الجزائر الفرنسية كعقيدة.	464
6-3. الترويج لفكرة الأخوة بين الجزائريين و الفرنسيين.	469
6-4. سياسة الجزائر الجزائرية.	473
6-4-1. مراحل التحول نحو الجزائر الجزائرية.	475
6-4-2. ردود الفعل الفرنسية على سياسة ديغول الجزائرية.	486
6-4-3. مفهوم الجزائر الجزائرية.	490
الفصل الخامس: الوجه الحضاري للصراع الجزائري لفرنسي54-62.	499-595

1. طبيعة الصراع الجزائري الفرنسي.	500
2.الإصلاحات بين العنف الرمزي و إعادة الإنتاج الاجتماعي.	507
3. النخبة الجزائرية و التحدي الاستعماري.	523
4. الأبعاد الحضارية في مواثيق الثورة الجزائرية.	539-528
أولا – نداء جيش التحرير الوطني.	528
ثانيا- بيان أول نوفمبر.	530
ثالثا – أرضية مؤتمر الصومام.	532
رابعا- برنامج طرابلس.	535
5. معوقات صياغة مشروع حضاري للثورة.	539
6. عواقب غياب مشروع حضاري للثورة.	553
7. اتفاقيات إيفيانو إشكالية الانتصار و الهزيمة.	595-560
7-1. مفاوضات إيفيان الأولى.	562
7-2. اتفاقيات إيفيان الثانية.	569
7-3. إتفاقيات إيفيان التسمية و المضمون.	571
7-4. إيفيان بين الانتصار و الخيبة.	578
7-4-1.موقف بعض الشخصيات الفرنسية من اتفاقيات إيفيان.	578
7-4-2. الجزائريون أمام اتفاقيات إيفيان بين التمجيد و الرفض.	582
أولا: موقف أطراف من داخل جبهة التحرير الوطني من الاتفاقيات.	583
ثانيا: موقف الحركة الوطنية الجزائرية لمصالي الحاج من الاتفاقيات.	585
7-5. مفهوم التعاون الوثيق و سؤال الاستفتاء.	587
خاتمة.	596
الملاحق	604
المصادر و المراجع.	662
فهرس الأعلام و الأماكن	740
فهرس الموضوعات.	770